دراسات فى التحليل الاقتصادى

الخدمات الإنتاجية

الدورات الاقتصادية

اقتصاديات السكان

تأليف

دكتور محمد يحيى عويس

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة — جامعة عين شمس

مطبعة الرسـالة

٣ شارع جودة المقاول — عابدين

إهـــداء

إلى ذلك المثـل الأعلى لسمو الخلق

والكرم وسعة العلم ونضوج الفكر

إلى أخى — الاقتصادى البارع الذى

لم يدرس كتب الاقتصاد ...!

بسم الله الرحمن الرحيم

منذ ثلاثة أعوام أخرجت لطلبة الجامعة بحثى الاقتصادى بعنوان « الخدمات الإنتاجية » ، وقصدت منه أن يأتى بمثابة عرض مبسط لما يسمى نظرية التوزيع ... ولكنه لم يكن بذلك العرض الذى يمكن وصفه بتلك الكلمة المألوفة « المبادىء » بل كان مرحلة تالية للدراسة التمهيدية التى يتلقنها دارسو الاقتصاد التحليلى ، تلك المرحلة التى يدرس فيها الباحث بشىء من التعمق بعض ما يتعلق بنظريات الأجور والريع والفائدة والأرباح وما يدور حولها من موضوعات فرعية .

وكنت أكتب حينئذ وفى ذهنى طالب الجامعة الذى لا يستطيع استيعاب آراء ومفاهيم متعددة ومتشعبة فى دراسة التوزيع دون أن يكون قد ألم إلماماً «مشرفاً» بالمبادىء الأولى لعلم الاقتصاد . لذلك توخيت فى ذلك الكتاب ألا يخرج عن هدف « التبسيط » رغم ما جاء به من تجديد ، وذلك لئلا يفقد الكتاب الغرض الأساسى منه ، بأن يثقل عبء القارىء وذهنه إلى درجة أن يضل بين صفحاته .

كان هذا منذ ثلاث سنوات ... وخلالها تتبعت مدى تفهم الدارسين لكتابى وإقبالهم على دراسته .. وكانت ثلاث سنوات « إنتقالية » ضمن مشروع « سنوات » ... وهذا المشروع يتلخص فى عهد قطعناه على أنفسنا أنا وزملائى الأفاضل فى قسم الاقتصاد بكلية التجارة — جامعة عين شمس — وهو أن تنهض بالدراسات الاقتصادية بالكلية تدريجياً ، وعلى عدة مراحل ، إلى أن نصل بطلبتنا إلى مستوى لا يقل عما يصل إليه إخوانهم فى شعب التخصص بتجارتى القاهرة والإسكندرية ... بل إن بعضنا كان أكثر طموحاً ، وتمنى لو أن دراسة الاقتصاد فى كلياتنا المصرية تصل

يوماً ما إلى ذلك المستوى الذي يبلغه طلبة جامعات انجلترا والولايات المتحدة وغيرها من دول أوربا المتقدمة .

إنني أومن بهذا الهدف وبإمكان تحقيقه – فليس الطالب المصرى الجامعى بأقل ذكاء من زميله الأوربى ، ولا هو بأقل إقبالاً على العلم (وحسبنا أبواب الجامعات المزدحمة براغبي القبول والانتساب) – وكذلك لا يقل عدد ساعات المحاضرات فى العام الدراسى الواحد عما هو مألوف فى الجامعات الأجنبية ... وأخيراً ... لا يمكننا نحن الأساتذة تعليل ضآلة الكمية التى تدرس فى عام جامعى بعدم وجود « الآلات والمعامل » كما هو الحال بالنسبة للكليات العملية .

إذن فالواجب ملق على عاتقنا ، والباب مفتوح أمامنا وبخاصة بعد أن بدأت مصر تخوض معارك التنظيم الاقتصادى بشتى ميادينه ، وتفتحت الأذهان لمشاكل اقتصادية حيوية يتحتم معها أن تكون دراسة علم الاقتصاد على أسس سليمة تطورية . وأين تكون الدراسة الجدية المحكمة للعلوم الاقتصادية إن لم تكن فى كليات التجارة ؟

لذلك أقدم إلى الدارسين فى هذا الكتاب ثلاث دراسات هى : الخدمات الإنتاجية ، والدورات الاقتصادية ، واقتصاديات السكان . وقد اخترت هذه الأقسام الثلاثة فى التحليل الاقتصادى وعرضتها بحيث تكون مستقلة ومتكاملة فى آن واحد . فدراسة الأجور والفائدة مثلا تتصل اتصالا وثيقاً بدراسة الاستثمار ودوافعه ، وما تشمل هذه الأخيرة من تتبع الدورة الاقتصادية وتفهم مراحلها من رواج وكساد وأزمات ، أو عمالة كاملة ، أو بطالة وقتية أو مزمنة ...

كذلك فإن مستوى الأجور يتوقف إلى حد كبير على عرض العمل – أى على عدد العمال الراغبين فى العمل وكفايتهم الإنتاجية – كما أن الاستثمار (بصورة عامة) يرتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى الدخل القومى

ومدى التقدم الاقتصادى والفنى والاجتماعى — وكلها عوامل تساعد على الادخار — مع التسليم بارتفاع مستوى المعيشة وإمكان وجود هذا الفائض الذى يدخر بعد إشباع الحاجات الاستهلاكية ... وهذا الارتباط بين النواحى المختلفة فى الحياة الاقتصادية يحتم اقتران دراسة عوائد عناصر الإنتاج على أساس التوازن الجزئى أو اقتصاديات الكون بدراسة اقتصاديات الحركة (الديناميكية) أو التوازن الكلى . فتأتى حينئذ دراسة اقتصاديات السكان من نواح تحليلية وتطبيقية لتكمل الصورة العامة للدراسة الاقتصادية التى تشمل الدخل والعمالة ومستوى المعيشة فى المجتمع المتطور .

خلاصة القول أن هذه المرحلة من الدراسة الاقتصادية والتى أعتبرها مقدمة للتعمق فى « الاقتصاد الكينزى » وما دار حوله من بحوث وآراء — هذه المقدمة لا تكتمل إلا إذا جمعت بين التحليل الجزئى والتحليل الكلى ، وبين التحليل الاستاتيكى والتحليل الديناميكى .

وهذه الدراسات الثلاث تهدف إلى إنارة الطريق أمام الدارس فتؤهله بعد دراسة مستفيضة للنظم النقدية والسياسات المالية والاقتصاد الدولى إلى بلوغ المرحلة التى فيها يدرس النظرية العامة للتوظف دراسة أقرب إلى الكمال ، ومن ثم يتفتح أمامه الطريق لدراسة المشاكل الاقتصادية المعاصرة فى مصر وغيرها من الدول .

وختاماً فإننى أقدم هذه الدراسات وأنا مدفوع بالأمل فى أن يفيد منها الدارسون لعلم الاقتصاد وأن يكون إقبالهم على استيعابها دافعاً ومشجعاً لى على النهوض بتدريس الاقتصاد والوصول بتلك المهمة الجامعية إلى المراتب التى تحقق الخير للجميع .

والله أسأله التوفيق ؟

محمد يحيى عويس

القسم الأول

الخدمات الإنتاجية

الفصل الأول

تمهيد — معنى الخدمات الإنتاجية — جانبا الطلب والعرض للخدمات الإنتاجية

تمهيد :

تميل الدراسة الحديثة لعلم الاقتصاد ، بعد ما طرأ على الحياة الاقتصادية فى شتى الدول من تطور ، إلى عدم التقيد بالتقسيمات التقليدية القديمة لذلك العلم مثل « الانتاج » « والاستهلاك » « والتوزيع » « والنقود » « والتجارة الخارجية » ... الخ ... لذلك كان من المفضل ألا تتقيد بلفظ « التوزيع » عندما نريد دراسة عوامل الإنتـــاج والدور الذى تؤديه فى النشاط الاقتصادى ، وكيفية تحديد أثمان هذه العناصر .

والواقع أننا لا ندرس مجرد كيفية « توزيع الدخل القومى » بين عناصر الإنتاج المختلفة (وهذا هو المنهج الذى كان يسلكه الاقتصاديون القدامى) ، بل إننا إلى حد كبير نسلك فى طريقنا التحليلى طريقة أقرب إلى تطبيق نظرية القيمة على عناصر الإنتاج باعتبار أن لها جانب عرض وجانب طلب وأن « أثمانها » تتحدد بفعل الجانبين ، وكأن لها سوقا اقتصادية شأنها شأن السلع الاقتصادية المختلفة .

وعناصر أو عوامل الإنتاج تقوم بخدمات إنتاجية فى المشاريع المختلفة — فللعامل دور يقوم به ويحصل نظيره على عائد نسمية الأجر ، والأرض تستخدم كذلك فى الإنتاج الزراعى منه وغير الزراعى فيحصل مالكها على عائد نسميه الريع ؛ والمنظم يحصل على أرباح نظير خدماته التى تتصف

بخصائص معينة ؛ وصاحب رأس المال يحصل على « فوائد » هى عائدة نظير إقراضه مبلغاً معينا يستثمر فى مشروع ما .

فعوائد عناصر الإنتاج تعتبر من ناحية صاحبها دخلا يمثل قوة شرائية ويساهم فى الطلب الفعّال على السلع الاستهلاكية وكلما زادت تلك العوائد — أى كلما زاد دخل عناصر الإنتاج — كلما كان ذلك مبعثاً لزيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات الاستهلاكية وغيرها ، أى كلما كان ذلك دافعاً للرواج وزيادة الإنتاج والعمالة وتحسن الحالة الاقتصادية بوجه عام .

ومن ناحية أخرى نجد أن عناصر الإنتاج هذه وما تؤديه من خدمات تساهم فى إخراج الناتج القومى إلى حيز الوجود ، تعتبر بالنسبة للمنتج كتكلفة عليه أن يتحملها ويضمنها الثمن النهائى للسلع عند عرضها فى السوق فارتفاع أجور العمل أو سعر الفائدة أو أثمان الخامات ، لابد وأن يؤدى إلى زيادة فى تكاليف الإنتاج ، وتلك الزيادة تؤدى إلى ارتفاع فى الأسعار وانكماش فى الطلب على السلع ونقص فى أرباح المنظم وخروج بعض المشاريع من الميدان الإنتاجى ... وبدء فترة من الكساد والبطالة المتزايدة ، على عكس ماقد يحدث لو أن تكاليف الإنتاج نقصت ، فينخفض بذلك مستوى الأسعار ويتمدد الطلب ويشيع الرواج وتزداد العمالة .

وهنا تظهر أمامنا مشكلة لافى التحليل الاقتصادى فقط بل وفى الحياة العملية الاقتصادية أيضاً . والمشكلة هى : هل نركز اهتمامنا على عوائد عناصر الإنتاج كدخل للأفراد عند التفكير فى حل مشكلة اقتصادية — هل نخفض الأجور أثناء الكساد أم نرفعها ؟ وما هو أثر ذلك على الأفراد ، وهل تحل المشكلة أو تزول الأزمة باتباع هذا الطريق ؟ هل نحدد من إيجار الأراضى وقت ارتفاع أثمان الحاصلات الزراعية ، وهل معنى تحديد إيجارات الأرض هبوط أثمان تلك الحاصلات ، وما أثر نقص دخل الملاك الزراعيين على الحالة الاقتصادية عموماً ؟ ... وهكذا ...

أم هل نوجه الاهتمام إلى عوائد عناصر الإنتاج كتكلفة يواجهها المنظمون ؟ هل نخفض مستوى الأجور حتى تزيد العمالة ، وهل تعمل الحكومة مثلا على خفض سعر الفائدة حتى تشجع الاستثمار ؟ وما هو أثر انخفاض سعر الفائدة على طلب الآلات (أى رأس المال) ... ؟ وإذا زاد الطلب على الآلات وكانت أجور العمال مرتفعة نسبياً ، فما أثر ذلك على العمالة ؟ وما أثر ذلك على دخل العمال فى مجموعهم وعلى الطلب الفعّال وعلى الحالة الاقتصادية فى الفترات التالية ؟ .

كل هذه الاعتبارات لا يمكن تحليلها بمجرد دراسة مايسمى بنظرية التوزيع أو توزيع الدخل بين عناصر الانتاج . فهناك نواح متعددة فى تحليل أثمان عناصر الإنتاج وما تحصل عليه من دخل ، أو موقفها كتكلفة للنظم ومقدار الطلب عليها للاستفادة بخدماتها الإنتاجية . والإشارة إلى أن دراسة تلك النواحى المتعددة تدخل تحت اسم باب « توزيع الدخل » معناه إقحام تفصيلات حديثة فى التحليل الاقتصادى ضمن اسم تقليدى كان مقصوراً على ناحية محددة من الدراسات الاقتصادية .

وعليه ، ورغم احتمال اعتراض بعض الكتاب على تلك التسمية غير المألوفة لدراسة « التوزيع » فى صورته الحديثة ، نرى من الأسلم أن نتمسك بالتعبير « الخدمات الإنتاجية » على أساس أن هذا البحث يدرس ظروف طلب وعرض تلك الخدمات ، وأثمانها ، وما يعود عليها من دخل — أى نصيبها من الدخل القومى — ولماذا تتحدد عوائد عناصر الانتاج فى مستوى معين دون الآخر — كيف تتحدد الأجور والأرباح وسعر الفائدة وريع الأرض ، ولماذا نشاهد تقلبات فى كل منها ، وأثر هذه التقلبات ورد فعلها على عناصر الإنتاج الأخرى وعلى الحالة الاقتصادية عموماً .

ولن يصعب على القارىء التعود على هذه التسمية إذا تصور أن العمل ورأس المال والأرض والتنظيم تشترك فى تأدية « خدمات إنتاجية » ، وأن

الأجور والفائدة والريع والأرباح هى عوائد لتلك الخدمات الإنتاجية ، وأن أثمان تلك الخدمات تتحدد فى التحليل الاقتصادى بدراسة سوق تلك الخدمات أى بالطلب والعرض بالنسبة لكل منها .

ولنتذكر فى دراستنا التحليلة هـــذه أننا لسنا أمام مشكلة اجتماعية أو سياسية . إننا لن نركز اهتمامنا على ما كان يشغل بال الاقتصاديين منذ سنوات خلت بالاشارة مثلا إلى سوء توزيع الدخل القومى ، ونسبة ما يحصل عليه الأجراء إذا ما قورن بما يحصل عليه أصحاب رؤوس الأموال ومالكو الأرض ، وما يجب علينا القيام به للتخفيف من حدة « سوء التوزيع » بهذه الصورة .

هذا النوع من الدراسة والاهتمام قد يكون له مغزاه من ناحية الدراسات الاجتماعية والسياسية ؛ وهى دراسة لا تغيب عن بال الساهرين على الحياة العامة فى الدول المتقدمة . إلاّ أن مثل تلك الدراسة لا تعتبر تحليلا اقتصادياً بالصورة الحديثة التى نريد تتبعها . قد يكون من العدالة الاجتماعية حقاً رفع مستوى الأجور فى صناعة معينة ، ولكن هذا ليس من شأن الدراسة الاقتصادية التحليليـة بل يدخل فى نطاق السياسة العمليـة أو الاجتماعية .

إن مهمة الاقتصادى كما يجب أن يفهمها كل باحث مقصورة على دراسة الظواهر المختلفة التى تؤثر فى الحياة الاقتصادية واستنتاج ما قد يحدث لو اتبعت هذه السياسة أو تلك . إنه يدرس مثلا الظواهر التى تؤثر فى مستوى الأجور ، والآثار المترتبة على تدخل نقابات العمال ومطالبتها برفع الأجور ، أو قد يدرس تقلبات أسعار الفائدة وإيجارات العقارات وأسباب تلك التقلبات ، ثم يستنتج لنا ماذا يحدث لو أن السلطات العامة اتبعت هذه السياسة أو تلك ، وإن رسم لنا طريقاً يقترح على السلطات العامة أن تسلكه فإنما يفعل ذلك بناء على علمه ودراسته لعلم الاقتصاد لا لعلم السياسة .

وقد يرد البعض على ذلك بقولهم إن وزراء المالية فى الدول — وهم عادة من رجال الاقتصاد — يرسمون السياسة الاقتصادية للدولة . والرد على ذلك فى رأيى هو أن الفرق كبير بين العالم الاقتصادى ووزير المالية والاقتصاد . هذا العالم متى تبوأ كرسى الوزارة ينتقل من ميدان العلم إلى ميدان السياسة ويصبح مسئولا كعضو من أعضاء السلطة التنفيذية فى الدولة له أن يتبع سياسة معينة (مستنداً إلى معلوماته الاقتصادية على الأقل) ولكنه إلى حد كبير فى حل من أن يرتبط بالميدان العلمى البحت .

قد يكون رأى الاقتصادى الذى يبنيه على استنتاجاته مشيراً إلى وجوب خفض الأجور مثلا ... ولكن السلطة الحاكمة ربما رأت أن مثل تلك السياسة لا تتمشى مع المبادىء الاجتماعية التى تسير عليها ، أو ربما جعلتها هدفا للمعارضة الشديدة إن هى طبقت سياسة خفض الأجور .

فاهتمامنا فى هذه الدراسة أو هذا الجزء من التحليل الاقتصادى ليس مجرد اهتمام بنصيب عناصر الإنتاج المختلفة من الدخل القومى أو كيفية توزيع الدخل بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال وملاك الأرض والمنظمين . وإنما اهتمامنا سيكون موجها للعوامل المختلفة التى تجعل عوائد عناصر الإنتاج تصل إلى مستوى معين ، أى يتحدد لتلك العناصر ثمن معين ، وكيف أن هذا الثمن قد يرتفع أو ينخفض بفعل التغيرات التى تطرأ على الظروف التى اشتركت فى تحديده . لذلك كان من الأصوب أن نسمى هذا البحث باسم « الخدمات الإنتاجية » بدلا من الاسم التقليدى وهو « نظرية التوزيع » .

جانبا الطلب والعرض للخدمات الإنتاجية :

من المعروف أن دورة الدخل القومى تمثل شطرين أحدهما يشمل المشاريع الإنتاجية التى تنتج مجموعة من السلع أو تؤدى الخدمات للأفراد نظير ما ينفقونه على تلك السلع والخدمات . وقد سبق فى دراسة النظريات

الاقتصادية الخاصة بالسوق والانتاج والاستهلاك أن تبينا عن طريق التحليل الاقتصادى العوامل التى تؤثر فى تحديد أثمان السلع المختلفة فى السوق ، وكيف يتحدد حجم ونوع الإنتاج وحجم المشروع ... إلى غير ذلك من الاعتبارات الخاصة بأسواق السلع والخدمات التى « يشتريها » الأفراد . وقد تبين فى دراسة الدخل كيف يتم الإنفاق على تلك السلع والخدمات .

أما الشطر الثانى المتمم لدورة الدخل فهو الشطر الخاص بالخدمات الإنتاجية التى تؤديها عناصر الإنتاج فى المشاريع المختلفة . وعلينا فى الدراسة الحالية أن نتتبع العوامل التى تحدد أثمان تلك الخدمات الإنتاجية .

هذا الشطر من دورة الدخل إذن تنعكس فيه الأوضاع بالنسبة لجانبى الطلب والعرض . فيظهر لنا فريق المنتجين كأنهم « مشترون » لخدمات الأفراد ، أى أن جانب الطلب على الخدمات الإنتاجية يأتى من المنتج أو المنظم نفسه . هذا بينما نرى أن جانب العرض يتمثل فى الأفراد الذين يملكون عناصر الإنتاج . فالأفراد « يبيعون » خدماتهم للمشاريع الإنتاجية فى أشكال مختلفة . وعندما نستعمل لفظ « يبيعون » فإننا لا نقصد اقتصاره على خدمات العمال فقط ، بل نريد « بالخدمات الانتاجية » أن نعبر كذلك عن خدمات رؤوس الأموال على اختلاف أنواعها وخدمات الأرض والمبانى والآلات ، وكذا خدمات التنظيم التى يمكن أن نتصورها كخدمات يؤديها المنظم لنفسه فيستوجب بذلك عائداً هو الربح الذى يحصل عليه .

وقد يبيع الأفراد « خدمات » بعض السلع الرأسمالية كما هو الحال عند تأجير مبنى من المبانى إلى منشأة ، أو قد يبيعون رأس المال العينى كأن يباع المبنى بيعاً نهائياً . وفى كلتا الحالتين لابد أن المشترى (وهو المنظم أو المشروع الإنتاجى) سيقدر ما لتلك السلعة الرأسمالية من « منفعة » تأتيه فى المستقبل ، وسيقارن بين ما يدفعه ثمناً لها وبين مقدار العائد الذى سيعود عليه من

استغلالها طوال المدة التى ستكون فيها صالحة للاستعمال[1] .

ويجدر بنا ملاحظة أن تلك هى صورة مبسطة لسوق الخدمات الانتاجية ، إذا من البديهى أن عرض الخدمات الانتاجية وعناصر الانتاج ليس مقصوراً على الأفراد ممثلين فى عمال وأصحاب رؤوس أموال وملاك أرض ومنظمين — فليست هذه هى كل ما يلزم أى مشروع من المشاريع أو قد لا يتحتم أن تكون كذلك : فكثيراً ما نرى المشاريع تشترى السلع شبه المكتملة والخامات من مشاريع إنتاجية أخرى . فمصنع السيارات يشترى الصلب من مصانع خاصة به ، وصانعوا الأزياء يشترون المنسوجات من مصانع خاصة بها ، ومنتجو الأحذية قد يشترون خاماتهم من المدابغ التى تشترى بدورها المواد الكيمائية من مصانع تتخصص فى تلك الصناعة ... وهكذا . فقد تكون « خامات » مشروع معين هى « منتجات » مشروع آخر — ويطلق أحياناً إسم السلع الوسيطة على هذا النوع من المنتجات . وسوق تلك السلع الوسيطة لا تختلف دراستها وتحليلها عن سوق السلع النهائية المكتملة التى تباع رأساً إلى المستهلكين من الأفراد . وليست تلك السلع موضع دراستنا هنا .

مثال ذلك أن الفحم يعتبر الطلب عليه طلباً مركباً Composite Demand من طلب المستهلكين للتدفئة وطلب المصانع للصناعة ، وهذا لن يغير فى موضوع دراسة سوق الفحم وكيفية تحديد ثمنه إذا أن جانب الطلب ممثل فى الطلب الكلى وهو مجموع طلب المستهلكين والمصانع معاً .

---

(١) الفرق الواضح بين العمل ورأس المال أو الأرض هو أن العمل لا يمكن شراؤه شراء باتاً نهائياً كما هو الحال فى الآلات والمبانى . وقد تندر أحد الكتاب الأمريكيين فاعترض على تلك التفرقة مدعياً أن هناك حالات تشترى فيها نوادى المحترفين لكرة القدم والبيسبول اللاعبين وتبيعهم ، وكثيراً ما تدفع ثمناً هائلا لتلك « الصفقات » إذا كان اللاعب من ذوى الشهرة والصيت .

ومن ناحية أخرى ، قد يتطرق إلى الذهن أنه ليس من المحتم على الأفراد أن يبيعوا خدماتهم إلى المشاريع الانتاجية بل إننا نرى فريقاً منهم يبيع خدماته رأساً إلى المستهلك — كالطبيب الذى يعالج عملائه من سكان عاديين ، أو المحامى أو بعض المهندسين المعماريين وخدم المنازل و « الخفر » الذين يقومون بحراسات خاصة . والتحليل الاقتصادى لا يفرق بين طلب الأفراد على السلع الاستهلاكية وطلبهم على الخدمات الاستهلاكية — هذا فيما يتعلق بجانب الطلب .

أما إذا نظرنا إلى عرض تلك الخدمات من جانب الأفراد فإننا ننظر إلى العرض فى مجموعه ، ولا نفرق بين ذلك الجزء الذى يخص المستهلكين كأفراد وهذا الذى يكون من نصيب المشاريع الإنتاجية .

وسنرى عند دراسة أثمان الخدمات الانتاجية أن تلك الأثمان لابد وأن تتحدد بفعل عوامل الطلب والعرض شأنها فى ذلك شأن بقية السلع ، مع التسليم بالفرق الظاهر ، وهو انعكاس جانبى العرض والطلب فى سوق الخدمات الانتاجية فالطلب على الخدمات الانتاجية يأتى من المنتجين الذين يشترون تلك الخدمات أو الجهود أما عرض تلك الخدمات فى مجموعه فهو يأتى من جانب الأفراد أنفسهم بصفتهم أصحاب عناصر الانتاج . كما أننا نلاحظ أيضاً أن العوامل التى تؤثر فى كل من الطلب والعرض بالنسبة للخدمات الانتاجية تختلف اختلافاً جوهرياً عن العوامل التى ألفناها عند الدراسة التحليلية لسوق سلعة ما .

وكما أشرنا من قبل ، يميل بعض الكتاب إلى تسمية هذا الجزء الخاص بدراسة الخدمات الانتاجية باسم « التوزيع » . ومن الواضح أن العوامل التى تحدد توزيع الدخل بين عناصر الانتاج المختلفة هى نفسها تلك العوامل التى تحدد أثمان الخدمات الانتاجية فى النظام الاقتصادى الرأسمالى . كما أن يتبين من دراسة الدخل أن ما تتكلفه المشاريع الانتاجية نظير حصولها

على خدمات عناصر الانتاج هو فى الواقع ما تحصل عليه تلك العناصر من دخل .

وإن الدخل الذى يحصل عليه الفرد فى النظام الاقتصادى الرأسمالى إنما يتوقف على « كمية » الخدمات الانتاجية التى يستطيع تأديتها لمشروع من المشاريع وعلى الثمن الذى يمكنه به بيع تلك الخدمات . فدخل العامل يتوقف على مقدار ما يؤديه من عمل (أى عدد الساعات مثلا) وعلى الثمن الذى يتحدد لكل ساعة من ساعات هذا العمل (أى الأجر فى الساعة) .

والمشاهد فى سوق الخدمات الانتاجية أن أثمان تلك الخدمات قد تتحدد بفعل المنافسة بين المشترين — هؤلاء هم المنظمون — كما أنها قد تتحدد بفعل المنافسة بين « البائعين » أى الأفراد الذين يعرضون خدماتهم نظير ما يحصلون عليه من دخل .

والمعروف أن الهدف الرئيسى لأى مشروع هو تحقيق أكبر قسط من الربح أو أقل قدر من الخسارة . وبدراسة نظريات الانتاج يتضح لنا كيف يحاول المشروع تحقيق ذلك . فالمشروع فى أبسط صوره محكوم بأثمان السلع فى السوق ، وهى تمثل الإيراد الذى يستطيع الحصول عليه من بيع ما ينتجه . كما أن المشروع محكوم كذلك بالتكلفة التى يدفعها لعناصر الانتاج ، والفرق بين الايراد والتكلفة يحدد ربحه أو خسارته . فبديهى أن كل مشروع يحاول الانتاج بأقل التكاليف إذا أراد أن يحقق أكبر ربح ، أو أن يتجنب الخسارة .

وحيث أن المشروع يقوم أساساً على إنتاج سلع تحدد كمياتها وأنواعها رغبات المستهلكين وميولهم ، فمن المعقول أن تكون « سيادة المستهلك » (كما يسميها الاقتصاديون الإنجليز) موضع الاعتبار الأول من جانب المنتج ، وعلى ضوئها يجب أن يحدد خط سيره .

الطلب على الخدمات الإنتاجية :

عندما يبدأ المشروع إنتاجه ويتعين مقدار طلبه على خدمات عناصر الانتاج فلا شك أن هذا الطلب سيتوقف على الكمية التي يقرر إنتاجها من السلع . فالطلب على الخدمات الانتاجية إذن مشتق من الطلب على السلع ، (derived demand) ويتوقف هذا الطلب على الكمية التي يريد المنتجون إنتاجها . وكل تغيير فى أثمان السلع وحالة السوق بالنسبة لها سيؤثر حتما فى الطلب على الخدمات الانتاجية اللازمة لاخراج تلك السلع إلى حيز الوجود بالكميات المطلوبة منها .

فهناك طلب على عمال البناء لوجود طلب على المنازل والأبنية الأخرى ، وهناك طلب على عمال الطباعة لحاجة الأفراد إلى كتب مطبوعة ، كما أن هناك طلب على آلات الطباعة وآلات البناء (أى رؤوس أموال) لنفس السبب المذكور . وكل تغير فى الطلب على المطبوعات أو الأبنية لابد أن يكون له تأثير مباشر فى الطلب على الخدمات الانتاجية اللازمة لانتاج تلك السلع .

مثال ذلك أننا شاهدنا فى مصر فى السنين الأخيرة أن الطلب على الطرابيش قد تناقص إلى أن كاد يتلاشى . وقد تبع ذلك نقص فى الطلب على العمل فى مصانع الطرابيش ، وعمال محلات كى الطرابيش ، كما حل الكساد كذلك فى جميع الصناعات المتعلقة بتلك الصناعة من عمل الخوص والأصواف والقوالب النحاسية والمكابس وعلب الطرابيش . بل وربما انتشر الكساد إلى بعض المشاريع التى كانت تعتمد على الطرابيش كمصدر لأرباحها مثل المصانع التى تنتج الأصباغ الحمراء الخاصة بالطرابيش أو مكاتب الاعلانات التى تقوم بالدعاية لها .

خلاصة القول أن الطلب على الخدمات الانتاجية مشتق اشتقاقا مباشرا

من سوق السلع ، أى من حالة الطلب والعرض والأثمان بالنسبة لتلك السلع . ومهمة المشروع الانتاجى غالباً هى تحويل كمية من الخامات — مستعينا بالخدمات الانتاجية الأخرى — إلى كمية من السلع المكتملة تباع للمستهلكين بثمن يتحدد فى السوق بحيث يحقق المشروع ربحا من تلك العملية .

وأمام المنظم فى أى مشروع عدد من الطرق للتأليف بين عناصر الانتاج — أى أنه يواجه مسألة مثل المسائل المعروفة فى علم الجبر باسم « التوافيق » Combinations[1] . فعلى المنظم أن « يبدل » كميات من عنصر بكميات من عنصر آخر حتى يحقق التأليف الأمثل أو « المجموعة » المثلى لعناصر الانتاج ، وهى تلك المجموعة التى تعطيه أكبر انتاج بأقل التكاليف باعتبار أنه يعرف الكمية التى يجب عليه انتاجها للوصول إلى أكبر ربح ممكن ، أو تجنب الخسارة .

وواضح أن ما يقرره المنظم بالنسبة للحجم الأمثل للانتاج وكذا نسب التأليف بين عناصر الانتاج يتوقف إلى حد كبير على الأثمان التى يجب على المشروع أن يدفعها نظير الخدمات الانتاجية . والثمن الذى يتحدد للخدمات الانتاجية بفعل ظروف العرض والطلب فى حالة المنافسة الكاملة قد يختلف عن ذلك الثمن الذى يتحدد فى ظروف احتكارية سواء فى البيع أو الشراء . فلا جدال فى أن نقابة العمال التى تحتكر نوعاً معيناً من العمل لا يمكن الاستغناء عنه وعليه إقبال شديد من المشاريع الانتاجية — تلك النقابة قد تستطيع أن تملى على أصحاب الأعمال أجرا مرتفعاً لأعضائها ، بخلاف ما قد يحدث لو أن هؤلاء العمال كانوا متوفرين ويتنافسون فى عرض

---

(١) إذا كان لدينا أربعة عوامل مثل ا ، ب ، حـ ، د أمكننا أن نكون التوافيق الآتية: اب ، احـ ، ب حـ ، ب د ... وإذا افترضنا كميات مختلفة لكل عامل من العوامل أمكننا تكوين عدد لا نهاية له من التوافيق مثل ٢ ا ، ٥ ب ١٠ حـ أو ١٠ ا ، د ، ٣ حـ ... الخ .

خدماتهم على من يقبلها من المنتجين ، مما يؤدى دون شك إلى انخفاض مستوى الأجور بينهم .

وقد يكون المشروع فى حالة احتكار شرائى ، أى يحتكر استخدام فئة معينة أو طائفة من العمال المتخصصين فى حرفة معينة لا يجيدون غيرها وهى مورد رزقهم الوحيد فى مثل تلك الحالة نجد أن المحتكر (وهو المشروع الانتاجى أو المنظم) يمكنه فرض الأجر الذى يروق له مستنداً إلى أن الطلب الكلى على ذلك النوع من العمال منحصر فى ذلك العدد الذى يريد هو توظيفه .

وأخيراً ، وكما شاهدنا فى دراسة أسواق السلع والخدمات الاستهلاكية فإن الأثمان تختلف فى ظروف الاحتكار عنها فى ظروف المنافسة ، كما أن تدخل الحكومة فى السوق من شأنه أن يؤثر على ثمن التوازن الذى يتحقق فى ظل المنافسة الحرة . كذلك بالنسبة لسوق الخدمات الانتاجية نجد أن عدم وجود ظروف المنافسة الحرة أو تدخل الحكومات أو النقابات يغير الاستنتاج الذى نصل إليه عند تحليل العوامل التى تحدد أثمان تلك الخدمات .

الفصل الثانى

ظاهرة النسب المتغيرة — الإنتاجية الحدية المادية والإنتاجية الحدية النقدية — كيف يتحدد الطلب على عناصر الإنتاج

ظاهرة النسب المتغيرة (أو قوانين الغلة)

نقصد بظاهرة النسب المتغيرة مدى تغير كمية الانتاج فى مشروع معين إذا تغيرت وحدات عنصر أو أكثر من العناصر المستخدمة فى الإنتاج . فطبيعى أنه بدون عناصر الانتاج لا يمكن الحصول على غلة أو ناتج وإن أمكننا القول بأنه من الجائز أن نحصل على كمية من الانتاج باستخدام عنصرين دون الثالث — مثال ذلك أنه ليس من الضرورى أن يستخدم السماد فى أرض خصبة للحصول على إنتاج زراعى .

وإذا زادت وحدات عنصر ما فى مشروع معين فمن الجائز أن يزيد الناتج الكلى بنسبة ثابتة ويعبر عن ذلك بثبات الانتاجيـــة المادية (constant physical productivity) أو ثبات التكلفة النسبية . أما إذا زاد الناتج الكلى بنسبة متزايدة كلما أضيفت وحدات متتالية من عنصر معين ، فيعبر عن ذلك بالانتاجية المادية المتزايدة (Increasing physical productivity) أو تناقص التكلفة النسبية . وعلى العكس من ذلك ، إذا زادت وحدات عنصر ما فى مشروع معين وأدت هذه الزيادة إلى زيادة فى الناتج الكلى بنسبة متناقصة ، قيل إن هذا المشروع يعمل فى ظل ظاهرة تناقص الانتاجية المادية (Diminishing physical productivity) أو تزايد التكلفة النسبية .

وهـذه المراحل المتباينة فى الانتاج دفعت الاقتصاديين الأوائل إلى استنباط ما درجوا على تسميته « قوانين الغلة » ، وأدت دراساتهم إلى تركيز الجهود على « قانون الغلة المتناقصة » لأنه الشائع فى جميع أنواع الانتاج وبخاصة الزراعية منها حيث كانت الزراعة موضع عناية الباحثين من علماء الاقتصاد فى القرن الماضى .

وقوانين الغلة أو الانتاجية هذه ليست قوانين اقتصادية بمعنى الـكلمة ، وإنما هى تعبر عن ظواهر طبيعية ثابتة من التجارب العملية ، وصيغت فى صورة إستنتاجية لنسترشد بها فى التحليل الاقتصادى . ويمكننا وضع إحدى تلك الصياغات على النحو الآتى :

« فى أى مشروع إنتاجى يستخدم عنصرين أو اكثر ، نجد أنه بإضافة وحدات متتالية من عنصر ما مع بقاء العناصر الأخرى المشتركة معه ثابتة ، يتزايد الناتج الـكلى بنسبة متزايدة أول الأمر ، وبعد حد معين تبدأ الانتاجية النسبية — وكذا الانتاجية الحدية لهذا العنصر المتغير — فى التناقص » .

فإذا أضفنا مثلا أعداداً متتابعة من العمال على قطعة محدودة المساحة من الأرض ، فإننا نجد أن الإنتاج الـكلى (الغلة الـكلية) ربما زاد فى أول الأمر بنسبة متزايدة ، ولـكنه حتما يبدأ بعـــد معين فى التزايد بنسبة متناقصة . وبديهى أن الإنتاج الـكلى لقطعة الأرض هـذه لن يستمر فى الزيادة المطردة ، بل لابد أن يصل إلى نهايته القصوى — أى أقصى ما يمكن لتلك الأرض أن تغله من إنتاج مهما بذل فيها من عمل أو أنفق عليها من رأس مال ، وبفرض اتباع أحسن الطرق الفنية التى وصلت إليها معرفتنا .

وظاهرة الغلة النسبية المتناقصة ظاهرة معترف بانطباقها على جميع أنواع النشاط الإنتاجى أياً كان نوعه . وقد تـكون تلك الظاهرة فى حاجة إلى أدلة قاطعة تجزم بصحتها دون جدال وتثبت انطباقها بصفة مؤكدة فى الحياة

العملية ، إلا أنها ظاهرة يستدل عليها منطقياً قبل أن تثبتها التجارب العملية والمشاهدات . فمن الناحية المنطقية ليس هناك أدنى شك فى أن قطعة محدودة من الأرض مثلا لا يمكن أن تغل إنتاجاً متزايدا بصفة مستمرة بمجرد زيادة وحدات العمل ورأس المال المستخدمة فيها ، وإلا لكان من اليسير أن ننتج كل ما يحتاجه العالم من مواد غذائية من قطعة أرض صغيرة بمجرد إضافة وحدات متتابعة من العمل أو الآلات .

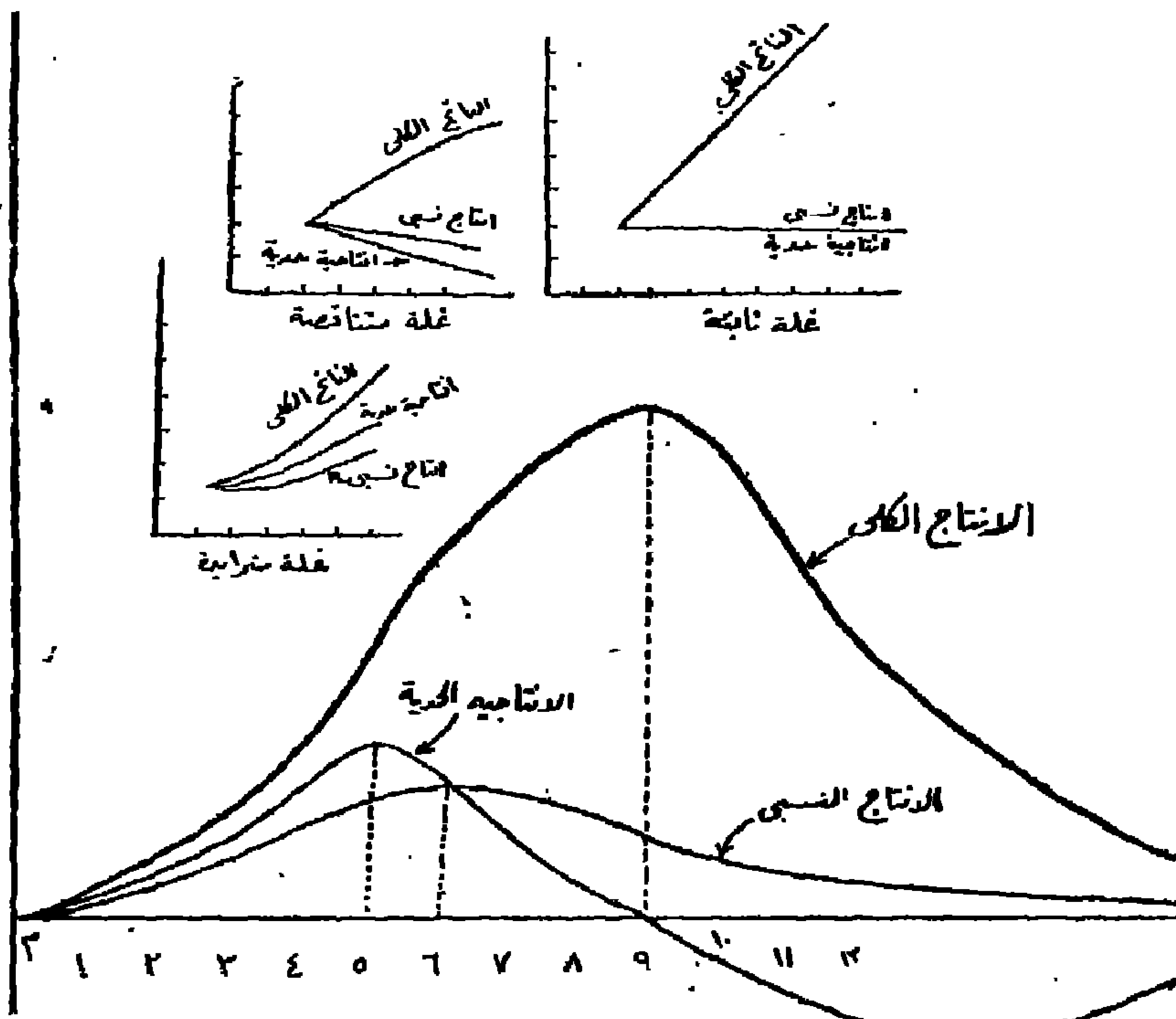
كذلك لا يمكننا أن نتصور الحصول على أى مقدار نريده من المنتجات بمجرد تشغيل آلاف متتابعة من العمال فى مصنع به كمية محدودة من الإمكانيات الرأسمالية كالآلات والمبانى . وقد فسر البعض تلك الظاهرة من الناحية الفنية قائلين إن عناصر الإنتاج لا تنتج بمفردها بل تنتج متضافرة أو متضامنة .

فالعامل لا ينتج وحده وإنما بمساعدة الآلات والأدوات ؛ والأرض الزراعية لا تنتج إلا إذا بذلت فيها كمية المجهود البشرى المزودة برؤوس الأموال . فالطاقة الإنتاجية التى تؤدى إلى إنتاج معين هى طاقة صادرة من عنصرى أو عناصر الإنتاج متضامنة . فالآلة والعامل الذى يعمل عليها يمثلان معاً طاقة إنتاجية تؤدى إلى إنتاج معين . فإذا أضفنا عاملا آخر إلى نفس الآلة ، فمعنى ذلك أن الطاقة الكلية قد زادت ، ولكن إنتاجية العامل النسبية (أى مجموع الإنتاج مقسوماً على عدد العمال) تكون قد نقصت إذ أن العامل أصبح وكأنه متضافر مع نصف آلة فقط ، ولا يستبعد أن يكون إنتاجه إذ ذاك أقل منه فى حالة تضافره مع آلة كاملة .

وهناك خاصية هامة يجب استنتاجها من هذا « التضامن » بين عناصر الإنتاج إذا كنا بصدد دراسة الطلب على الخدمات الإنتاجية . فعناصر الإنتاج لا تعمل أو تنتج منفردة بل تستخدم مع بعضها لكى تنتج إنتاجاً كلياً

معيناً . ولا يمكننا أن نحدد ما هو نصيب كل عنصر على حدة فى هذا الإنتاج الكلى ولا مسئولية عنصر معين فى الجزء الأكبر أو الجزء الأصغر من الإنتاج ، كما ولا يمكن القول بأن العمل أهم من الآلات أو أن العكس هو الصحيح إذا كنا نقصد بكلمة « أهم » حصر مسئولية عنصر منفرد كالعمل وحده أو الآلة وحدها فى الإنتاج . لذلك فمن العبث أن نتعمق فى جدل فلسفى خاص بتحديد ما يضيفه عنصر واحد إلى الإنتاج الكلى ، بل إن الإنتاج إذا زاد باستخدام عنصر جديد فما ذلك إلا لأن هذا العنصر الجديد (أى الوحدة الواحدة منه) يعمل مع عناصر أخرى ، وجميع العناصر يدعم بعضها البعض فى تكوين الطاقة أو القوة الإنتاجية .

ويمكننا توضيح مراحل الانتاجية بيانياً كما فى شكل (١) حيث تقاس وحدات العنصر فى المشروع (input) على المحور الأفقى ، والانتاجية (output) على المحور الرأسى .



شكل (١) : إستجابة الإنتاج مادياً إلى التغير فى وحدات العنصر

نجد فى هذا الرسم أن الانتاج الكلى يتزايد بنسبة متزايدة حتى المرحلة التى نستخدم فيها ست وحدات من العنصر — (وهنا يكون الإنتاج النسبى الأمثل أو الغلة النسبية المثلى) ، ثم يبدأ الانتاج النسبى بعد ذلك فى التناقص وقد يصل الانتاج الكلى إلى مرحلته القصوى (عند استخدام تسع وحدات من العنصر) ثم يبدأ الانتاج الكلى أيضاً فى التناقص . وطبيعى أن هذه مرحلة لا يمكن أن توجد فى الحياة العملية إلا مصادفة ، إذ يستحال أن توجد على الرغم من علم المنظم بها . فقد يحاول أحد المزارعين زيادة محصوله بإضافة كميات متتالية من السماد سنة بعد أخرى ، ويأتى الوقت الذى يجد فيه أن زيادة السماد تتسبب فى الأضرار بالمحصول بدلا من زيادته .

ونشاهد فى شكل (١) أيضاً أن منحنى الانتاجية الحدية — أى مقدار الزيادة فى الناتج الكلى المترتبة على إضافة وحدة من العنصر — يقطع منحنى الانتاجيـة النسبة فى أعلى نقطة ، كما أنه يقطع المحور الأفقى عند النقطة التى يبـــدأ فيها تناقص الانتاج الكلى ، أى بمعنى آخر تكون الانتاجية الحدية سالبة .

الإنتاجية الحدية والطلب على عناصر الإنتاج :

إن أمام المشروع مشكلة يحاول حلها بالتنظيم الأمثل ، وتلك المشكلة هى « الحصول على أكبر ربح ممكن » وذلك لا يتسنى إلا إذا أنتج المنظم الحجم الأمثل من السلع طبقاً لثمن السلعة فى السوق وحالة الطلب عليها ، وكذا إنتاج السلعة بأقل تكلفة ممكنة . ويمكننا الاسترشاد بظاهرة الغلة النسبية المتناقصة لاستنتاج كيفية تعين طلب المنظم على الخدمات الإنتاجية ، أى بمعنى آخر كيف يتعين مقـــدار ما يطلبه المنظم من عنصر من عناصر الانتاج على افتراض أن المنظم يدفع لتلك العناصر ثمناً معيناً — أجراً للعمل أو إيجاراً للأرض أو فائدة لرأس المال .

وأبسط الأمثلة التى نبدأ بها تلك الدراسة هو مثل المزارع الذى يستخدم على قطعة محدودة المساحة من الأرض وحدات متتابعة من عنصر العمل لكى ينتج كمية من القمح . ولنفرض أن المزارع (وهو المنظم فى هذه الحالة) يدفع للعمال المستخدمين أجراً عينياً من القمح . والمشكلة البسيطة التى يواجهها المنظم هنا هى :

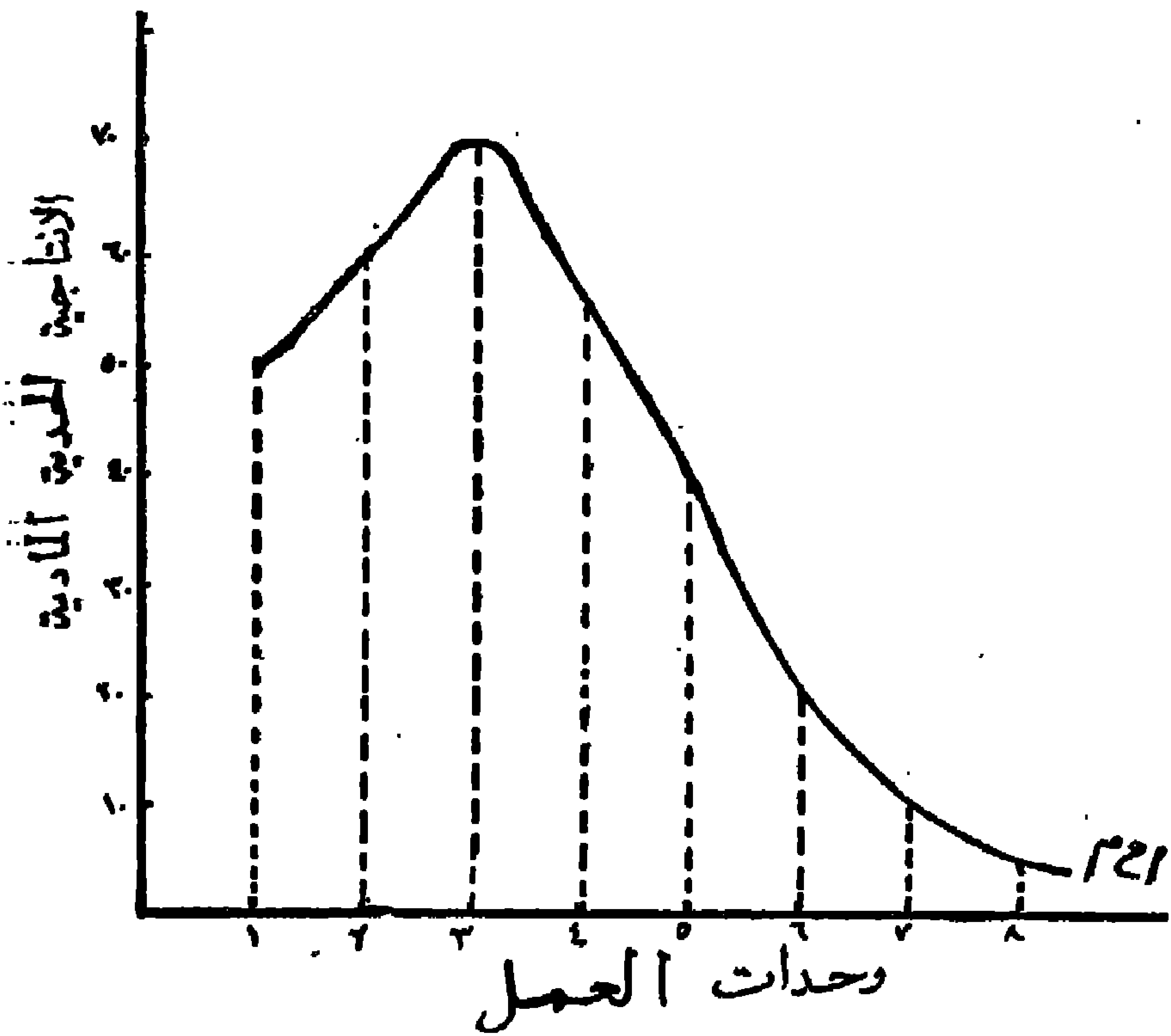
ما هو عدد وحدات العمل التى يجب استخدامها إذا كانت نسبة الانتاج الكلى إلى كمية الخدمات الانتاجية (وحدات العمل) مبينة بالجدول الآتى :

عدد العمال المستخدمين فى أرض محدودة	الإنتاج الكلى أرادب من القمح	الإنتاج الحدى أرادب من القمح
١	٥٠	٥٠
٢	١١٠	٦٠
٣	١٨٠	٧٠
٤	٢٣٥	٥٥
٥	٢٧٥	٤٠
٦	٢٩٥	٢٠
٧	٣٠٥	١٠
٨	٣١٠	٥

(جدول رقم ١)

فإذا كان هذا المزارع ينتج فى ظروف المنافسة الكاملة ، فمعنى ذلك أنه لن يستطيع التحكم فى الأجور ، بل سيضطر إلى « شراء » العمل بالسعر الذى يجده سائداً ، وسيكون حراً فى استخدام عدد الوحدات التى يريدها من العمل دون قيود سوى دفع الأجرى المستحق للعامل .

على المزارع إذن أن يقارن بين الانتاج وعدد الوحدات المستخدمة من العمل ، أى يقارن بين الانتاجية الحدية لعنصر العمل وبين الأجر الذى يدفعه . وقد تبدو تلك المقارنة بالنظر إلى الرسم البيانى (شكل ٢) حيث يقاس عدد العمال على المحور الأفقى ، وتقاس الإنتاجية الحدية لعنصر العمل على المحور الرأسى .



شكل (٢) منحنى الإنتاجية الحدية المادية لعنصر العمل . يقارن المنظم بين الإنتاجية الحدية وثمن العمل ، لكى يحدد عدد وحدات العمل التى يتعين استخدامها للحصول على أكبر ربح ممكن .

فإذا كان أجر العامل خلال مدة الانتاج يساوى ٥٥ أردب (أجر عينى) ، فإن المزارع (المنظم) سوف يستخدم أربعة وحدات من العمل فقط ، ولا يستخدم أكثر من أربعة عمال طالما أن الأجر فى هذا المستوى . وبديهى أن المنظم فى

هذه الحالة إذا استخدم خمسة عمال فإن الانتاجية الحدية للعامل الخامس ستكون حسب الجدول السابق ٤٠ أردبا فقط . فليست هناك أية مزية أو فائدة من استخدام عامل خامس إذا كان الأجر الذى سيدفع له — وهو ٥٥ أردباً — أكثر من إنتاجيته الحدية . فلا بد أن يكون الأجر أقل من الإنتاجية الحدية حتى يستخدم المنظم وحدة جديدة إضافية من عنصر العمل .

ولو أن الأجر انخفض فى المثال السابق إلى حوالى ٤٠ أردب ، فإن المزارع قد يرى جدوى من استعمال عامل خامس ، وربما استخدم عاملا سادساً إذا انخفض الأجر إلى ما يقرب من عشرين أردب ... وهكذا .

إذن فالمنظم يستخدم عدداً من العمال بشرط ان تكون الإنتاجية الحدية للعامل أكبر من الأجر الذى يدفعه خلال فترة الإنتاج .

والإنتاجية الحدية التى نشير إليها حتى الآن هى الإنتاجية الحدية المادية Marginal Physical Productivity أى مقدار ما يزيد به الإنتاج الكلى باستخدام وحدة جديدة من عنصر معين .

وبذلك يكون منحنى الإنتاجية الحدية المادية المبين بالشكل (٢) ممثلا لمنحنى طلب المنظم على العمال ، وهذا المنحنى يشابه منحنى طلب المستهلكين على السلع الاستهلاكية[١] ، كما أن نفس العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة — التناسب العكسى — موجودة فى حالة الطلب على خدمات الإنتاج .

(١) المقصود هنا هو ذلك الجزء من المنحنى الذى يمثل انتاجية حدية متناقصة باعتبار أن تلك الظاهرة هى السائدة فى الحياة العملية . إذ لا يعقل أن لا يعمل المشروع فى مرحلة تزايد الغلة المبينة فى المنحنى بالجزء من عامل واحد إلى ثلاثة عمال . فلا بد أن يبدأ المشروع باستخدام ثلاثة عمال لكل وحدة من الأرض باعتبار أن تلك هى النسبة المثلى . وإن لم يكن أمامه عدد كاف من العمال استخدم وحدة أصغر من الأرض بحيث يحافظ على نفس النسبة المثلى للتأليف بين العمل والأرض وهى ٣ : ١ .

فقد شاهدنا أن الطلب على السلع ينكمش إذا ارتفع ثمنها ويتمدد إذا انخفض الثمن . كذلك الحال بالنسبة للطلب على العمل ، إذ يقل بازدياد الأجور ويزيد بانخفاضها كما هو واضح فى المثال السابق . وحيث أن جميع المشاريع تسير على نفس المبدأ — أى المقارنة بين الأجر والإنتاجية الحدية للعمل ، فستكون النتيجة أن الطلب الكلى على العمل سيتغير بارتفاع أو انخفاض الأجور شأنه شأن طلب المشروع الواحد .

والفرق الظاهر بين منحنى طلب المستهلكين على سلعة معينة ومنحنى طلب المشروع على العمل هو أن طلب المستهلك للسلعة مبنى على ظاهرة تناقص المنفعة أى أن رغبة المستهلك فى الحصول على وحدات جديدة من السلعة تقل كلما زاد إشباعه منها . ومعنى ذلك أن منحنى طلب المستهلك على سلعة ما مرتبط بظاهرة شخصية أو ذاتية هى تقدير المستهلك نفسه ومدى إحساسه بالإشباع وتناقص منفعة الوحدات الإضافية . أما منحنى طلب المشروع على الخدمات الإنتاجية فهو منحنى ينحدر إلى اليمين أيضاً ولكنه خاضع لظاهرة مادية خارجية ، وهى تناقص الإنتاجية الحدية للعنصر .

الإنتاجية الحدية النقدية Marginal Revenue Productivity

إن الاستنتاج الذى وصلنا إليه فى التحليل السابق كان مبنياً على أساس أجر عينى ، ولكن المشاهد فى الحياة العملية غالباً هو أن المنتج يدفع الأجور نقداً ، كما أنه ينتج كمية من السلع ويبيعها أيضاً بسعر نقدى . ولذلك فلن نستطيع الاعتماد على المثل السابق لاستنتاج منحنى الطلب على العمل فى اقتصاد نقدى ، لأن الانتاجية الحدية يجب أن تقدر بالنقود طبقاً للثمن السائد لوحدات السلعة المنتجة . وإذا افترضنا ظروف المنافسة الكاملة الحرة فمن المتوقع أن المزارع لن يستطيع التحكم فى ثمن السلعة بل سيأخذه كما يجده سائداً فى السوق ويبيع محصوله (كما فى المثال السابق للقمح) بهذا الثمن

السائد . وعليه يمكننا أن نستنتج منحنى الطلب على العمل فى اقتصاد نقدى، يستخدم النقود كوسيط للتبادل ، بأن نحول الأرقام التى سبق الاسترشاد بها فى المثال السابق إلى أرقام تمثل كمية من الإيراد النقدى فى حالة بيع السلع المنتجة ، أو كتكلفة نقدية فى حالة الأجر الذى يدفعه المنظم . وبذلك يمكننا أن نكون الجدول الآتى الذى على أساسه تتم المقارنة بين الإيراد والأجر .

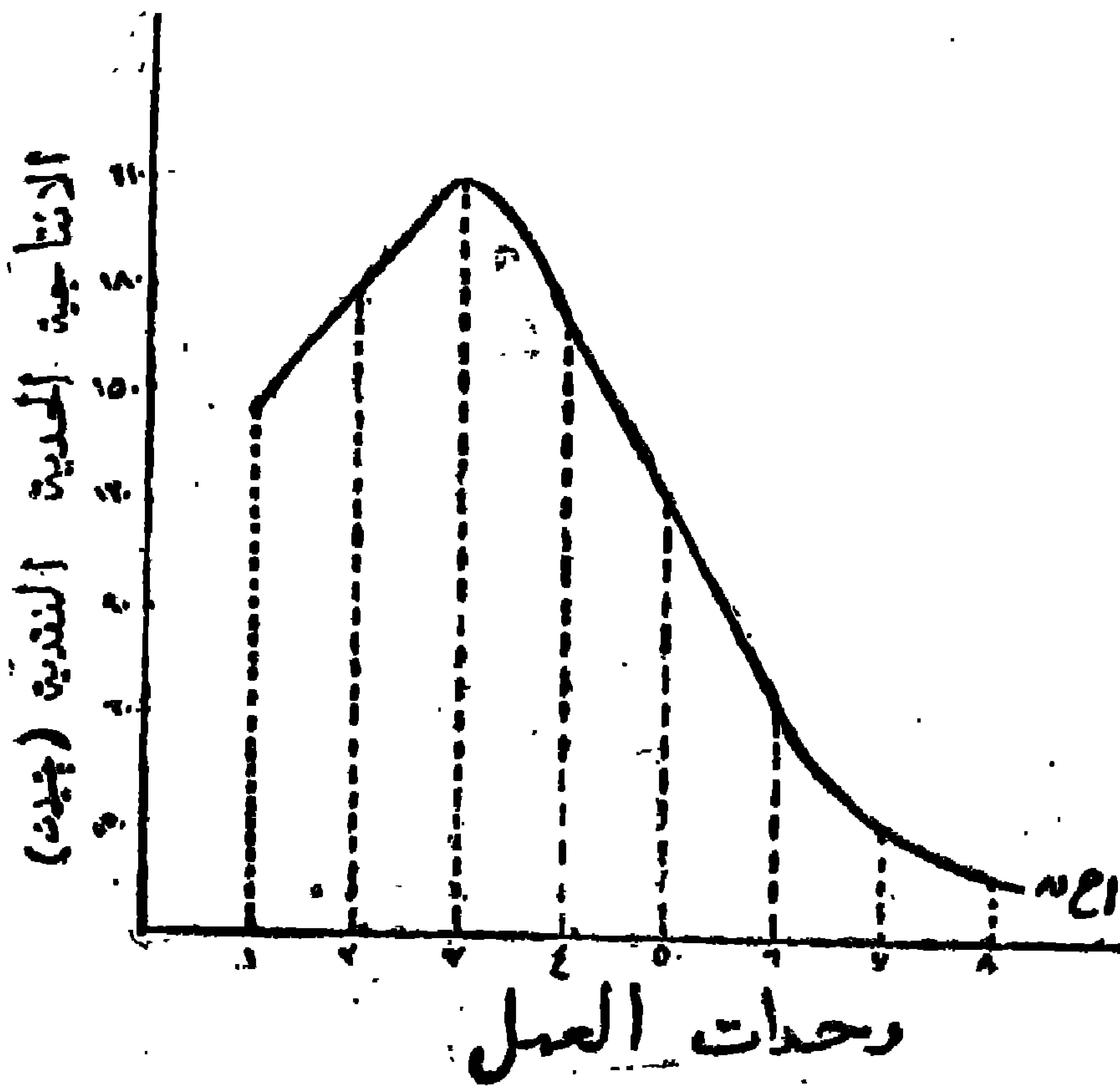
عدد العمال	الإنتاج الكلى بالأردب من القمح	الإنتاجية الحدية المادية	ثمن الأردب فى السوق بالجنيهات	الإنتاجية الحدية النقدية
١	٥٠	٥٠	٣	١٥٠
٢	١١٠	٦٠	٣	١٨٠
٣	١٨٠	٧٠	٣	٢١٠
٤	٢٣٥	٥٥	٣	١٦٥
٥	٢٧٥	٤٠	٣	١٢٠
٦	٢٩٥	٢٠	٣	٦٠
٧	٣٠٥	١٠	٣	٣٠
٨	٣٢٠	٥	٣	١٥

جدول رقم (٢) تغير الإنتاج الكلى والإيراد فى حالة المنافسة الكاملة إذا استخدم المشروع وحدات متتابعة من العمل على مساحة محدودة من الأرض

نلاحظ من هذا الجدول أن الإيراد الحدى (أى الإيراد الناشىء من بيع وحدة إضافية من السلع المنتجة) ثابت لا يتغير وذلك لأن ثمن السلعة فى السوق الكاملة التى افترضناها ثابت لا يتغير بتغير الإنتاج . فزيادة المعروض من جانب منتج صغير لن تؤثر على مجموع العرض

الـكلى . وفى هذا المثال أيضاً نرى أن المنظم يقارن بين الأجر الذى يدفعه للعامل خلال فترة الإنتاج ، والإنتاجية الحدية النقدية[1] — أى أنه يقارن بين الثمن الذى يدفعه نظير استخدام عامل إضافى ، وما يستفيده من استخدام هذا العامل ، أى مقدار ما يضيفه العامل إلى الإنتاج الكلى مقاساً حسب ثمن السلعة السائد فى السوق .

ويمكننا إذن استنتاج عدد وحدات العمل التى يستخدمها المنظم فى حالات الأجور المختلفة كما هو موضح فى الرسم البيانى التالى (شكل ٣) .



شكل (٣) منحنى الإنتاجية الحدية النقدية — يقارن المنتج بين الأجر الذى يدفعه للعامل وبين الإنتاجية الحدية النقدية ، حتى يحدد كمية العمل التى يرغب فى استخدامها .

(١) يستعمل بعض الزملاء الأفاضل جملة الإنتاجية الحدية الإيرادية وكلنا نعنى نفس الشىء ، إلا أنى رأيت استخدام لفظة النقدية حتى لا يختلط الدارس بمدلول الإيراد الحدى وهو تعبير ألفناه .

يتضح من هذا الرسم أن الطلب على العمل يتأثر بفعل الانتاجية الحدية المادية وبثمن السلعة فى السوق وهذان فى مجموعهما يحددان الانتاجية الحدية النقدية . وفى هذا المثال نجد أن المنظم لا يستطيع التحكم لا فى ظاهرة تناقص الانتاجية ولا فى ثمن السلعة ، كما أنه لا يستطيع التحكم فى الأجر . ولذا فهو يستخدم ذلك العدد من العمال بشرط ألا يكون الأجر الذى يدفعه أكبر من الانتاجية الحدية النقدية ، وإلا لما عادت عليه فائدة من استخدام عامل إضافى . فلو كان الأجر فى المثال السابق حوالى ٦٠ جنيه خلال فترة الانتاج فربما يستخدم المنظم ستة عمال ، وعلى أى الحالات فإنه قطعا لن يستخدم أكثر من هذا العدد . أما إذا ارتفع الأجر إلى ما يقرب من ١٢٠ جنيه فإن طلب المنظم على العمال سينكمش ويصبح مجموع ما يستخدمه من العمال خمسة فقط .

والمقصود بالانتاجية الحدية النقدية مقدار ما يزيد به الإيراد الكلى للمنتج نتيجة توظيف وحدة جديدة من عنصر من عناصر الانتاج — حيث يضيف توظيفها كمية مادية إلى الانتاج الكلى فيزيد تبعاً لذلك الإيراد الكلى ، ومقدار الزيادة الناشئة هو الانتاجية الحدية النقدية . وقد يجد القارىء أنه من السهل استنتاج الإنتاجية الحدية النقدية كحاصل ضرب الإنتاجية الحدية المادية × ثمن السلعة فى السوق ؛ هذا صحيح فى ظروف المنافسة الكاملة حيث يمكننا القول بأن الزيادة فى الإيراد هى عبارة عن ثمن الغلة الحدية . ولكن إذا توخينا الدقة فى التعبير يحسن ألا نستعمل عبارة « ثمن الغلة الحدية » إذ أنها تختلف فى المعنى عن المقصود من عبارة « الانتاجية الحدية النقدية » ، وسيظهر لنا الفرق بين العبارتين إذا ما درسنا الانتاج فى ظروف الاحتكار كما سيتضح بعد .

إذا كان المنتج محتكراً لسوق السلعة التى ينتجها فستؤثر الزيادة فى الإنتاج على ثمن السلعة بالانخفاض ، ومن ثم تتغير الانتاجية الحدية النقدية . وهذا طبيعى لأنه كلما زادت الكمية المنتجة كلما بيعت الوحدة منها

بثمن أقل حيث أن المنتج يضطر إلى خفض الثمن لبيع ما لديه من منتجات (أى للتوفيق بين الطلب بالسعر الذى يفرضه والكمية التى ينتجها) .
والجدول الآتى يمثل تلك الحالة : —

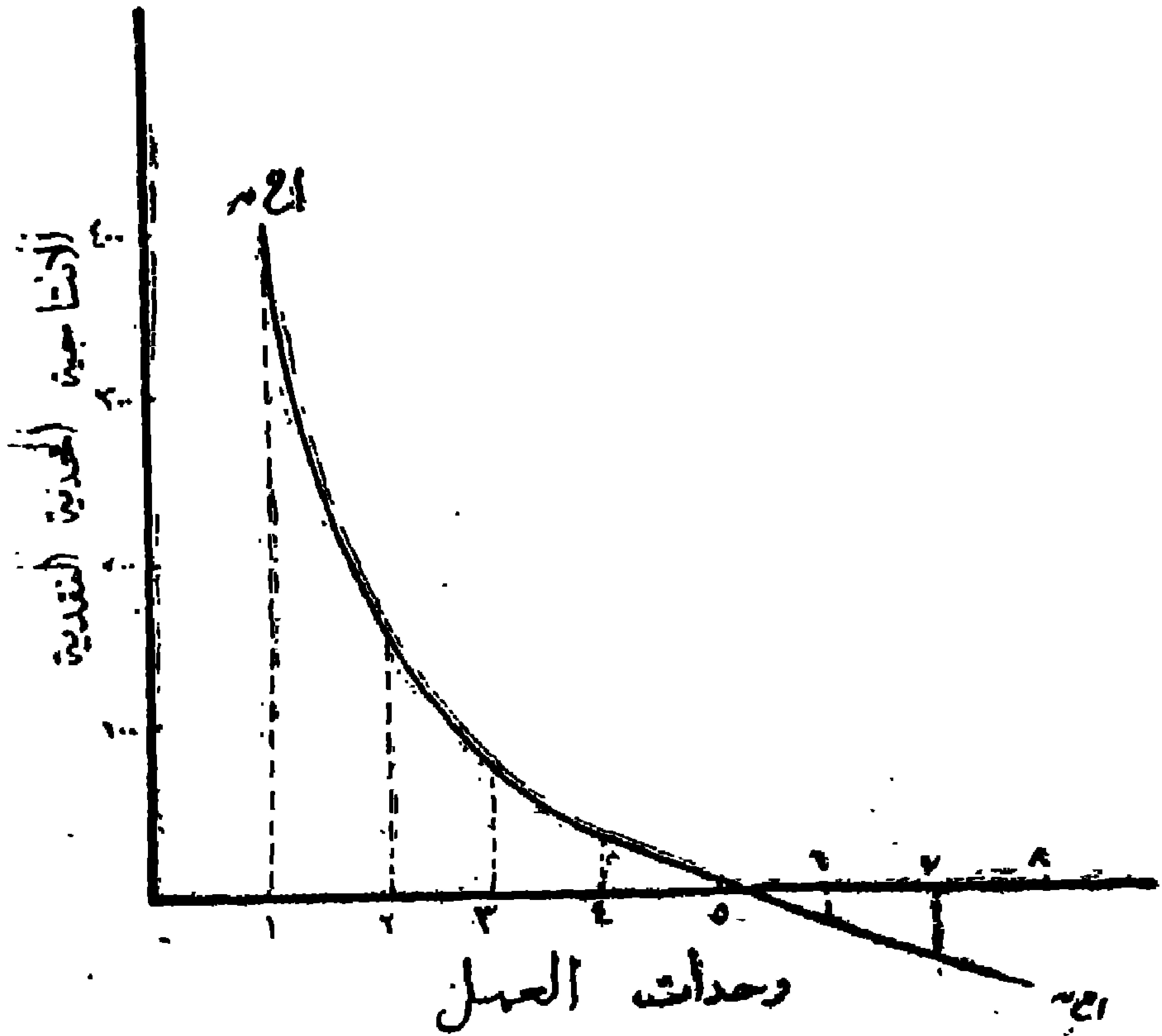
عدد العمال	الإنتاج الكلى بالأرادب	إنتاجية حدية مادية	الثمن الذى يفرضه المحتكر	الإيراد الكلى	الإنتاجية الحدية النقدية
١	٥٠	٥٠	٨	٤٠٠	٤٠٠
٢	١١٠	٦٠	٥	٥٥٠	٥٥٠ — ٤٠٠ = ١٥٠
٣	١٨٠	٧٠	٣ر٥	٦٣٠	٦٣٠ — ٥٥٠ = ٨٠
٤	٢٣٥	٥٥	٢ر٨	٦٥٨	٦٥٨ — ٦٣٠ = ٢٨
٥	٢٧٥	٤٠	٢ر٤	٦٦٠	٦٦٠ — ٦٥٨ — ٢
٦	٢٩٥	٢٠	٢ر٢	٦٤٩	٦٤٩ — ٦٦٠ = ١١
٧	٣٠٥	١٠	٢	٦١٠	٦١٠ — ٦٤٩ = ٣٩

(جدول رقم ٣) دالة الإنتاج لمنظم ينتج القمح فى ظروف احتكارية بالنسبة للمنتجات ويستخدم وحدات متتابعة من العمل فيحصل على انتاجية حدية متناقصة كما هو مبين فى العامود الثالث (ا ح م) كما يحصل على إنتاجية حدية نقدية متناقصة يبينها العامود السادس

نجد أن المنتج الذى يعمل فى ظل الاحتكار يفرض ذلك الثمن الذى يمكنه به أن يبيع كل إنتاجه فى الحالات السبعة المبينة بالجدول . وكلما زاد الانتاج كلما اضطر إلى تخفيض الثمن حتى يمكنه « تصريف » جميع منتجاته ، والأثمان المتدرجة نحو الانخفاض تعطيه (كما هو مبين بالعامود الخامس) إيراداً كلياً متزايداً حتى الحالة الخامسة التى يوظف فيها خمسة عمال . ولكننا نشاهد أن الإيراد الكلى يزيد بنسبة متناقصة أى أن الانتاجية الحدية النقدية تتناقص بالتدريج .

فحالة المنتج الذى يعمل فى ظل الاحتكار لا تختلف عن حالة المنتج

الذى يعمل فى ظروف المنافسة إلا فى أنه يمكنه فرض الثمن الذى يحقق له بيع كل الكمية المنتجة . وهو يقارن بين الأجر النقدى الذى يدفعه للعمال وبين الانتاجية الحدية النقدية لعنصر العمل . ومعنى هذا أنه يوظف وحدات متتابعة من العمل بشرط أن تكون الانتاجية الحدية النقدية أكبر من الأجر النقدى الذى يدفعه لكل وحدة من وحدات العمل . والرسم البيانى التالى يوضح تلك المقارنة على أساس الأرقام التى وردت فى الجدول رقم (٣) .



شكل (٤) منحنى الإنتاجية الحدية النقدية لمنتج يتمثل فى ظروف الاحتكار وهو منحنى أكثر انحداراً لأن المنتج يخضع لظاهرة الإنتاجية الحدية المادية المتناقصة ، وهو مضطر فى نفس الوقت إلى خفض الثمن كلما أراد أن يبيع كميات متزايدة من الانتاج الكلى

والمنحنى المبين بهذا الرسم هو فى الواقع منحنى طلب المشروع الاحتكارى لعنصر من عناصر الانتاج ، وهو منحنى — كما سبق أن

وضحنا — ينحدر إلى اليمين حيث أنه خاضع لظاهرة الانتاجية الحدية المتناقصة من ناحية ، كما أن يتأثر بسياسة المنتج فى خفض الثمن كلما أراد بيع كميات أكبر من الانتاج[1] ومن الواضح أنه لا يمكن احتساب الانتاجية الحدية النقدية على أساس أنها مقدار الانتاجية الحدية المادية × ثمن البيع ، إذ أن هذا يعطينا قيمة أو ثمن الانتاجية الحدية وهذا لا يفيد المنتج فى شىء ، فهو لا يبيع الانتاج الكلى بثمن والزيادة الجديدة فى الانتاج الكلى بثمن آخر ، بل يفرض ثمناً واحداً يبيع به الانتاج الكلى بأكمله .

وهكذا يمكننا الوصول إلى الاستنتاج الآتى : —

يتحدد طلب المشروع على الخدمات الانتاجية بتأثير ظاهرة الانتاجية الحدية المتناقصة ، ويقارن المنظم بين الانتاجية الحدية النقدية لعنصر ما والثمن الذى يدفعه لكل وحدة من هذا العنصر ، سواء أكان المشروع يعمل فى ظروف المنافسة الكاملة أو فى ظروف احتكار بالنسبة لإنتاج السلعة .

(١) من المعروف أن المنتج فى حالة الاحتكار يستطيع أن يتحكم فى الثمن أو فى كمية الإنتاج ولكنه لا يستطيع التحكم فى الاثنين معاً حيث أن الطلب على السلع المنتجة ومقدار مرونته يقيد المنتج من حيث الكميات التى يستطيع بيعها بثمن معين .

الفصل الثالث

التأليف بين عناصر الانتاج — التأليف الأمثل —

توازن المنتج منحنيات تساوى الانتاج وخطوط تساوى التكلفة

— التوازن فى حالة تغير أثمان العناصر —

درسنا فى الفصل السابق كيف يتحدد طلب المنتج على عنصر من عناصر الانتاج ، وذلك بالمقارنة بين الانتاجية الحدية لعنصر ما ، والثمن الذى يتحمله المنتج نظير الخدمات التى يحصل عليها من كل وحدة من هذا العنصر . وقد كان الاستنتاج الذى وصلنا إليه مبنيا على افتراض ثبات كمية من عنصر مع إضافة وحدات متتابعة من عنصر آخر . أما الآن ، فعلينا أن نبين كيف يؤلف المنتج أو المنظم بين عناصر الانتاج المختلفة ، أى ماهى الكميات التى يطلبها من جميع العناصر حتى يمكنه إنتاج كمية معينة من السلع مع العلم بأن تلك العناصر ذات أثمان متفاوتة ، وأن الهدف الرئيسى للمنظم هو إنتاج السلع بأقل تكلفة ممكنة وتحقيق أكبر كمية من الربح — أو أقل خسارة ممكنة .

نريد بمعنى أدق أن نتبين النسبة المثلى للتأليف بين عناصر الانتاج فى المشروع الواحد ، أى النسبة التى فى مجموعها تكون أقل تكلفة يتحملها المنتج إذا تحددت أثمان العناصر (الأجور والفائدة ... ألخ) عند مستوى معين ، كما نريد أن نتبين ما الذى يحدث فى نسبة التأليف هذه لو أن أثمان عناصر الانتاج تغيرت فارتفع بعضها دون البعض الآخر . فإذا أراد المنظم أن ينتج خمسة آلاف وحدة من سلعة معينة ، فهل يستخدم عدداً أقل من

العمال ويكثر من استخدام الآلات ، أم هل يعمل العكس فيكثر من توظيف العمال مع تقليل عدد الآلات المستخدمة ؟ وإذا أبدل بعض العمال بالآلات فما هو عدد العمال الممكن الاستغناء عنهم لاستخدام آلة إضافية تحل محلهم ، وهل يكون فى ذلك الابدال وفر على المنتج ؟

يمكننا الاجابة على تلك الأسئلة بأن نقول : هذا يتوقف على ثمن العمل بالنسبة للآلات كما يتوقف على الظروف الفنية السائدة . فطبيعى أنه لو كان الأجر مرتفعاً ، ربما كان ذلك دافعاً للتقليل من عدد العمال المستخدمين على كل آلة ، أو ربما أقبل المنتج على استخدام نوع جديد من الآلات ذات الكفاية الانتاجية العالية والتى لا يلزمها نفس العدد من العمال . وربما حدث العكس إذا كانت الأجور منخفضة بينما كانت أثمان الآلات مرتفعة جداً .

وعند تحليل مشكلة التأليف بين عناصر الانتاج علينا أن نلاحظ عدة اعتبارات عملية قد يكون لها أثر فعال عند تطبيق الاستنتاجات النظرية التى نصل إليها . فطبيعة الانتاج قد تحتم تغييراً جوهرياً فى الأسلوب المتبع إذا أردنا إحلال عنصر محل آخر . وقد يكون من الصعب إبدال عنصر محل آخر فى المدة القصيرة أو المتوسطة كما سنرى بعد . أما فى المدة الطويلة فقد يسهل على المنتج إبدال عناصر بأخرى — قد يغير الآلات القديمة المستهلكة بآلات حديثة تتطلب عدداً أقل من العمال ؛ كما أنه قد يغير تصميم المبنى القديم بمبنى حديث به نوافذ زجاجية كبيرة تسمح بدخول ضوء الشمس فيغنيه ذلك عن الانارة بالكهرباء .

وتلعب الخبرة والتجربة والمعرفة الفنية دوراً هاماً فيما يتعلق بالتأليف بين عناصر الانتاج . إن المنظم الكفء قد يرسم خطة إنتاجية ويحدد نسب عناصر الانتاج المستخدمة طبقاً للتكاليف التى يتحملها وسعياً وراء أقصى ربح ، بيد أن مثل هذا المنظم مقيد بطبيعة الحال بمدى خبرته وسعة معرفته الفنية ، وكذا بالعادات والقوانين المحلية السائدة . فربما أراد التوسع فى مبنى

المنشأة ولكن « قوانين البلدية » تمنعه من ذلك . أو قد تحول السلطات دون استغنائه عن العمال إذا هو أراد إبدالهم بالآلات . كذلك كيف يمكننا أن نتوقع من الفلاح الجاهل أن يقدر فائدة استخدام الآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية الحديثة طالما أنه يعيش فى بيئة يسودها الجهل والتقاليد العتيقة البالية .

ومن النقط التى تؤخذ فى الاعتبار أيضاً عند التحدث نظرياً عن التأليف بين عناصر الإنتاج وإحلال بعضها مكان البعض مدى تكامل تلك العناصر والآثار المترتبة على إبدالها . فمن العناصر المتكاملة مثلا الآلة الكاتبة والكاتب ، إذ لا يمكن إبدال أحدهما بالآخر ويتحتم أن تكون نسبة التأليف هنا وحدة من كل من العنصرين . وعلى الرغم من ذلك قد يتراءى للمنظم أن يحتفظ بآلة أو آلتين على سبيل الاحتياط حتى يضمن دوام سير العمل إذا تعطلت إحدى الآلات الجارى استعمالها . وقد يرى منظم آخر أن يستغنى عن عدد كبير من العمال ليحل محلهم الآلات ، وفى هذه الحالة عليه أن يأخذ فى الاعتبار التغيرات التى ستطرأ على مشروعه نتيجة هذا الابدال . فالآلات سوف تحتاج إلى عمال مهرة من طراز معين ، وسوف يمكنه الاستغناء كذلك عن ملاحظى العمال ، وعدد من الموظفين القائمين على خدمتهم ، وربما أمكنه الاستغناء كذلك عن « المقصف » وحجرات الاستراحة وطبيب المنشأة ودورات المياه الكبيرة وكلها كانت لازمة وقت أن كان لديه مئات العمال .

فالاعتبارات الفنية العملية والنظم الاجتماعية السائدة كلها تؤثر فى التطبيق العملى للتأليف الأمثل بين عناصر الانتاج فى المشروع الواحد . وإذا تكلمنا عن التأليف الأمثل فلابد أن نحدد على وجه الدقة ما الذى نقصده بكلمة الأمثل عندما نؤلف بين عنصرين من عناصر الانتاج ، لهذا لابد أن نفرق بين ثلاثة مفاهيم مختلفة للتأليف الأمثل .

أولا : قد يكون المقصود من التأليف الأمثل الحصول على أكبر إنتاج كلى ممكن بإضافة وحدات متتالية من عنصر معين . فى هذه الحالة يكون العدد الأمثل لوحدات العنصر فى المشروع هو ذلك الذى يصل بالانتاج الكلى إلى أقصى حد ممكن . مثال ذلك المزارع الذى يكثر من العلف لبقرته إلى الدرجة التى يصل بها إلى الرقم القياسى فى إنتاج اللبن أو فى وزنها الصافى من اللحم — هذا إذا كان مزارعنا المذكور من الهواة الذين يشتركون فى المسابقات التى تقيمها الجمعيات الزراعية !!

ثانياً : قد يكون الانتاج الحدى هو موضع اهتمام المنظم وفى هذه الحالة يكون العدد الأمثل من وحدات عنصر معين فى المشروع هو ذلك الذى يعطى أكبر إنتاجية حدية ممكنة .

ثالثاً : ربما كان المقصود بالتأليف الأمثل ذلك الذى يعطى أكبر إنتاجية نسبية ممكنة وبالتالى أقل تكلفة نسبية لانتاج الوحدة .

ومن الواضح أن هذه المفاهيم الثلاثة وإن كانت لها أهميتها النظرية فى التحليل الاقتصادى ، إلا أنها ليست موضع اهتمام المنظم من الوجهة العملية . فالانتاج المادى فى مشروع ما ينظر إليه المنظم من ناحية قيمته النقدية (أى الإيراد الذى يحصل عليه) ، ويقارن بين هذا وبين تكلفة وحدات عنصر الانتاج ، فيستخدم من تلك الأخيرة ذلك القدر الذى عنده يفوق الإيراد الكلى التكلفة الكلية بأكبر قدر ممكن . فالتأليف الأمثل هنا يتحقق باستخدام ذلك القدر من وحدات العنصر الذى يدر أكبر ربح ممكن . وليس المقصود هنا الربح الصافى عموما فى كل العملية الانتاجية ، بل المقصود هو الربح الناشىء من استخدام عدد معين من وحدات هذا العنصر أو ذاك .

ولإيضاح ذلك نضربُ مثلا للمزارع الذى يستمر فى إضافة وحدات من عنصر السماد على قطعة معينة من الأرض ليرى كيف يحقق الحالة المثلى التى فيها يكون الانتاج الكلى (المحصول الزراعى) وفيرا إلى الدرجة التى

يتحقق معها أقصى ربح بالنسبة لتكلفة السماد . أما الربح الصافى النهائى فسوف يحتسب بعد استبعاد تكاليف إيجار الأرض والعمال وغيرها . كذلك الحال بالنسبة للمدير الفنى فى مصنع ما ، فمن واجبه أن يعرف كيف يقتصد من تكاليف العمل (أى عدد العمال) فى العملية الانتاجية ، فيوظف لكل عملية داخل المصنع ذلك القدر الذى يعطيه إنتاجا يدر أكبر ربح للعمال .

وإذا وصل المنظم إلى النسبة المثلى للتأليف بين عناصر الانتاج وكان فى مركز يحقق معه أكبر ربح ممكن ، فان التغيير من هذه النسبة — استخدام وحدات إضافية من عنصر دونما تغير فى ثمنه — سيعنى نقصا فى أرباح المنظم وابتعاده عن التأليف الأمثل . هذا مع التسليم بأن التغير الطفيف فى عدد الوحدات المستخدمة من عنصر معين قد لا يؤدى إلى تغيير يذكر ؛ فزيادة عشرة عمال فى مصنع ثبت أن العدد الأمثل للعمال فيه هو عشرة آلاف لن يؤدى عمليا إلى نقص فى أرباح المنظم . ولكن إذا زاد عدد العمال كثيرا عن العدد الأمثل فلابد أن يؤدى هذا إلى ابتعاد المشروع كثيرا عن حالة « التوازن » حيث يتحقق أقصى ربح .

والآن بعد أن توقفنا قليلا أمام بعض الاعتبارات العملية لفكرة التأليف بين عناصر الانتاج وإبدالها والعدد الأمثل من كل منها فى المشروع يمكننا أن نتابع تحليلنا لكيفية وصول المشروع إلى التأليف الأمثل بين عناصر الانتاج .

لو فرضنا أن المشروع سيضيف من وحدات عنصر ويقلل من الآخر فان هذا التغيير لابد وأن يتبعه تغير فى الانتاجية الحرية لكل العناصر . فزيادة عدد العمال مثلا تؤدى إلى تناقص الانتاجية الحدية للعمل ؛ وهذا معناه تقليل نسبى للآلات المستخدمة فى نفس المشروع (آلة لكل عشرة عمال بدل آلة لكل خمسة) وهذا بدوره سيرفع من الانتاجية الحدية للآلات . فاذا حدث ذلك فهل يعيد المنظم النظر فى العناصر المستخدمة ونسب التأليف بينها ؟ هل يستخدم المشروع عددا إضافيا من وحداته

عنصر حتى تتعادل انتاجيته الحدية مع ثمنه ؟ وإذا تم هذا التغيير فعلا وتعدلت نسب التأليف بين عناصر الانتاج فهل تعطيه النسب الجديدة الانتاج الأوفق بأقل تكلفة ممكنة ؟ إذا تحقق ذلك قلنا إن المنتج فى حالة « توازن » ، وأمامنا الآن أن ندرس كيف يتحقق هذا التوازن .

إذا فرض مثلا أن المنتج فى مشروع زراعى يمكنه استخدام وحدة جديدة من الأرض ، ولتكن مساحتها فدان ، تكلفه مائة جنيه ، وأن إضافة هذا الفدان إلى الأفدنة الموجودة فى المشروع مع ثبات عدد العمال تزيد الانتاج الكلى بمقدار ٥٠ وحدة (ولتكن أرادب من القمح) . حينئذ يكون الجنيه الواحد الذى ينفقه المنتج على تكاليف الأرض مساويا لانتاجية حدية قدرها $\frac{٥٠}{١٠٠}$ أى نصف وحدة من السلع المنتجة .

ولنفرض أن نفس المشروع يمكنه استخدام وحدة جديدة من العمل بتكلفة إضافية قدرها أربعة جنيهات (أجر العامل فى الموسم مثلا) ، وأن تلك الوحدة الجديدة تضيف إلى الانتاج الكلى ثلاثة أرادب أخرى . فكأن كل جنيه إضافى ينفقه المنظم على العمل فى هذا المشروع يعطى انتاجية حديه قدرها $\frac{٣}{٤}$ وحدة من السلع المنتجة .

واضح إذن أن المشروع يمكنه الاستفادة لو أنه أنفق مبلغاً أكثر على استخدام وحدات جديدة من عنصر العمل ، وذلك لأن الانتاجية الحدية المادية لعنصر العمل بالنسبة إلى ثمنه أكبر من الانتاجية الحدية المادية للأرض بالنسبة إلى ثمنها .

$$\text{أى أن } \frac{\text{ا ح م للعمل}}{\text{الأجر}} \text{ أكبر من } \frac{\text{ا ح م للارض}}{\text{إيجار الأرض}}$$

إذا تحقق المنظم من ذلك ، أمكنه أن يضغط تكاليفه بأن يستخدم وحدات أكثر من العمال بدلا من استخدام وحدات جديدة من الأرض .

ويستمر المنظم فى هذا الابدال ، أو التغيير ، وسيظهر أثر قانون الغــلة المتناقصة ، فتقل الانتاجية الحدية المادية لعنصر العمل ، بينما تزيد الانتاجية الحدية للأرض[1] . نقول يستمر المنظم فى الابدال والتغيير ، فيحل عنصراً محل آخر ، إلى أن يجد أن كل جنيه أو قرش ينفقه على العمل يغل عليه عائداً أو انتاجية تساوى ذلك العائد أو الانتاجية التى يحصل عليها لو أنه أنفق هذا الجنيه أو القرش على الأرض ، أو على رأس المال . عندئذ يكون المنتج قد وصل إلى أقل تـكلفة ممكنة لانتاج كمية معينة من السلع .

∴ يجب على المنظم أن يبدل عنصراً بآخر ، ويحل عنصراً محل الآخر إلى أن يصل إلى النقطة التى تتساوى فيهـا الانتاجية الحدية لجميع العناصر بالنسبة لأثمانها :

$$\text{أى حينما تكون } \frac{\text{الإنتاجية الحدية المادية لعنصر ا}}{\text{ثمن عنصر ا}} =$$

$$\frac{\text{الإنتاجية الحدية لعنصر ب}}{\text{ثمن عنصر ب}} = \ldots\ \ldots\ \ldots$$

$$= \frac{\text{ا ح م لأى عنصر}}{\text{ثمن هذا العنصر}}$$

ويلاحظ أننا نوازن بين نسبة الإنتاجية الحدية لعنصر إلى ثمنه ، وليس

---

(١) إذا كان عدد العمال المستخدمين على كل فدان من الأرض هو عشرة ، ثم زاد إلى ١٥ عامل ثم إلى ٢٠ ، ٣٠ وهكذا ... فلا شك أن الإنتاجية الحدية للعمل ستقل ومن ناحية أخرى نجد أن نسبة مساحة الأرض إلى كل عامل ستقل من $\frac{١}{١٠}$ فدان للعامل ، إلى $\frac{١}{١٥}$ فـدان للعامل ، إلى $\frac{١}{٢٠}$ ، ثم إلى $\frac{١}{٣٠}$. وهكذا . أى أن نسبة وحدات الأرض إلى العمل تقل تدريجياً ولا بد إذن أن تزيد الإنتاجية الحدية للأرض طبقاً لقانون الغـلة المتناقصة (فى صورته العكسية) .

معنى هذا أن الإنتاجية الحدية لجميع العناصر متساوية (إلا إذا تساوت أثمان العناصر) فليس المقصود أن تتساوى الإنتاجية الحدية لعامل فى مصنع النسيج مع الإنتاجية الحدية لآلة ضخمة تكلف آلاف الجنيهات . بل المقصود أن كل جنيه أو قرش ينفق على العمل أو الآلات يغل نفس الإنتاجية[1]. وعليه فارتفاع ثمن عنصر من العناصر يؤدى إلى إحلال عنصر آخر مكانه . فلو ارتفع ثمن العمل مثلا إلى الضعف ، سيتبع ذلك نقص فى الإنتاجية الحدية للعمل بالنسبة لثمنه ، بعد أن كانت

$$\frac{\text{ا ع م للعمل}}{\text{ثمن العمل}} = \frac{\text{ا ع م لرأس المال}}{\text{ثمن رأس المال}}$$

∴ فارتفاع ثمن العمل سيجعل $\frac{\text{ا ع م للعمل}}{\text{ثمن العمل}}$ أقل من $\frac{\text{ا ع م لرأس المال}}{\text{ثمن رأس المال}}$

ولذلك يستغنى المنظم عن وحدات العنصر التى تكلفه « أكثر من اللازم » فيقلل عدد الوحدات التى يستخدمها منه ، بينما يزيد من وحدات العنصر الآخر الذى يصبح « أقل تكلفة » . وهذا الابدال سيؤدى دون شك إلى ارتفاع الانتاجية الحدية للعنصر الذى استغنى عنه ، بينما تنخفض الانتاجية الحدية للعنصر الذى يستخدم منه وحدات إضافية . ويمكننا أن نستنتج نظرية الإبدال هذه فى الصورة التالية :

إذا ارتفع ثمن عنصر من العناصر بالنسبة للعناصر الأخرى ، فإن المشروع يميل إلى استخدام وحدات أقل من هذا العنصر ويحل محلها

(١) مثل ذلك كمثل الطالب الذى يوزع ساعات الدراسة على العلوم المختلفة بحيث تكون نتيجته فى كل العلوم متكافئة : فهو ربما يخصص ساعة واحدة فى الأسبوع لعلم معين وعشرة ساعات لعلم آخر ويجد أن هذا يؤهله لأنه يحصل على تقدير « جيد » فى العلمين ، فأحد العلمين سهل أى « أقل تكلفة » بينما الآخر صعب بالنسبة للطالب أى أنه « أكبر تكلفة ».

وحدات من العناصر الأخرى ، على افتراض أنه يريد إنتاج كمية معينة من السلع .

وهناك ناحية أخرى هامة تؤيد الاستنتاج السابق — أى تناقص طلب المشروع على عنصر معين إذا ارتفع ثمنه والعكس بالعكس . إننا نعلم أن ارتفاع الأجور مثلا معناه زيادة تكاليف الإنتاج ، كما نعلم أن المشروع يوازن بين التكلفة الحدية والإيراد الحدى سواء فى ظروف المنافسة أو ظروف الاحتكار . ولا بد أن ارتفاع التكاليف سيغير من نقطة الحجم الأمثل للانتاج ، وسيؤدى إلى تقليل الكمية المنتجة . وهذا من شأنه أن يدعو إلى تقليل عدد وحدات العناصر المستخدمة فى الإنتاج . فكأن الطلب على عنصر من العناصر يقل إذا ارتفع ثمن هذا العنصر وذلك لسببين :

أولا : تمشياً مع نظرية الإبدال — حيث يريد المنظم أن يحافظ على مستوى أقل تكلفة ممكنة .

ثانياً : لأن ارتفاع تكاليف الإنتاج سيودى إلى تقليل الكمية المنتجة ؛ فالمنظم يعيد الموازنة بين التكلفة الحدية والإيراد الحدى ، وتقليل الكمية المنتجة من شأنه أن يقلل الطلب المشتق على جميع عناصر الانتاج .

التوازن بقياس الإنتاجية الحدية النقدية :

حيث أن الانتاجية الحدية النقدية هى مقدار الزيادة فى الايراد الكلى نتيجة توظيف وحدة جديدة من عنصر ما ، يمكننا أن نستنتج أن المنظم لكى يصل إلى حالة التوازن ، لا بد وأن يساوى بين الانتاجية الحدية النقدية لكل عنصر والقيمة النقدية لهذا العنصر أى ثمنه . ومن ثم يجب أن تكون

حالة التوازن هي تلك التي تتساوى فيها الانتاجية الحدية النقدية لجميع العناصر مع أثمانها .

وتصبح بذلك معادلة التوازن كما يلي :

$$\frac{\text{الانتاجية الحدية النقدية لعنصر ا}}{\text{ثمن عنصر ا}} = \frac{\text{ا ح ن لعنصر ب}}{\text{ثمن عنصر ب}}$$

$$\frac{\text{ا ح ن لأى عنصر}}{\text{ثمن هذا العنصر}} = \text{١ واحد صحيح}$$

وعليه ، فإذا ارتفع ثمن عنصر من العناصر ، فلا بد أن يقل طلب المنظم على هذا العنصر ، فيقلل ما يوظفه من وحداته إلى أن يعود إلى التوازن مرة أخرى . كما أنه من الواضح أن المنتج يعلم كيف أن الزيادة في الانتاج تؤدى إلى انخفاض في الايراد الناشيء من بيع وحدات إضافية — خاصة إذا كان الطلب قليل المرونة ، فليست هناك جدوى بالنسبة للمنظم من استخدام وحدات جديدة من العمل إذا كان إيراده من الانتاج الاضافي أقل مما يدفعه كأجر لهذا العامل . وبمعنى آخر لا يستفيد المنتج من توظيف عامل جديد إذا كانت الانتاجية الحدية النقدية لهذا العامل أقل مما يدفع له من أجر . ولا بد إذن في حالة التوازن أن تتساوى الانتاجية الحدية لكل عنصر مع الثمن الذي يتحمله المنتج نظير الحصول على خدمات تلك العناصر .

وأخيراً ، ولكي نعطي نظرية توازن المنتج صبغة قريبة من الحياة العملية نورد بعض نقط النقد والرد عليها . لقد سلمنا — بناء على استنتاجاتنا السابقة — أن ارتفاع ثمن عنصر ما يؤدى إلى تقليل الوحدات المستخدمة منه والاكثار من العناصر الأخرى الأرخص نسبياً . وأول نقد لهذا

الاستنتاج هو أن هناك بعض الحالات لا يمكن معها تغيير نسب التأليف بين العناصر . يقال مثلا إن لكل سيارة أجرة سائق واحد ، ولكل عامل زراعي فأس يعمل به . فإذا أضفنا سائقاً ثانياً إلى سيارة الأجرة ، أو عاملا زراعياً ثانياً إلى الفأس الذى يستعمله زميله الأول ، فمعنى ذلك أن الانتاجية الحدية ستكون صفراً ، إذ لن يجد السائق الاضافى أو العامل الزراعى الاضافى عملا يعمله حيث أن هناك نسبة ثابتة للتأليف بين عنصرى العمل ورأس المال فى المثالين السابقين لا يمكن تغييرها . ربما كان هذا النقد صحيحاً إلى حدما . ولكن ألا يمكن استخدام سيارات أجرة أقل ثمناً بأن نجعل سائقين يعمل كل منهما على سيارة ثمنها ٥٠٠ جنيه بدل أن يعمل سائق واحد على سيارة ثمنها ألف جنيه[1] . وكذا فى حالة العمال والفؤوس ، لو فرض أن ارتفع ثمن الفأس ارتفاعاً كبيراً فقد يؤدى هذا إلى تشغيل العمال ساعات إضافية (زيادة كمية العمل) أو تشغيل دورتين من العمال يستعملون نفس الأدوات ، فكأن كل عاملين يستعملان فأساً واحداً . وبالعكس إذا ارتفع أجر العمل ارتفاعا باهظاً بالنسبة إلى « ثمن رأس المال » ربما أدى ذلك إلى استخدام آلات الحفر أو الحرث الأتوماتيكية بدلا من الفؤوس .

وقد يوجه نقد آخر على أساس أنه ليس من الممكن الاستغناء عن أى عدد من عناصر الإنتاج وحده فى بعض الصناعات ، فلو ارتفع أجر العامل مثلا فى صناعة معينة فقد لا يمكن الاستغناء عن العمال ، إذ كثيراً ما نجد أن الآلة الواحدة فى الصناعة يلزم لتشغيلها بكفاية كاملة عدد محدود من العمال لا يجوز إنقاصه ولا جدوى من زيادته . فكيف نقرر أن مثل هذا

---

(١) يروى بعض المشاهدين أنه رأى فى اليابان — حيث رخص الأيدى العاملة — سائقين لكل سيارة أجرة . هذا بينما نرى فى الدول المتقدمة صناعياً حيث تكثر رؤوس الأموال وتقل الأيدى العاملة — نرى سيارات الأوتوبيس ذات طابقين وفى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن سائق الأوتوبيس يقوم بدور المحصل (الكمسارى) فى نفس الوقت .

المشروع يستغنى عن عدد من العمال إذا ارتفعت الأجور مثلا ؟ قد يكون هذا التغيير غير عملى من الناحية الفنية . فى مثل تلك الحالات ، قد يكون من الأسلم تغيير نسب التضافر بين عناصر الانتاج تغييراً شاملا . فلو أن الأجور ارتفعت ارتفاعاً باهظاً وكان من العسير الاستغناء عن العمال أى أن الطلب على العمل فى هذا المشروع سيكون قليل المرونة ، فقد يستمر المنتج على نفس الحال مؤقتاً ، وحالما تسنح له الفرصة يستبدل الآلات الموجودة بآلات من نوع آخر — قد تكون أغلى ثمناً — ولكنها لا تستخدم نفس العدد من العمال . وهذا الانتقاد إذن لن يغير من الاستنتاج الذى وصلنا إليه فى نظرية توازن المنتج ، وكل ما يحدث هو أن الطلب المشتق على عناصر الإنتاج (العمل فى المثال السابق) سيكون عديم المرونة فى بعض المراحل ، وربما لا يتأثر الطلب بارتفاع ثمن العنصر فى مرحلة معينة (مثلا المرحلة بين عشرة قروش ، ثلاثة عشر قرشاً كأجر العامل فى الساعة) ، ولكن الاستمرار فى ارتفاع الأجور لا بد وأن يظهر أثره ويدفع المنتج إلى تغيير نسب التأليف بين عناصر الانتاج . ويمكننا أن نتصور أن منحنى الطلب على عنصر العمل فى المثال السابق لن يكون منحنى منتظما مثل المنحنيات التى ألفناها ، بل ستكون بعض أجزائه خطوطاً رأسية تمثل عدم المرونة فى مراحل معينة[1] .

منحنيات تساوى الانتاج : Equal — Product Curves

سبق أن أشرنا إلى أن دالة الانتاج تحكمها ظروف فنية وظاهرة طبيعية لا يمكن تغييرها . فهناك علاقة مادية بين الكمية المستخدمة من عناصر الانتاج ومقدار ما تغله تلك العناصر من إنتاج . وليس فى إستطاعة المنظم أن يتحكم فى تلك العلاقة أو يغيرها . بل أنه يسلم بها ويسترشد بنتائجها الثابتة

(١) سنعالج نظرية « الإبدال » مرة أخرى فى الصفحات التالية .

التى تعطيه صورة لكمية الإنتاج بالنسبة للخدمات الإنتاجية التى يحصل عليها ، والتغيير الذى يطرأ على الكميات المنتجة لو زادت أو نقصت بعض الخدمات الانتاجية أو كلها .

فلو أن المنظم كان يستخدم عنصرين من عناصر الانتاج مثل العمل ورأس المال (وليكن رأس المال ممثلا بآلات متجانسة) ، لكان أمام هذا المنظم عـــدد من المجموعات أو « التوافيق » المختلفة من عناصر الانتاج ، يمكنه استخدامها . وسنجد أن كل مجموعة من تلك المجموعات تعطيه كمية معينة من الانتاج طبقاً للظروف الفنية السائدة التى يفترض عدم قدرة المنظم على تغييرها . يستطيع المنظم مثلا أن يؤلف بين عنصرى العمل ورأس المال بإحدى الطرق أو « التوافيق » الآتية :

وحدة من العمل	؟	وحدة من رأس المال
وحدتين من العمل	؟	وحدتين من رأس المال
وحدتين من العمل	؟	ثلاثة من رأس المال
ثلاثة من العمل	؟	وحدة واحدة من رأس المال

وهكذا .. ..

سيجد المنظم أن كلا من تلك « التوافيق » تعطيه كمية معينة من الانتاج ، وربما وجـــد أن بعض التوافيق المختلفة تعطيه نفس الكمية من المنتجات .

فلنتصور مشروعاً من المشاريع يؤلف بين عنصرى العمل ورأس المال بنسب مختلفة ، لنرى ما الذى يطرأ على حجم الانتـــاج من تغيير . والجدول الآتى — جدول رقم (٤) يعطينا صورة لمثل هذا المشروع .

وحدات رأس المال						
٦	١٢٥	١٧٢	٢١٣	٢٥٠	٢٨٠	٣٠٦
٥	١١٣	١٥٨	١٩٦	٢٢٨	٢٥٥	٢٨٠
٤	١٠٠	١٤٢	١٧٦	٢٠٤	٢٢٨	٢٥٠
٣	٨٦	١٢٥	١٥٣	١٧٦	١٩٦	٢١٣
٢	٧١	١٠٢	١٢٥	١٤٢	١٥٨	١٧٢
١	٥١	٧١	٨٦	١٠٠	١١٣	١٢٥
	١	٢	٣	٤	٥	٦

وحدات العمل

جدول رقم (٤) — كمية الإنتاج التى يحصل عليها منظم باستخدام « توافيق » مختلفة من العمل ورأس المال

نجد فى هذا الجدول أن وحدات العمل المتتابعة مبينة أفقياً ، ووحدات رأس المال التى تتضامن معها فى الانتاج مبينة رأسياً . وبالنظر إلى أى « التوافيق » المختلفة المكونة من عدد وحدات العمل مع عدد من وحدات رأس المال يمكننا معرفة كمية الانتاج التى يحصل عليها المنظم طبقا للظروف المادية والفنية التى يسير عليها المشروع . نجد مثلا أن :

٣ وحدات من العمل مع وحدتين من رأس المال تعطى إنتاجا قدره ١٢٥ سلعة
٢ وحدتان من العمل مع ٣ من رأس المال « « « ١٢٥ «
٦ وحدات من العمل مع ٤ من رأس المال « « « ٢٥٠ «
٣ وحدات من العمل مع ٣ من رأس المال « « « ١٥٣ «

... وهكذا ... ...

ويتضح من هذا الجدول أيضاً أن الانتاجية الحدية المادية لعنصر العمل

مثلا تتناقص تدريجياً إذا كان رأس المال ثابتاً وذلك تمشياً مع ظاهرة الانتاجية المتناقصة التى سبق الإشارة إليها . فالمنظم فى هذا المشروع إذا أضاف وحدات متتالية من العمل تشترك مع وحدتين فقط من رأس المال لحصل على الانتاج الكلى الآتى :

٧١ ، ١٠٢ ، ١٢٥ ، ١٤٢ ، ١٥٨ ، ١٧٢ — ومعنى ذلك أن الانتاجية الحدية للعمل المشترك مع وحدتين من رأس المال تكون : ٧١ ، ٣١ ، ٢٣ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٤ فى حالة استخدام وحدة ، وحدتين ، ثلاثة ... الخ من العمل :

وقد افترضنا فى هذا المشروع أن زيادة العنصرين معا تؤدى إلى زيادة الانتاج الكلى بنفس النسبة . فمضاعفة العمل ورأس المال معا تؤدى (حسب هذا الجدول) إلى مضاعفة الانتاج الكلى — حيث يكون الانتاج ٥١ فى حالة استخدام وحدة من العمل وأخرى من رأس المال ، ويصبح ١٠٢ فى حالة استخدام وحدتين من العمل واثنين من رأس المال ، ثم يزيد إلى ثلاثة أمثال أى ١٥٣ باستخدام ثلاثة وحدات من كل من العمل ورأس المال . مثل هذا المشروع إذن خاضع لقانون النسب الثابتة (Constant Returns to Scale) ، إلا أن هذا لا يتحتم فى جميع المشاريع الانتاجية ، إذ كثيراً ما نرى أن مضاعفة حجم المشروع — أى مضاعفة جميع العناصر المستخدمة — تؤدى إلى وفورات الانتاج الكبير ومن ثم إلى زيادة الانتاج الكلى بأكثر من الضعف . فى هذه الحالة يقال عن الانتاج إنه خاضع لقانون النسب المتزايدة (increasing returns to scale) ، كما أنه لا يستبعد أن تكون هناك بعض المشاريع التى لا يمكن فيها مضاعفة حجم الانتاج بمجرد مضاعفة عدد وحدات عناصر الانتاج المستخدمة . فقد تؤدى مضاعفة حجم المشروع أحياناً إلى زيادة الانتاج الكلى بأقل من

الضعف وفى هذه الحالة يقال إن المشروع يخضع لقانون النسب المتناقصة (Diminishing returns to Scale).

وبالرجوع إلى الجدول السابق ، نجد أن المنظم فى مثل هذا المشروع عليه أن يختار بين عدد من « التوافيق » لكى ينتج كمية معينة من السلع . وبطبيعة الحال يختار المنظم بين من تلك « التوافيق » ما يعطيه نفس الانتاج بأقل تكلفة ممكنة طبقاً للأثمان السائدة لعناصر الانتاج . وبمعنى آخر ، أمام المنظم عدة طرق لانتاج كمية معينة من السلع ، وعليه أن ينتخب منها تلك الطريقة التى تكلفه أقل ما يمكن بافتراض أن عناصر الانتاج موجودة بكميات متوفرة .

لننظر أولا إلى « المجموعات » أو « التوافيق » المختلفة التى يمكن بها المنتج إنتاج كمية معينة من السلع . نشاهد فى الجدول رقم (٤) مثلا أن المنظم فى استطاعته إنتاج ١٢٥ وحدة من السلع باستخدام أحد « التوافق » الآتية :

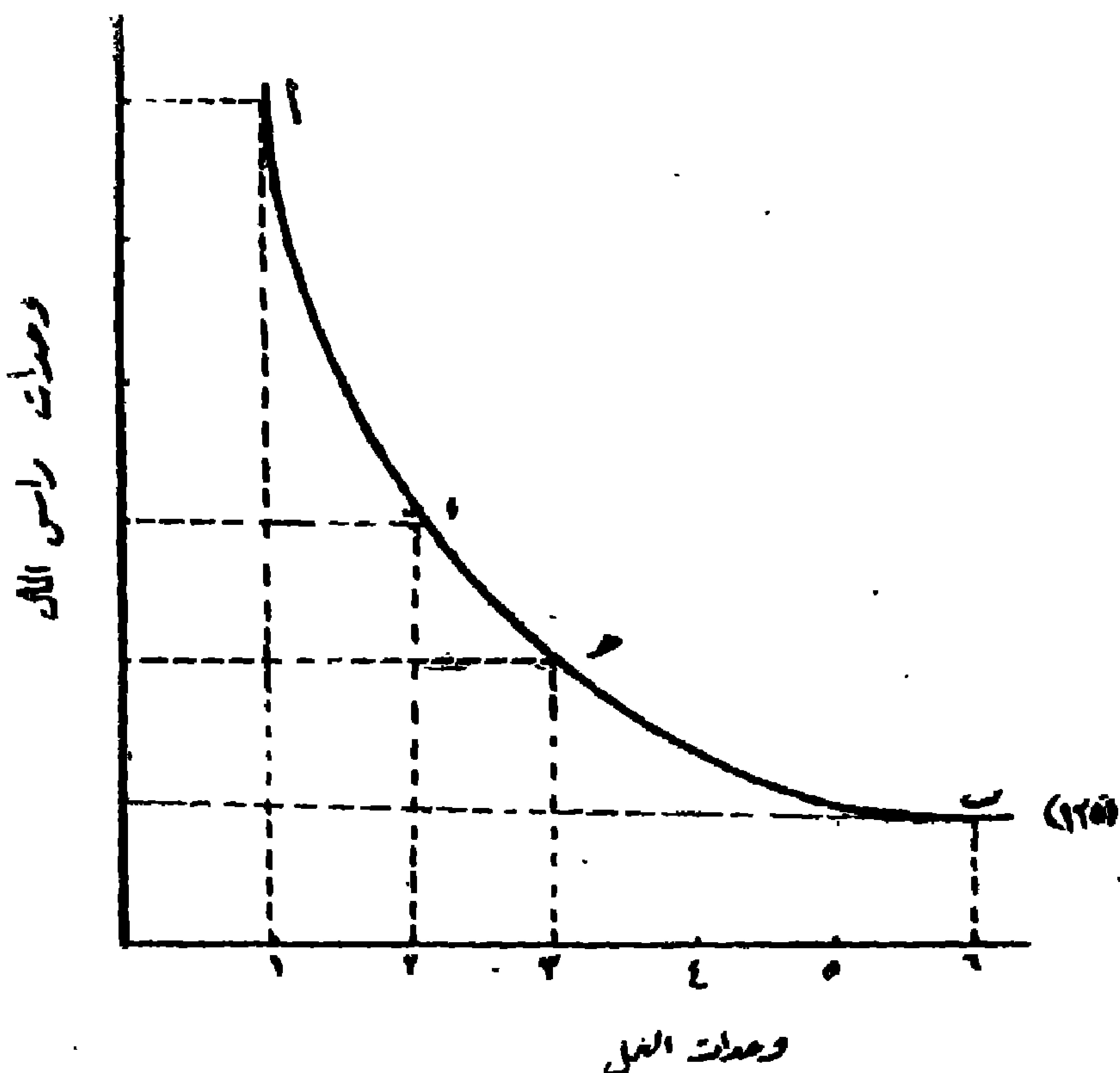
(ا) وحدة من العمل ؟ ست وحدات من رأس المال

(ب) ست وحدات من العمل ؟ وحدة واحدة من رأس المال

(حـ) ثلاث وحدات من العمل ؟ وحدتين من رأس المال .

(ى) وحدتين من العمل ؟ ثلاث وحدات من رأس المال

ويمكننا أن نرسم رسماً بيانياً لتوضيح تلك التوافيق المختلفة التى تعطى المنظم نفس الكمية من الانتاج .

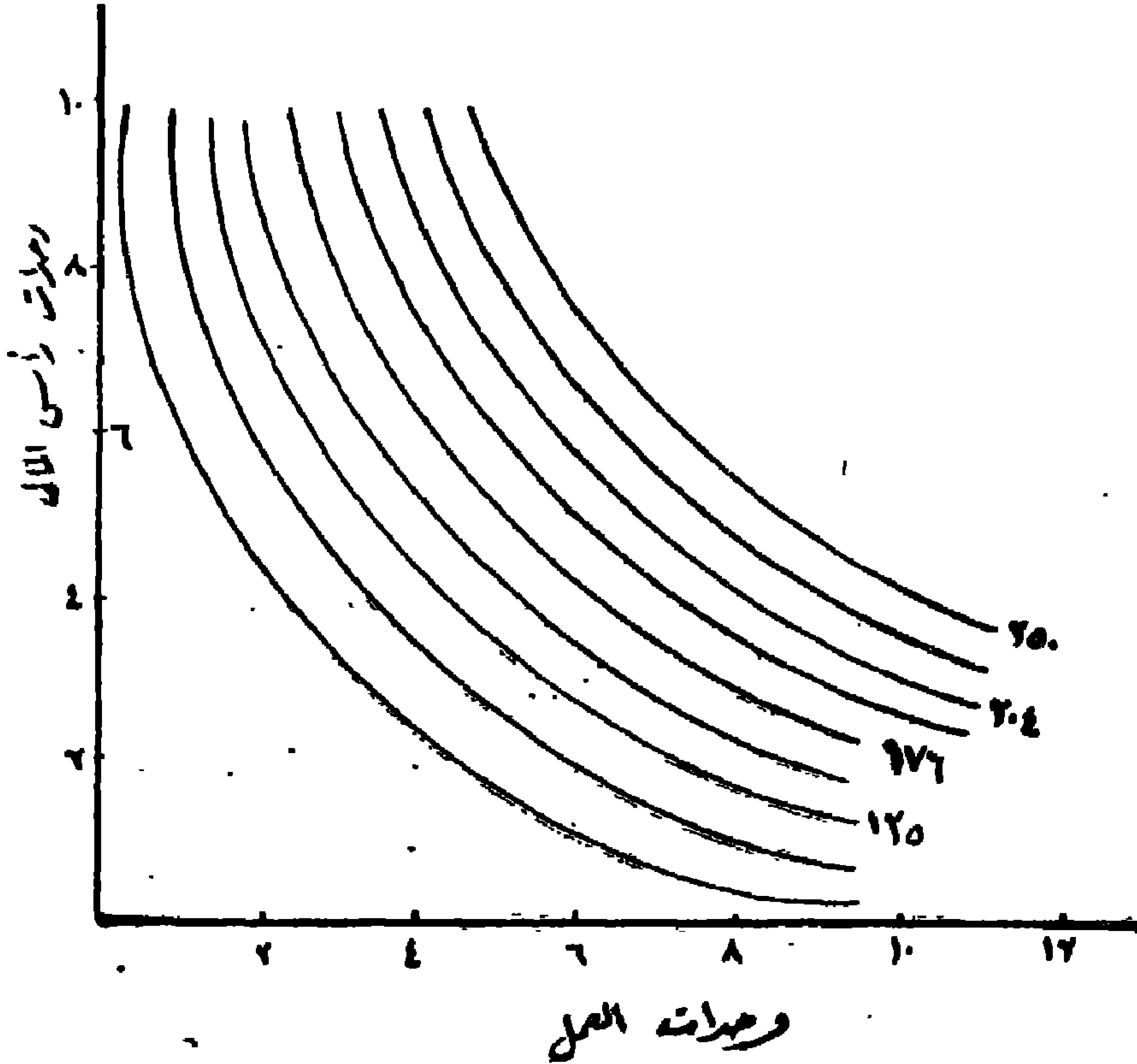


شكل رقم (٥) منحنى تساوى الإنتـاج — حيث تبين أى نقطة على هذا المنحنى مثل ا أو ب أو حـ ... الخ أحد التوافيق المتعددة من العمل ورأس المال التى يمكن بها إنتاج ١٢٥ وحدة من السلع

نجد فى هذا الرسم (شكل رقم ٥) أن النقط ا ، ب ، حـ ، ء التى تبين الطرق المختلفة أو نسب التأليف المختلفة بين عنصرى العمل ورأس المـال يجمعها منحنى واحد رمزنا له بالرمز (١٢٥) دلالة على أن أى نقطة على هذا المنحنى تمثل مجموعة من عنصرى العمل ورأس المـال تتضافر مع بعضها فى مشروع معين فتنتج إنتاجاً كلياً قدره ١٢٥ وحدة . ويمكننا إذاً أن نطلق على هذا المنحنى اسم منحنى تساوى الإنتاج (Equal - product Curve) .

ويمكننا بنفس الطريقة أن نرسم عدداً آخر من منحنيات تساوى الانتاج لتبين لنـا « التوافيق » المختلفة التى يمكن للمنظم أن يختار أحدها لإنتاج

كميات قدرها ١٧٦ وحدة أو ٢٠٤ أو ٢٥٠ وحدة ... الخ ... وهـــذه المنحنيات يبينها شكل رقم (٦) .



شكل رقم (٦) منحنيات تساوى الإنتاج التى تبين التوافيق المتعددة التى بها يستطيع المنظم إنتاج كميات معينة من السلع هى ١٢٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٤ ...... الخ

وهذه المنحنيات تعطى فكرة للمنظم عما فى إمكانه أن يعمله لو أنه أراد زيادة الانتاج . فلو فرضنا أن زيادة الطلب على السلع المنتجة قد أدت إلى ارتفاع ثمنها وأن هذا كان دافعاً للمنتج لزيادة إنتاجه ، فستكون أمامه طرق مختلفة للتأليف بين عدد أكبر من عناصر الانتاج للحصول على الكميات الجديدة من السلع التى يريد إنتاجها .

واضح أن منحنيات تساوى الانتاج تنحدر بانتظام إلى اليمين ، وأنها محدبة بالنسبة لنقطة الأصل إذ أن كل زيادة فى عنصر (على المحور الأفقى) يقابلها

نقص فى عنصر آخر (المحور الرأسى) حتى يحصل المنتج على نفس الكمية من الانتاج . وواضح أيضاً أن جميع منحنيات تساوى الانتاج ،لا تتقاطع لأنها لو تلاقت لكان هذا استدلالا غير منطق فلو تلاق منحنى ١٢٥ وحدة مع منحنى ١٧٦ وحدة لكان معنى ذلك أن فى استطاعة المنظم إنتاج كميات متفاوتة بنفس المجموعة من العنصرين (بفرض عدم تغيير طريقة الانتاج) وهذا استنتاج لا يقبله العقل . كما أنه ليس من الممكن أن يقطع أحد المنحنيات أى المحورين ولا أن يكون موازياً لأحدهما . ولعلنا نلاحظ تشابهاً كبيراً بين خصائص هذه المنحنيات وخصائص منحنيات السواء أو منحنيات التردد الخاصة بالمستهلك .

على المنظم الآن — بعد أن تأكد من أن أمامه طرقاً مختلفة لإنتاج كمية محددة من السلع — عليه أن ينتخب من بين هذا العدد من الطرق تلك الطريقة أو نسبة التأليف التى تكلفه أقل ما يمكن طالما أن جميع التوافيق « سواء » فى طاقتها الانتاجية . والمجموعة المثلى — أى التى ستكلفه أقل ما يمكن — يمكن الوصول إليها بمعرفة أثمان العناصر المستخدمة . فلو فرضنا فى المثال السابق أن ثمن العمل (أى الأجر اللازم دفعه خلال فترة الانتاج) يساوى ثلاثة جنيهات ، وأن ثمن رأس المال يقدر بخمسة جنيهات ، ستكون التكلفة الاجمالية فى حالة إنتاج ١٢٥ وحدة من السلع كما يلى (الأرقام السابق ذكرها) : —

	رأس مال	عمل	
الطريقة ا :	(٦ × ٥)	+ (١ × ٣)	= ٣٣ جنيهاً
« ب :	(١ × ٥)	+ (٦ × ٣)	= ٢٣ «
« جـ :	(٢ × ٥)	+ (٣ × ٣)	= ١٩ «
« ء :	(٣ × ٥)	+ (٢ × ٣)	= ٢١ «

وهكذا ...

ويتبين للمنظم من هذه المقارنة أنه بالنسبة للأثمان السائدة لعنصرى العمل ورأس المال ستكون النسبة المثلى للتأليف بينهما لإنتاج ١٢٥ وحدة بأقل تكلفة ممكنة هى النسبة المبينة فى الطريقة (حـ) حيث يستخدم ثلاث وحدات من العمل مع وحدتين رأس المال . ولو أن ثمن العمل تغير بالارتفاع مثلا وبقى ثمن رأس المال كما هو ، ربما أدى ذلك إلى تغيير النتيجة وربما أصبحت إحدى الطرق الأخرى هى التى تعطى أقل تكلفة . فهناك علاقة حسابية إذن بين ثمن العمل وثمن العنصر الآخر ، وقد افترضنا أن ثمن العمل ثلاثة جنيهات بينما ثمن رأس المال خمسة جنيهات وعلى أساس هذا الافتراض تكون نسبة ثمن العمل إلى نسبة ثمن رأس المال $\frac{3}{5}$. معنى ذلك أن كل وحدة من العمل ثمنها $\frac{3}{5}$ ما تتكلفه الوحدة من رأس المال .

فإذا أراد المنتج إنفاق خمسة جنيهات كتكلفة إجمالية ، فى استطاعته أن « يشترى » بتلك الجنيهات الخمسة أى مجموعة من المجموعات الآتية :

وحدة واحدة من رأس المال ؟ لا شىء من العمل

$1\frac{2}{3}$ وحدة من العمل ؟ لا شىء من رأس المال

وحد من العمل (٣) جنيه ؟ $\frac{2}{5}$ وحدة من رأس المال (٢) جنيه

. . . . وهكذا

فهناك إذن عدة « توافيق » من العمل ورأس المال تتكلف فى مجموعها خمسة جنيهات . وكذلك إذا أراد المنتج إنفاق عشرة جنيهات ، أمكنه أن « يشترى » أحد المجموعات الآتية :

وحدتين من رأس المال ؟ لا شىء من العمل

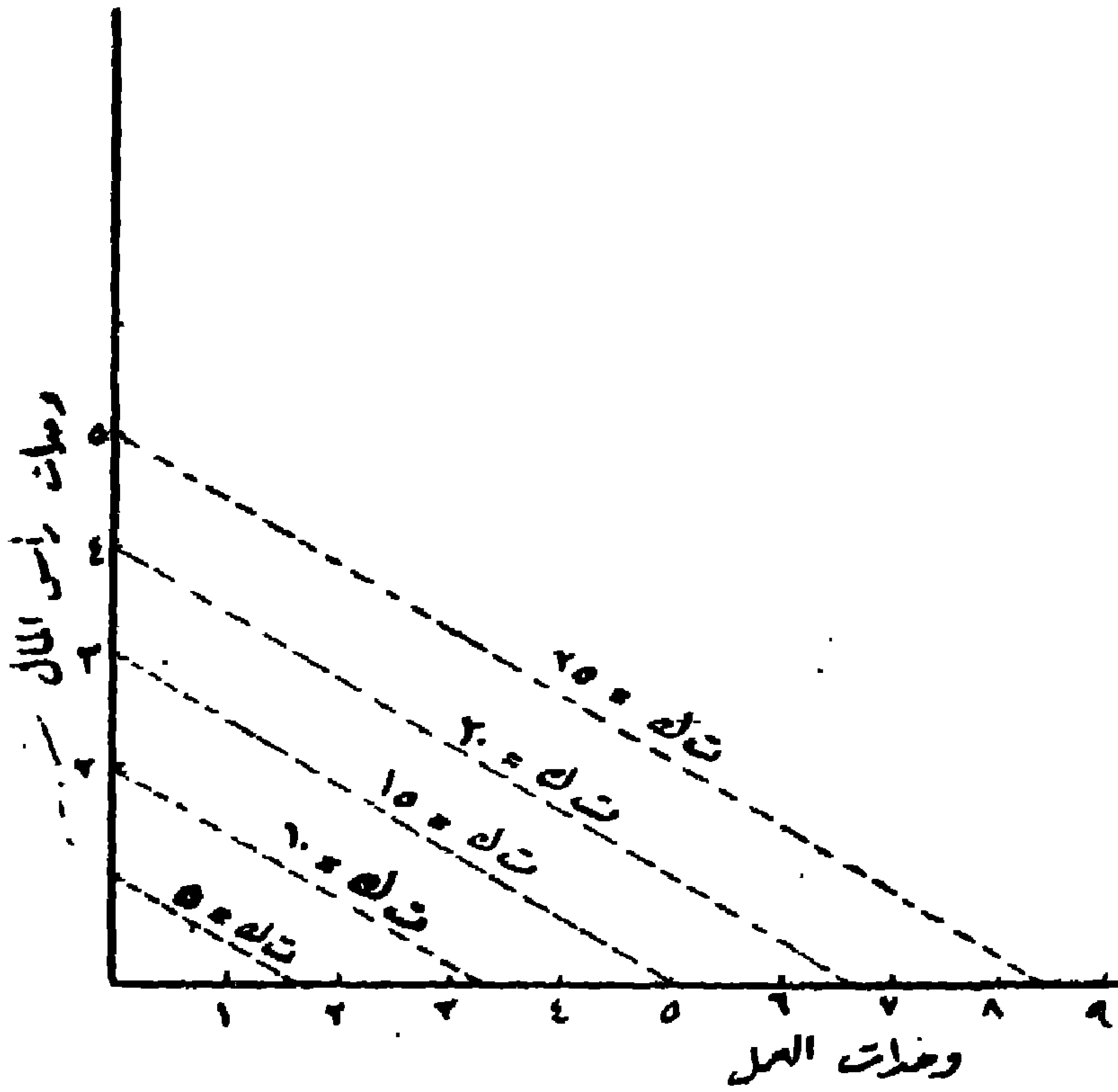
$3\frac{1}{3}$ وحدة من العمل (١٠) جنيه ؟ لا شىء من رأس المال

وحدة من العمل (٣) جنيه ؟ $1\frac{2}{5}$ وحدة من رأس المال (٧) جنيه

وحدتين من العمل (٦ جنيه) ، ٤/٥ وحدة من رأس المال (٤ جنيه)

وهكذا . . . .

وبذلك يمكننا حيث نعرف نسبة ثمن عنصر العمل إلى ثمن عنصر رأس المال أن نرسم خطوطا توضح تلك العلاقة من ناحية ، وتبين فى نفس الوقت المجموعات المختلفة من العنصرين التى تكلف المنظم تكلفة إجمالية



(شكل رقم (٧) . خطوط تساوى التكلفة — يبين كل خط منها عدداً من «التوافق» المختلفة، من عنصرى العمل ورأس المال تكون تكلفتها الإجمالية خمسة وعشرة وخمس عشرة وعشرين جنيها ... الخ ... ويوضح الرمز ت ك المميز لكل خط مقدار التكلفة الإجمالية لكل مجموعة من العناصر تقع على هذا الخط

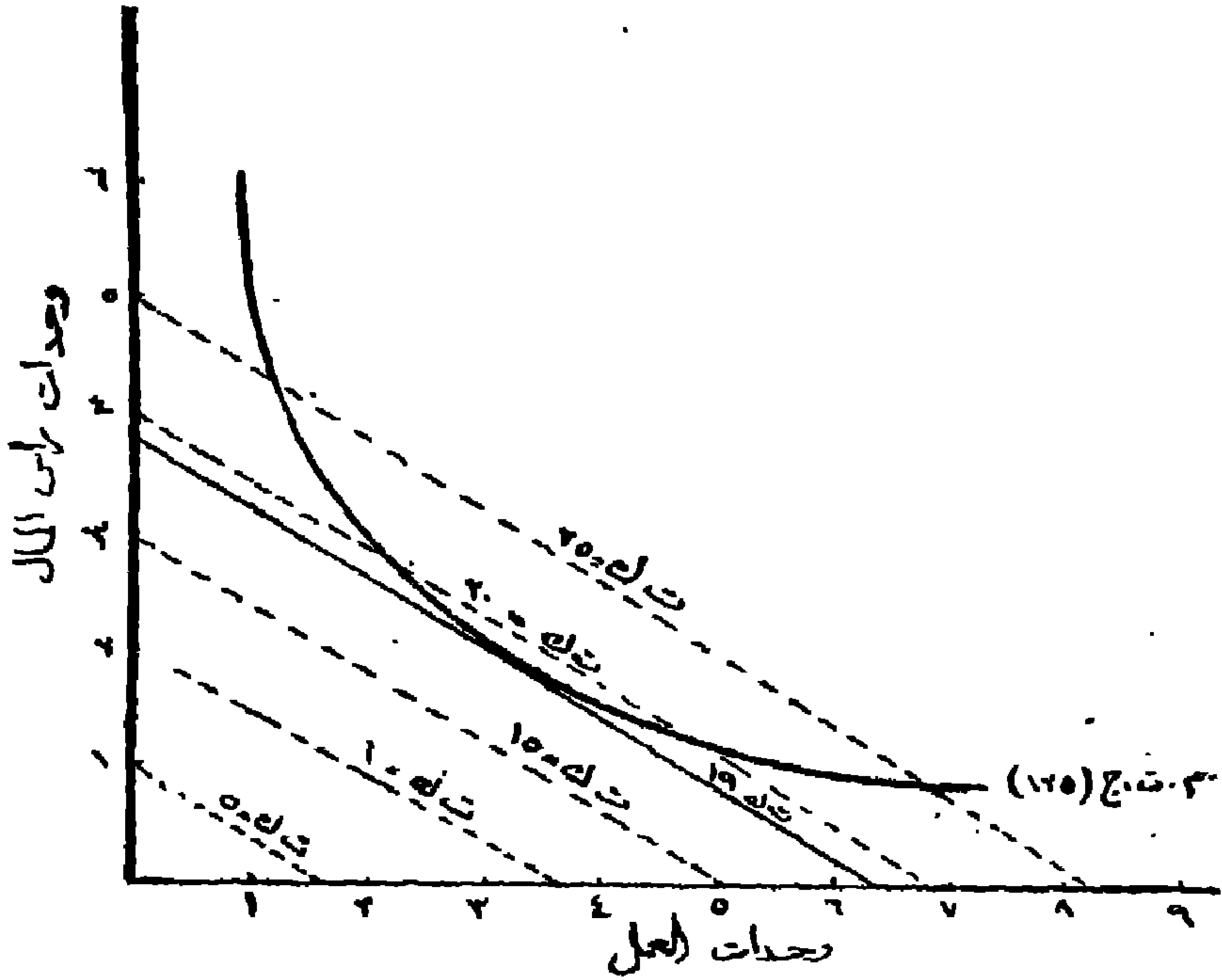
(وهذه الخطوط شبيهة بخطوط اتفاق الدخل المستعملة فى تحليل توازن المستهلك)

معينة . ويمكننا أن نسمى تلك الخطوط بخطوط تساوى التكلفة (Equal cost lines) . ويوضح هذه الخطوط الرسم البيانى (شكل رقم ٧) ، حيث افترضنا أن ثمن العمل ثلاثة جنيهات لكل وحدة ، وأن ثمن رأس المال خمسة جنيهات لكل وحدة .

ومن الواضح أن ميل تلك الخطوط يمثل من الناحية الهندسية نسبة ثمن العمل إلى ثمن رأس المال (أى ١ : ١⅔ أى ٣ : ٥) ، وأن هذا الميل يتغير إذا تغيرت النسبة بين ثمنى العنصرين . فاذا كان ثمن الوحدة من كل من العمل ورأس المال ثلاثة جنيهات كانت نسبة ثمن العمل إلى ثمن رأس المال ٣ : ٣ ، وإذا كان ثمن العمل ضعف ثمن رأس المال ، تكون النسبة بين ثمنى العنصرين والتى يمثلها ميل خط تساوى التكلفة عبارة عن ٢ : ١ ... وهكذا .

وكما أن منحنيات تساوى الانتاج تشابه منحنيات السواء أو التردد فى دراسة الاستهلاك ، فان خطوط تساوى التكلفة هى الأخرى شبيهة بخطوط إنفاق الدخل التى نستعين بها لتحديد نقطة توازن المستهلك . فإن خطوط تساوى التكلفة هذه هى خطوط انفاق المنتج لقدر معين من النقود يمكنه أن يشترى به وحدات متباينة من كل من العنصرين كما وضحنا .

يمكننا الآن أن نستعين بهذه الخطوط لمعرفة نقطة « توازن المنتج » وذلك بأن نطبق منحنى تساوى الإنتاج (١٢٥ وحدة) المبين بشكل (٥) على الرسم الذى يبين خطوط تساوى التكاليف فى شكل (٧) . فنجد أن منحنى تساوى الإنتاج يتقاطع مع عدد خطوط تساوى التكلفة كما هو موضح بالرسم البيانى التالى — شكل رقم (٨) .



شكل رقم (٨) نقطة « توازن المنتج » وهى النقطة التى يكون فيها خط تساوى التكلفة (ت ك ١٩) مماسا لمنحنى تساوى الإنتاج (١٢٥ وحدة)

فى هذا الرسم نجد أن فى استطاعة المنظم أن ينتج كمية من السلع قدرها ١٢٥ وحدة بتكاليف متفاوتة تبينها نقط تقاطع المنحنى مع خطوط تساوى التكاليف . فنى استطاعته أن ينتج تلك الكمية بتكلفة قدرها ٣٠ جنيهاً ، كما يمكنه إنتاج نفس الكمية بخمسة وعشرين جنيهاً ، أو بعشرين جنيها ... إلخ وهذا التفاوت فى التكاليف راجع إلى اختلاف « التوافيق » التى يستخدمها المنظم من العنصرين حيث أن ثمن أحدهما وهو رأس المال أكبر من ثمن الآخر وهو العمل . فمن الطبيعى أن نقطة التوازن أى أن النقطة التى ينتج فيها ١٢٥ وحدة من السلع بأقل تكلفة هى النقطة التى يكون فيها خط تساوى التكلفة مماسا لمنحنى تساوى الإنتاج . وفى الرسم السابق (شكل رقم ٨) نشاهد أن هذا التوازن يتحدد عند تماس خط التكلفة ١٩ جنيه بمنحنى تساوى الإنتاج ١٢٥ وحدة . وجميع الخطوط الأخرى

الأقل من ١٩ جنيه تمثل نفقـــات لا تمكن المنتج من الوصول إلى هذا المستوى من الإنتـاج وقدره ١٢٥ وحدة . كما أن الخطوط الأخرى الأكبر من ١٩ جنيه تمثل نفقات على مجموعات من عناصر الإنتاج لا داعى أن يتحملها المنتج طالما أن فى استطاعته إنتاج نفس الكمية بتكلفة أقل .

ومعنى هذا التوازن ، أن المنظم قد وازن بين الإنتاجية الحدية لكل عنصر من عناصر الانتاج وثمن هذا العنصر . وعلى ضوء أثمان العناصر يبدل المنتج وحدات من عنصر بوحدات من عنصر آخر حتى يصل إلى نقطة يكون فيهـا قد حقق التوازن بأن تكون النسبة بين الانتاجية الحـدية المـــادية للعنصرين مسـاوية للنسبة بين ثمنيهما أى تـكون

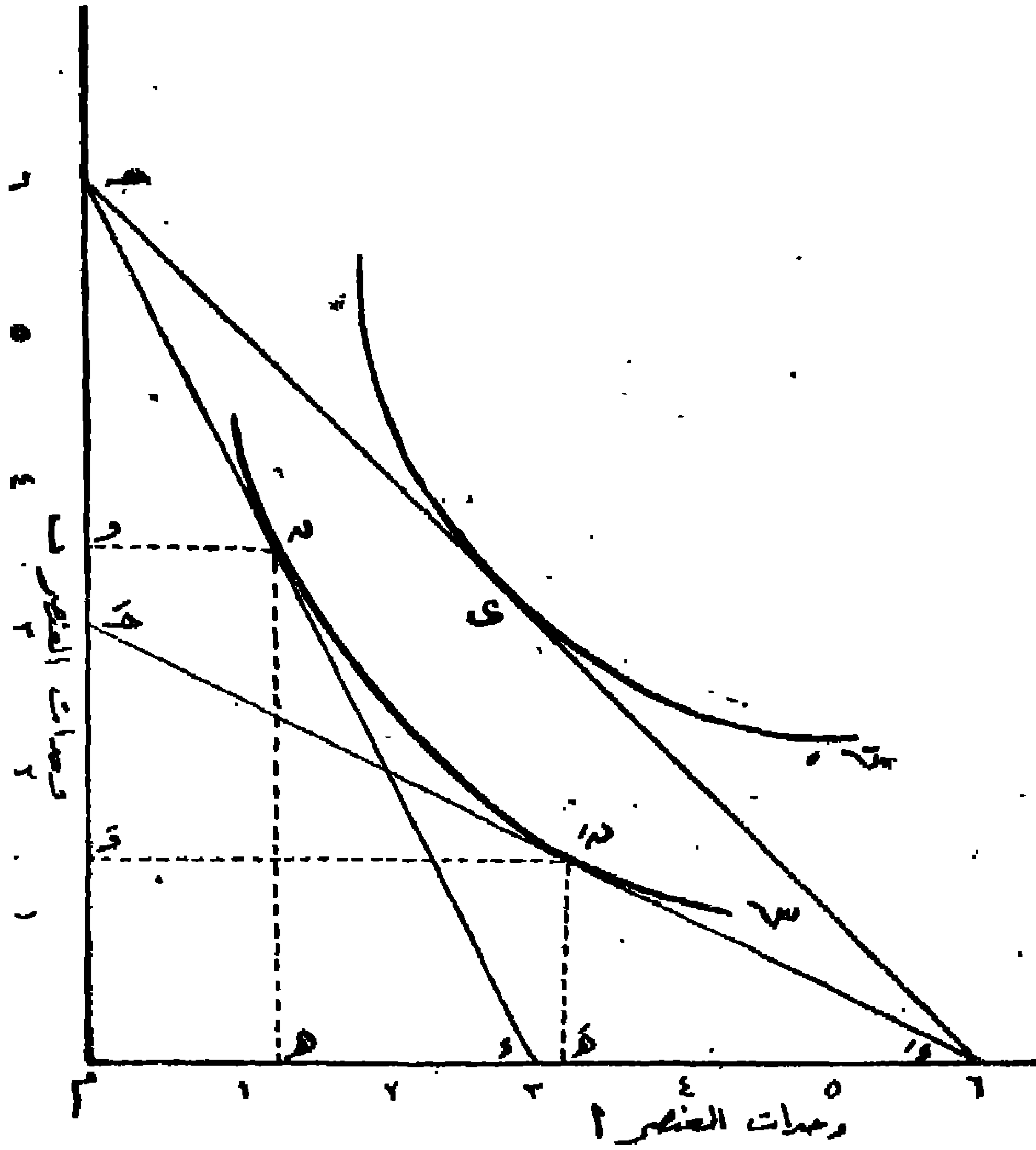
$$\frac{\text{الإنتاجية الحدية المادية للعمل}}{\text{الإنتاجية الحدية لرأس المـال}} = \frac{\text{ثمن العمـــل}}{\text{ثمن رأس المال}}$$

و بهذا يكون المنظم قد ضمن أن آخر وحدة نقدية تنفق على عنصر من العناصر لن تعطى عائداً أكبر لو أنها أنفقت على عنصر آخر .

ويمكننا أن نسمى النسبة بين ثمنى العنصرين « بنسبة الابدال » . فى المثال السابق حيث كان ثمن عنصر العمل ثلاثة جنيهات وثمن رأس المال خمسة جنيهات كانت نسبة الابدال ٥ : ٣ ، أى أن المنظم فى مثل هذا المشروع عليـه أن يضحى بخمسة وحدات من العمل إذا أراد أن يبدلهـا بثلاثة وحدات من رأس المـال . وبمعنى آخر ، إذا أراد المنظم أن يغير التأليف بين عنصرى العمل ورأس المال ، فكل وحدة يستغنى عنها من رأس المال يمكنه أن يحل محلها ١⅔ وحدة من العمل مع افتراض انه يبقى على نفس القدر من التـكلفة الـكلية .

وكما قدمنا فإن التغير فى ثمن أحد العنصرين أو كلاهما لابد وأن يغير من نقطة التوازن — أى لابد أن يدفع المنظم إلى تغيير نسبة التأليف بين

العنصرين ، مستخدماً وحدات أكثر من العنصر الذى انخفض ثمنه نسبياً أو وحدات أقل من العنصر الذى ارتفع ثمنه نسبياً . ويمكننا إظهار هذه الحالة بيانياً كما فى شكل (٩) .



شكل (٩) . توازن المنتج فى حالة تغير أثمان العناصر

نجد فى هذا الشكل ان خط تساوى التكلفة (حـ ء) يمثل إنفاق المنتج لمبلغ ثلاثين جنيهاً عندما يكون ثمن الوحدة من عنصر ا عشرة جنيهات والوحدة من عنصر ب خمسة جنيهات ، وحينئذ تكون نقطة التوازن هى م حيث يكون الخط ء حـ مماساً لمنحنى تساوى الانتاج س . أى أن الحالة المثلى للتأليف بين عنصرى الانتاج تكون باستخدام عدد م هـ من عنصر ا ، م و من عنصر ب .

أما إذا تغيرت أثمان العناصر . وأصبح ثمن الوحدة من عنصر ا خمسة جنيهات ، وثمن الوحدة من عنصر ب عشرة جنيهات ، فسوف يتخذ خط إنفاق المنتج لنفس المبلغ (ثلاثين جنيهاً) الموقع حَ ءَ حيث يمس منحنى تساوى الانتاج س في النقطة ىَ مبيناً أن النسبة المثلى للتأليف بين عنصرى الانتاج هى م هَ من العنصر ا ، م ءَ من العنصر ب . ومعنى ذلك أن ارتفاع ثمن أحد العنصرين بالنسبة للآخر قد أدى إلى استخدام وحدات أكثر من العنصر « الرخيص » نسبياً ، ووحدات أقل من العنصر المرتفع التكلفة .

وفى نفس الرسم يمكننا بحث الحالة التى فيها يبقى ثمن أحد العنصرين كما هو ، بينما ينخفض ثمن الآخر . هنا افترضنا أن ثمن الوحدة من عنصر ا لم يتغير (أى خمسة جنيهات للوحدة) بينما انخفض ثمن الوحدة من عنصر ب إلى خمسة جنيهات أيضاً . حينئذ يتخذ خط انفاق المنتج لمبلغ ثلاثين جنيها الموقع ءَ حـ ، وهذا الخط يكون مماساً لأعلى منحنى تساوى إنتاج — وهو المنحنى سَ فى النقطة ى . وهذا يدل على أن النسبة المثلى للتأليف بين عنصرى الانتاج مع إنفاق المنتج لمبلغ ثلاثين جنيهاً قد تغيرت وأصبح فى استطاعته إنتاج كمية أكبر (يمثلها المنحنى سَ) بنفس التكاليف بمجرد تغيير الوحدات المستخدمة من كل من العنصرين .

هذا التبديل والتغيير من زيادة الطلب على عنصر انخفض ثمنه ونقص الطلب على عنصر ارتفع ثمنه يلقى لنا الضوء بصورة مبدئية على موضوع الطلب على عناصر الانتاج . فالمنظم يستطيع أن يكون لنفسه جدولا للطلب على الخدمات الانتاجية من واقع الحقائق التى نستنتجها من نظرية توازن المنتج . مثل هذا الجدول قد يتخذ الشكل الآتى :

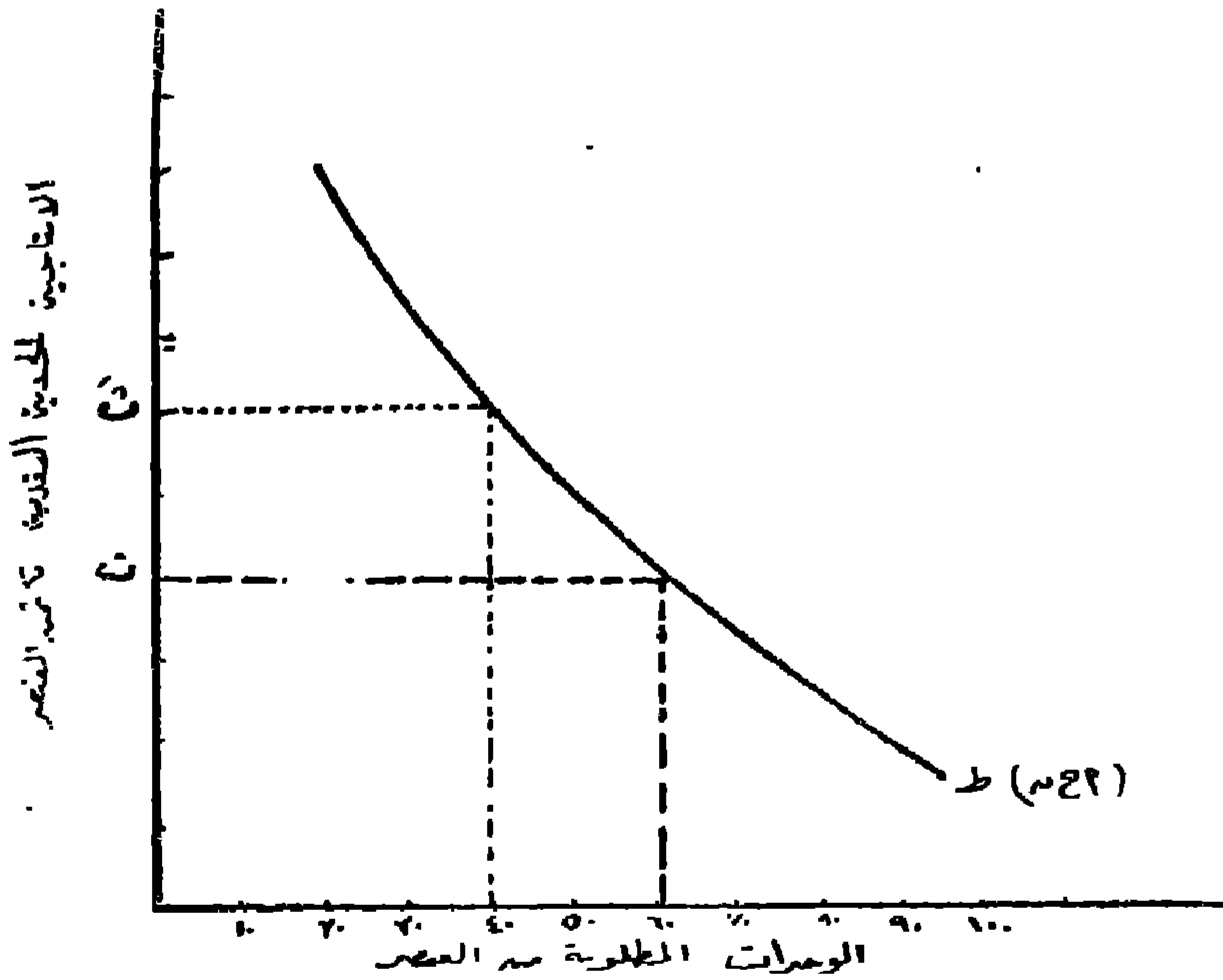
العنصر ا		العنصر ب	
الثمن بالجنيهات	الوحدات المطلوبة	الثمن بالجنيهات	الوحدات المطلوبة
٥	٣ إذا كان ثمن ب ٥	٥	٣ إذا كان ثمن ا ٥
	أو ٤ إذا كان ثمن ب ١٠		أو ٤ إذا كان ثمن ا ١٠
١٠	١ إذا كان ثمن ب ٥	١٠	١ إذا كان ثمن ا ٥
......	...... وهكذا	......	...... وهكذا

الفصل الرابع

الطلب على الخدمات الإنتاجية ومدى تأثره بطلب السلع المنتجة — أثر المدة في الطلب — الطلب الكلي — مرونة الطلب على الخدمات الإنتاجية

إذا حاول المشروع أن يحقق أقصى ربح ممكن ، وكان مشتريا لخدمات في ظل المنافسة الكاملة ، فإنه سيستمر فى شراء وحدات من عنصر معين إلى أن يصل إلى نقطة تكون فيها الزيادة فى دخله نتيجة لتوظيف وحدة جديدة من هذا العنصر مساوية لثمنه . ومعنى هذا أن عدد الوحدات التى « يشتريها » المشروع من عنصر معين تتوقف على نقطة التوازن حيث تكون الإنتاجية الحدية النقدية للعنصر مساوية لثمنه . ويمكننا تمثيل هذه الظاهرة بيانياً كما هو موضح فى الشكل رقم (١٠) ، حيث تقاس الوحدات المطلوبة من عنصر معين على المحور الأفقى ، وثمن الوحدة من هذا العنصر على المحور الرأسى . وقد رمزنا إلى منحنى طلب المشروع على خدمات هذا العنصر بالرمز ط ، والمنحنى هو فى الواقع منحنى الإنتاجية الحدية النقدية للعنصر .

فإذا كان ثمن الوحدة من العنصر (وليكن الأجر مثلا) فى المستوى (ث) ، تحدد مقدار طلب المشروع على هذا العنصر بمقدار ٦٠ وحدة . وإذا ارتفع ثمن الوحدة من العنصر إلى (ثَ) ، يقل طلب المشروع على خدمات هذا العنصر لأن المنظم يوازن بين ثمن العنصر (بعد ارتفاعه) والإنتاجية الحديه النقدية لهذا العنصر . ويتبين من الرسم أن عدد وحدات العنصر المطلوبة — فى حالة الثمن المرتفع — هو ٤٠ وحدة فقط . ومن الواضح أن المنظم إذا استخدم أكثر من هذا العدد من الوحدات فستكون



شكل رقم (١٠) : يوظف المشروع وحدات ال من عنصر ما إذا ارتفع ثمن هذا العنصر

الزيادة فى إيراده الناشئة عن توظيف وحدة جديدة من العنصر أقل عما يدفعه للحصول على خدمات تلك الوحدة من العنصر . معنى ذلك أن كل وحدة إضافية بعد الأربعين ، تكلفه أكثر من إنتاجيتها الحدية النقدية ، مما يؤدى إلى نقص فى أرباح المشروع الإجمالية .

ويجدر الاشارة هنا إلى أن المنحنى (١ ح م) فى الشكل رقم (١٠) هو منحنى طلب المشروع على عنصر من عناصر الانتاج فى المدة القصيرة وبشرط أن تبقى عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة . وكما سبق أن أوضحنا ، لا يشترط أن تبقى العناصر الأخرى ثابتة فى المدة الطويلة ، لأن المنتج — إذا كان لديه الوقت الكافى والفرصة الكافية — ربما غير نسب التأليف بين عناصر الإنتاج جميعها ، أى ربما غيّر طريقة الانتاج وحجم المشروع . وإذا طبقنا المثال السابق على الناحية العملية أمكننا تفسير تلك الظاهرة بصورة أوضح .

لنفرض أن المشروع الوارد فى المثال هو مشروع تجارى استأجر مبنى بإيجار معين واشترى كمية من البضائع . فالمنظم فى هذا المشروع يدرس مستوى الأجور ويعين على أساسه عدد اللازمين للمنشأة من بائعين وخدم وكتبة وفنيين ... الخ . ولنفرض أن المنظم حدد عدد العمال اللازمين فى حالة ما يكون متوسط الأجور والمهايا مبينا بالمستوى (ث) سيكون عدد وحدات العمـــل المستخدمة (من بين عمال وموظفين) ستين عاملا . وسيعمل المشروع على أساس هذا المستوى ث من الأجور ، فينظم ساعات وحجم البضـــاعة بمخازنه وعدد الأقسام فى المنشأة إلى غير ذلك من الاعتبارات طالما أن مستوى الأجور يبقى كما هو ، إذ أن المنظم فى هذا المشروع سيقارن دائماً بين حالة السوق (الانتاجية الحدية النقدية) وتكاليف الأجور .

أما إذا ارتفع مستوى الأجور إلى (ثَ) لأى سبب من الأسباب[1]، فلابد أن المشروع يستغنى عن عدد من عماله وموظفيه فى أقرب فرصة ممكنة وإلا استمر فى تحمل خسارة . وربما أدى ذلك إلى تحميل العمال والموظفين الباقين فى المنشأة أعمالا أكثر من تلك التى كانوا يقومون بها من قبل (كأن يكلف بعض موظفى قسم السكرتارية بالقيام بأعمال المحاسبة أيضاً ، أو أن يكلف بائعو قسم المنسوجات ببيع البضائع فى أقسام أخرى بعد الاستغناء عن بعض موظفيها ... وهكذا) .

ولـكن تلك الحالة لا تمثل التوازن التام للمشروع ، وعلى المنظم أن يبحث عن النسبة المثلى للتأليف بين عناصر الانتاج (رأس المال والعمل مثلا) بعد أن أدى إرتفاع الأجور إلى تغير فى حالة التوازن . قد يرى المشروع أن فى استطاعته أن يدخل بعض التغييرات باستعمال نسبة اكبر من رأس المـال . قد يستغنى مثلا عن جميع عمال المصاعد ويجهزها بأجهزة

---

(١) كأن ينشأ مصنع جديد ضخم فى المنطقة فيجذب إليه العمال من مختلف المنشآت الأخرى فترتفع الأجور نتيجة لزيادة الطلب على العمال بمختلف أنواع وظائفهم .

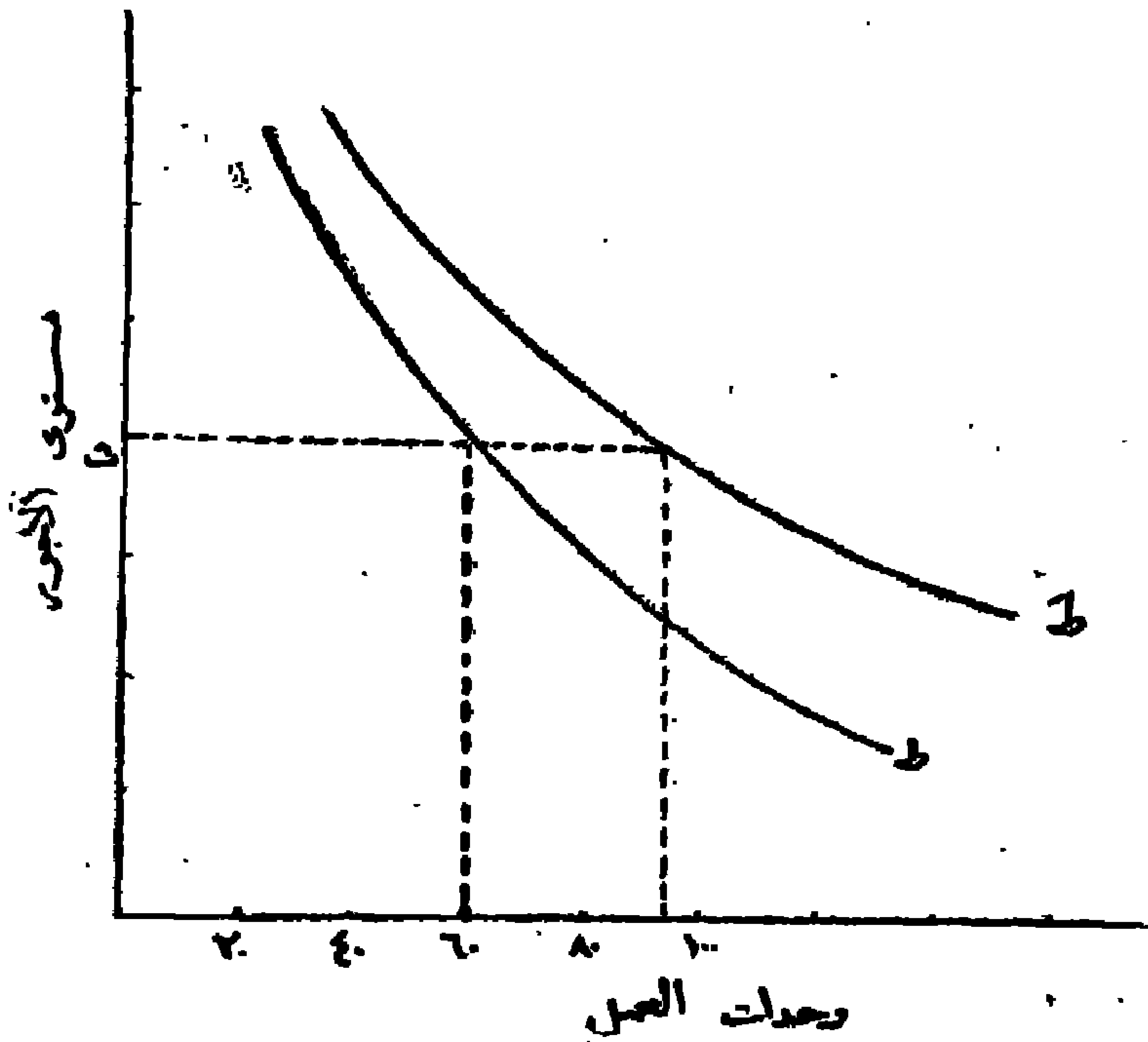
اوتوماتيكية يسهل على العملاء إستخدامها دون حاجة إلى عامل فى كل مصعد.
وقد يستغنى المشروع عن بعض الأقسام بأكملها ، وعادة تكون أول
الضحايا تلك الأقسام التى تكون أرباحها قليلة . وربما غير المشروع من
مواعيد العمل فيبدأ ساعة متأخرا فى الصباح ويغلق ساعة مبكراً فى المساء
حتى يقلل بذلك ما يتحمله من أجور عمال إذا كان يسير على نظام الأجر
بالساعة . وإذا استمر الحال مدة من الزمن ربما وجد المنظم فرصة
لاستئجار مبنى أصغر يفى بحاجته بعد الاستغناء عن بعض الأقسام ، وفى
نفس الوقت يكلفه أقل من المبنى الذى يشغله . وإذا تم له ذلك فمن الجائز
أنه سيستغنى عن عدد آخر من الموظفين والعمال ، مما قد يؤدى إلى نقص
فى العمالة بالنسبة لهذا المشروع إلى أقل من ٤٠ وحدة كما كان مقدراً فى الشكل
رقم (١٠) . وهذا يدل على أن :

الطلب على عنصر من عناصر الانتاج يكون أكثر مرونة فى المدة
الطويلة وأقل مرونة فى المدة القصيرة .

وهذا الاستنتاج لا يقتصر على العمل فقط وإنما ينطبق بالنسبة للطلب
على جميع الخدمات الإنتاجية على إختلاف أنواعها . وحيث أن التغيير
فى ثمن أى عنصر من العناصر سيؤدى إلى تغير فى عدد الوحدات المستخدمة
من هذا العنصر ، فمن المحتمل أن يكون لهذا التغير أثر على عدد الوحدات
المستخدمة من العناصر الأخرى . لنفرض مثلا أن إيجارات المبانى قد
انخفضت نسبياً ولنرى ماذا يحتمل أن يحدث فى المشروع التجارى الذى
اتخذناه مثالا فى التحليل السابق .

لنفرض أن المشروع يستأجر مبنى بإيجار شهرى قدره مائة جنيه فى شارع
جانبى فى طرف من أطراف المدينة ، وأنه يستخدم فى المنشأة ستين عاملا
وموظفا فى حالة ما يكون مستوى الأجور (ث) فإذا كان فى استطاعة
المنظم أن ينتقل إلى شارع رئيسى فى وسط المدينة حيث يستأجر بنفس الايجار

محلا ضخما به « تكييف الهواء » ، فإنه سيفعل ذلك دون تردد . هذا التغيير في « أسلوب الانتاج » سيرفع من الانتاجية الحدية النقدية للعمال والموظفين ، أي سيغير من موقع منحنى طلب المشروع على العمل ـ سيزيد الطلب على العمل إذن رغم ثبات مستوى الأجور ، وذلك لحدوث تغير في إيجارات المباني . ويوضح هذه الحالة الرسم البياني التالي شكل رقم (١١) ، حيث يقاس عدد العمال (والموظفين) المستخدمين على المحور الأفقي ، ومستوى الأجور على المحور الرأسي .



شكل رقم (١١) . يتغير الطلب على العمل بالزيادة إذا زادت نسبة رأس المال المستخدمة في المشروع

نجد في هذا الرسم أن المشروع يستخدم ستين عاملا في حالة ما يكون الأجر في المستوى ث ، وذلك لأن منحنى الطلب على العمل يتوقف على

الانتاجية الحدية النقدية للعمل وهى مبينة بالمنحنى (ط) . أما إذا تغيرت ظروف الانتاج بانتقال المنشأة إلى مبنى ضخم فى منطقة عامرة فستزيد حتما الانتاجية الحدية النقدية للعمل ومعنى ذلك إنتقال منحنى الطلب على العمل (تمثله الإنتاجية الحدية الجديدة) إلى اليمين . نجد إذن أن المنحنى الجديد للطلب على العمل أصبح (طَ) ، وكما يبدو فى شكل (١١) يوظف المشروع عدداً أكبر من العمال رغم ثبات الأجور . ويصبح عدد العمال المستخدمين فى المشروع فى ظروفه الجديدة ٩٢ عاملا . ويمكننا أن نتصور نفس الحالة إذا فرضنا أو مشروعا صناعياً إستبدل العدد والآلات التى يستخدمها عماله بعدد وآلات من طراز حديث ، فتزيد بذلك كفاية العامل الإنتاجية ، أى تزيد تبعاً لذلك الانتاجية الحدية النقدية ، فيقبل المنظم على توظيف عدد أكبر من العمال .

الطلب الكلى على الخدمات الإنتاجية :

عرفنا كيف يتحدد طلب المشروع على الخدمات الانتاجية وعلينا الآن أن نفسر علاقة ذلك الطلب « الفردى » بالطلب الكلى على الخدمات الانتاجية فى السوق . لقد شاهدنا فى حالة السلع الاستهلاكية ، أن الطلب الكلى هو عبارة عن مجموع طلب المستهلكين ، وكذلك الطلب الكلى على الخدمات الانتاجية هو عبارة عن طلب جميع المشاريع لتلك الخدمات . فالطلب الكلى على العمل مثلا ، هو عبارة عن « مجموع » منحنيات الانتاجية الحدية النقدية للعمل فى جميع المشاريع .

وهنا تظهر أمامنا صعوبة عملية . إننا حين نستخرج منحنى الانتاجية الحدية النقدية لأى مشروع يعمل فى ظروف المنافسة ، نفترض ثبات ثمن المنتجات فى السوق . وبهذا الافتراض نبنى إستنتاجا يقول إن إنخفاض ثمن عنصر من العناصر يؤدى إلى توظيف المشروع الواحد لوحدات أكبر من

هذا العنصر ، فيزيد بذلك إنتاجه باعتبار أنه يبيع الانتاج الاضافى بنفس الثمن السائد (حيث أنه من شروط المنافسة الكاملة أن المشروع الواحد لا يؤثر إنتاجه زاد أو نقص على الثمن السائد فى السوق) . قد يكون هذا صحيحاً ، ولكن ماذا يحدث لو أن جميع المشاريع اتبعت نفس السياسة فزادت من إنتاجها وزادت من توظيفها للعمال إذا انخفضت أجورهم ؟

معنى هذا زيادة كبيرة فى طلب المشاريع (فى نوع معين من الصناعة) على العمال ومعناه كذلك زيادة كبيرة فى الكميات المعروضة من السلعة المنتجة فى السوق نتيجة توسع جميع المشاريع فى إنتاجها . فمن ناحية قد يؤدى الإقبال الشديد على العمال (نتيجة انخفاض أجورهم) إلى ارتفاع فى الأجور مرة أخرى ، ومن ناحية ثانيه يؤدى التوسع فى الانتاج من جانب جميع المشاريع إلى زيادة فى الكمية المعروضة فى الأسواق من تلك السلعة ، وبالتالى إلى انخفاض ثمنها . وانخفاض الثمن يؤدى إلى انخفاض الانتاجية الحدية النقدية ، وهذا يؤدى بالتالى إلى الاستغناء عن بعض العمال وعليه فيجب أن نراعى النواحى العملية لاستنتاجاتنا السابقة ، كما يجب أن نتحقق من مدى مرونة الطلب على السلع المنتجة ، ومرونة طلب المشاريع على العناصر ، وكذا مرونة إبدال العناصر بغيرها ، ومرونة عرض الخدمات الانتاجية المختلفة ، وتأثر العناصر ببعضها ومقدار تلازمها فى الانتاج أى الطلب بالنسبة للمشاريع[1] .

ولا يخفى أن حالة الطلب الكلى على نوع معين من الخدمات الانتاجية ، تتوقف على الكمية الموجودة من العناصر الأخرى اللازمة للانتاج ، تماما كما تتوقف الانتاجية الحدية لعنصر فى مشروع واحد على كمية العناصر الأخرى المستخدمة معه فى نفس المشروع . فالطلب على عنصر معين يكون كبيراً إذا وجدت العناصر الأخرى اللازمة للانتاج بكميات متوفرة فى الدولة

(١) سنوضح هذه الاعتبارات فيما بعد .

أو المجتمع أو النظام الاقتصادى . ويمكننا أن نضع هذا القول فى صورة أخرى بقولنا إن إنتاجية العنصر تزداد إذا توافرت العناصر الأخرى المستخدمة معه . ويتضح هذا جلياً إذا ما قارنا مناطق متباينة من حيث التقدم الصناعى أو الرأسمالى . نجد مثلا أن « إنتاجية » العامل الأمريكى أكبر من إنتاجية العامل فى دولة شرقية وما ذلك إلا لأن متوسط كمية رأس المال التى تخص كل عامل فى أمريكا أكبر بكثير من نصيب العامل من المعدات الرسمالية فى الدول الشرقية . وسبب هذا التفوق المستمر — بل والمتزايد — فى إنتاجية العامل الأمريكى هو التنمية المستمرة فى رؤوس الأموال الأمريكية ، أى تزايد الاستثمار الصافى ، مما يؤدى إلى تنمية رأس المال القومى .

خلاصة القول إذن : أن الطلب الكلى على عنصر معين يكون كبيراً كلما توفرت كميات العناصر الأخرى المتضافرة معه فى الانتاج .

مرونة الطلب على الخدمات الإنتاجية :

هناك عوامل معروفة تؤثر فى درجة مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية ومن هذه العوامل :

١ — وجود السلع البديلة (يجعل الطلب على السلعة مرنا) .

٢ — أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك — كمالية أو ضرورية ، مما يجعل الطلب على السلع الكمالية مرنا ، وغير مرن بالنسبة للسلع الضرورية . وللعادات المتأصلة فى الأفراد دخل كبير فى تحديد اهمية او كمالية السلعة .

٣ — نسبة ما ينفق من ميزانية المستهلك على السلعة . فلو كانت نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على السلعة قليلة كان الطلب عليها غير مرن ، كما هو الحال بالنسبة للطلب على الملح

او الكبريت حيث لا تؤدى مضاعفة الثمن (وهو بضعة ملاليم) إلى تغير كبير فى الطلب الكلى للمستهلكين .

٤ — بعض السلع متلازمة فى الطلب . فتتوقف مرونة طلب أحدهما على مرونة طلب الأخرى وتتأثر بهـا . فمرونة الطلب على أربطة الأجذية متوقفة إلى حد كبير على مرونة الطلب على الأحذية نفسها .

تلك هى بعض العوامل التى لا بد أن مرت على القارىء فى دراسته لمرونة الطلب على السلع الاستهلاكية . أما بالنسبة لمرونة الطلب على الخدمات الإنتاجية ، فلا شك أن هناك أيضـاً عوامل تؤثر فى تلك المرونة ، وسنرى أنها شبيهة إلى حد ما بالاستنتاجات التى ذكرت أعلاه فيما يختص بمرونة الطلب على السلع الاستهلاكية .

أولا : مرونة الإبدال

إذا كان للعنصر المستخدم فى الانتـاج عناصر بديلة أكثر كفاية وأرخص ثمناً وأسهل منالا ، فلا شك أن الطلب على هذا العنصر سيكون غاية فى المرونة . فإذا كان من السهل إحلال الآلات محل العمال فى صناعة معينة دون زيادة فى التكاليف ، أو كان العكس ، فسيكون الطلب على العمل مرناً . وأى ارتفاع فى أجور العمال مثلا ، سيجعل المنظمين يقبلون على استخدام الآلات بدلا من العمال . وأى انخفاض فى الأجور سيؤدى بالعكس إلى إحلال العمال محل الآلات . فى هذه الحالة — أو هذا النوع من الصناعة — سيؤدى إرتفاع الأجور إلى زيادة فى عـدد العمال العاطلين ، بينما يؤدى انخفاض الأجور إلى زيادة فى العمالة . أما إذا لم يكن من السهل إبدال عنصر بآخر فى صناعة ما ، أى كان من المستحيل

الاستغناء عن العمال مثلا ، فسيكون الطلب على العمل فى تلك الصناعة قليل المرونة[١] ، ولن تتأثر العمالة بارتفاع أو انخفاض الأجور إلا بقدر الزيادة أو النقص فى الكميات المنتجة من السلع .

ففى صناعة رصف الطرق أو حفر الترع والمصارف ، نجد أن الطلب على العمل يميل إلى المرونة ، إذ أن أى ارتفاع فى أجور عمال الحفر والرصف سيؤدى إلى إستعمال المعدات الآلية التى تقوم بنفس المهمة وربما بكفاية زائدة . وعلى العكس من ذلك ، نجد أن الطلب على عمال النقش الزخرفى الدقيق فى صناعة الأثاث او الزخرفة الداخلية فى المنازل يكون عديم المرونة حيث يصعب إبدال خدمات هؤلاء العمال بأى عنصر آخر .

ولعلنا نلاحظ ان التقدم فى العصر الحديث يغير من مرونة الطلب على فئات معينة من العمال . فمثلا شاهدنا فى مصر فى السنين الأخيرة كيف اصبح الطلب على « النقاشين »[٢] قد أصبح أكثر مرونة عما كان منذ سنوات وذلك لسهولة استعمال آلات رش الطلاء التى تؤدى نفس العملية بسهولة ونتيجة أكثر دقة ورونقاً . كذلك نشاهد ان الطلب على جامعى القطن قد أصبح أقل مرونة بعد اختراع آلات جمع القطن الحديثة والتى يسهل استعمالها فى المشاريع الكبيرة[٣] دون زيادة نسبية فى التكاليف . وخلاصة القول هى :

يكون الطلب على عنصر ما أكثر مرونة كلما كان من السهل إبداله بعناصر أخرى دون أن يتأثر المستوى الفنى للانتاج .

---

(١) مع ملاحظة ما سبق أن أوردناه عن الأمد القصير والأمد الطويل .

(٢) العمال الذين يقومون بطلاء الجدران فى صناعة البناء .

(٣) وربما لم تكن هذه الآلات مألوفة فى مصر نظراً لرخص الأيدى العاملة فى الريف ونظراً لصغر الوحدات الزراعية التى تزرع القطن .

وعلى العكس يكون الطلب أقل مرونة إذا كان من الصعب إحلال عناصر أخرى محله .

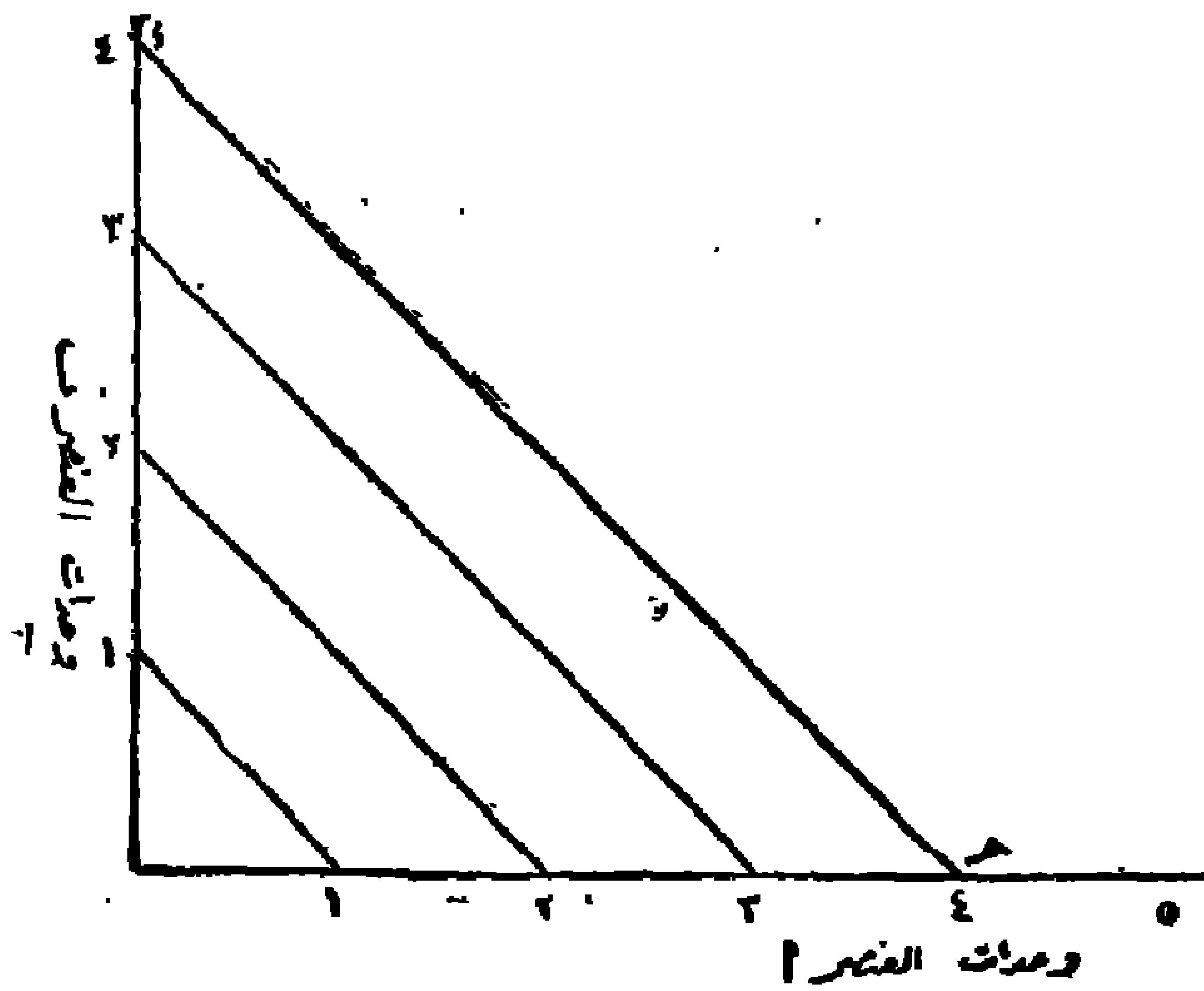
وبصورة عامة يمكننا أن نفرق بين ثلاث حالات للاحلال بين عناصر الانتاج ، وهذه الحالات هى :

١ — تمام الإبدال .

٢ — تكامل العناصر — أى استحالة الإبدال .

٣ — الإبدال غير الكامل .

فالحالة الأولى هى تلك التى لا يجد المنظم فيها فرقاً فى النتيجة النهائية بين استعمال عنصر معين أو إبداله بآخر ، فسواء عنده استعمال هذا العنصر أو ذاك بفرض أن كليهما يؤدى نفس الدور فى العملية الإنتاجية . مثل هذه الحالة يمكن إيضاحها بيانياً كما يلى :

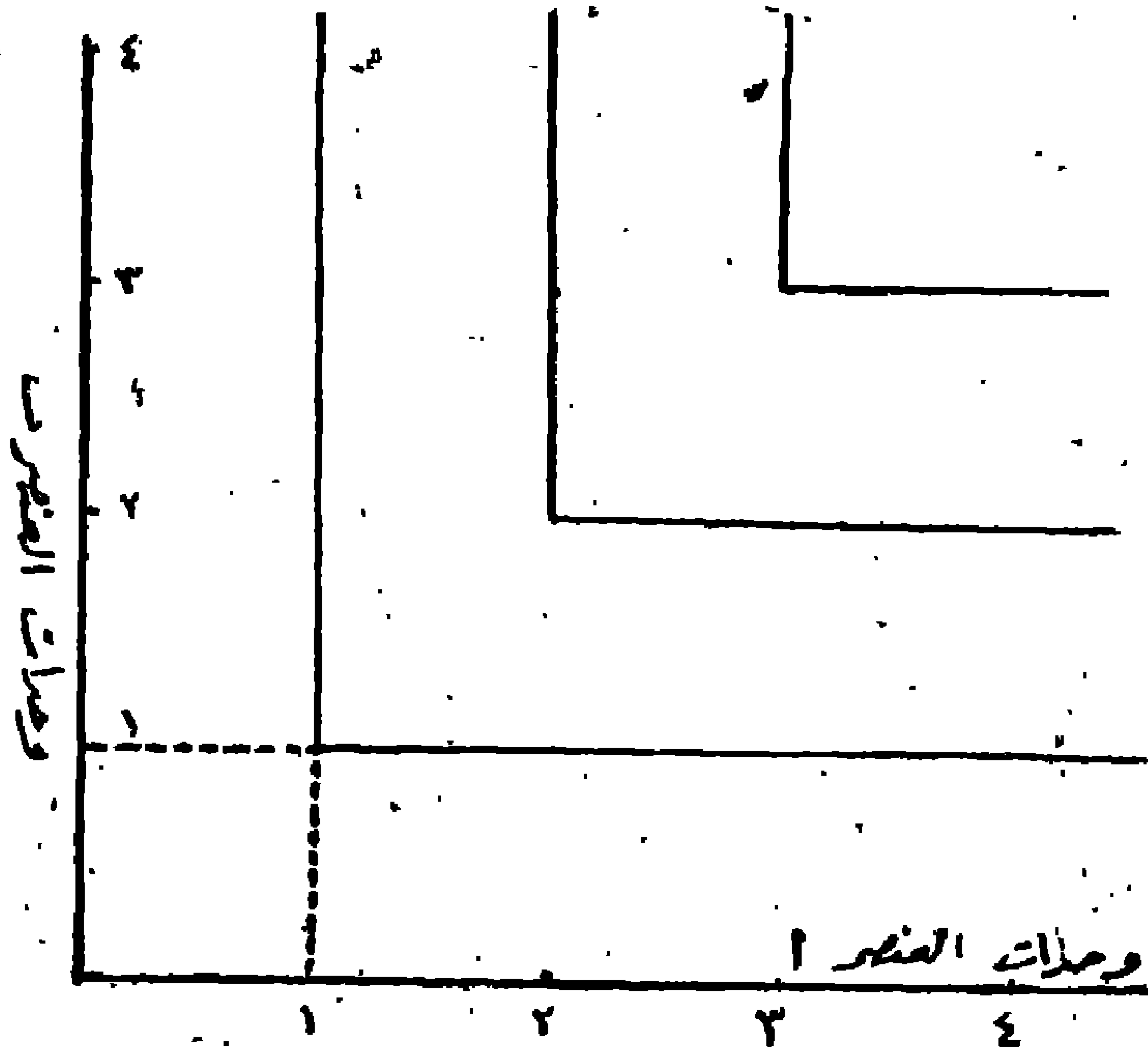


شكل (١٢) . عنصران متاما الإبدال

فى هذا الرسم (شكل ١٢) لا يجد المنظم فرقاً بين استخدام ٤ وحدات من عنصر ا ولا شىء من عنصر ب ؟ أو وحدتين من كل منهما ؟ أو وحدة واحدة من عنصر ا وثلاثة من عنصر ب على خط الانتاج حـ ء) ، وذلك

لأن كل وحدة من العنصر ا تضيف إلى الناتج الكلي نفس الكمية التي تضيفها وحدة من العنصر ب . مثل هذه الحالة قد توجد في مشروع زراعي يفاضل بين نوعين من السماد ، أو مشروع بناء يفاضل فيه المقاول بين نوعين من الطوب ، أو مشروع صناعي لا يختلف فيه إنتاج الآلة عن الإنتاج اليدوي للعامل الماهر .

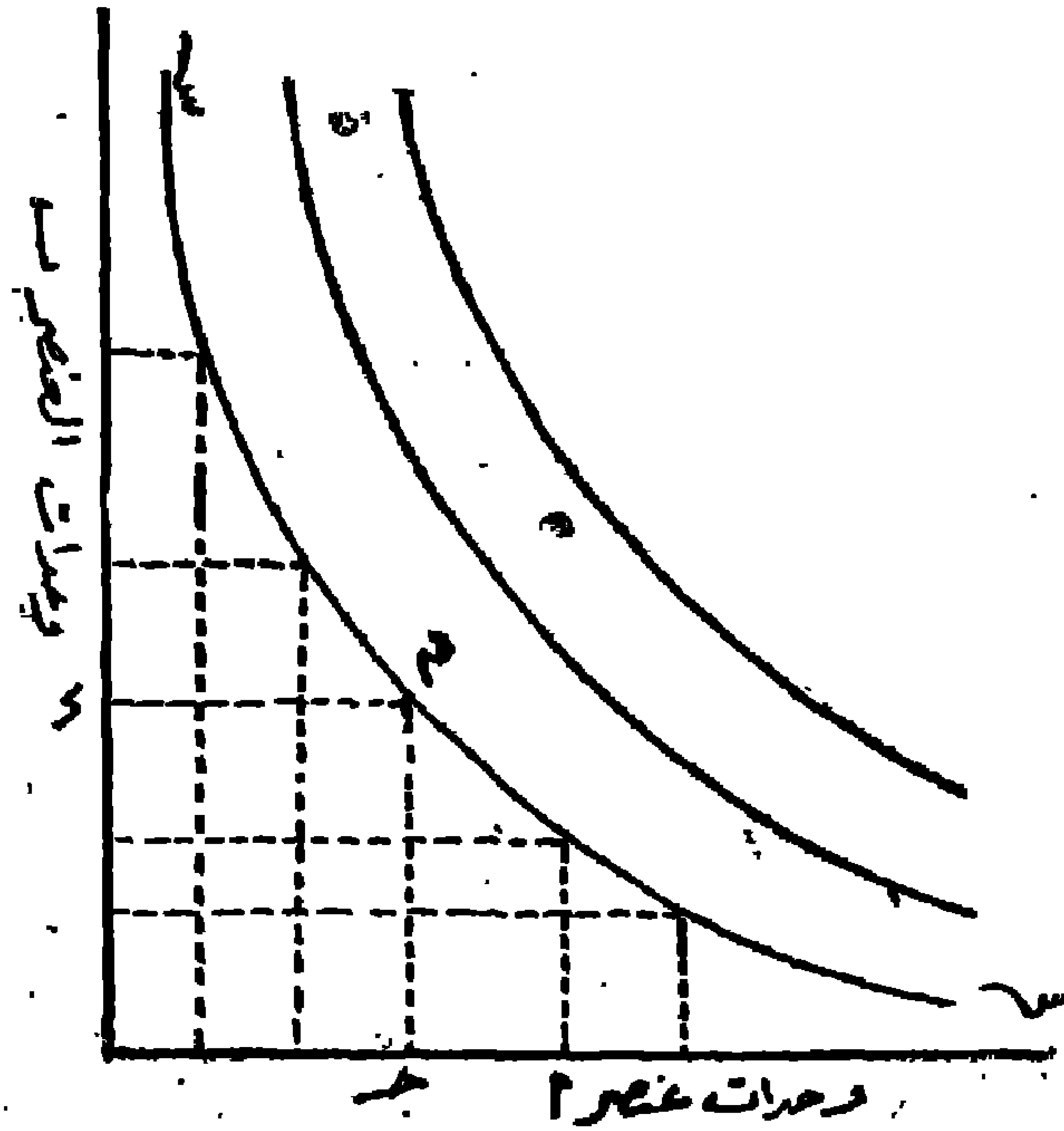
أما بالنسبة للعناصر المتكاملة (ويظهرها بيانياً الشكل رقم ١٣) فقد تحدث مثلا في مشروع زراعي يستخدم العمال والفؤوس . هنا نجد أن الفأس والعمل يكمل منهما الآخر . فالعامل المزود بفأس يضيف كمية معينة إلى الناتج الكلي ، وليست هناك جدوى من إضافة فؤوس أخرى إلى العامل الواحد ، ولا من إضافة وحدات من العمل إلى الفأس الواحد . كذلك قد تحدث هذه الحالة في المشروع الذي يستخدم الآلات الكاتبة والكتبة ، ويلاحظ هنا أننا استبعدنا فكرة الوحدات التي يحتفظ بها المنتج على سبيل



شكل (١٣) : عنصران متكاملان

الاحتياط ، كما استبعدنا فكرة استخدام وحدتين من العمل تعمل كل منهما لفترة معينة على نفس الوحدة من رأس المال — كأن يعمل العمال الزراعيون أو الكتبة فى المكتب نوبتين (ورديتين) مستخدمين نفس الفأس أو نفس الآلة الكاتبة .

وأما عن العناصر غير كاملة الإبدال ، فيمكن وصفها بأنها مزيج من التكامل وتمام الإبدال ، وتمثل هذه الحالة بالمنحنيات الموضحة فى شكل (١٤) .



شكل (١٤) : عناصر غير كاملة الإبدال

فإذا افترضنا أن نقطه التوازن على منحنى تساوى الإنتاج (س س) هى النقطة م ، فإن المنظم فى هذه الحالة يستخدم م ح من وحدات العنصر ا ، م ء من وحدات العنصر ب . وإذا قلل من استخدامه لوحدات العنصر ب بمقدار وحدة واحدة مثلا فعليه أن يعوضها بوحدتين من العنصر ا .

وعلى العكس من ذلك ، إذا أراد المنظم أن يستغنى عن وحدة من العنصر ا ، فعليه أن يعوضها بوحدات أكثر من العنصر ب إذا هو أراد أن يبقى على نفس الكمية من الإنتاج التى يمثلها المنحنى س س . معنى ذلك أن المشروع كلما كان قريباً من نقطة التوازن فى التأليف بين عنصرين من عناصر الانتاج ، كلما كان الإبدال أكثر سهولة . أما إذا ابتعد عن نقطة التوازن فسيجد أنه لابد أن يعوض الوحدة من العنصر النادر نسبياً بوحدات أكثر من العنصر المتوافر ، وهذا لا شك يطابق المنطق والواقع إذ أن عناصر الإنتاج تعمل كما سبق القول متضافرة وإذا زادت وحدات عنصر ما على حساب العناصر الأخرى قلت إنتاجيته الحدية ، ولابد إذن من استخدام وحدات عديدة منه للابقاء على مستوى معين من الإنتاج .

ثانيا : تأثر المرونة بنوع السلعة :

سنتعرض هنا مرة أخرى لعلاقة الطلب « المشتق » بالطلب الأصلى . فطلب المشروع على الخدمات الانتاجية اللازمة لإنتاج سلعة معينة مشتق من طلب المستهلكين على تلك السلعة . وعليه ، تكون مرونة الطلب على عنصر معين متوقفة على مرونة الطلب على السلع التى ينتجها هذا العنصر أو يساهم فى إنتاجها . فلو كان الطلب على سلعة معينة كبير المرونة ، فلا بد أن يكون الطلب على جميع العناصر المتضافرة فى إنتاج تلك السلعة كبير المرونة أيضاً . فالطلب على خدمات الجنازات (الحانوتية بأنواعهم) يكاد يكون عديم المرونة لأن الطلب على الجنازات نفسها عديم المرونة . لذلك فمن المتوقع ألا يكون لارتفاع أو انخفاض أجور « المغسلين » سبباً فى زيادة أو نقص البطالة بينهم(١) . أما الطلب على عمال صناعة الكراسى

---

(١) قد يعترض القارىء بقوله إن أجور هؤلاء العمال إذا ارتفعت ارتفاعاً كبيراً قد تكون دافعاً على اجتذاب العمال من صناعات أخرى بمعنى أن الأجر المرتفع فى تلك المهنة الكئيبة ربما كان باعثاً على ترغيب عمال فى حرف أخرى إلى احتراف مهنة خدم الجنازات . إلا أن هذا الاعتراض قائم على فكرة عرض العمل ، وهو موضوع لم نطرقه بعد .

الخيزران مثلا ؛ فيحتمل أن يكون كبير المرونة وذلك لأن طلب تلك الكراسي يعتبر مرناً بالنسبة لوجود سلع أخرى بديلة ، وهي الكراسي الخشبية بأنواعها المختلفة .

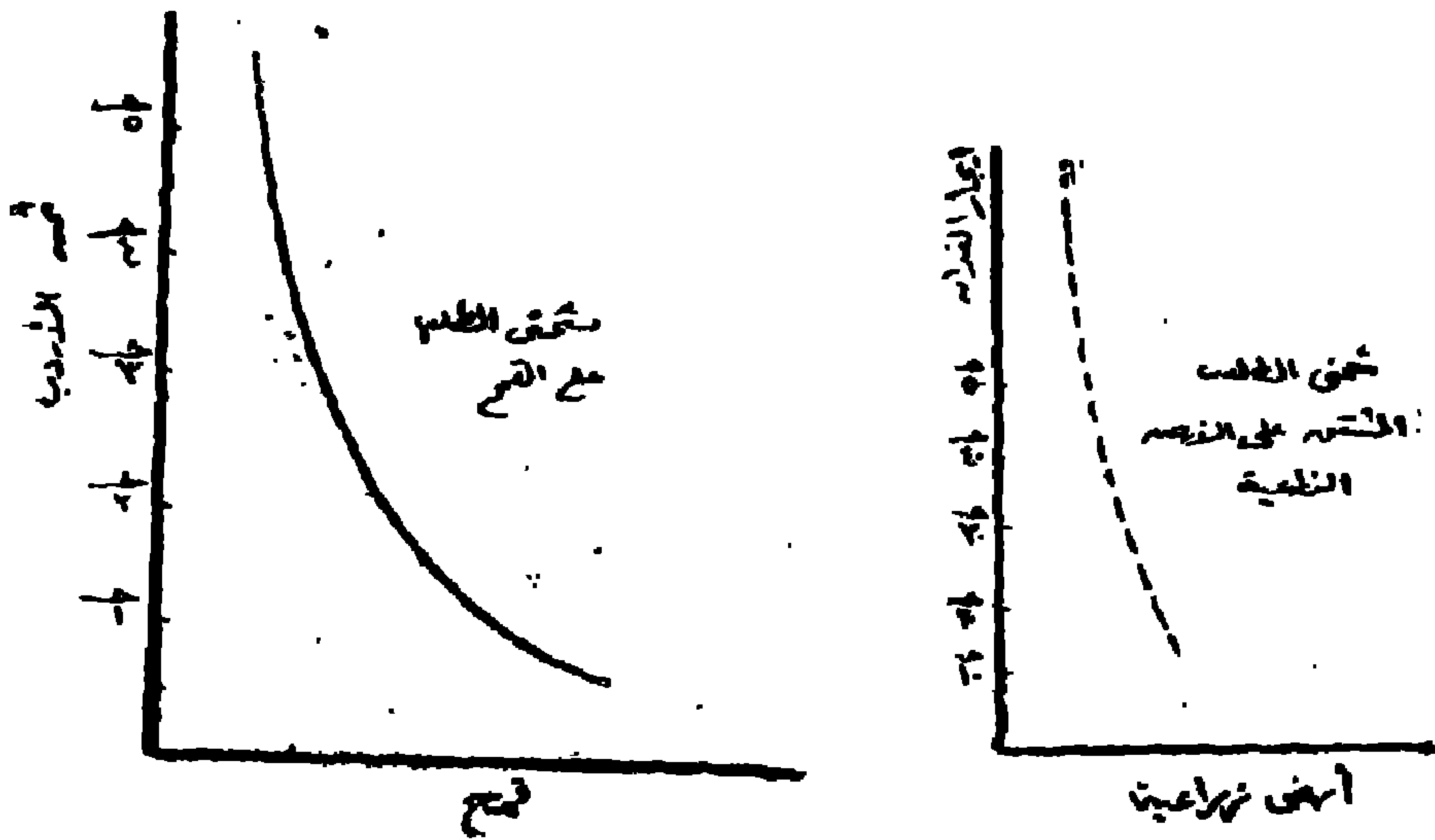
كذلك بالنسبة لعناصر الإنتاج الأخرى ، إذ نجد أن مرونة الطلب عليها مشتقة اشتقاقاً مباشراً من مرونة الطلب على السلع التي تساهم في إنتاجها . فلو أن الطلب على القمح كان قليل المرونة في مستويات معينة من الأثمان ، لتبع ذلك أن يكون الطلب قليل المرونة أيضاً بالنسبة للأرض الزراعية الصالحة لزراعة القمح . ولو فرضنا أن انخفاض ثمن القمح دون مستوى معين يؤدي إلى استخدامه في نواحي أخرى مما يجعل الطلب عليه مرناً[1] ، لأصبح الطلب على خدمات الأرض الزراعية مرناً أيضاً .

ويمكننا توضيح ذلك بالرسم البياني التالي (شكل ١٥) فنجد أن الطلب على الأرض الزراعية الصالحة لزراعة القمح يكون قليل المرونة في المراحل التي يكون فيها الطلب على القمح قليل المرونة . ذلك لأن المزارعين والمستأجرين يعلمون أن ارتفاع إيجار الأرض الزراعية معناه زيادة تكاليف إنتاج القمح ، وأن تلك الزيادة في التكاليف يمكنهم أن يحملوها للمستهلك في شكل ارتفاع سعر القمح في السوق ، دون أن يؤدي ذلك إلى نقص كبير في الكميات المستهلكة أو المشتراه ، إذ يقبل المستهلكون على شراء الخبز رغم ارتفاع ثمنه (في حدود معقولة) وربما لا يقللون الكميات المستهلكة منه .

وقد تصورنا في هذا الشكل أن الطلب على القمح يصبح كبير المرونة في المستويات دون الثمن ٢ جنيه للأردب ويتبع ذلك أن يكون الطلب

---

(١) كأن يؤدي انخفاض ثمن القمح انخفاضا شديداً إلى اقبال الأفراد على استخدامه في تغذية الدواجن والأغنام على نطاق واسع بالإضافة إلى استخدامه في صناعة الخبز .



شكل رقم (١٥) الطلب على سلعة والطلب المشتق على العنصر اللازم لإنتاجها

على الأرض الزراعية مرناً أيضاً فى المستويات دون ٢٠ جنيهاً كايجار للفدان من الأرض . وخلاصة ذلك أنه : —

إذا كان الطلب على السلعة المنتجة قليل المرونة — بمعنى أن المستهلك قد يدفع ثمناً مرتفعاً للسلعة دون الإقلال من الكمية التى يستهلكها — تبع ذلك أن يكون الطلب المشتق على العنصر اللازم لإنتاج تلك السلعة قليل المرونة أيضاً . وإذا كان طلب السلعة مرناً ، فالاحتمال كبير فى أن يكون الطلب على العنصر مرناً .

ثالثاً : الأهمية النسبية للعنصر ضمن التكلفة الكلية :

إذا كان الدور الذى يؤديه عنصر ما فى عملية إنتاجية قليل الأهمية بالنسبة للعناصر الأخرى ، وإذا كان ما ينفق على هذا العنصر يمثل جزءاً زهيداً من مجموع التكلفة الكلية للسلعة ، فمن المحتمل أن يكون الطلب على هذا العنصر (وفى تلك العملية الإنتاجية) قليل من المرونة . فارتفاع ثمن المطاط المستخدم فى إطارات السيارات إلى الضعف — وإن أثر

فى ثمنها بالزيادة بضعة جنيهات ، فلا يحتمل أن تؤثر تلك الزيادة فى سعر السيارات إلى الدرجة التى يتأثر بها الطلب عليها . وعليه فمن الجائز أن يكون الطلب على المطاط المستخدم فى إطارات السيارات قليل المرونة . ولنضرب لذلك مثلا حسابياً .

إن السيارة التى تكون تكلفتها الإجمالية ٥٠٠ جنيه يلزمها إطارات تكلف المصنع حوالى ١٥ جنيه ، أى أن الأهمية النسبية للاطارات كجزء من التكلفة الكلية هى عبارة عن $\frac{١٥}{٥٠٠}$ أى ٣ ٪ . فلو فرضنا أن السيارة تصل إلى المستهلك بسعر ٦٠٠ جنيه ، وأن الارتفاع فى ثمن المطاط إلى الضعف يؤدى إلى ارتفاع ثمن السيارة بقدر الزيادة فى ثمن المطاط ، فسيكون سعر السيارة للمستهلك ٦١٥ جنيه ، وهذا تغير فى الثمن لا يحتمل معه أن ينكمش الطلب على السيارات . كما وإنه من الجائز أن يتحمل الموزع أو المنتج الجزء الأكبر من تلك الزيادة حتى لا يتأثر المستهلك بالارتفاع فى ثمن السيارة مهما كان بسيطاً . أما إذا ارتفع ثمن الحديد الصلب ، أو ارتفعت أجور العمال فى مصانع السيارات بمقدار الضعف ، فلا شك أن ذلك سيؤثر فى الطلب على كل منهما كما سيؤثر بنسبة كبيرة على تكاليف إنتاج السيارات وأثمانها والكميات المباعة منها .

كذلك إذا ارتفع ثمن حبر الطباعة إلى الضعف ، فلن يؤثر هذا كثيراً على ثمن المطبوعات أو على طلب الحبر المستخدم فى الطباعة حتى وإن لم تكن له خامات بديلة . فالطلب على حبر الطباعة إذن يعتبر طلباً قليل المرونة لأن تكلفته زهيدة نسبياً ، بعكس الطلب على ورق الطباعة الذى يمثل حوالى ٥٠ ٪ من التكاليف الإجمالية ، فأى ارتفاع أو انخفاض فى ثمنه سيكون له رد فعل كبير على النشاط الإنتاجى فى صناعة الطباعة وفى سوق المطبوعات وسوق عناصر الانتاج المستخدمة فى الطباعة .

كذلك من المحتمل أن يكون الطلب على المبانى التى تستأجرها المنشآت قليل المرونة ، إذ أن إيجار المصانع والورش والمخازن وغيرها من الأبنية الإنتاجية ، يمثل جزءاً بسيطاً من التكاليف الكلية . ولا يحتمل أن يتأثر طلب المشاريع كثيراً بارتفاع أو انخفاض الإيجارات . وقد تكون ظاهرة « الأهمية النسبية البسيطة » لبعض عناصر الانتاج فى صناعة معينة سبباً مباشراً فى العودة عليها بفائدة كبيرة — أى تصبح اللا أهمية مزية ونعمة . فكثيراً ما نشاهد كيف أن نقابات عمال بعض المهن الصغيرة كعمال الكهرباء مثلا ، تنجح فى رفع مستوى الأجور لأعضائها وذلك لتأكدها من أن أصحاب الأعمال لن يعارضوا فى مطالبهم حيث أن أجور عمال الكهرباء(١) فى معظم المصانع تعتبر جزءاً زهيداً جداً من التكاليف الكلية . فرفع أجور عمال الكهرباء لن يؤدى إلى تعرضهم للبطالة أو إلى التأثير فى أثمان منتجات المصانع التى توظفهم . خلاصة القول :

كلما قلت الأهمية النسبية لعنصر ما ضمن التكلفة الكلية لانتاج سلعة ، كلما كان الاحتمال كبيراً أن يكون الطلب على خدمات هذا العنصر قليل المرونة . وبالعكس كلما زادت الأهمية النسبية لتكلفة عنصر ضمن بقية التكاليف كلما احتمل أن يكون الطلب عليه مرناً — مع مراعاة الظروف الأخرى .

رابعا : التلازم فى الطلب تشابه فى المرونة :

لعل هذا الاستنتاج كبير الارتباط بمرونة الابدال . فمن المشاهد أن لا يوجد عنصر آخر يحل محل العمل فى حالة سائق سيارات النقل .

---

(١) المقصود بهؤلاء تلك الفئة القليلة — حوالى خمسة أو أكثر — فى كل مصنع حيث يقومون بإصلاح وصيانة الأدوات والمعدات الكهربائية المستخدمة فى المنشأة ، ولا يقصد هنا هؤلاء الفنيون الذين يعملون فى مصانع الآلات الكهربائية .

وتكاد تكون مرونة الإبدال هنا معدومة(١) . ومن ثم يحتمل أن تكون مرونة الطلب على سائق سيارات النقل مشابهة ومطابقة لمرونة الطلب على السيارات نفسها فى صناعة النقل بالطرق .

وعليه فنى جميع حالات الخدمات الانتاجية المتلازمة فى الطلب ، يحتمل أن تكون مرونة الطلب عليها متشابهة ، وبخاصة إذا كانت الظروف الفنية السائدة لا تحتمل إبدال عنصر محل آخر .

خامسا : التغيرات فى أثمان العناصر الأخرى :

إذا فرضنا أن إيجارات الأراضى الزراعية قد ارتفعت ارتفاعا كبيراً فقد يبدو أن المزارعين سيحاولون إبدال عنصر بآخر تمشياً مع نظرية التوازن وبافتراض إمكان الإبدال . قد يبدو من المحتمل أن تزرع الأراضى زراعة كثيفة وأن تنفق عليها رؤوس أموال بنسبة أكبر (فى شكل كميات كبيرة من السماد) بدل استئجار وحدات كبيرة من الأرض الزراعية . قد يبدو هذا التصرف منطقياً وعملياً ومتمشياً مع النظريات السابق استنتاجها . ولكن ألا يحتمل أن تؤدى زيادة الطلب على السماد إلى ارتفاع ثمنه ؟ وألا يحتمل أن يؤدى ارتفاع الثمن هذا إلى إعراض المزارعين عن استعمال كميات متزايدة من السماد ؟ كيف نفسر ذلك إذن ؟ نفسره بالاستنتاج التالى .

إذا أدى التغير فى ثمن عنصر معين (ا) إلى تغير متشابه فى أثمان العناصر الأخرى البديلة ، ترتب على ذلك أن يكون الطلب على العنصر الأول (ا) قليل المرونة .

وأخيراً يجب أن نلاحظ أن الاستنتاجات السابقة تنطبق — كما أشرنا سالفاً — على الأمد القصير ، وبافتراض ظروف المنافسة الحرة الكاملة .

---

(١) أشرنا من قبل الى ما قد يحدث لو كان أحد العنصرين (السائق أو السيارة) وفيراً بينما كان الآخر نادراً .

فالطلب على الخدمات الإنتاجية بأنواعها يميل إلى أن يكون أكثر مرونة في الأمد الطويل عنه في الأمد القصير . فقد يكون المنظم قد اختار فعلا معدات رأسمالية وآلات ضخمة يصعب معها تغيير عدد العمال اللازمين . في هذه الحالة ، وفي المدة القصيرة لن يؤثر ارتفاع الأجور في عدد العمال المستخدمين إلا بنسبة ضئيلة .

أما في المدة الطويلة — حيث يتيسر على المنظم استهلاك الأصول الرأسمالية القديمة وإبدالها بمعدات جديدة فمن المحتمل أن يفكر المنظم في اختيار آلات توفر في الأيدي العاملة إذا كانت الأجور مازالت مرتفعة .

وقد لاحظ الكثير من قادة نقابات العمال ظاهرة مرونة الطلب على العمل في المدة الطويلة ، ومن ثم ركزوا اهتمامهم (بالإضافة إلى مراعاة مصالحهم الأخرى) على المطالبة بتشريعات تقيد أصحاب الأعمال وتمنعهم من احلال الآلات الموفرة للأيدي العاملة محل العمال .

ومما هو جدير بالملاحظة أيضاً أن انتفاء شروط المنافسة أو بعضها من شأنه أن يؤثر تأثيراً مباشراً في مرونة الطلب على الخدمات الإنتاجية . فلو كان في استطاعة المحتكر أو جماعة المحتكرين اتباع سياسة تمكنهم من رفع أثمان السلع المنتجة دون انخفاض كبير في الإنتاج ، فمن الممكن أن يكون طلب هؤلاء المنتجين على الخدمات الإنتاجية المختلفة قليل المرونة ، وأنهم لن يتأثروا كثيراً بالارتفاع في أثمان الخدمات الإنتاجية . أما إذا كان المحتكر في حالة لا يستطيع معها تحميل المستهلك زيادة في أثمان السلعة دون تعرض لانكماش كبير في الطلب ، فإن هـذا المنتج سيفضل إذا ما ارتفعت تكاليف الإنتاج (نتيجة ارتفاع في ثمن أحد العناصر) أن يقلل الكمية المنتجة حتى يستطيع بيع جميع الإنتاج بالثمن المرتفع . في هذه الحالة إذن يكون طلب المحتكر على الخدمات الانتاجية كبير المرونة وأي

ارتفاع في ثمن أحد العناصر سيؤدى إلى انكماش كبير نسبياً فى الكمية المطلوبة من هذا العنصر .

* * *

تلك هى بعض العوامل والتأثيرات المختلفة التى لها أهميتها فى تحديد مرونة أو عدم مرونة طلب المشاريع على نوع من الخدمات الانتاجية . وللمرونة أهمية كبرى من الناحية العملية وبخاصة فى حالة الطلب على العمل ، كما أن لها أهميتها من حيث التقلبات التى قد تطرأ على أثمان عناصر الانتاج التى تتحدد بتوازن العرض والطلب الكلى بالنسبة لتلك العناصر . وسنشاهد ذلك عند الدراسة التفصيلية لأثمان الخدمات الإنتاجية بأنواعها .

الفصل الخامس

الايجار والريع

يحتاج المشروع إلى عناصر مختلفة للقيام بإنتاج السلع · ومن هذه العناصر ما يشتريه المنظم كالخامات ، ومنها « ما يؤجره » وفى هذه الحالة تبقى ملكية العنصر لصاحبه ، بينما يدفع المنظم أجراً أو إيجاراً نظير الحصول على خدماته فى فترة معينة · فالمنظم يدفع أجوراً للعمال نظير الاستفادة بخدماتهم ، وقد يدفع إيجاراً لعناصر أخرى طويلة الاستعمال كما هو الحال فى تأجير شقق المكاتب أو المحلات التجارية أو آلات الرى والحرث والطحن ، أو عربات النقل ... الخ . كما قد يحدث أن يستأجر المنظم عنصراً « دائم » الاستعمال كما هو الحال فى استئجار الأرض الزراعية .

وكلمة « إيجار » فى اللغة العادية تعنى مبلغاً يدفعه المستأجر نظير استعمال عقار أو سلعة إنتاجية فى فترة يحددها عقد بين المستأجر والمالك · هذا العقد قد يكون لمدة قصيرة تثبت كتابة كما هو الحال فى استئجار المنازل والمحلات التجارية ، وقد يكون لفترة قصيرة تافهة نسبياً كما نشاهد فى حالة استئجار العربات والدراجات . أما فى لغة الاقتصاد ، فقد جرت العادة أن تطلق كلمة « الريع » على مدلول الكلمة الإنجليزية Economic Rent وهذا اللفظ يقصد به فى معظم المراجع الجامعية ، الإشارة إلى ما يدفع نظير الحصول على خدمات الأرض الزراعية · أما الايجارات الأخرى التى تدفع نظير الحصول على خدمات سلع رأسمالية كالمنازل والمبانى بأنواعها أو المخازن أو الآلات ، فيمكن النظر إليها على أنها فوائد تدفع لصاحب السلعة الرأسمالية نظير استثماره

لكمية من رأس المال فى هيئة عقار أو « عين » أو آلة. فصاحب المنزل يحصل على إيجار من المستأجرين ، ولا شك أن جزءاً من هذا الإيجار يمثل ريعاً للأرض التى أقيم عليها المنزل ، أما بقية الايجار الذى يحصل عليه المالك فهو بمثابة عائد لرأس المال المستثمر فى شكل أبنية ، وأخشاب وأدوات صحية وغيرها من التكاليف التى تكون فى مجموعها جملة المبالغ التى استثمرها المالك فى هذا المشروع .

لذلك سنركز اهتمامنا حول دراسة ريع الأرض الزراعيه أولا ، ثم ندرس بعد ذلك التفسيرات الأخرى التى أوردها الاقتصاديون لريع العناصر الأخرى ، وما يشمله لفظ Economic Rent من معان فى التحليل الاقتصادى . ولو نظرنا إلى العلاقة الاقتصادية بين ملاك الأرض الزراعية ومستأجريها ، لوجدنا أنها تتمثل فى أن المستأجر يدفع للمالك إيجاراً نظير استخدام مساحة معينة من الأرض الزراعية الخصبة فى فترة محددة . وقد تكون الأرض الزراعية هذه مزودة ببعض المزايا والتحسينات التى أدخلها صاحب الأرض وأنفق عليها من ماله — كأن توجد بها حظائر للمواشى ، أو سياج أو وسائل للرى والصرف . حينئذ ، يمكننا القول بأن جزءاً من الايجار الذى يدفعه المستأجر قد يمثل عائداً لرأس المال الذى أنفقه صاحب الأرض فى تهذيبها وإعدادها لتكون صالحة للانتاج الزراعى . أما الجزء الأكبر من هذا الإيجار فهو يمثل مبلغاً يحصل عليه المالك لمجرد ملكيته للأرض ودون أن يساهم بمجهود مباشر أو غير مباشر فى إنتاج المحصول . لهذا يميل بعض الاقتصاديين إلى وصف الريع بأنه « فائض » يحصل عليه المالك لأنه لا يأتى نتيجة نشاط إنتاجى أو مجهود من جانبه .

ولكن لماذا يحصل المالك على ريع أو فائض لمجرد ملكيته للأرض الزراعية ؟ وهل يمكن لملاك عناصر الانتاج الأخرى أن يحصلوا على ريع أو « فائض » لمجرد ملكيتهم لتلك العناصر ؟ والإجابة العلمية على هذا السؤال هى التى تدور حولها دراسة نظرية الريع فى التحليل الاقتصادى .

وقد حاول أصحاب المذاهب الاقتصادية خلال العصور المختلفة أن يسوقوا تعليلات وفلسفات تبين آراءهم فى تفسير الريع. فقال الطبيعيون إن الزراعة هى العمل الوحيد الذى يخلق ثروة جديدة، وإن السبب المباشر فى وجود الريع وارتفاعه هو سخاء الطبيعة الممثل فى خصوبة الأرض الزراعية. وقال آدم سميث ضمن ما قال فى كتابه «ثروة الأمم»[1] إن الملاك الزراعيين كغيرهم من البشر «يحبون قطع الثمار دون أن يساهموا فى غرس النبات». على أن تلك الآراء لا تعطى تفسيراً علمياً كافياً لمنشأ الريع من الوجهة الاقتصادية، ولا تبين لنا السبب فى أن أصحاب الملكيات الزراعية يجنون ثماراً لم يساهموا فى إنتاجها، بينما يستحال ذلك على غيرهم من أفراد المجتمع. هنا نجد أن أول تفسير مقبول لتلك الظاهرة جاء على أيدى الكاتب الاقتصادى دافيد ريكاردو (١٧٧٢ — ١٨٢٣).

لهذا تعتبر معظم المراجع الإقتصادية — حتى الحديث منها — نظرية ريكاردو فى الريع على أنها خير بداية لدراسة هذا الباب. وسنحاول أن نسلك نفس الطريق بأن نبدأ بتفسير حديث لنظرية ريكاردو فى منشأ الريع، نبنى عليها التفصيلات التى تفسر النواحى الأخرى التى تتشعب من دراسة الريع. فندرس أولا معنى ندرة الأرض الزراعية، لنستنتج كيف نشأ الريع. ثم ندرس ظاهرة التفاوت فى الريع بين أرض وأخرى، ثم كيفية تفسير الريع فى حالة الأرض التى تنتج أنواعاً متفاوتة من المحاصيل، وننتقل بعد ذلك إلى العناصر الأخرى «النادرة»، لنرى هل تحصل هى الأخرى على ريع، أو على ما «يشابه الريع»، وما هو مصير هذا الريع لو انتفت خاصية الندرة بالنسبة لتلك العناصر؟ هل هى ندرة مؤقتة فى الأمد القصير، تزول فى الأمد الطويل فيختفى معها الريع؟

---

(١) Adam Smith, An Enquiry into the nature and causes of the Wealth of Nations.

دافيد ريكاردو : من هو[1] ؟

تنسب إلى ريكاردو آراء اشتراكية هو فى الحقيقة برىء منها . وإن كان ريكاردو قد تعرض إلى بعض المواضيع الاجتماعية فعالجها بصورة معينة ، فليس معنى ذلك أنه كان اشتراكى المذهب . وكل ما حدث هو أن ريكاردو كان متأثراً بفكر اقتصادى وحالات اقتصادية سادت عصره ، فعالجها وكتب فيها دون أن يتعمد الاتجاه الاشتراكى ، بل وربما قلنا دون أن يكون على فهم حقيقى لمعنى الاشتراكية .

وقد يعتبر ريكاردو مثالا للرجل المتقلب الآراء والمذهب تبعاً لتقلبات الزمن وأثرها على حياته الخاصة . فهو هولندى الأب ولكنه ولد فى لندن ، ولد يهودياً ولكنه اعتنق الدين المسيحى بعد زواجه وانفصاله عن أسرته . انضم إلى فريق الاقتصاديين المتشائمين[2] وزاد موجة التشاؤم بآرائه فى الأجور ، وكيف أنها تميل دائماً إلى مستوى الكفاف ، بينما يميل الريع إلى الارتفاع المستمر على مر الأجيال ، فيزيد بذلك دخل الملاك الزراعيين نتيجة ضغط السكان على الأرض الزراعية ، واتجاه المزارعين إلى زراعة الأرض الأقل خصوبة . قد يفهم من ذلك أن ريكاردو نبه الأذهان إلى ضرورة الاصلاحات الاجتماعية ، ولكننا نرى الرجل الذى تعرض لتلك المشاكل ، والذى عاش فى جو من الأزمات وارتفاع أثمان الحاصلات خلال الحرب النابليونية ، نراه وقد اتجه إلى أعمال السمسرة فى البورصات ، منتهزاً للفرص ، مجمعاً للثروة والمال ، وناسياً حملاته على أصحاب الضياع من

---

(١) ليس الغرض من تلك النبذة عن تاريخ حياة ريكاردو اقحام القارىء فى تفصيلات لادخل له بها ، وإنما الغرض منها تصحيح خطأ شائع من ناحية ، وسرد حقائق قد تخفى على الطالب الذى لم يدرس المذاهب الاقتصادية .

(٢) وأشهرهم مالتس بنظريته فى السكان ، واستنتاجه بأن العالم مهدد بالمجاعة بعد فترة من الزمن .

الطبقة الأرستقراطية الزراعية ، متناسياً منشأه البورجوازى . نجده أخيراً وقد أصبح من الملاك الزراعيين بعـــد أن اقتنى ضيعة كبيرة فى إحدى مقاطعات انجلترا ؛ ثم نجده يحقق آخر أحلام الرجل الثرى فى ذلك العصر إذا انتخب عضواً فى مجلس العموم عام ١٨١٩ .. !! إن دافيد ريكاردو يعتبر بحق من الكتاب الاقتصاديين القلائل الذين وصلوا إلى مرتبة معقولة من الثراء ، فأين إذن العقيدة الاشتراكية التى تنسب له ؟

التفسير الريكاردي للريع :

تنصب نظرية ريكاردو فى الريع على نقطتين جوهريتين :

أولا : — أن ما يشاهد من ارتفاع ريع الأرض الزراعية الخصبة ليس دليلا على سخاء الطبيعة ، وإنما على العكس من ذلك ، فهو مظهر من مظاهر افتقار الطبيعه وندرة ما بها من موارد . ويفهم من ذلك أن ريكاردو أراد أن ينقد مذهب الطبيعين الذين نادوا بأن الريع ينشأ من سخاء الطبيعة وجودتها ، وأنها العنصر الوحيد الذى يزيد من الثروة القومية . ينتقد ريكاردو هذا القول ، وهو إذ لا ينكر أن الأرض الزراعية لها منفعة اقتصادية وإنتاجية ، يقول إن الريع ينشأ من عدم توفر ذلك النوع من الأرض الخصبة النافعة . فالأرض محدودة المساحة فى المجتمع الواحد وفى أنحاء العالم ، أى أنها ذات عرض ثابت يكاد يكون عديم المرونة[1].

وهذه النقطه من النظرية الريكاردية جاءت طبيعية إلى ذهن الاقتصادى الإنجليزى الذى عاش فى جو من الحرب ، شاهد فيه ارتفاع إيجارات الأرض نتيجة للضغط عليها وعدم توفرها . فندرة الأرض وارتفاع ثمن

---

(١) هذا إذا استثنينا ما يستصلح من الأرض البور ، وما يجفف من مستنقعات ، وما يزرع من المناطق صحراوية بعد إدخال مشاريع الرى إليهـــا ، فثل هذه الأرض التى تضاف إلى مجموع الأرض الزراعية فى العالم يكاد يكون من التفاهة النسبية بحيث يمكن إهماله .

المحاصيل تعتبران فى نظره عاملين كافيين لارتفاع ريع الأرض ، وليس السبب فى هذا الارتفاع سخاء الطبيعة ووفرة هباتها .

ثانياً : — يدفع المستأجر إيجاراً للأرض لانتفاعه بالمزايا الطبيعية فى التربة، تلك المزايا التى لا تفنى ولا تستهلك مهما طال استعمالها . يقصد ريكاردو بذلك أن للأرض قوى طبيعية وخصائص حيوية وكيمائية تجعلها تغل محاصيل متوفرة جيلا بعد جيل ، دون أن تضعف تلك الخصائص أو تستهلك باستعمالها . ولعل ريكاردو أراد بهذا التعبير أن يفرق بين القوى الطبيعية فى الأرض — كخصوبتها الطبيعية مثلا — وبين المزايا الأخرى التى أدخلها الملاك على الأرض من مشاريع رى وصرف وسياج وتجفيف وجسور ... إلى غير ذلك من المشاريع التى تميز الأرض المهذبة عن الأرض البكر . فالقوى الطبيعية فى رأى ريكاردو ، يدفع الريع نظير الانتفاع بها، أما المزايا الأخرى فيمكن اعتبارها « إستثمار » تستحق عنه فوائد ، وتلك الفوائد يتضمنها « الإيجار » الذى يدفعه المستأجر للمالك .

ولا شك أن مثل هذا المنطق الريكاردى يبدو غامضاً إلى حد ما . كيف يمكننا عملياً أن نفرق بين الخصائص والقوى الطبيعية ، وتلك المزايا والتحسينات التى أدخلها الإنسان على الأرض الزراعية على مر الأجيال . إنه من العسير أن تجد قطعة أرض زراعية واحدة فى هذا العصر لم تتولاها الأجيال السابقة بالعناية والتهذيب والإصلاح حتى أصبحت بما هى عليه من خصوبة ومزايا . والأرض البكر التى لم تزرع حتى الآن باقية كذلك لأنها فى حاجة إلى الاستصلاح والتهذيب فى ناحية أو أخرى ، كأن تكون فى حاجة إلى رى أو تجفيف أو صرف أو على الأقل شبكة من المواصلات تربطها بالمناطق الآهلة بالسكان . ثم إن القول بعدم فناء التربة أو استهلاكها قول مبالغ فيه ، فحتى الأرض ذات الخصوبة المرتفعة كالتى ألفناها فى مصر ، لا تبقى على نفس الحال من الخصوبة والقوى الطبيعية سنة بعد أخرى ، بل

لابد لها من حرث وتسميد وعناية فى كل زراعة ، وإلا تضاءلت خصوبتها « واستهلكت » مزاياها .

فلنكتف إذن بالنقطة الأولى من نظرية ريكاردو فى الريع ولنفسرها بأنه كان يبحث عن السبب فى ارتفاع ريع الأرض (ومن ثم إيجارها) وأنه اهتدى إلى أن السبب هو عدم التناسب بين الكمية المعروضة من الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج والطلب المتزايد على الأرض بمرور الأجيال وازدياد حاجة السكان إلى المحاصيل الزراعية . وحتى إشارة ريكاردو إلى « القوى الطبيعية غير المعرضة للزوال والاستهلاك » تلك الإشارة قد تعتبر تأييداً للحقيقة الواضحة وهى أن الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج ذات عرض يكاد يكون عديم المرونة . فلنبن دراستنا إذن على تلك الحقيقة — أى كيف يتحدد ثمن عنصر من عناصر الإنتاج يعتبر عرضه ثابتا تقريبا بالنسبة للطلب المتزايد على هذا العنصر .

ريع الندرة : Scarcity Rent

لتفسير كيفية نشوء الريع من ندرة الأرض الزراعية ، نسوق المثال التالى — وهو مثال تعتمد عليه معظم المراجع الأجنبية الحديثة لشرح تلك النظرية — ولو أنه يختلف فى افتراضاته عن الأمثلة التى أوردها ريكاردو .

نفرض أن هناك جزيرة تحتوى على مساحة محدودة من الأرض الخصبة ، وأن جميع مناطق الأرض الزراعية هذه متجانسة الخصوبة ، لا فرق بين غلة فدان وآخر ، كما أنها متساوية فى المزايا من حيث موقعها وسهولة زراعتها أو قربها من الأسواق(١) .

ونفترض أيضاً أن الأرض الزراعية بتلك الجزيرة قابلة لزراعة نوع

---

(١) قد يكون هذا الافتراض بعيداً عن المشاهدات العملية ، إلا أنه سيسهل التحليل الذى نريد الوصول إليه .

واحد من المحاصيل ولكن القمح ، وأنها ستستعمل لهذا الغرض بالذات دون غيره . ولكي تكتمل الصورة الخيالية التي نبدا بها هذا التحليل ، نفترض أن جميع أرض الجزيرة يمتلكها عدد كبير من الملاك تسود بينهم المنافسة ولا يتمتع أحدهم بمركز احتكاري يميزه عن غيره ، وأنهم جميعاً (أي الملاك) لا يفكرون في القيام بدور المنتج الزراعي أو الاهتمام بزراعة الأرض بأنفسهم .

فلو حدث أن هاجر أحد المزارعين إلى تلك الجزيرة فإنه سيجد أمامه عدداً من الأفدنة المتجانسة الخصوبة ، الصالحة لزراعة القمح . لا شك أنه سيفكر في زراعة القمح مستخدماً في ذلك مجهوده الفردي[1] متضافراً مع كمية من الأفدنة الزراعية . والمشكلة الوحيدة أمام هذا المزارع هي اختيار عدد الأفدنة التي يجب عليه زراعتها . إنه لن يستطيع زراعة جميع أرض الجزيرة ، كما أن الكمية التي سينتجها من القمح لن تؤثر في ثمن القمح في السوق العالمية (حيث افترضنا ظروف المنافسة الكاملة) ، وهو في حل من دفع إيجار للأرض التي يزرعها ، وذلك لأن المنافسة بين الملاك (على حد افتراضنا) ستعطيه الحرية في أن يزرع أي قطعة من الأرض دون أن يلتزم بدفع إيجار .

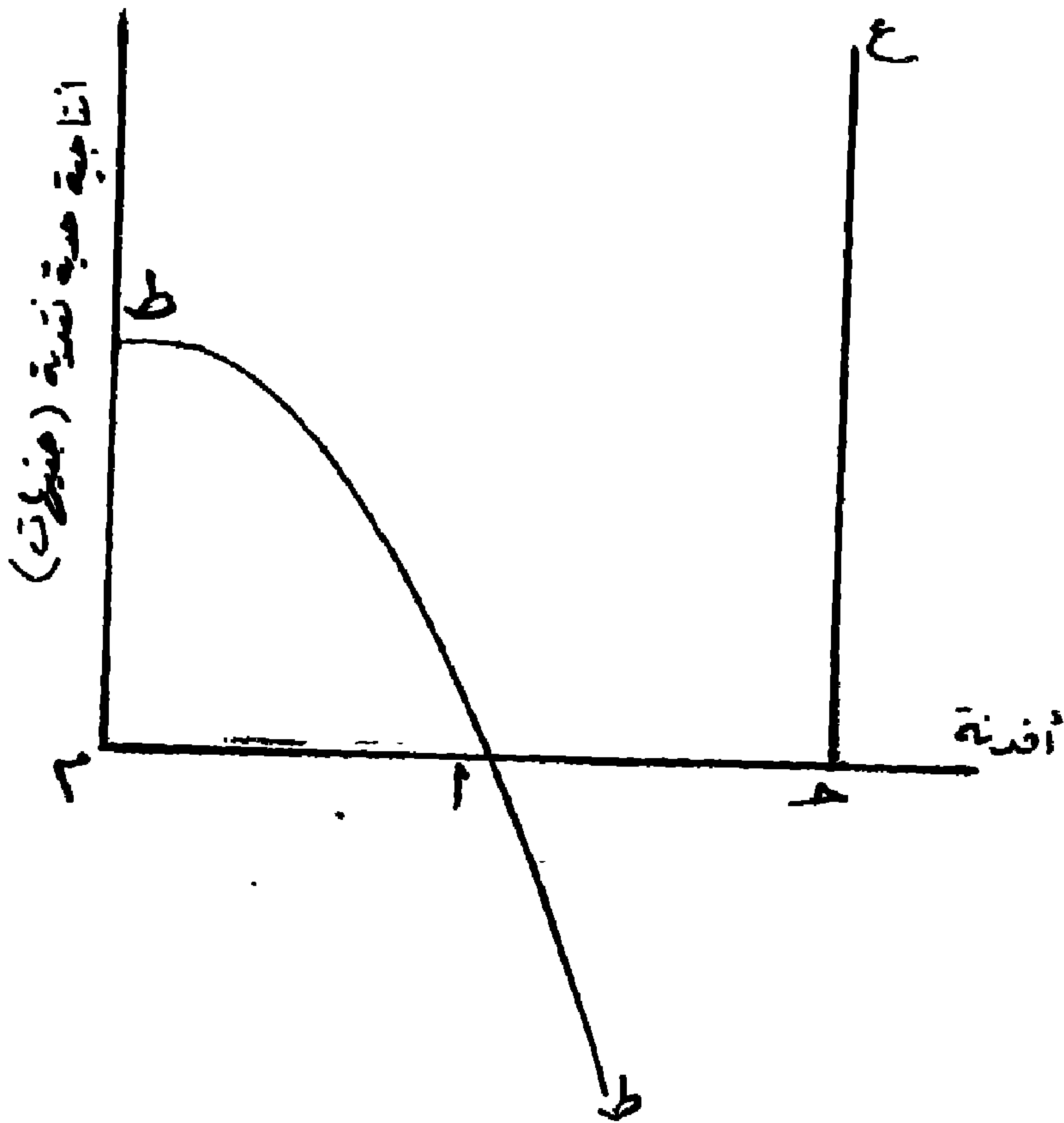
أمامنا إذن مزارع فردي يمكنه أن يزرع وحدات (أفدنة) متتابعة من الأرض الزراعية التي تتضافر مع وحدة واحدة من العمل (مجهوده الفردي) لإنتاج كمية من القمح تباع بثمن معين في السوق . لا شك أن هذا المزارع يستمر في إضافة أفدنة متتابعة إلى المساحة التي يزرعها حتى تتساوى الإنتاجية الحدية النقدية للفدان مع ثمنه . وحيث أن الفدان لا يكلفه شيئاً (لأنه لا يدفع إيجاراً) ، فيستمر في زراعة عدد من الأفدنة بحيث تكون الإنتاجية

---

(١) لن يضيرنا فرض آخر ، وهو أن هذا المزارع وصل إلى الجزيرة مزوداً بمحراث أو فأس وكمية من البذور .

الحدية المادية والنقدية صفرا . أى أن مزارعنا هذا يصل إلى أقصى حد الزراعة ، بحيث لو أضاف قيراطاً واحداً إلى المساحة التى يزرعها لانخفض إنتاجه الكلى عن ذى قبل .

تلك الحالة يمكننا تصورها بالنظر إلى الرسم البيانى التالى شكل (١٦) ، حيث يمثل الخط (ح ع) عرض الأرض — وهو كمية ثابتة محدودة — كما يمثل المنحنى (ط ط) طلب المزارع على الأرض . وهذا المنحنى ما هو إلا منحنى الإنتاجية الحدية النقدية للأرض ، ونقطة تقاطعه بالمحور الأفقى هى النقطة التى تتساوى فيها الإنتاجية الحدية النقدية (صفر) مع ثمن الأرض

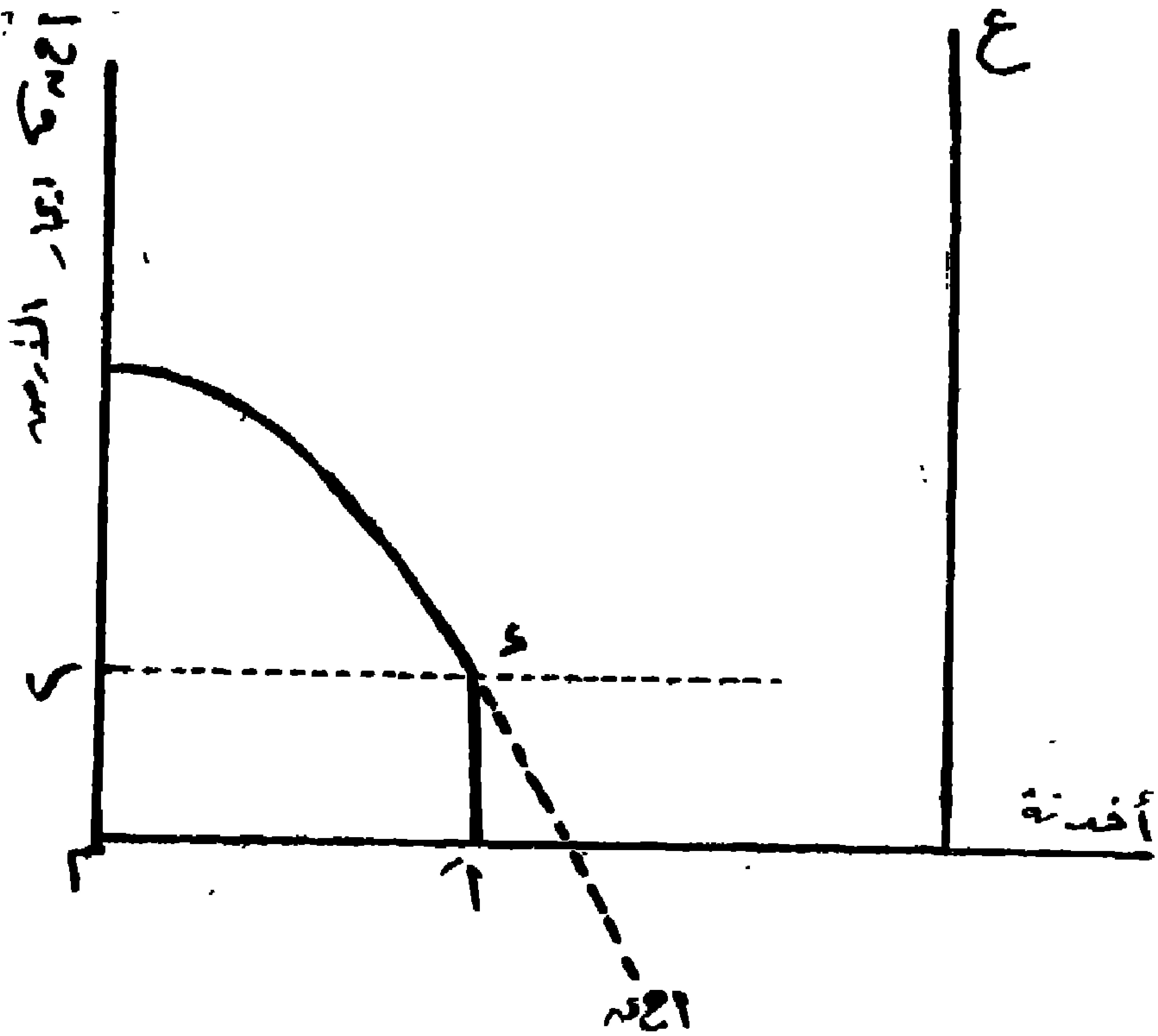


شكل (١٦) منحنى طلب المزارع على الأرض ، حيث يكتفى بزراعة (م ا) من الافدنة

(صفر) . ويتضح من ذلك أن المزارع يكتفى بزراعة (م ا) من الأفدنة ، ويكون بذلك قد وازن بين الإنتاجية الحدية النقدية للأرض والتكلفة الحدية لها . وبديهى أنه لن يزرع أكثر من (م ا) من الأفدنة ، إذ لو فعل ذلك لقل إيراده الكلى .

ولو هاجرت جماعة أخرى من المزارعين إلى تلك الجزيرة ، فسيتبع كل منهم نفس المبدأ — أى يوازن بين الانتاجية الحدية النقدية وايجار الأرض — واذا كان جميع المزارعين ذوى كفاءة واحدة ، فسيكتفى كل منهم بالقدر (م ا) من الأفدنة . ويستمر الحال هكذا ، وطالما أن جميع أرض الجزيرة لم تستنفد فلن يدفع أحدهم أى ايجار للأفدنة التى يقوم بزراعتها .

أما إذا زاد عدد المهاجرين وزاد الضغط على الأرض ولم تبق هناك مساحات يزرعها المهاجرون الجدد ، فسيؤدى تنافس المزارعين على الأرض إلى ظهور الرغبة (لدى المحرومين منهم) فى دفع إيجار للملاك نظير التصريح لهم بزراعة الأرض . وفى ظروف المنافسة الكاملة التى افترضناها بين الملاك من ناحية وبين المزارعين من ناحية أخرى ، سيكون الإيجار واحداً بالنسبة للجميع ، وسيضطر المزارعون إلى دفع إيجار معين عن كل فدان يقومون بزراعته . لابد إذن أن يقلل كل مزارع من المساحة التى يزرعها ، لأنه سيقارن بين الانتاجية الحدية النقدية للأرض والإيجار الذى يدفعه للفدان . تلك الحالة يمثلها الرسم البيانى التالى (شكل ١٧) الذى يبين كيف أن كل مزارع يقلل المساحة التى يزرعها لأنه يريد أن تكون الانتاجية الحدية النقدية للأرض على الأقل متساوية للايجار الذى يدفعه لكل فدان فنجد أن كل مزارع يزرع (م ا) من الأفدنة . وذلك لأنه يوازن بين الإيجار الذى يدفعه (م ں) والإنتاجية الحدية النقدية لوحدات الأرض التى يبينها المنحنى (ا ع ں) وهذا المنحنى يمثل كذلك طلب المزارع على الأرض والنقطة (ء) الواقعة على هذا المنحنى هى النقطة التى تتساوى فيها الانتاجية



شكل رقم (١٧) . إذا ألزم كل مزارع بدفع إيجار عن كل فدان يزرعه ، فلا بد أن يقلل المساحة التي يزرعها حتى يساوى بين إيجار الأرض وإنتاجيتها الحدية النقدية

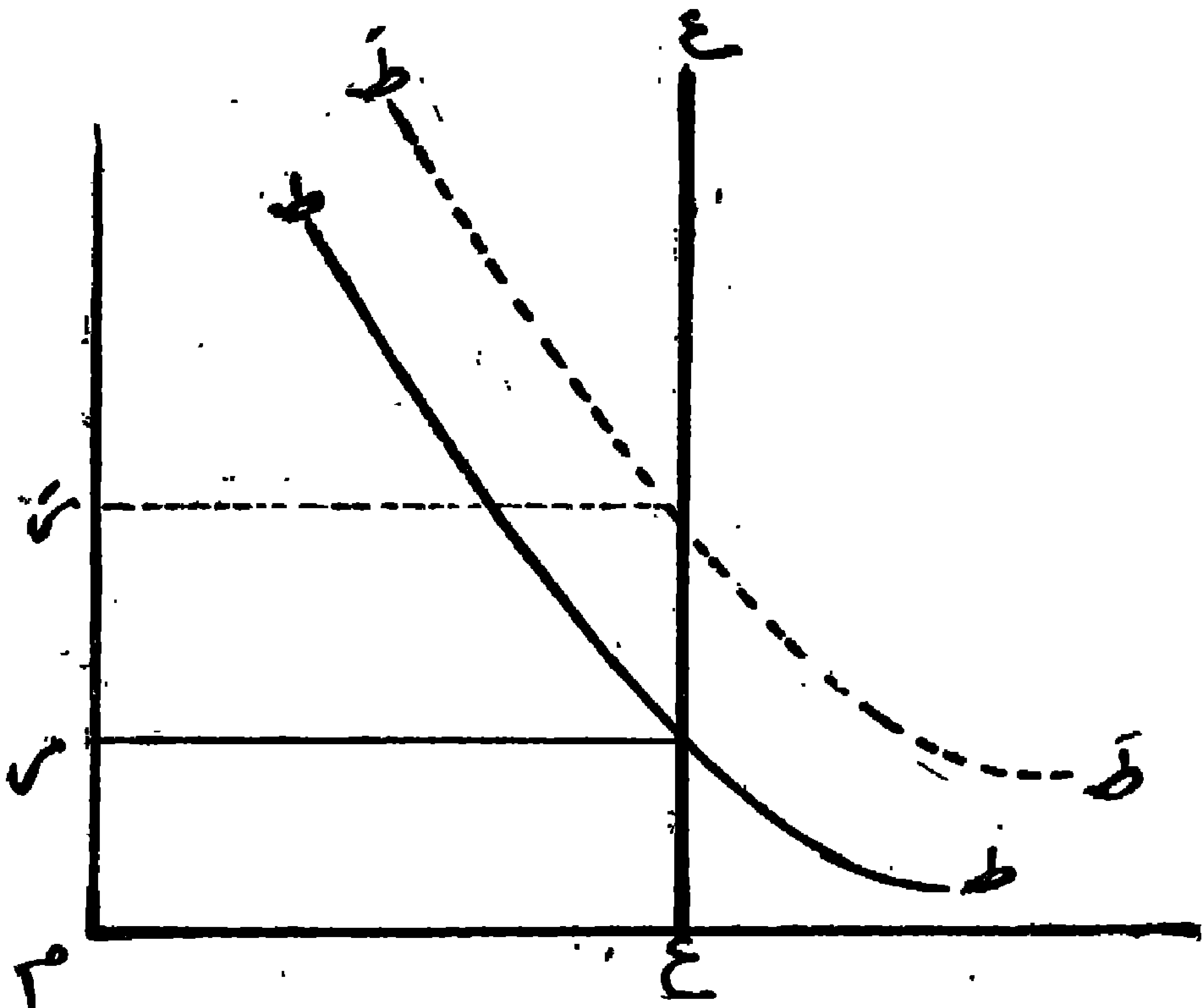
الحدية النقدية للأرض مع ثمن استخدام الوحدة منها . ويمكننا الآن تلخيص الاستنتاج السابق كما يلي :—

يحاول كل مزارع أن يزرع مساحة من الأرض الزراعية بحيث تتساوى الإنتاجية النقدية للفدان الحدى مع تكلفة الفدان الحدى . وفي ظروف المنافسة الكاملة ستكون التكلفة الحدية للفدان عبارة عن إيجار الأرض .

* * *

يمكننا بعد هذا المثال أن نستنتج تعريفاً لمعنى ريع الندرة . هذا الريع

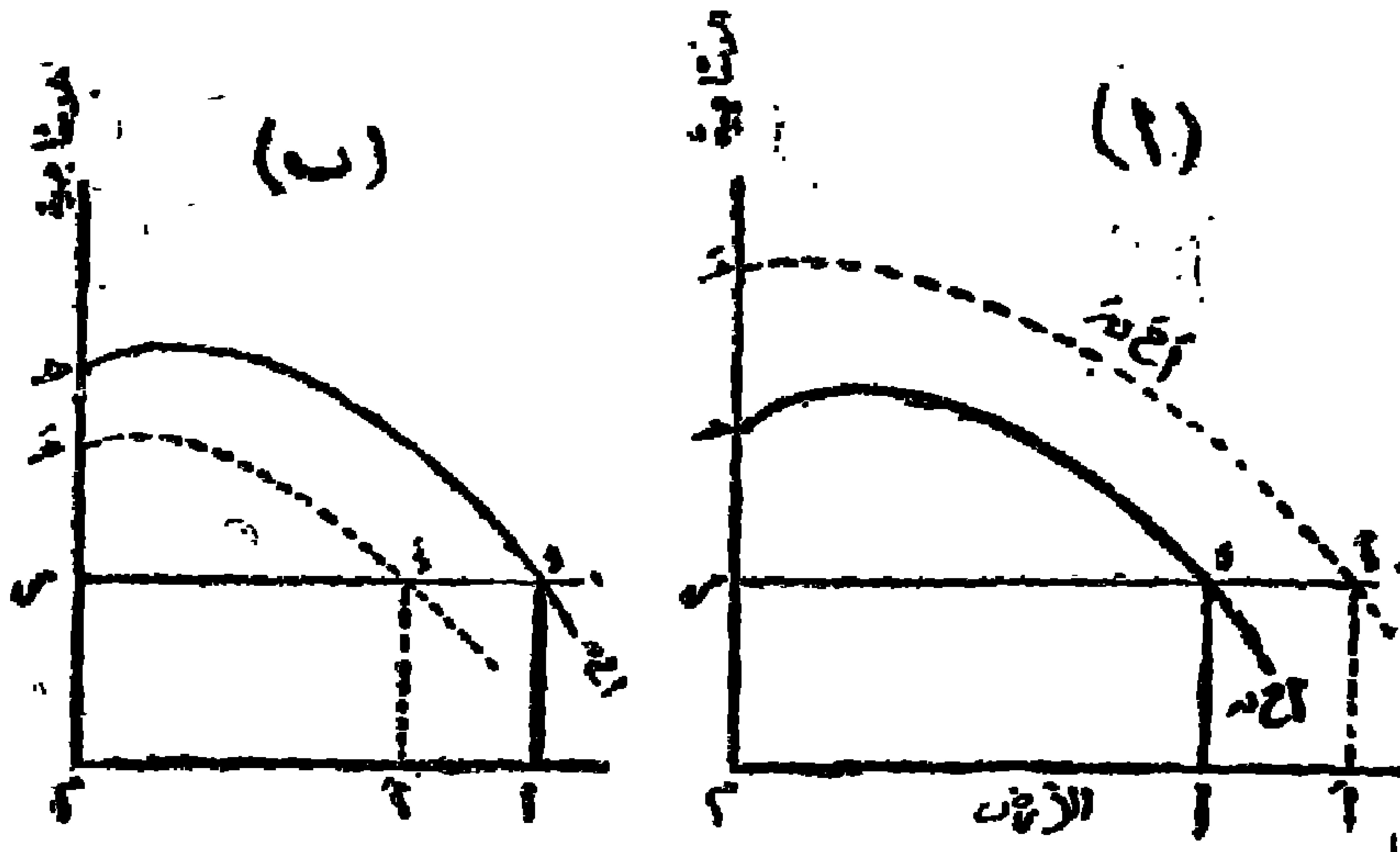
ينشأ من ندرة الأرض الزراعية المتجانسة الخصوبة بالنسبة لتزايد الطلب عليها . إن عناصر الإنتاج الأخرى قابلة للزيادة بصورة ما (أى أن عرضها يتمدد) إذا ارتفع ثمنها نتيجة لزيادة الطلب عليها — يحدث هذا بالنسبة لعناصر الإنتاج الأخرى (كالعمل ورأس المال) على الأقل فى المدة القصيرة . هذا بينما نجد أن عرض الأرض ثابت لا يتمدد مهما ارتفع ثمنها (ريعها) ؛ والعكس هو الصحيح ، حيث يزداد ثمن خدمات الأرض الزراعية كلما زاد الطلب عليها . ويوضح تلك الظاهرة الرسم البيانى شكل (١٨) حيث يمثل الخط الأفقى ع ع عرض الأرض عديم المرونة ، بينما المنحنى (ط ط) يمثل الطلب على الأرض . وهكذا يتحدد ريع الندرة



شكل رقم (١٨) عرض الأرض عديم المرونة ، فينشأ بذلك ريع الندرة الذى يزداد كلما زاد الطلب على الأرض

عند المستوى (م ر) ؛ . وبازدياد الطلب على الأرض دون تمدد فى العرض نجد أن الريع يرتفع إلى المستوى (م رَ) . إذن فتغير منحنى الطلب بالزيادة قد أدى إلى ارتفاع ريع الندرة . ولكن كيف ولماذا يتغير منحنى الطلب على الأرض ؟ إنه يتغير بازدياد الحاجة إلى الأرض لاستخدامها فى إنتاج الغلات الزراعية أو المنافع الأخرى . فكما أن زيادة عدد المستهلكين معناه زيادة الطلب على السلعة ، فكذلك زيادة عدد السكان وزيادة حاجتهم إلى المواد الغذائية ومنتجات الأرض يؤدى إلى زيادة الطلب عليها ، ومن ثم إلى زيادة ريع الندرة .

ولكن هناك عوامل أخرى تؤدى إلى تغير الطلب على الأرض . فمنحنى الطلب على الأرض ، كما سبق وأوضحنا هو فى الواقع منحنى الإنتاجية الحدية النقدية لوحدات الأرض ، وأى تغير فى موضع هذا المنحنى سيكون معناه تغير فى الطلب على الأرض . قد يحدث هذا مثلا لو تغيرت أسعار المنتجات ، فارتفاع ثمن الوحدة من الإنتاج الزراعى (الأردب من القمح مثلا) يؤدى إلى « ارتفاع » منحنى الانتاجية الحدية النقدية ، وهذا من شأنه أن يزيد الطلب على الأرض الزراعية التى تنتج هذا النوع من المحصول . ويمكننا توضيح هذه الحالة بالرسم البيانى التالى (شكل رقم ١٩) . نجد فى هذا الرسم أن نقطة التوازن (ى) هى النقطة التى تتساوى فيها الانتاجية الحدية النقدية للأرض مع إيجار الفدان (م ر) . ويتحدد طلب المزارعين على الأرض بمساحة قدرها (م ا) من الأفدنة ، وليكن منحنى (ا ح د) مقدراً على أساس ثمن الأردب من القمح عشرون جنيهاً . والمساحة (ر ى ح) هى الفائض الذى يحصل عليه المزارع (الفردى) من الأرض بعد دفع إيجارها أما إذا ارتفع ثمن الأردب من القمح وأصبح ٢٥ جنيهاً ، فسيتغير موضع منحنى الانتاجية الحدية النقدية إلى الموضع (اَ حَ دَ) كما هو موضح فى شكل (١٩ ا) وتصبح نقطة التوازن الجديدة هى النقطة (ىَ) وهذه النقطة تبين أن المساحة التى يجب زراعتها (لتحقيق التوازن الجديد بين الانتاجية



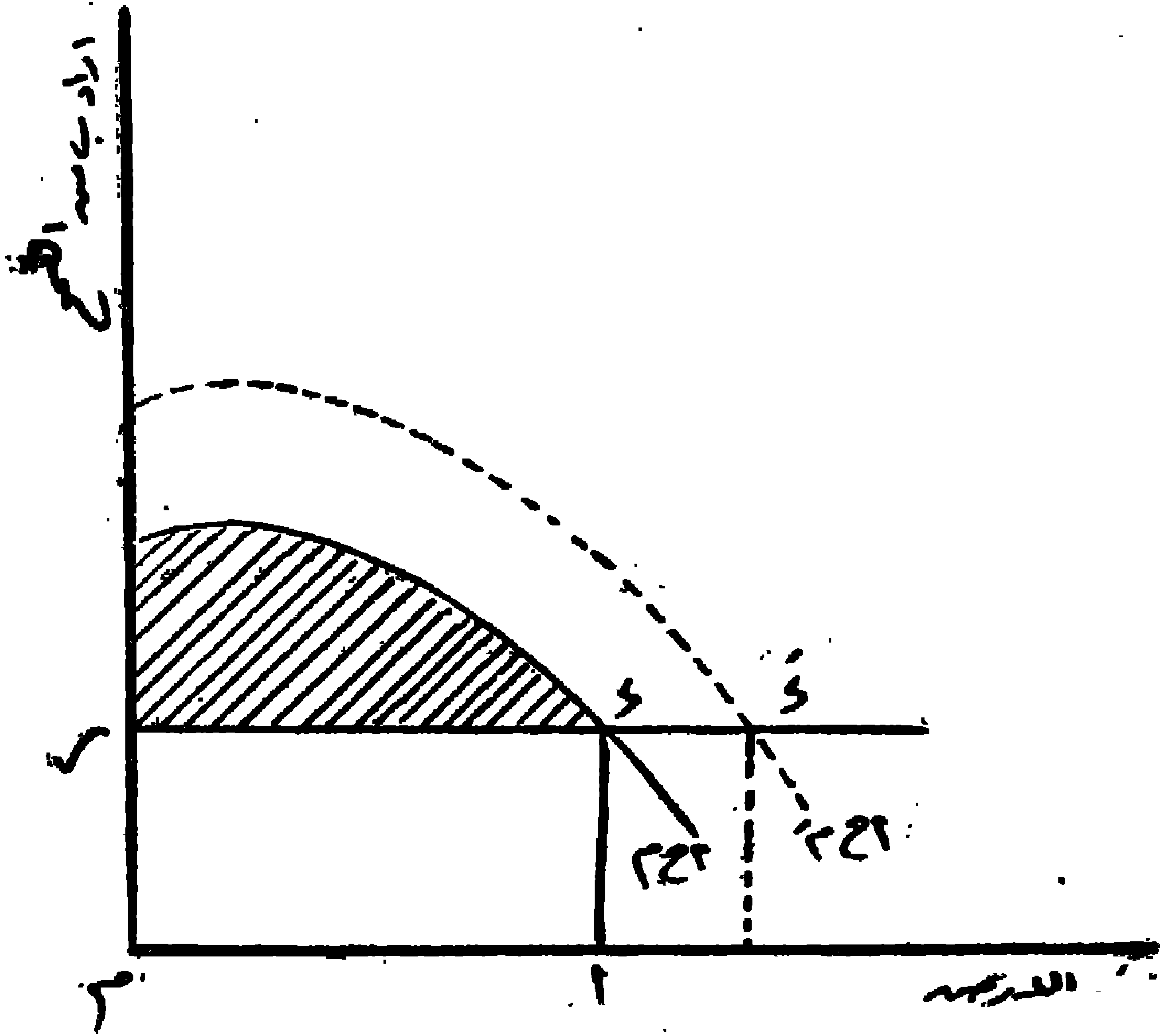
شكل رقم (١٩) . تغير موضع منحنى الإنتاجية الحدية النقدية معناه تغير الطلب على الأرض

الحدية النقدية وإيجار الأرض) تزيد إلى م ا من الأفدنة . وهكذا يزيد « الفائض » الذى يحصل عليه المزارع ، وتمثل هذا الفائض المساحة (ر ى َ حَ) . ومن البديهى أن انخفاض ثمن الوحدات سيؤدى إلى انخفاض منحنى الانتاجية الحدية (كما هو موضح فى شكل ١٩ ب) وبذلك يقل « الفائض » الذى يحصل عليه المزارع ، كما تقل تبعاً لذلك المساحة التى يزرعها ، أى يقل الطلب على الأرض .

هذا وقد يزداد ريع الأرض الزراعية وطلبها رغم ثبات أثمان المحاصيل، ودون ضغط من مزارعين جدد . بمعنى آخر ، قد يتغير موضع الانتاجية الحدية النقدية رغم ثبات ثمن الوحدة المنتجة (الأردب من القمح مثلا) ويمكننا أن نستنتج ذلك فى حالتين :

أولا : إذا زادت الكفاية الإنتاجية للأرض ، أو زادت الكفاية الإنتاجية للعناصر المتضافرة معها ، أو زاد الاثنان معاً ، فسيتبع ذلك حتما زيادة فى الانتاجية الحدية المادية لكل فدان من الأرض . فلو أن المزارع استخدم اساليب فنية حديثة فى الزراعة بما يزيد من غلة الفدان ، أو لو أن المزارع نفسه بذل مجهوداً أكبر أو استعان برأس المال فى هيئة

محراث ميكانيكى قوى ، لترتب على ذلك زيادة فى الإنتاجية الحدية المادية (الأرادب المنتجة من القمح) ويتغير تبعاً لذلك منحنى الإنتاجية الحدية النقدية ، فيزيد « الفائض » ، ويزيد معه الطلب على الأرض . ويمثل هذه الحالة الرسم البيانى (شكل ٢٠) .

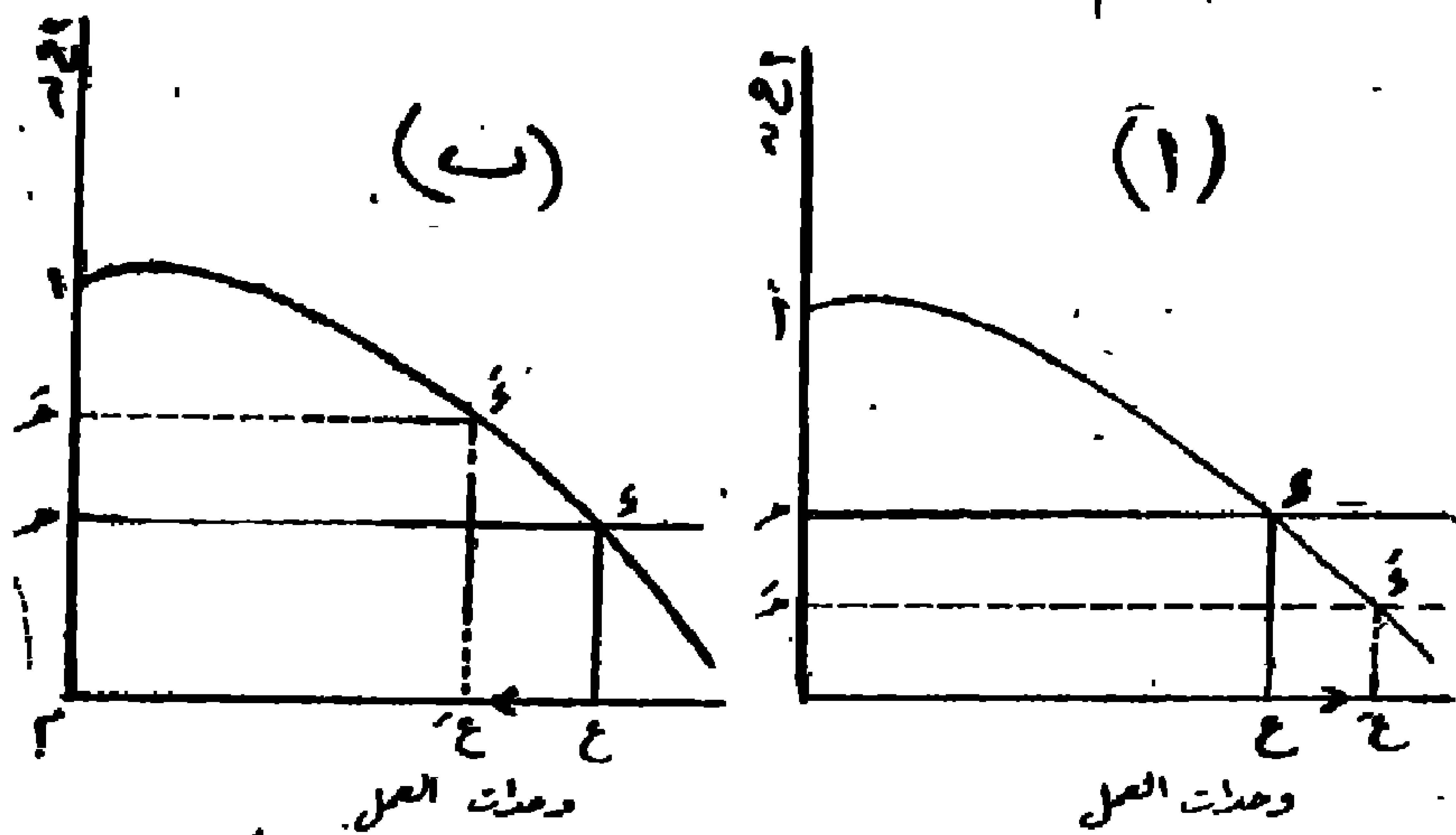


شكل رقم (٢٠) التحسن فى كفـاية الأرض الإنتاجية أو فى كفاية العناصر الأخرى المتضافرة معها يؤدى إلى زيادة الإنتاجية الحدية المادية وفائض الأرض

ثانيا : إذا تغيرت تـكاليف العناصر الأخرى ، فإن ذلك يؤدى إلى تغير الفائض ، وهذا بدوره يؤدى إلى تغير الطلب على الأرض . لقد افترضنا حتى الآن أن المزارع لا يتحمل تـكاليف ســـوى مجهوده فى الزراعة ، ولـكننا نشاهد فى الحياة العملية أن المزارع يوظف عدداً من العمال الزراعيين

ويدفع لهم أجراً يمثل الجزء الأكبر من تكاليفه .

ولسهولة تفهم أثر تغير الأجـــور على الريع ، نفترض أن المزارع يؤلف بين قطعة ثابتة من الأرض الزراعية وعـــدد من العمال يدفع لهم أجراً محدوداً فى ظروف المنافسة الكاملة[١] . هنا أيضاً يقارن المزارع بين الانتاجية الحدية النقدية للعمل وبين الأجر الذى يدفعه . فنجد فى شكل(٢١) مثلا أن المزارع يستخدم على قطعة الأرض الثابتة المساحة عدداً من العمال قدره (م ع) حيث تكون نقطة التوازن (ى) وهى النقطة التى تتساوى فيها



شكل (٢١) . فائض الأرض الزراعية فى حالة استخدام وحدات من العمل تكلف المزارع أجراً قدره م ح لكل عامل . فتغير الأجور يغير من موضع منحنى الإنتاجية الحدية النقدية للعمل ، فيتغير الفائض

الانتاجية الحدية النقدية للعمل مع أجر العامل (م ح) . ويكون صافى إيراد الأرض أو « فائضها » مبيناً بالمساحة (حى ا) ، فإذا انخفضت الأجور أدى ذلك إلى استخدام وحدات أكثر من العمل ، كما يؤدى إلى

(١) سنفترض لسهولة أن وحدات العمل هذه مزودة بكميات متجانسة من رأس المال ، وأن الأجر يشمل ما يتكلفه العامل المزود برأس المال اللازم .

زيادة الايراد الصافى للأرض ، وهذا من شأنه أن يدفع المزارعين إلى زيادة الطلب على الأرض الزراعية أملا فى الاستفادة من ارتفاع العائد الصافى . يمثل هذه الحالة شكل (١٦ ا) ، بينما يمثل شكل (١٦ ب) الحالة العكسية التى فيها يؤدى ارتفـــاع الأجور إلى نقص فى فائض الأرض أو عائدها الصافى ، وإلى تقليل العمالة فى الزراعة ، وربما نقص الطلب على الأرض الزراعية . ولكن تلك الحالة لن تستمر طويلا ، إذ سرعان ما يؤدى نقص الانتاج الزراعى إلى ارتفاع ثمن المحاصيل ، أى إلى ارتفاع الانتاجية الحدية النقدية للعمال الزراعيين وللأرض الزراعيـــة ، فيزداد الطلب على الأرض مرة أخرى كما يزداد على الخدمات اللازمة للزراعة كالعمال الزراعيين .

ريع التفاوت[1] Differential Rent

كان افتراضنا فى المثال الذى استعملناه فى التحليل السابق عن منشأ الريع ، مبنياً على أساس أرض متجانسة الخصوبة ، إلا أن المشاهد فى الحياة العملية هو أن الأرض تختلف فى خصوبتها بين منطقة وأخرى ، فهناك أرض غاية فى الخصوبة تغـــل إنتاجاً وفيراً ، كما أن هناك أرضاً تقل عنها فى الخصوبة ، وأرضاً شبه جرداء لا تصلح إلا لزراعة خفيفة ، وأرضاً جرداء أو بور لا تنتج إلا إذا كلفت الزراعة فيها مبالغ باهظة . من المعقول إذن أن مثل تلك الأرض المتباينة فى الخصوبة ـــ ومع التسليم بندرتها وعرضها عديم المرونة ـــ لا بد وأن تتفاوت فى ريعها كما تتفاوت فى مزاياها . وهذا

---

(١) نفضل هذه الكلمة عن اصطلاح « الريع الفرق » الذى يستعمل فى المراجع العربية ، ذلك لأن كلمة « فرق » قد تعنى اختلاف فى منشأ الريع أو اختلاف فى خصائصه الجوهرية ، أما التفاوت فمعناه أن جميع أنواع الريع تنشأ بسبب الندرة ، ولكنها تتفاوت بين أرض وأخرى .

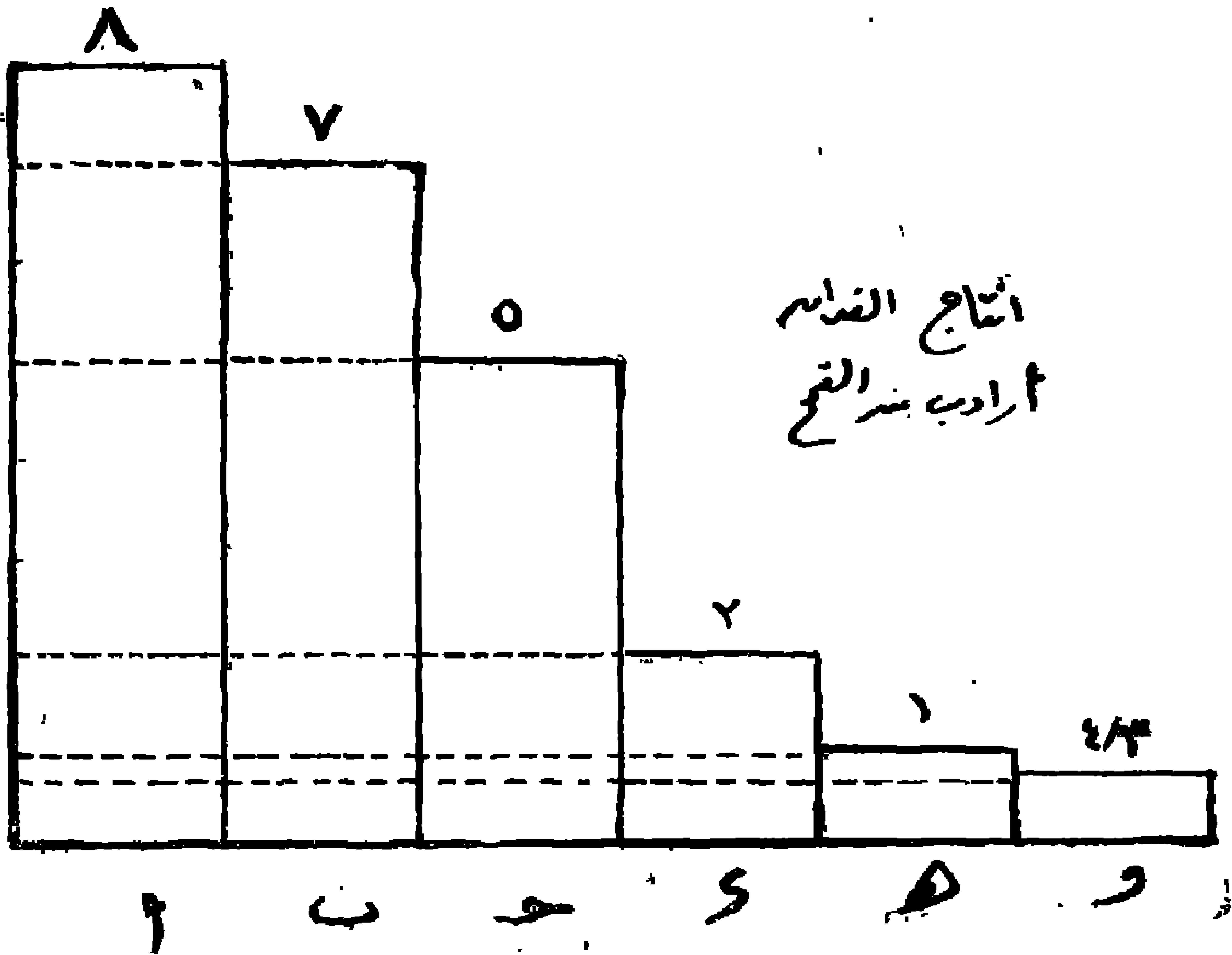
النوع من التحليل هو الذى استرعى انتباه ريكاردو ، حيث شاهد أن جميع الأراضى ليست فى درجة واحدة من الخصوبة أو المزايا أو القوى الطبيعية التى تحدث عنها ، ومن ثم كان من المتوقع أن يكون إيجار الأرض الخصبة أعلى من إيجار الأرض الأقل خصوبة ، لأنهما لو كانتا متساويتين فى الإيجار لاتجه جميع المزارعين إلى زراعة الأرض الأكثر خصوبة حيث إيرادها يزيد عن إيراد الأخرى .

والنقطة الهامة عند دراسة الريع التفاوتى هى أن التفاوت فى الخصوبة لا يعد سبباً فى نشوء الريع ، ولكنه يتسبب فى اختلاف الريع بين أرض وأخرى ، إذ يقل الريع كلما قلت درجة الخصوبة ؛ وعليه فمن الجائز أن تكون الأرض الرديئة ذات المرتبة المنخفضة من الخصوبة أرضاً « لاريعية » أى لا تغل ريعاً . مثل هذه الأرض قد تسمى « أرضاً حدية » Marginal Land ، أو أرضاً على الحد الأدنى للزراعة ، بمعنى أنها تبقى بلا زراعة لأنها لاتغل ريعاً فى الظروف السائدة .

ويمكننا تفسير تلك الظاهرة بأن نتخيل مساحات من الأرض الزراعية التى تتفاوت فى درجة الخصوبة إذا مازرعت نوعاً واحداً من المحصول وليكن القمح . نجد أن الفدان من كل تلك المساحات المتباينة (ا ، ب ، حـ ، ء ، هـ ، و) — كما هو موضح فى شكل (٢٢) — تغل إنتاجاً قدره ٨ أرادب من القمح ، ٧ ، ٥ ، ٢ ، ١ ، ½ على التوالى . فإن لم تكن هناك مزايا أخرى تعوض الفرق فى الخصوبة ، فمن الطبيعى أن يتجه المزارعون إلى زراعة الأرض ذات الخصوبة الممتازة وهى الأرض (ا) التى يغل الفدان منها ثمانية أرادب من القمح ، وستؤدى ظروف المنافسة التى نفترضها دائماً فى تحليلنا إلى عدم ظهور ريع لتلك الأرض طالما أنها موجودة بكميات متوافرة . أما إذا زاد ضغط المزارعين على الأرض الزراعية وكانت جميع الأراضى الممتازة

الخصوبة قد استنفدت بأكملها ، فسيلجأ الأفراد إلى زراعة الأرض من النوع (ب) التى يغل الفدان منها سبعة أرادب فقط . عندئذ ينشأ ريع تفاوتى للأرض (ا) هو الفرق بين خصوبتها وخصوبة الأرض (ب) ، أى ينشأ لها ريع قدره أردب من القمح .

ونلاحظ هنا أن هذا التفاوت فى الخصوبة مبنى على أساس أن عناصر



شكل رقم (٢٢) . الريع التفاوتى يظهر كفرق بين إنتاجى الأراضى ذات الدرجات المتفاوتة فى الخصوبة

الإنتاج المتضافرة مع كل فدان من الأرض متساوية ومتجانسة فى الحالتين . بمعنى آخر ، إننا نقيس غلة الفدان فى كل من الأرضين على أساس إنفاق نفس التكاليف (من العمال ورأس المال) . ولن يفوت القارىء أن يستنتج السبب الذى قد يلجأ من أجله المزارعون إلى زراعة الأرض من

الدرجة الثانية (ب) بدل أن يزرعوا أرض الدرجة الأولى زراعة كثيفة . السبب واضح دون شك فى ظاهرة الإنتاجية الحدية المتناقصة . فمضاعفة التكاليف (مضاعفة العمل ورأس المال) فى الأرض (ا) لن تؤدى إلى مضاعفة إنتاجية الفدان ، بل ستؤدى إلى زيادة إنتاجه بأقل من الضعف ، أى بمقدار ستة أرادب أخرى مثلا . وعليه فمن الأفضل أن يزرع فدان واحد من الأرض (ا) وفدان من الأرض (ب) فيكون مجموع إنتاج الفدانين ١٥ أردباً ، بينما لو زرعت الأرض الممتازة زراعة كثيفة بمضاعفة التكاليف سيكون الإنتاج (٨ + ٦) أى ١٤ أردباً فقط .

وإذا تتبعنا تحليلنا ، بنفس الطريقة ، استنتجنا أن المزارعين ينتقلون بعد استنفاذ الأرض (ب) إلى زراعة الأرض من الدرجة الثالثة (حـ) حيث يغل الفدان منها خمسة أرادب ، وتصبح الأرض (حـ) هى الأرض التى على حد الزراعة ، ولا يكون لها ريع بينما ينشأ ريع تفاوتى للأرض (ب) قدره أردبين من القمح ، هو الفرق بين إنتاج الفدان من (ب) وإنتاج الفدان من (حـ) بينما يزداد ريع الأرض الممتازة (ا) فيصبح ثلاثة أرادب — وهى الفرق بين إنتاج الفدان من (ا) ، وإنتاج الفدان من الأرض الحدية (حـ) . نستنتج من ذلك أن هناك دائماً أرضاً تعتبر على حد الزراعة وتكون هى أقل الأرض المزروعة خصوبة ، وتكون هـــذه هى الأرض اللاريعية (No Rent Land) ، بينما يكون ريع الأراضى الأخرى بقدر ماتزيد به خصوبتها على خصوبة الأرض الحدية .

وفى استطاعتنا أن نفسر الريع التفـــاوتى بمقارنة « الإيراد الصافى » للأراضى المختلفة باعتبار أن محصول القمح يباع الأردب منه بثمن معين ، وأن أردب القمح يتكلف إنتاجه كمية معينة من النقود ، فيكون الفرق

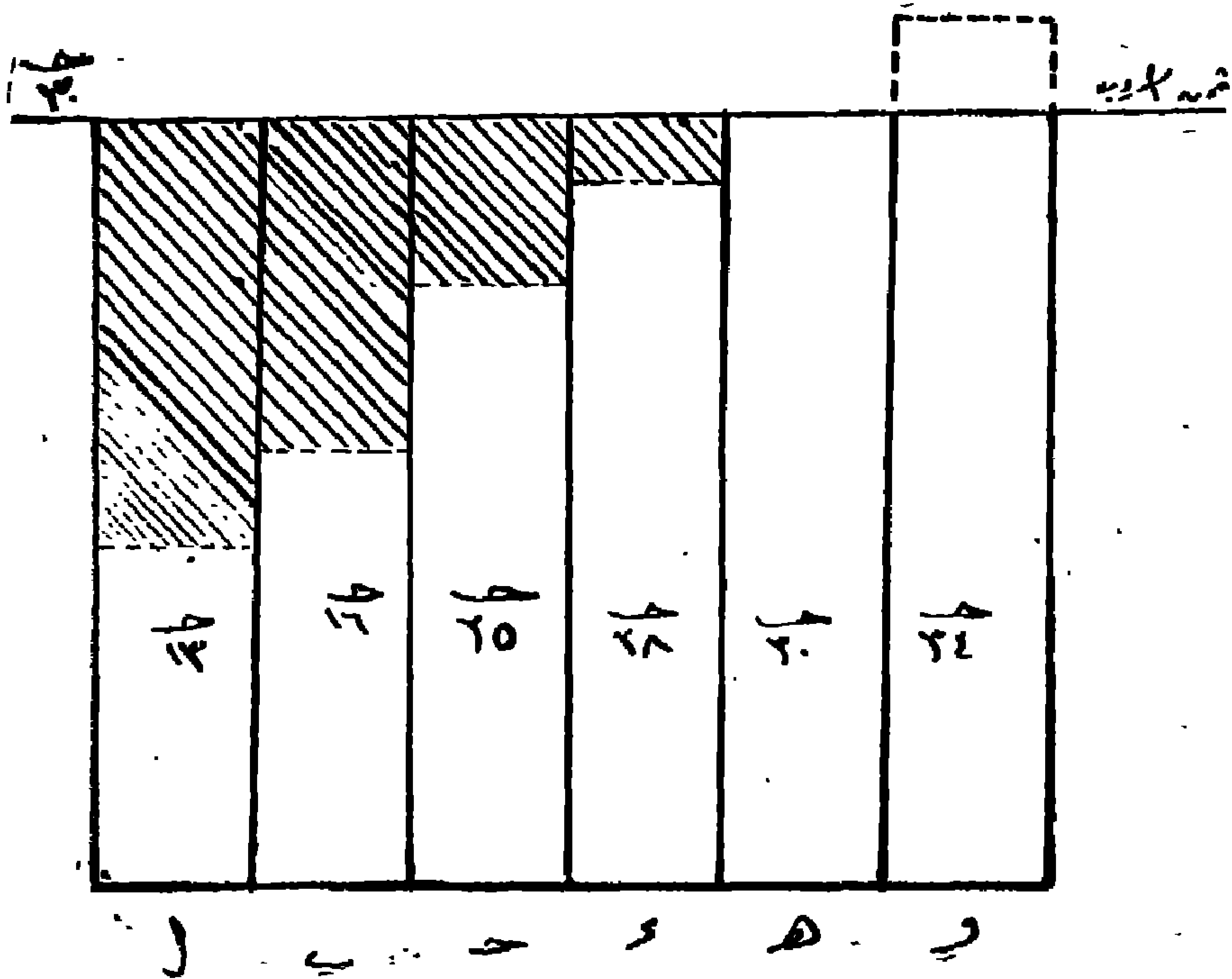
بين ثمن بيع الأردب (الإيراد) وتكاليف زراعته هو صافى الإيراد الذى على أساسه يقاس ريع الأرض . فالأرض الممتازة الخصوبة (ا) لا يتكلف زراعة الأردب من القمح فيها سوى ١٣ جنيه ، فإذا كان ثمن بيع الأردب ٣٠ جنيه فسيكون صافى الإيراد أو الفائض أو الريع فى تلك الأرض هو سبعة عشر جنيهاً عن كل أردب ينتـــج[1] . وإذا نظرنا إلى الأرض (ب) ذات المرتبة الثانية من الخصوبة ، وجدنا أن تكاليف إنتاج الأردب فيها تساوى ١٦ جنيهاً ، ويكون الإيراد الصافى للأردب ١٤ جنيهاً هذه الأرض إذن تغل فائضاً أقل (ويتضح ذلك من الجزء المظلل فى الشكل رقم ٢٣) ، وبالتالى لابد أن يكون ريعها أقل ، كما أن ريع الأرض الثالثة (حـ) والرابعة (ى) يكون أقل من ذلك حيث أنها تغل فائضاً قدره ٥ جنيهات وجنيهين عن كل أردب أما الأرض الخامسة (هـ) فهى أرض لا ريع لها إذ أن تكاليف إنتاج الأردب بها تكون ثلاثين جنيهاً — وحيث أن هذا المبلغ يمثل الايراد من بيع أردب القمح ، فلن يكون هناك فائض ، ولن تزرع تلك الأرض إلا إذا تغيرت الظروف .

وما المقصود بتغير الظروف ؟ المقصود أى عامل أو عوامل من شأنها أن تزيد الفائض الذى يحصل عليه المزارع ، أى تزيد من ريع الأرض . فلو ارتفع ثمن الأردب من القمح إلى ٣٥ جنيه وبقيت تكاليف إنتاجه كما هى ، فإن ذلك سيزيد من الفائض أى الريع ، وسينشأ ريع للأرض الحدية بعد أن كانت لا ريعية ، وربما زرعت الأرض (و) أيضا إذ أنها

---

(١) نستطيع احتساب ريع الفدان على أنه حاصل ضرب صافى إيراد (أو ريع) الأردب الواحد فى عدد الأرادب التى ينتجها الفدان . فيكون ريع الأرض (ا) مثلا = ١٧ × ٨ = ١٣٦ جنيها .

أصبحت بعد ارتفاع ثمن القمح تعطى فائضاً قدره جنيه واحد بعد أن كانت أرضاً دون الحدية .



شكل رقم (٢٣) : الريع التفاوتى على أساس تكلفة إنتاج الأردب من القمح . نجد أن الأرض (هـ) لاريع لها أى « حدية » حيث التكلفة تساوى ثمن بيع الأردب . والأرض (و) تعتبر أرضا دون الحدية لأن تكلفة الأردب فيها أكثر من ثمن بيعه

كذلك لو ازدادت كفاية عناصر الإنتاج — كأن تتحسن الأساليب الفنية المتبعة فى الزراعة ، أو تزيد كفاية العمال الزراعيين (دون زيادة فى أجورهم) فإن ذلك سيؤدى بدوره إلى زيادة إنتاجية الفدان ، ومن ثم تقل التكلفة النسبية للأردب فى كل نوع من الأراضى ، ويتبع ذلك زيادة فى فائضها وريعها .

وقد تقل التكاليف الزراعية فتقل بذلك التكلفة النسبية للأردب من القمح (مع ثبات سعره فى السوق) ويزيد بذلك الفائض عن كل أردب ، أو بمعنى آخر يزيد ريع الأرض الزراعية . وربما حدث العكس بأن تزداد التكاليف فيقل الريع ، وربما وجدنا نتيجة ذلك أن بعض الأراضى التى كانت تزرع ، أصبحت فى عداد الأراضى الحدية التى لا ريع لها (مثلا لو ارتفعت تكاليف الإنتاج بالنسبة للأرض (ء) فى المثال السابق إلى ثلاثين جنيهاً) . وربما كانت الزيادة فى التكاليف فى شكل ضرائب على الانتاج ، او ضرائب على الملاك الزراعيين . وقد يكون تفسير أثر الضريبة الزراعية على الريع فى حاجة إلى شرح أدق قبل الانتقال إلى نقطة أخرى .

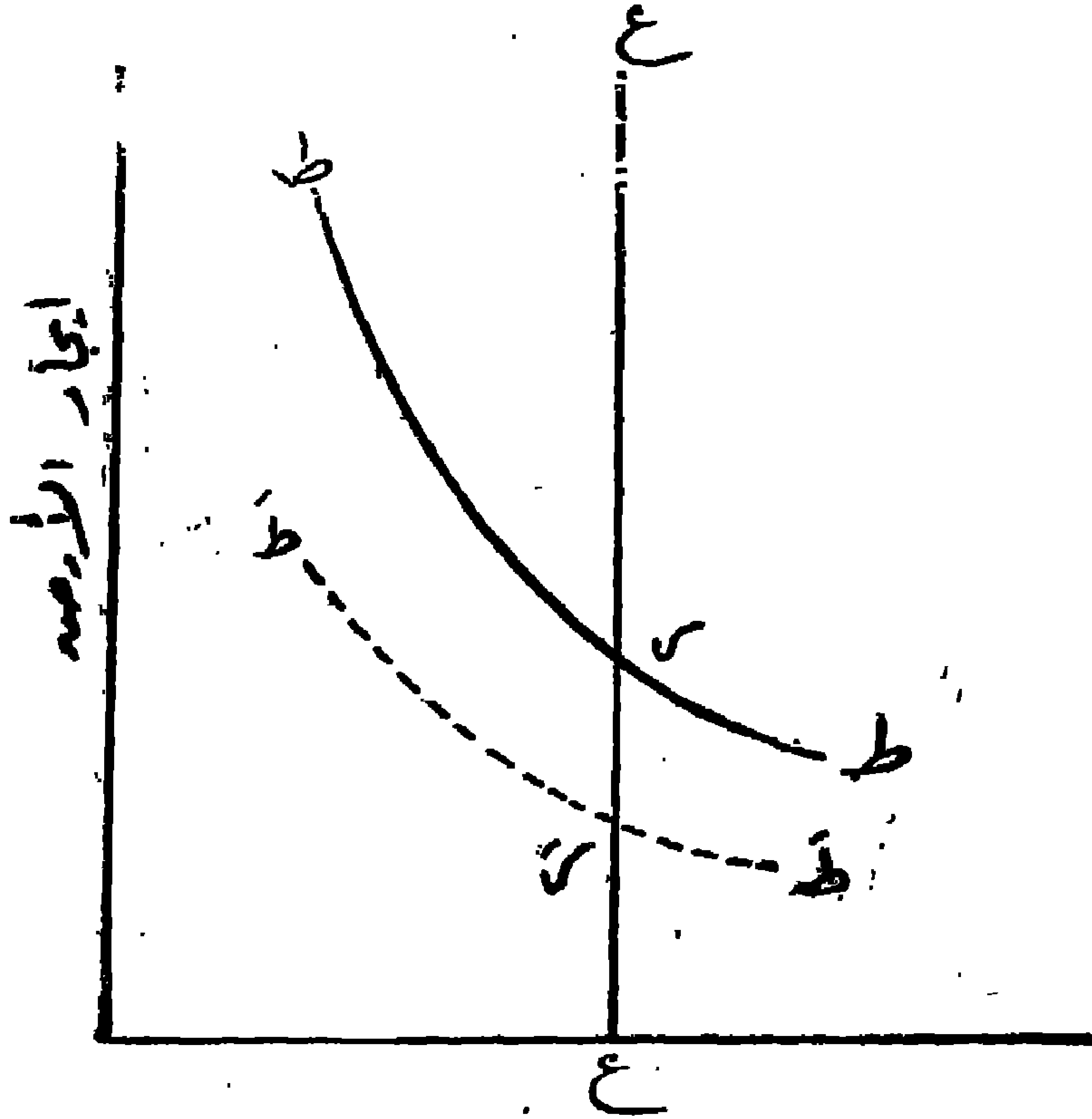
لنفرض أن ريع الأرض فى حالة التوازن قد تحدد بتقاطع خط عرض الأرض مع منحنى الطلب عليها (ط ط) عند المستوى (ر) كما هو موضح بالشكل رقم (٢٤) .

معنى ذلك أن الملاك الزراعيين (فى حالة المنافسة) يحصلون على ريع يحدده المستوى (ر) وهو ما يدفعه المستأجرون إلى الملاك نظير حصولهم على الخدمات الطبيعية للأرض[1] . وأى مستوى من الريع أعلى من (ر) سيؤدى إلى وجود أرض دون زراعة ، حيث النقطة ر هى الوحيدة التى يتحقق فيها التكافؤ بين الطلب على الأرض وعرضها . فلو فرضت ضريبة « على الأطيان » ، أى على الملاك الزراعيين ، فما أثرها على إيجارات الأرض والمستأجرين ؟ قطعاً لن ينكمش العرض لأنه ثابت ، وفى نفس الوقت لن يجرؤ الملاك على رفع إيجار الأرض ، أى تحميل المزارع

---

(١) أى أننا نستبعد ذلك الجزء من إيجار الأرض الذى يمثل فوائد تدفع على رؤوس الأموال المستثمرة فى الأرض من سواق ومصارف وسياج وحظائر وشون ... الخ .

بعبء الضريبة ، إذ لو فعلوا ذلك لانكمش الطلب على الأرض وبقيت مساحات منها دون زراعة . إذن سيبقى الايجار الذى يدفعه المستأجرون كما هو ، ولن يرتفع لأنه ليس هناك ما يسبب ارتفاعه . فالعرض لم ينقص ،



شكل رقم (٢٤) . أثر ضريبة زراعية على ريع الأرض.

والطلب لم يزد ، وظروف المنافسة تجعل الملاك غير قادرين على رفع الإيجار . ولكن الذى حدث هو نقص فى العائد الذى يعود على الملاك نتيجة استقطاع جزء منه فى شكل ضرائب . فكأن الضريبة على الملاك تنقص ريع الأرض ، الذى ينخفض إلى المستوى (ر َ) . أى أن أثر الضريبة سيكون بمثابة نقص الطلب على الأرض ، وهذا يمثله المنحنى (ط َ ط َ) الذى يقطع خــط العرض الثابت فى نقطة توازن جديدة.

أما إذا كانت الضريبة على الإنتاج الزراعي نفسه ، أي يتحملها المزارع ، فإن ذلك سيزيد حتما من تكاليف إنتاج المحصول ويظهر أثر ذلك أولا في الاستغناء عن بعض الأرض القريبة من الحدية ، ثم في نقص الكميات المنتجة ، وربما أدى ذلك إلى ارتفاع في ثمن المحصول ، فتزيد الإنتاجية الحدية النقدية للأرض ويزيد الطلب عليها مرة أخرى . كذلك لو فرضت ضرائب متفاوتة على الأراضي المختلفة ، فسوف يؤدى ذلك إلى تغير في الكميات المنتجة من المحاصيل المتباينة ، وإلى نقص الطلب على بعض الأراضي وزيادته بالنسبة للأخرى . يحدث هذا مثلا لو أن الضريبة فرضت على الأراضي التي تزرع قمحاً ، بينما تبقى الأرض التي تزرع شعيراً أو قطناً معفاة من الضريبة .

نستخلص من ذلك أن الضريبة على الملاك الزراعيين لن تؤدى إلى تغير في الإيجار الذي يدفعه المستأجرون حيث أن عرض الأرض ثابت لا يمكن إنقاصه (كما أن رفع الإيجارات من جانب الملاك سيؤدى إلى انكماش الطلب على الأرض ؛ وسيظهر أثر الضريبة في نقص ريع الأرض الذي يحصل عليه المالك بمقدار الضريبة المفروضة .

تعديلات حديثة لفكرة الريع التفاوتي : —

ينتقد بعض الإقتصاديين نظرية ريكاردو في « فرق الخصوبة » على أنها أهملت المزايا الأخرى التي قد تتميز بها بعض الأراضي ، كما قال فريق منهم إنه ليس من المحتم أن يتجه الأفراد إلى زراعة الأرض الأكثر خصوبة أولا ثم الاتجاه إلى التي تليها في الخصوبة ، والتي تلي الثانية ... وهكذا ، بل ربما زرعت الأرض الأقل خصوبة أولا لاحتوائها على مزايا أخرى ، وحينئذ قد تكون هناك أرض دون حد الزراعة أو حدية لا ريعية رغم امتيازها بخصوبة أوفر .

هذا النقد فى الواقع لا يخرج عن كونه عرض لفكرة الريع التفاوتى بصورة أخرى . فطالما أن هنـــاك تفاوت فى المزايا ، فسيتبعه تفاوت فى تكاليف الإنتاج وبالتـــالى تفاوت فى الإيراد الصافى وتفاوت فى الريع . فاختـلاف موقع الأرض يؤدى إلى فروق فى المزايا كتلك التى تنشأ عن تفاوت فى خصوبتها . فقد تقول إن الأرض (ا) تغل ريعاً أقل من الأرض (ب) إما لأن الأولى أقل خصوبة من الثانية ، وإما لأن إحداها ذات موقع ممتاز بينما الأخرى بعيدة عن مناطق العمران والتسويق فالايراد الصافى الذى يحصل عليه المزارع من محصول معين يتوقف على مقدار الخصوبة الطبيعية فى الأرض بقدر ما يتوقف على تكاليف نقل المحصول إلى مناطق تسويقه .

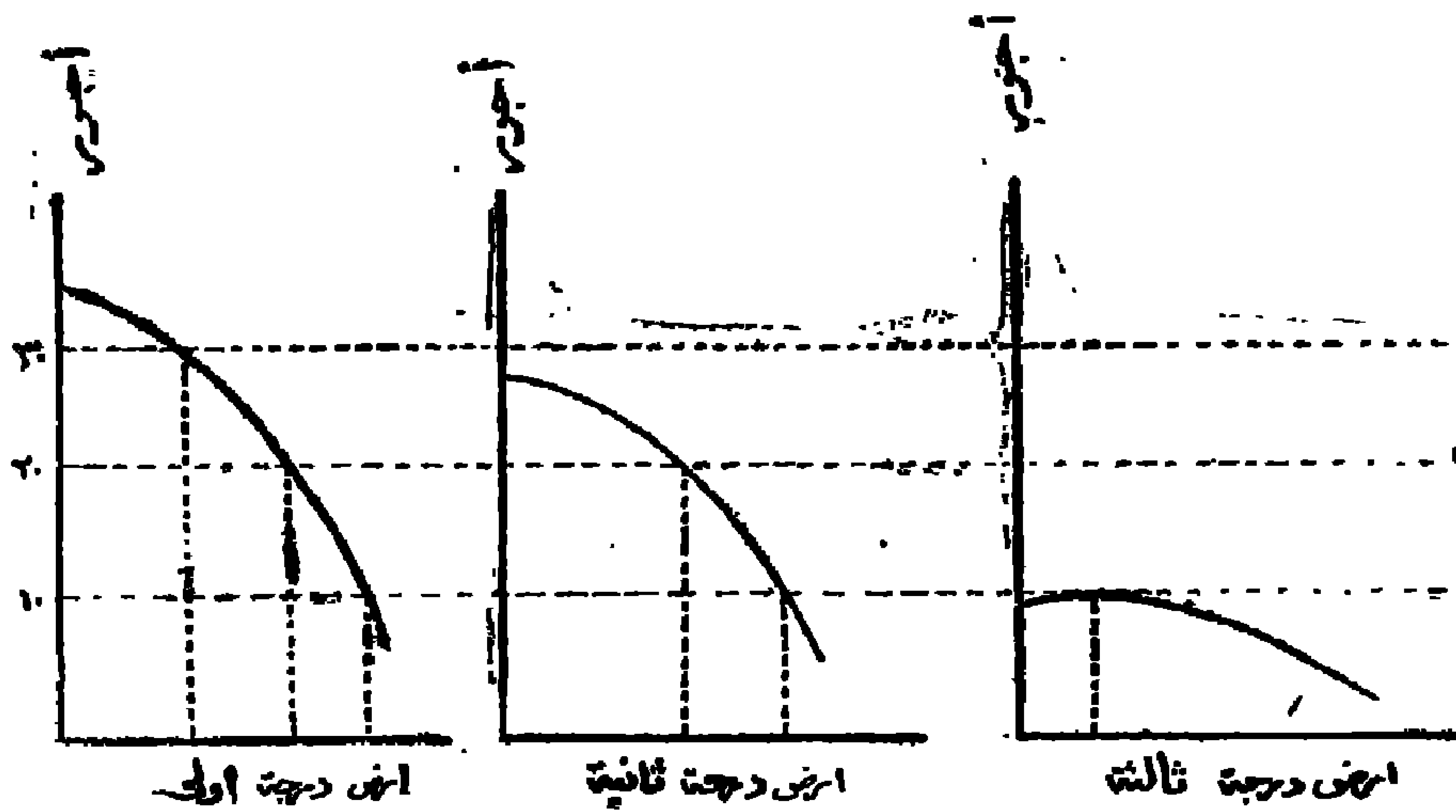
لماذا نجد مثلا أن الأرض الزراعية فى مديرية الجيزة أو القليوبية تغل ريعاً أكبر من غيرها ، ولماذا نجد أن إيجاراتها مرتفعة ؟ ليس السبب هو تفوق تلك الأرض من ناحية الخصوبة عن مثيلاتها فى مديرية المنوفية أو الشرقية حيث توجد أخصب الأراضى فى مصر ، وإنما يرجع السبب إلى قرب أراضى الجيزة والقليوبية من القاهرة ، أى أنها تمتاز بموقع يجعلها قريبة من مناطق التسويق فى المدينة حيث يشتد الطلب اليومى على منتجات الأرض من ألبان وخضروات . فالأرض القريبة من المدن تزرع فيها عادة منتجات سريعة التلف كالخضروات ، لا لأنها أصلح من غيرها لذلك النوع من الزراعة ، بل لأنها قريبة من مناطق التسويق مما يجعل مشكلة نقل المنتجات من المزراع إلى السوق أقل تكلفة ، وأسرع من الناحية العملية بالنسبة للمنتجات سريعة التلف . ولذلك فإن التنافس بين المنتجين الزراعيين يدفع إيجار الأرض الممتازة الموقع إلى الارتفاع ، وبذلك يكون لتلك الأرض ريع يفوق غيرها من الأرض التى لا تتمتع بنفس المزايا من حيث الموقع حتى ولو كانت أكثر خصوبة .

وليس التفاوت في الريع مقصوراً على الأرض الزراعية بل إنه يشمل الريع فى الصناعة والتجارة أيضاً . فالمصنع الموجود فى قلب مدينة كبيرة يحصـــل على مزايا ليست فى متناول المصانع الأخرى القائمة فى أمكنة متطرفة . لذلك كان منطقياً أن يكون إيجاز الأرض الذى يدفعه مصنع المدينة أكبر من ذلك الذى تدفعة المصانع الأخرى ولذلك نشاهد أن معظم المشاريع الصناعية الحديثة تختار الاماكن خارج المدن لإقامة مصانعها رغم ما يتبع ذلك من صعوبة انتقال العمال إلى عملهم أو صعوبة إيجاد المساكن القريبة لهم . وكذلك بالنسبة للمنشآت التجارية فهناك فرق كبير بين الإيجار الذى تدفعه المحلات التجارية فى المدن وذلك الذى تدفعه مثيلاتها فى الريف . أليس طبيعياً أن يكون إيجار المحل فى شارع قصر النيل أضعاف أضعاف ما يدفعه محل مشابه فى قرية على الحدود الجنوبية لمديرية قنا ؟ ألا يمتاز المحل التجارى فى شارع قصر النيل بقربه من مركز النشاط التجارى والاقتصادى، وقدرته على تصريف السلع والحصول على أرباح تميزه عن غيره من المشاريع المماثلة خارج المدن ؟ تلك المزايا إذن لا بد أن توجد تفاوتاً فى الريع .

وعليه ، ففكرة ريع التفاوت فكرة صائبة تطابق المشاهد فى الحياة العملية وهى ليست مقصورة على الأرض الزراعيه المتفاوتة الخصوبة ، بل تشمل التفـــاوت فى المزايا الأخرى أيضاً . وإن كان ريكاردو قد اهتم بالخصوبة لاهتمامه بأسعار المحاصيل الزراعية فى العصر الذى عاش فيه ، وبالفروق الظاهرة فى إنتاجية الأرض الزراعية فى إنجلترا ، فليس معنى ذلك وجود أى خطأ فى فكرة « التفاوت » نفسها ، إذ أنها مشاهدة منطقية عملية تبررها الحقائق الظاهرة .

وأخيراً ، يمكننا أن ندخل تعديلا يتمشى مع الاستنتاجات القائمة على نظرية الانتاجية الحدية ، لنرى كيفية تفسير الريع التفاوتى ، مع ملاحظة

أن التحليل المبنى على الانتاجية الحدية لم يكن معروفاً لدى الاقتصاديين المعاصرين لريكاردو . يمكننا أن نتخيل ثلاثة أنواع من الأرض الزراعية ممتازة ، ومتوسطة وفقيرة أو ذات الدرجات الأولى والثانية والثالثة من الخصوبة كما هو موضح بالشكل رقم (٢٥) . نجد أن منحنى الإنتاجية الحدية للعمل فى كل نوع من الأراضى الثـــلاث يختلف عن مثيليه فى القطعتين الأخريين - ففى الأرض الفقيرة (الدرجة الثالثة) تكون الإنتاجية الحدية ضعيفة ، وعند الموازنة بين الإنتاجية الحدية وأجر العامل عندما يكون فى المستوى ١٠ ونجد أن الانتاجية الحدية القصوى فى تلك الأرض تكاد



شكل رقم (٢٥) . تساوى الانتاجية الحدية مع التكلفة (الأجر) فى مستويات مختلفة بالنسبة لأفدنة متفاوتة الخصوبة

تغطى الأجر ، وليس هناك أى ريع أو فائض للمزارع أو المالك أو العامل الزراعى . تلك إذن هى الأرض الحدية وهى الارض التى تكفى بالكاد لتغطية تكاليف الزراعة بها عند ما يكون مستوى الأجور عشرة قروش . هذا بينما نجد أن الأرض المتوسطة وكذا الأرض الممتازة تغل كل منهما ريعاً (حيث أن منحنى الإنتاجية الحدية يبدأ من مستوى أعلى) وإذا ارتفع

مستوى الأجور إلى عشرين قرشاً مثـــلا ، فتصبح الأرض الفقيرة « دون الحدية » ، وسوف يقل تبعاً لذلك ريع كل من الأرضين المتوسطة والممتازة. وظاهر أن هناك فرقاً (تفاوتاً) بين ريع الأرضين وهذا التفاوت مرده اختلاف الإنتاجية الحدية في كل من الأرضين بفرض ثبات التكاليف الأخرى .

كما يمكننا أيضاً أن نستنتج ما يحدث لو أن الأجور ارتفعت إلى ثلاثين عندئذ ستصبح الأرض المتوسطة دون الحدية ، ولن تزرع إلا الأرض الممتازة إذ أنها الوحيـــدة التي تغل فائضاً رغم ارتفاع الاجور إلى هذا المستوى . وعليه ، فعند كل مستوى من مستويات الاجور ، تضاف إلى كل نوع من الارض المتفاوتة الخصوبة وحدات من العمل بحيث تكاد تتساوى الانتاجية الحدية مع أجر الوحدة من العمل . ويقاس ريع الارض التفاوتي على أساس الفرق بين ما تنتجه العناصر الاخرى المستخدمة في قطعة أرض معينة ، وبين ما تنتجه نفس العناصر إذا عملت في الارض الحدية التي لا ريع لها . .

الريع الاقتصادي Economic Rent

تقوم فكرة الريع الاقتصادي في صورتها المبسطة على أساس التفرقة بين ثمن عنصر من عناصر الانتاج إذا تحدد بتوازن العرض والطلب ، وبين ما يحصل عليه هذا العنصر فعلا من دخل أو عائد . أو التفرقة بين ما يحصل عليه عنصر ما ، وما قد يحصل عليـــه ولو تغيرت ظروف استخدامه . فيقال أن ثمن الحصول على خدمات الارض مثلا هو عبارة عن الايجار الذي يدفع من جانب المستأجر ، وهو إيجار تحدد بفعل توازن طلب وعرض ذلك النوع من الارض باعتبار أنها تؤدي خدمة إنتاجية في صناعة معينة . أما إذا تغيرت ظروف الطلب على الارض التي تستخدم في إنتاج

معين ، أو تغير « نوع استغلال » هـذه الارض ، فسيتبع ذلك تغير فى « عائدها » ، ويلزم لنا إذن أن نفكر فى تفسير يشرح هذا التغير .

ويقال أيضاً إن ثمن الحصول على خدمات العمـــل هو الاجر ، وأن الاجر الذى يحصل عليه عامل معين هو ذلك الذى يتحدد بفعل التوازن بين طلب وعرض هذا النوع من العمل ، وهو الاجر الذى يجعل هذاالعامل (وغيره من زملائه) مستعداً لعرض خدماته فى صناعة معينة . أما إذا تغيرت الظروف بأن ارتفع أجر هـذا العامل فى نفس الصناعة ، أو أنه اشتغل فى صناعة أخرى تدر عليه أجراً أكبر ، فسيكون هناك فرق بين « دخله » الأول « ودخله » فى الظروف الجديدة . وهذا الفرق يحتاج إلى تفسير فى التحليل الاقتصادى بخلاف لفظ « الأجر » الذى نعتبره مدلولا لثمن الحصول على خدمات العمل .

وبالنسبة لرأس المال تظهر فكرة الريع الاقتصادى أيضاً . فالإيجار الذى يدفع للمنازل أو الآلات أو عربات النقل هو ثمن الحصول على خدمات ذلك النوع من رؤوس الاموال ، وهو ثمن تحدد بفعل التوازن بين الطلب والعرض لـكل مجموعة منها . وإذا تغيرت الظروف التى أدت إلى ثمن التوازن هذا (كأن اشتد الطلب على تلك المعدات) وارتفع إيجارها مثلا نتيجة لتعذر زيادة المعروض منها ، فمعنى ذلك أن أصحاب مثل تلك العناصر سيحصلون لمدة من الزمن على عائديفوق ما توقعوه فلا بد من لفظ أو تعليل نفسر به تلك الظاهرة ، وللتفرقة بين ثمن خدمات رأس المال (وهو سعر الفائدة مثلا) والعائد الذى يعود على رأس المال هذا فى تلك الظروف الاستثنائية .

مثل تلك الحالات التى تتغير فيها عوائد عناصر الانتاج بتغير استعمالها أو بتغير الطلب عليها مع ثبات عرضها أو قلة مرونته فى المدة القصيرة أدت

إلى فكرة الريع الاقتصادى · ومن تلك الفكرة تشعبت اصطلاحات مختلفة تميل بعض المراجع إلى استعمالها لتظهر التباين بين الحالات المختلفة للريع الاقتصادى · فيستعمل لفظ كسب التحول (أو ريع التحـــول Transfer earnings) لشرح الريع الذى ينشأ بتغير وجه استخدام عنصر من العناصر . ويستعمل لفظ « شبه الريع » Quasi-rent (نقلاعن الاقتصادى الإنجليزى مارشال) لتفسير الزيادة فى عوائد الأصول الرأسمالية الثابتة عن معدل الفائدة على ثمنها . ويستعمل أحياناً لفظ « ريع المواهب » Rent of ability لتعليل السبب فى حصول بعض العناصر على عائد غير عادي يفوق ماتحصل عليه العناصر الأخرى الشبيهة إلى حد ما ·

وإن كانت تلك الاصطلاحات المتشعبة تساعد على سهولة التمييز بين حالات مختلفة ينشأ فيها نوع معين من الريع ، فلا يتحتم أن نتقيد بتلك الأسماء والألفاظ خاصة وأنها ليست من الألفاظ التى تتمسك بها جميع المراجع الجامعية . فلنشرح فكرة الريع الاقتصادى وتفسيراتها المختلفة ، ولنعتبر جميع الحالات الأخرى كريع المواهب أو كسب التحول أو شبه الريع كمظاهر تطبيقية لفكرة الريع الاقتصادى(١) .

إننا نجد فى الحياة العملية أن الغالبية العظمى من عناصر الإنتاج ليست نوعية (أى قابلة لاستعمال واحدفقط) بل إنها صالحة لاستعمالات متعددة · وإن كان من الجائز أن يستعمل عنصر واحد فى عدد من الاستعمالات فمن المحتمل أن يحصل هذا العنصر على دخول متفاوتة . ومن المحتمل أن صاحب هذا العنصر (العامل أو مالك الأرض أو صاحب السلعة الرأسمالية) سوف يوظف هذا العنصر فى الوجهة التى تدر عليه أكبر دخل — أى

(١) ليس الغرض من ذلك أن يتجاهل الطالب الجامعى تلك التسميات المختلفة ، بل على العكس ، ربما وجد البعض أن هذا « التبويب » يسهل دراسة المشاهدات المختلفة للريع الاقتصادى .

حيث ظروف العرض والطلب على هـــذا العنصر تجعله يحصل على أكبر عائد ممكن. فالأرض التى يمكن زراعتها عدداً من المحاصيل المتنوعة، ستستغل بطبيعة الحال فى تلك الزراعة التى تغل أكبر عائد أو إيراد للمنتج . فإذا كانت تغل إيراداً صافياً قدره ١٠٠ جنيه إذا زرعت قمحاً ، ٨٥ جنيه إذا زرعت أرزاً ، وستون جنيهاً إذا زرعت شعيراً ... الخ ستستغل حتما فى زراعة القمح . وستستمر فى هذا النوع من الاستغلال إلى أن ينخفض ثمن القمح مثلا ، فيتغير منحنى الإنتاجية الحدية النقدية لتلك الأرض فى زراعة القمح ، ويقل الطلب عليها من جانب منتجى القمح ... ولكن هذه الارض لن تبقى دون زراعة لان فى استطاعتها أن تغل إيراداً صافياً لا بأس به إذا زرعت أرزاً أو شعيراً ولو ان هذا الايراد أقل من ذلك الذى يتحقق بزراعة القمح فى ظروف ارتفاع ثمنه (أى مائة جنيه) .

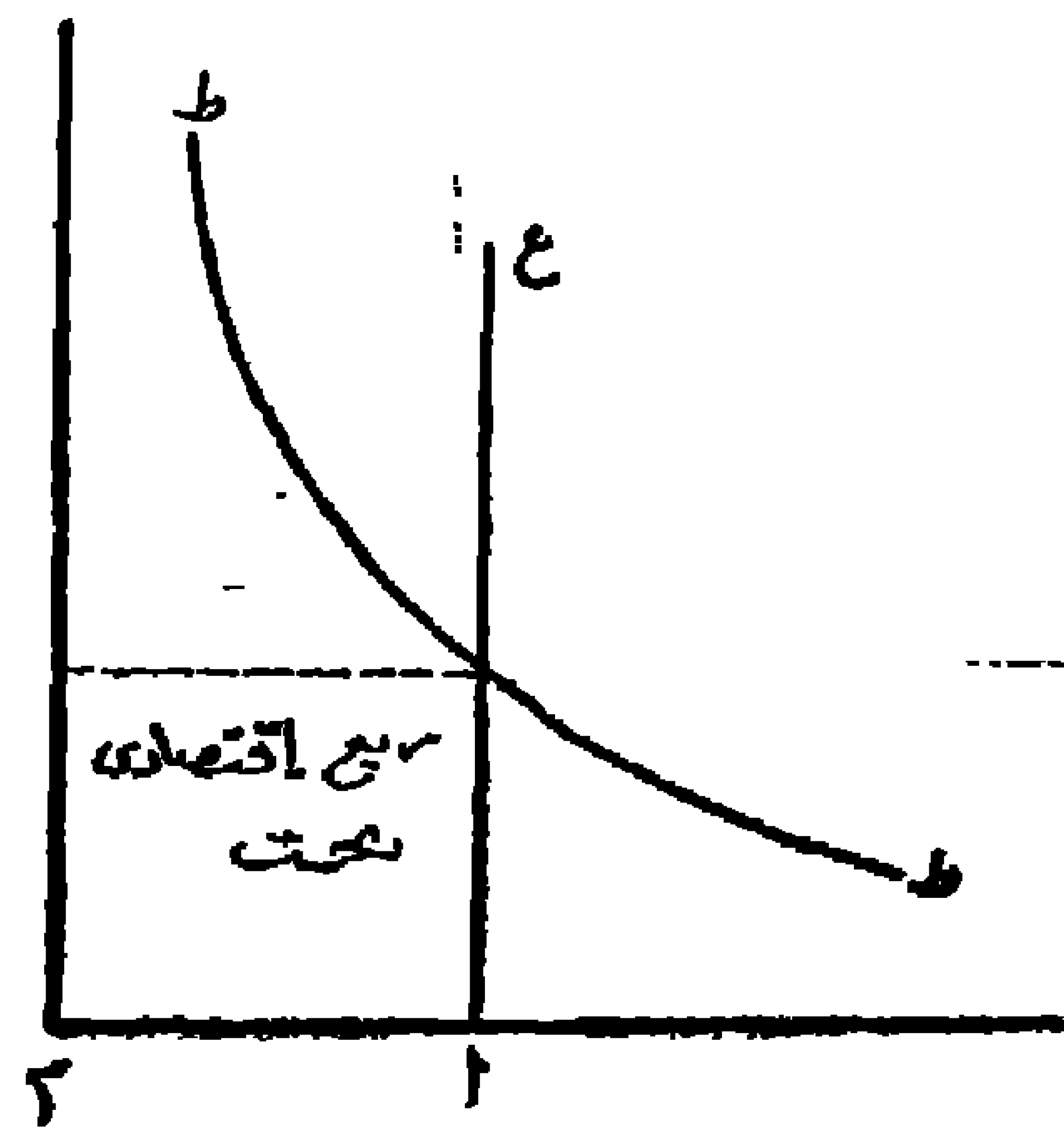
كذلك الرجل الذى يتقن عدداً من الحرف ، ويمكنه أن يعمل سبّاكا بأجر ثلاثة قروش فى الساعة ، أو برّاداً بعشرة قروش فى الساعة ، أو سائق سيارة بعشرين قرشاً فى الساعة ... الخ ، هذا الرجل سيعمل دون شك كسائق سيارة ، علماً بأن فى استطاعته أن يعمل فى حرف أخرى أقل اكتسابا . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نعرف الريع الاقتصادى بأنه :

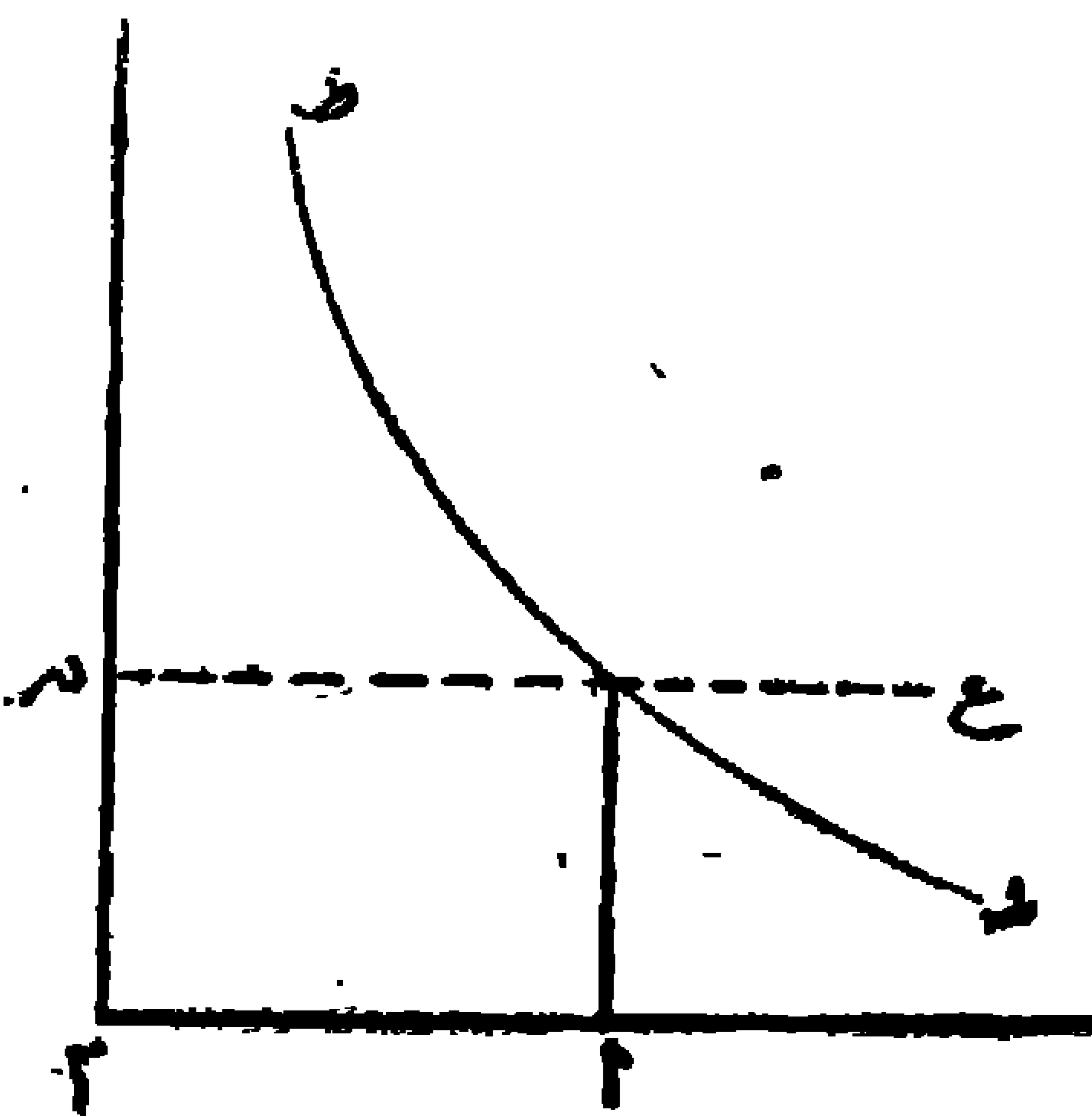
الفرق بين ما يحصل عليه عنصر الإنتاج حالياً وأكبر عائد يمكنه الحصول عليه فيما تلا ذلك .

ولنضرب الأمثلة الآتية لتفسير هذا التعريف : فإذا كانت هناك قطعة أرض « نوعية » ، أى تصلح لنوع واحد من الزراعة فقط وليكن الفول السودانى[1] ، وأن مساحتها محدودة — أى عرضها ثابت — فإن هذه

(١) ونفترض أنها لا تصلح للبناء لبعدها عن العمران ، وأن ليست بها ثروة معدنية أو جيولوجية إطلاقا .

الأرض سيتحدد « ثمنها » بتوازن الطلب والعرض — أى الطلب على الفول السودانى ، وعرض الأرض عديم المرونة · عندئذ يقال إن مالك هذه الأرض يحصل على ريع اقتصادى بحت (pure economic rent) لأنها إن لم « تؤجر » لزراعة الفول السودانى ، فلن تغل أى إيراد . ويمثل هذه الحالة الرسم البيانى رقم (٢٦ ا) . وقد توجد حالة على الطرف النقيض من الحالة السابقة ، بأن يكون لدى المالك قطعة أرض خصبة فى قلب المدينة تصلح لعدد من الاستعمالات الزراعية والتجارية وتغل نفس الإيراد الصافى مهما كان نوع استغلالها · من الطبيعى إذن أن صاحب تلك الأرض لن يعرضها للاستغلال دون ثمن أو « إيجار » معين · وهو لا يقبل أقل من هذا الإيجار لأنه يعلم أن هناك مشاريع عديدة على استعداد لأن تستوعب جميع الكمية المعروضة من هذا العنصر بالثمن الذى فرضه المالك · معنى ذلك أن عرض تلك الأرض القابلة لاستخدامات متعددة ، يكون منتهى المرونة عند ثمن معين (كما يوضح ذلك شكل ٢٦ ب) ، ويتقاطع منحنى الطلب مع منحنى





شكل رقم (٢٦) الريع الاقتصادى البحت ، وانتفاء الريع الاقتصادى

العرض فى النقطة التى « تستوعب » فيها كل الكمية المعروضة من هذا العنصر (م ا) بالثمن (م ن) · فى هذه الحالة ينتفى الريع الاقتصادى ،

ويتحدد عائد الأرض على أساس التنافس بين « المشترين » أى بين المشاريع المختلفة .

ولننظر الآن إلى الحالات الواقعة بين هذين الطرفين المتناقضين . فمعظم الأراضى الزراعية مثلا يمكن استغلالها لإنتاج محاصيل متباينة ، وطبقاً للتفاوت فى أثمان تلك المحاصيل سيتفاوت العائد الصافى لنفس قطعة الأرض إذا ما تغيرت أوجه استخدامها . فلو فرض أن قطعة أرض معينة يمكنها أن تنتج القطن أو القمح أو الذرة أو البرسيم (أو تترك بوراً) فقد يكون عائدها الصافى ١٠٠ ، ٨٠ ، ٥٠ ، ٣٠ جنيهاً على التوالى . ومن الطبيعى أن تلك الأرض ستزرع قطناً ، وستحصل حينئذ على ريع اقتصادى قدره عشرون جنيهاً هى الفرق بين عائدها فى زراعة القطن وعائدها فى الاستخدام الذى يليه — أى زراعة القمح .

ويميل بعض الاقتصاديين إلى أن يشرح تلك المشاهدة بالاشارة إلى ما يسمى كسب التحول[1] — فيقال إن الأرض التى لا تصلح لزراعة القطن والقمح مثلا ، ستستغل فى إنتاج القطن طالما أن ثمن القطن يجعل الانتاجية الحدية النقدية أكبر فى حالة زراعته عنها فى حالة زراعة القمح . وسيتحدد إيجار الفدان بتكلفة إنتاج القطن فى الفدان الحدى من الأرض وليكن هذا الايجار عشرة جنيهات للفدان . سيكون هذا الايجار مرتفعاً بالنسبة لزراعة القمح ، ولن تزرع الأرض قمحاً إلا إذا انخفض إيجارها إلى سبعة جنيهات مثلا . معنى هذا أن مشاريع انتاج القطن يجب أن تدفع إلى ملاك الأرض إيجاراً يزيد عن السبعة جنيهات أو على الأقل يساويها ، وإلا « تحولت » الأرض إلى زراعة القمح .

فمبلغ السبعة جنيهات هذه يسمى كسب التحول بالنسبة للأرض السالفة

---

(١) أنظر مثلا التفسير الوارد فى ص ٢٨٨ ، ص ٢٨٩ من كتاب

Textbook of Economic Theory , by A. W. Stonier & D.C. Hague.

الذكر . فإذا لم يحصل الفدان منها على عائد قدره على الأقل سبعة جنيهات ستتحول إلى الاستغـــلال الأكثر اكسابا فيما تلا زراعة القطن — أى ستتحول إلى زراعة القمح : فيمكن تعريف الريع الاقتصادى إذن على أنه ما يزيد عن كسب التحول . فى المثـال السابق حيث ايجار الفدان من الأرض التى تزرع القطن عشرة جنيهات يمكننا القول بأن الريع الاقتصادى لتلك الأرض هو فى الواقع ثلاثة جنيهات بالنسبة لمنتجى القطن(١) ولن يبقى هذا الريع ثابتاً بل يتغير بتغير أثمان المحاصيل . فلو تغيرت الظروف وارتفع ثمن القمح ارتفاعاً كبيراً يجعل فى مقدور منتجى القمح أن يدفعوا إيجاراً قدره خمسة وعشرون جنيهاً للفدان ، فسيتبع ذلك تهافت على الأرض الزراعية من ذلك النوع . وسيفضل مالك الأرض تأجيرها إلى مزارعى القمح بإيجار قدره خمس وعشرون جنيهاً ، بدل أن يؤجرها إلى مزارعى القطن حيث ليس لدى هؤلاء استعداداً إلا لدفع إيجار قدره عشرة جنيهات . حينئذ يكون كسب التحول فى هذه الأرض الزراعية بالنسبة لمنتجى القمح هو عشرة جنيهات (وهو أكبر عائد فيما يلى زراعة القمح — أى الإيجار فى حالة زراعة القطن) وسيكون الريع الاقتصادى لتلك الأرض من وجهة نظر زراعة القمح هو ١٥ جنيه وهو ما يزيد عن كسب التحول . ولعل الجدول الآتى يوضح فكرة الريع الاقتصادى مقاساً على أساس أنه مقدار الزيادة فى عائد الأرض عن كسب التحول .

---

(٢) كأن منتجى القطن يغرون الأرض الزراعية هذه بمقدار الزيادة عن سبعة جنيهات (جنيه أو اثنين أو ثلاثة) ... وإن لم يدفعوا تلك الزيادة أفلتت من أيديهم الأرض وتهافت عليها منتجوا القمح والحاصلات الأخرى .

وجه الاستغلال أو نوع الزراعة	عائد الفدان المدى أى الايجار	كسب التحول	الريع الاقتصادى
قطن	٢٥	١٨	٧ بالنسبة لمنتجى القطن
قمح	١٨	١٠	٨ بالنسبة لمنتجى القمح
شعير	١٠	٤	٦ بالنسبة لمنتجى الشعير
مرعى	٤	١	٣ بالنسبة لمشاريع الرعى
ملاعب رياضية	١	صفر	١ بالنسبة للمشاريع الرياضية
تركيا بور !!	صفر	—	—

ويمكننا بعد هذا التحليل المبنى على أساس فكرة كسب التحول ، أن نغير استنتاجاتنا فيما يتعلق بمرونة أو عدم مرونة الأرض . فقد سبق وسلمنا بأن عرض الأرض ثابت ؛ هذا صحيح بالنسبة للنظام الاقتصادى عموماً . ولكن من السهل أن نتصور قطعة من الأرض عرضها عديم المرونة فعلا بالنسبة للنشاط الاقتصادى بأجمعه ، بينما صلاحيتها لعدد من الاستعمالات يجعلها ذات عرض تام المرونة بالنسبة للصناعة أو الزراعة الواحدة · فى الحالة الأولى (عدم المرونة) يمكن القول بأن عائد الأرض بكامله يعتبر ريعاً اقتصادياً بحتاً بالنسبة للنشاط الاقتصادى عموماً ؛ أما فى الحالة الثانية (المرونة التامة كما بينا فى شكل ٢٦ ب) فإن الأرض لا تحصل على ريع اقتصادى بالنسبة لصناعة أو زراعة معينة ضمن عشرات المشاريع التى تتهافت على استخدام تلك الأرض ·

وإذا أردنا أن نضع هذا الاستنتاج فى صورة أوضح ، لقلنا إن من وجهة نظر النشاط الاقتصادى ، عموماً تعتبر الأرض ذات عرض ثابت المرونة ، كما يعتبر كسب التحول منعدما من وجهة نظر النشاط الاقتصادى فى مجموعه ، أى بالنسبة للطلب الكلى على الأرض . وعليه يعتبر عائد الأرض بوجه عام ريعاً اقتصادياً بحتاً · أما بالنسبة للصناعة الواحدة ، فالتنافس بين أنواع الصناعات والزراعات التى « تطلب » أرضاً معينة يؤدى

إلى وجود كسب التحول ، وحينئذ يكون الريع الاقتصادى هو ما تدفعه تلك الصناعات بالاضافة إلى كسب التحول أى فوق ما يمكن للأرض أن « تكسبه» لو تحولت إلى الاستغلال الأكثر إرباحا فيما تلا الاستغلال الأول .

كما يمكننا أيضاً أن نطبق فكرة كسب التحول من وجهة نظر المنتج الواحد . فالمزارع الفردى ينظر إلى الأرض كعنصر من عناصر الانتاج يكلفه ثمناً معيناً كما تكلفه العناصر الأخرى . وهذا المزارع يدفع «الايجار» الذى يطلب منه ، والذى تحدد بفعل المنافسة فيما بين الملاك لعرض الأرض، وفيما بين المستأجرين الذين يمثلون الطلب على الأرض . فإذا لم يدفع المزارع «الايجار» المطلوب ستتحول الأرض إلى مزارع آخر مستعد « لدفع الثمن » . فمن وجهة نظر المزارع إذن ، يعتبر الايجار كتكلفة عليه أن يدفعها وإلا تحولت الأرض إلى مزارع آخر ... ولعل فكرة كسب التحول هذه تلقى الضوء على ناحية من نواحى النظرية الريكاردية فى الريع ؛ إذ أن ريكاردو ينظر إلى الأرض من وجهة نظر النشاط الاقتصادى فى مجموعه ، وبذلك ينتفى كسب التحول ويصبح عائد الأرض ريعاً اقتصاديا بحتاً .

ويلاحظ أن فكرة الريع الاقتصادى — وإن بدأت بتطبيقها على الأرض الزراعية — يمكن انطباقها على عناصر الإنتاج الأخرى التى لا تتمتع بعرض تام المرونة . فإذا تصورنا صناعة معينة كالنسيج مثلا ، لكان من المحتمل أن تحصل تلك الصناعة على عدد محدود فقط من العمال (وليكن مائة عامل) إذا ما عرضت عليهم أجراً يومياً قدره خمسون قرشاً . ولن يستطيع المنظمون فى صناعة النسيج أن يحصلوا على عدد أكبر من العمال إلا إذا رفعت الأجور . يمكنهم أن يحصلوا على مائة عامل آخر إذا رفعوا الأجور إلى ستين قرشاً فى اليوم ... ومائة ثالثة من العمال إذا رفعت الأجور إلى سبعين قرشاً ... وربما مائة رابعة لو أن الأجور ارتفعت إلى ثمانين قرشاً ... وهكذا . وعليه يكون جدول عرض العمال بالنسبة لتلك الصناعة كما يلى :

الأجر اليومى بالقروش	عدد العمال الراغبين فى العمل بهذا الأجر	الزيادة فى عدد العمال الراغبين فى العمل
٥٠	١٠٠	—
٦٠	٢٠٠	١٠٠
٧٠	٣٠٠	١٠٠
٨٠	٤٠٠	١٠٠
٩٠	٥٠٠	١٠٠

وظاهر من الجدول أن أجراً قدره خمسون قرشاً يكفى لإغراء مائة عامل فقط للاشتغال فى صناعة النسيج ، أى أن هذا الأجر يكفى بالكاد لإبقاء المائة الأولى من العمال فى صناعة النسيج .

أما فى حالة المائة الثانية من العمال ؛ فإننا نجد أن الأجر الذى يكفى بالكاد لبقائها أو اشتغالها فى صناعة النسيج هو ستون قرشاً فى اليوم . هذا الأجر سوف يدفع على السواء للمائتين من العمال ، وسيحصل المائة الأوائل منهم على ستين قرشاً فى اليوم أى بزيادة قدرها عشرة قروش عن الأجر الذى كان كافياً لإغرائهم على العمل . فكأنما المائة الأوائل من العمال يحصلون على ريع اقتصادى قدره عشرة قروش بينما المائة الثانية لا تحصل على ريع اقتصادى . وإذا زاد الطلب على العمال فلن يتمدد العرض لمواجهة الطلب إلا إذا ارتفع الأجر اليومى مثلا إلى سبعين قرشاً ؛ وفى هذه الحالة يزيد الريع الاقتصادى الذى يحصل عليه المائة الأوائل من العمال إلى عشرين قرشاً ، وينشأ ريع اقتصادى للمائة الثانية قدره عشرة قروش ، أما بالنسبة

للمائة الثالثة فلا تحصل على ريع ... وهكذا يمكننا تعريف الريع الاقتصادى على أساس هذا المثال كما يلى :

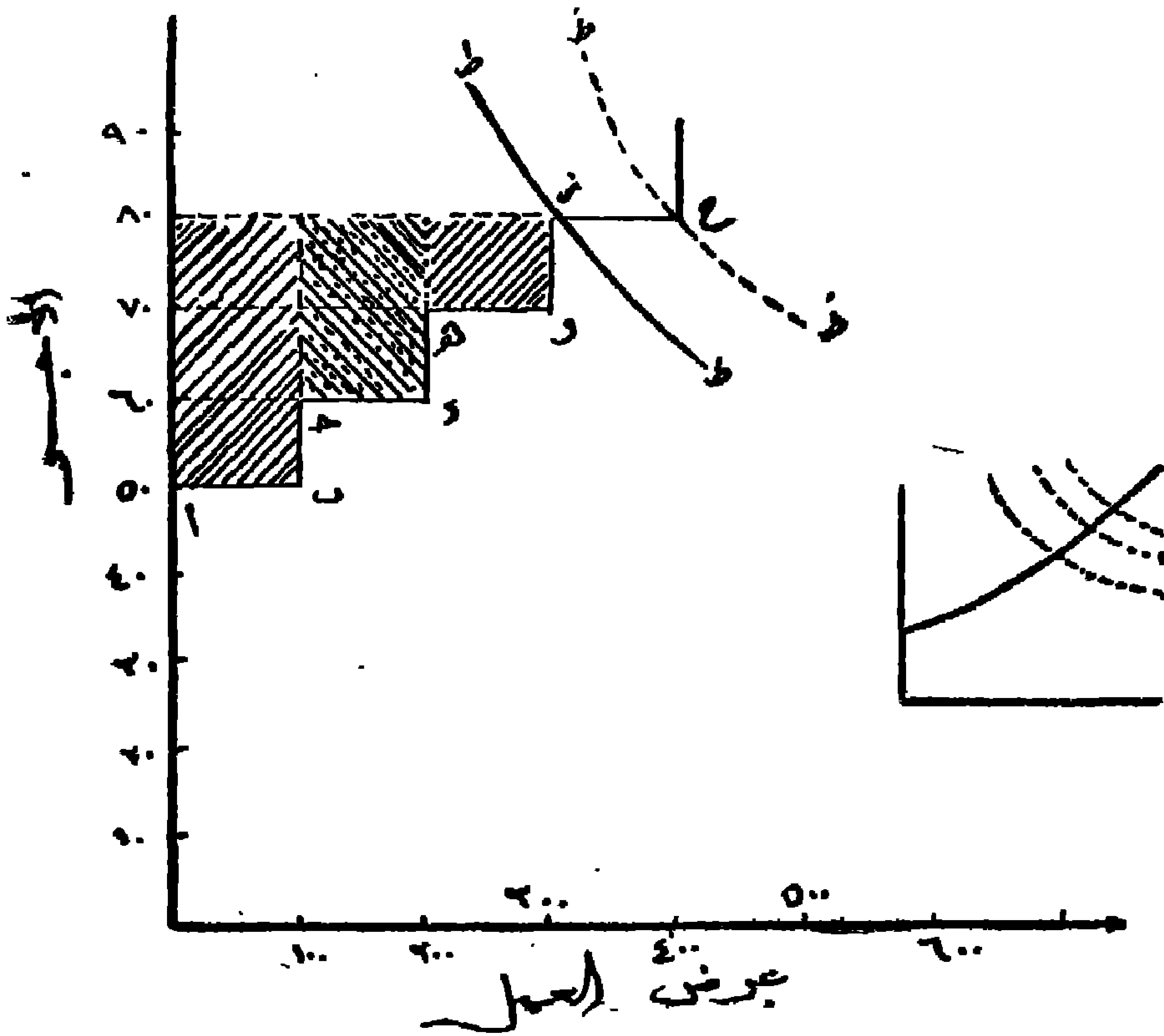
الريع الاقتصادى هو ما يدفع لوحدة من أحد عناصر الإنتاج فى صناعة معينة زيادة عن أقل ثمن يمكن به الحصول على خدمات تلك الوحدة .

فبالنسبة لعنصر العمل قد ينشأ الريع الاقتصادى نتيجة لمرونة العرض فى صناعة معينة . وكثيراً ما نشاهد هذا فى الحياة العملية ، حيث يصعب على بعض الصناعات فى مناطق معينة أن تحصل على كل ما يلزمها من العمال بنفس الأجر[1] ، وتضطر إلى رفع الأجور حتى تجتذب العمال من مناطق أخرى أو صناعات أخرى .

ويمكن توضيح نشوء الريع الاقتصادى بالرسم البيانى التالى (شكل ٢٧) على أساس الاجور وعدد العمال التى افترضت فى المثال السابق . فنجد أن كمية عرض العمل (عدد العمال الراغبين فى العمل) تتمدد كلما ارتفع الاجر (ثمن الحصول على خدمات العمل) . ونجد أن منحنى عرض العمل يمثله الخط المتدرج (ا ب حـ د هـ و ز ع) ليبين كمية العمل التى يمكن الحصول عليها بأجور ترتفع من ٥٠ إلى ٦٠ إلى ٧٠ إلى ٨٠ قرشاً ... الخ . وبديهى أن هذا الخط المتدرج يمكننا أن نرسمه على شكل منحنى يبين تمدد العرض فى حالة ارتفاع الأجر بنسب بسيطة جداً (كما هو موضح فى يمين شكل رقم ٢٧) . ونجد فى هذا الرسم أن منحنى الطلب (ط ط) يتقاطع مع خط العرض المتدرج فى النقطة (و) حيث يكون الاجر سبعين قرشاً فى اليوم ، وهكذا يحصل (ا ب) من العمال على ريع اقتصادى قدره عشرون قرشاً للعامل الواحد ، كما يحصل (حـ د) من العمال على ريع اقتصادى قدره عشرة قروش للعامل الواحد ، بينما لا يحصل (هـ و) من العمال على ريع ، حيث أن الأجر فى مستوى سبعين قرشاً يكفى بالكاد لترغيبهم فى العمل . ونشاهد أن زيادة

---

(١) إذا تم ذلك بالنسبة لصناعة معينة فمعنى هذا أن عرض العمل فى تلك الصناعة تام المرونة



شكل رقم (٢٧) . الريع الاقتصادى فى حالة مرونة عرض العنصر

الطلب على العمل (ويمثلها المنحنى طَ طَ) تؤدى إلى ارتفاع الأجر إلى ثمانين قرشاً ، فيحصل (هو) من العمال على ريع اقتصادى قدره عشرة قروش للعامل ، كما يزداد ريع العمال الآخرين .

ريع المواهب أو المقدرة :

كما أنّ عرض الأرض ثابت ، كذلك نجد أن عرض الأفراد ذوى المواهب يكون عديم المرونة . فالفنانون والموسيقيون والمغنون وغيرهم من « العباقرة » أو أصحاب المواهب والمقدرة الخارقة يوجدون فى العالم بكميات محدودة لا يمكن التحكم فيها . قد يختلف عدد العباقرة والموهوبين بين جيل وجيل أو بين قرن وآخر ، ولكن عددهم لا يزداد أو يقل — لا فى المدة القصيرة ولا فى المدة الطويلة — بمجرد ارتفاع أو انخفاض ثمن خدماتهم . فأصحاب المواهب إذن أمثال الجراحين المهرة ، والعباقرة من الممثلين

المسرحيين ، وأصحاب الأصوات « السحرية » من المغنين ، وملوك وملكات الجمال ممن وهبهم الله جمال الأجسام أو جمال الوجوه... كل هؤلاء يوجدون فى العالم بأعداد محدودة نادرة . فهم كالأرض الزراعية ، يعتبرون هبة من الطبيعة ، وتطبق عليهم ظاهرة العرض عديم المرونة . ومن ثم كان من الجائز فى التحليل الاقتصادى القول بأن أصحاب العناصر ذات المواهب والمقدرة الفذة النادرة يحصلون على ريع اقتصادى بالنسبة للنظام الاقتصادى عموماً ، كما تحصل الأرض الزراعية على مثل هذا الريع[1] .

وقد نطبق فكرة كسب التحول عند دراسة ريع المواهب على النحو الآتى : هناك « ملكة جمال » تؤهلها مواهبها لأن تعمل ممثلة سينمائية فتحصل على « أجر » قدره مائة جنيه شهرياً ، ولولا مواهبها والفرص الموجودة أمامها لبقيت كبائعة فى أحد المحلات التجارية ، لتحصل على دخل قدره ثلاثون جنيهاً شهرياً . فالريع الاقتصادى الذى تحصل عليه إذن هو ما يزيد عن كسب التحول ، أى سبعون جنيهاً . وهناك مثال آخر لعامل كان يخدم فى أحد المقاهى (جرسون) ويحصل على دخل أو أجر قدره خمسة جنيهات فى الشهر ولما اكتشفت مواهبه الغنائية وزاد الطلب على خدماته من قبل المسارح والصالات (والأوبرچات) ارتفع أجره إلى مستوى خيالى فأصبح يحصل على دخل قدره ألف جنيه شهريا . هذا المغنى فى المجتمع الذى استساغه ورفعه إلى مرتبة الشخصيات البارزة ، يحصل على ريع اقتصادى هو مايزيد على أقصى دخل يمكنه الحصول عليه فى صناعة أخرى وحيث أن هذا المغنى غير مثقف ولا متعلم ولا يجيد حرفة إلا الخدمة فى المقاهى ، فهو يحصل على ريع اقتصادى قدره ٩٩٥ جنيها شهرياً ! !

---

(١) هذا القول لا ينطبق على ظاهرة التفاوت فى الكفاية بين عامل وآخر . فقد يكون من الجائز بالتمرين والتعليم والجد والاجتهاد والمثابرة أن يصل الفرد إلى مرتبة من الكفاءة تميزه عن غيره من الأفراد وتؤهله لأن يحصل على دخل كبير . ومن الجائز أن يتبع كثيرون نفس الطريقة فى الحياة . ليس هذا هو المقصود بالندرة فيما يتعلق بالمواهب ، وإنما المقصود هو للمواهب الطبيعية التى لاتأتى بمجرد التمرين وإنما تخلق فى الإنسان .

وكما قلنا عن الأرض الزراعية يمكننا أن نقول عن المواهب . فريع الندرة بالنسبة للأرض الزراعية النادرة يقابله ريع الندرة بالنسبة للمواهب الطبيعية النادرة . وكما أن الأرض النادرة تتفاوت فى الخصوبة ، فكذلك المواهب تتفاوت فى مراتبها . لماذا لا يحصل جميع المغنين (أو أدعياء الغناء) على دخل كذلك الذى يحصل عليه عبد الوهاب أو أم كلثوم ؟؟ لأن الطبيعة لم تحب الجميع بنفس الحبال الصوتية الرنانة — فهناك حناجر حبالها الصوتية أشبه « بحبال الغسيل » ، بينما هناك حناجر خصتها العناية الإلهية برنين جميل ، كما خصت أصحابها بموهبة « الاقتباس » أوحسن الأداء . ومن ثم كان التفاوت بين ريع المواهب .

شبه الريع :

ننتقل الآن إلى دراسة بعض العناصر الرأسمالية لنرى كيف تنطبق عليها ظاهرة الريع الاقتصادى . لقـــد شاهدنا أن الأرض الزراعية والمواهب الطبيعية ثابتة العرض لأنهـا من هبات الطبيعة ، أما السلع الرأسمالية كالآلات والمبانى والبواخر فهى من صنع الإنسان ، وفى استطاعته أن يكثر من إنتاجها إذا أراد وكانت لديه الامكانيات . معنى ذلك أن عرض السلع الرأسمالية هذه يتأثر بمقدار الطلب عليها فيتمدد أو ينكمش تبعاً لحالة السوق . ولكن هذا العرض ، وإن مال إلى المرونة فى المدة الطويلة ، إلا أنه عديم المرونة فى المدة القصيرة حيث أن إنتاج المبانى والآلات الضخمة والبواخر يتطلب وقتاً طويلا إذا ما قورن بالوقت اللازم لإنتاج السلع الأخرى .

أمامنا إذن عناصر إنتاج يكون عرضها عديم المرونة فى المدة القصيرة — أى لا يتأثر بزيادة الطلب عليها ، ولكنه (أى العرض) مرن فى المدة الطويلة حيث يتم إنتاج كميات جديدة من هذا العنصر . وعليه فمن المحتمل

أن تحصل عناصر الإنتاج هذه على ريع اقتصادى بالنسبة لعدم مرونة عرضها، تماما كما تحصل الأرض الزراعية على ريع اقتصادى لثبات المساحة الموجودة منها . وحالما يستجيب عرض السلع الرأسمالية للطلب المتزايد عليها — أى حالما يتم إنتاج كميات جديدة منها ، سيختفى هذا الريع الذى حصلت عليه فى المدة القصيرة . وتسمى بعض المراجع هذا النوع من الريع بشبه الريع (Quasi - rent) نقلا عن الاقتصادى الإنجليزى مارشال[1] وكلمة « Quasi » التى استعملها مارشال ليست كلمة علمية أو اقتصادية مستحدثة ، بل هى كلمة لاتينية معناها « كأنما » أى أن الشىء يبدو هكذا ظاهرياً ولكن حقيقته غير ذلك . والتشبيه بين ريع الأرض وريع الأدوات والمعدات الرأسمالية لا ينطبق إلا فى المدة القصيرة فقط . فريع الأرض دائم بدوام الأرض ، وشبه الريع زائل فى المدة الطويلة حيث يزيد إنتاج الأصول الرأسمالية .

فإذا نظرنا إلى « سعر » ايجارات المبانى ، وجدنا أنه يشمل ريعاً للأرض التى يقام عليها البناء ، وفائدة على رأس المال المستثمر فى هذا البناء . واذا احتسبنا جميع التكاليف الجارية التى يتحملها المالك مثل ضرائب الأملاك ومرتبات البوابين ، ومصاريف الصيانة ، واستهلاك المياه ونور السلم ، ومصاريف المصاعد ... الى غير ذلك ، لوجدنا أن المالك يحصل على « ربح » أو عائد صافى . وهذا العائد الصافى يكاد يتعادل مع سعر الفائدة على رأس المال المستثمر ، أى على المبلغ الذى أنفق فى انشاء المبنى . فلو أن عمارة يتكلف بناؤها عشرة آلاف من الجنيهات وكان سعر الفائدة على رؤوس الأموال يعادل ٥ ٪ ، لكان من المنتظر أن يكون العائد الصافى الذى يحصل عليه المالك قريباً من خمسمائة جنيه فى السنة .

---

(١) نقول نقلا عن مارشال ، لأننا باستعمال نفس اللفظ . قد نسميه « ريع الفرص » و « الريع الاستثنائى » ، أو ربما يتمسك البعض بأنه « أرباح إضافية غير متوقعة » أو أرباح استثنائية .

ولو زاد العائد الصافى عن هذا المعدل ، لوجدنا فى المدة الطويلة أن أصحاب رؤوس الأموال يتجهون الى استثمارها فى المبانى فيزيد المعروض منها ويميل عائدها الصافى إلى الهبوط مرة أخرى . وبالعكس إذا نقص العائد الصافى عن هذا المعدل لأحجمت رؤوس الأموال عن مشاريع البنـــاء فى المدة الطويلة مما يؤدى فى النهاية إلى ارتفاع العائد الصافى للمبانى إلى المستوى الذى يتعادل فيه مع معدل الفائدة على رأس المال المستثمر فى البناء. وعليه يمكننا القول بأن إيجارات المبانى تتحدد بتوازن الطلب عليها مع الكمية المعروضة منها ، وأن العائد الصافى لها يميل إلى التعادل مع سعر الفائدة على رأس المال المستثمر فى البناء .

والمعروف أن المبانى من السلع الرأسمالية التى يتعذر إعادة إنتاجها فى المدة القصيرة . فلو زاد الطلب على المبانى ، سيكون عرضها ثابتاً فى المدة القصيرة ، وسيرتفع « ثمنها » ، أى سترتفع الإيجارات ويرتفع بذلك العائد الصافى الذى يحصل عليه الملاك ، ومقدار الزيادة فى العائد الصافى هو « شبه الريع » الذى يحصل عليه أصحاب المبانى فى الفترة القصيرة ، إلى أن تجذب « الأرباح » المرتفعة رؤوس أموال جديدة ، فتزيد المبانى وتميل الإيجارات إلى الانخفاض مرة أخرى . عندئذ يختفى شبه الريع ويميل العائد الصافى للمبانى (القديمة والحديثة) إلى التعادل مع معدل الفـائدة على رأس المال المستثمر فيها . ونلاحظ هنا أننا افترضنا أن الأبنية الجديدة لن يتكلف بناؤها أكثر من مثيلاتها القديمة ، وإلا لما كان هناك أمل للمستثمرين الجدد فى تحقيق « الأرباح » المرتفعة التى يحصل عليها غيرهم من الملاك مما يؤدى إلى ضعف احتمال الزيادة السريعة فى المبانى الجديدة ، وتطول بذلك الفترة التى يحصل فيها الملاك القدامى على شبه الريع .

بهذا يمكننا تفسير شبه الريع على أنه فائض يحصل عليه أصحاب السلع الرأسمالية التى يتعذر إنتاجها فى المدة القصيرة ، وهو ما يزيد به العائد الصافى

لتلك السلع عن معدل الفائدة على المبلغ الذى يتكلفه إنتاج وحدات جديدة منها . ومن الجائز أن نستنتج ظاهرة شبه ريع « سلبى » . قد يحدث هذا مثلا لو أن الطلب على المبانى قل لسبب ما(١) ، فستنخفض تبعاً لذلك الإيجارات، وسيترتب على ذلك نقص فى العائد الصافى للبانى مما يدفع أصحابها إلى إهمالها وعدم صيانتها ، فيتداعى بعضها ويتآيل إلى السقوط ، وتحذف بعض المبانى من قائمة العرض ، ويؤدى نقص المعروض من المبانى مرة أخرى إلى ارتفاع الإيجارات إلى المستوى الذى كانت عليه . فى تلك الفترة بين نقص الطلب فى أول الأمر ، ونقص العرض بسبب زوال بعض الأبنية ، يحصل أصحاب المبانى على عائد صافى أقل مما تعودوا عليه ، أى أنهم يحصلون بمعنى آخر على شبه ريع سلبى .

ويمكننا أن نطبق هذا التحليل على معظم السلع الرأسمالية التى يصعب إنتاجها بسرعة — أى السلع التى يكون عرضها عديم المرونة فى المدة القصيرة، ومثلها الفنادق والبواخر والآلات الضخمة المستخدمة فى الصناعات الثقيلة ، وسيارات النقل ذات الحمولة الكبيرة ، وآلات الحرث والرصف الضخمة وبخاصة فى البلاد التى تستوردها من الخارج(٢). ويمثل الرسم البيانى شكل (٢٨) تفسير شبه الريع بالنسبة لسلعة يتعذر إنتاجها فى المدة القصيرة بينما يمكن زيادة إنتاجها فى المدة الطويلة بنفس التكاليف .

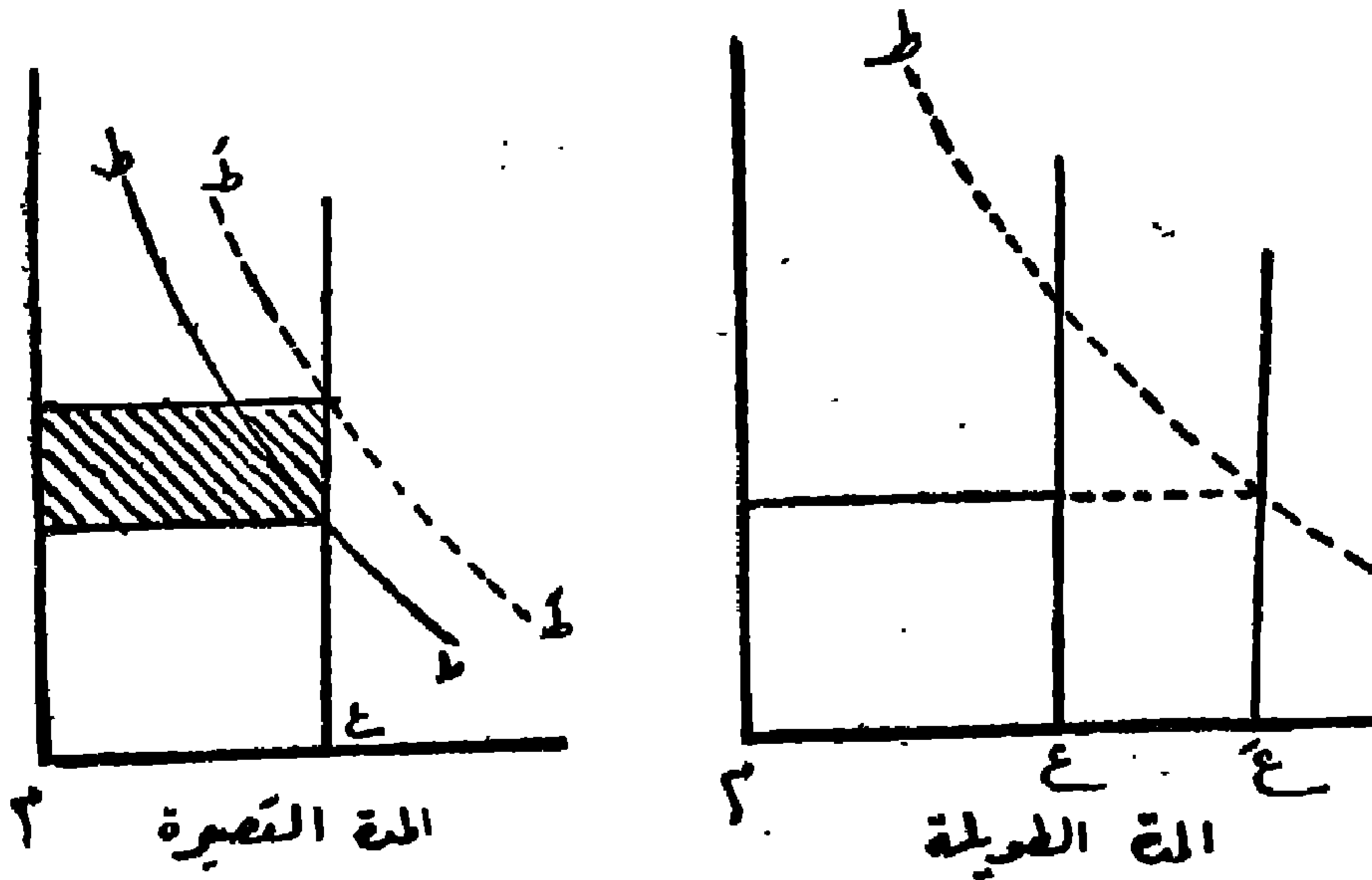
ولعل القارىء قد لاحظ أن شبه الريع يدخل فيه عنصر الندرة إلى حد كبير : إنها ندرة مؤقتة ، وطالما أن خاصية الندرة موجودة ، فسننتظر ظهور

---

(١) كأن يصاب مصيف من المصايف بكساد بسبب إنشاء مصيف آخر حديث فى جهة أخرى ؛ أو أن يحل الكساد بمدينة صناعية فيهجرها سكانها إلى المناطق الأخرى حيث المصانع والإنشاءات الجديدة .

(٢) مثل تلك الآلات الكبيرة لا تنتج فى مراكز صناعتها جزافاً على أمل بيعها ، وإنما تنتج على أساس الطلبيات المقدمة من المشاريع المختلفة سواء أكانت محلية أو أجنبية . وعادة تطول مدة التشغيل أو التوريد ، وقد تصل إلى سنوات كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية .

الريع المؤقت الذى يزول بزوال الندرة التى أوجدته . كما أنه من الممكن أن نستنتج ظهور شبه الريع بالنسبة لعنصر العمل أيضاً ، طالما أن هذا العنصر عديم المرونة فى المدة القصيرة . فلو فرضنا مثلا أن كلية التجارة — جامعة عين شمس — ابتكرت طريقة مثالية فائقة وناجحة لتدريب الطلبة على العلوم التجارية بأنواعها ، وإذا فرضنا أن خريجى تلك الكلية أثبتوا أنهم ذوى كفاية ممتازة تجعل الشركات والدوائر الحكومية تتلهف على خدماتهم وتغريهم بمرتبات مرتفعة ، فما الظاهرة الاقتصادية التى نستنتجها من ذلك ؟ سيحصل هؤلاء الخريجون على شبه ريع لندرتهم ، وسيتعذر على الكليات والجامعات والمعاهد الأخرى ، إنتاج خريجين ، بنفس المستوى من الكفاءة



شكل رقم (٢٨) . يزيد الطلب على السلعة الرأسمالية ذات العرض عديم المرونة فى المدة القصيرة ، فيرتفع ثمنها ، ويحصل أصحابها على شبه ريع — وهو الجزء المظلل فى الشكل الأيسر . أما فى المدة الطويلة (فى الشكل الأيمن) حيث يزيد المعروض من السلعة ويصبح (م عَ) ، فيختفى شبه الريع ويعود ثمن التوازن مرة أخرى إلى المستوى السابق

والعلم — لأننا نفترض أن الكلية التى يدرسون فيها تحتكر الأساتذة وطرق التدريس المبتكرة . ولكن من المحتمل أن يختفى شبه الريع الذى يحصل عليه هؤلاء الخريجون ، إذ أنه من الجائز ألا تستمر كليتهم مدة طويلة فى مركز احتكار للأساتذة وطرق التدريب ، كما أنها لن تضن على غيرها من المعاهد بأسرار فن التعليم الحديث الذى أوصل خريجيها إلى تلك المرتبة من الكفاية والسمعة : من المحتمل بمعنى آخر أن يكثر عدد الخريجين من ذوى الكفاية المماثلة ، فيزيد المعروض منهم ويزول عنصر الندرة الذى ميزهم فترة من الزمن فيزول معه شبه الريع .

الفصل السادس

العمـــــل والاجور

لاشك أن عنصر العمل — وهو المجهود البشرى — له خصائصه المميزة التى تجعل الدراسة التحليلية للأجور ذات طابع خاص. لقد سبق الإشارة إلى أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد الذى لا يباع ولا يشترى بيعاً أو شراء باتاً، ولن يعود اليوم الذى كان أصحاب العمل يمتلكون فيه الرقيق كما يمتلكون الأثاث والمنقولات. وستبقى العلاقة القائمة بين المنظم وعنصر العمل علاقة على أساس الحصول على خدمات فى فترة معينة يدفع نظيرها ثمن أو أجر معين (ساعة، يوم، أسبوع، شهر ... الخ). والعامل عادة يشتغل فترة من الوقت كل يوم، وهو حر فى عدد الساعات التى يعملها، وحر فى اختيار العمل الذى يروق له (فى حدود الظروف المهنية والفنية) كما أنه حر فى أن يعمل أو لا يعمل، وفى اختيار المكان، وصاحب العمل الذى يرغب الاشتغال لديه إذا ما وجدت أمامه فرصة الاختيار.

وقد تختلف طرق دفع الأجور كما تختلف قوانين العمل التى تفرضها الحكومات فى الدول المختلفة. قد يدفع صاحب العمل ثمن خدمات العمال على أساس عدد الساعات التى يعملونها تاركا لهم حرية الاشتغال لمدة يقررونها حسبما يتراءى لهم وحسبما تقتضى ظروف العمل. أو قد يتحدد الأجر على أساس اليوم — باعتبار يوم العمل مكوناً من عدد محدود من الساعات؛ أو على أساس أجر أسبوعى أو شهرى، كما أن من أصحاب العمل من يتبع طريقة «أجر القطعة»، فيكافأ العامل على كمية الإنتاج التى تمت على يديه.

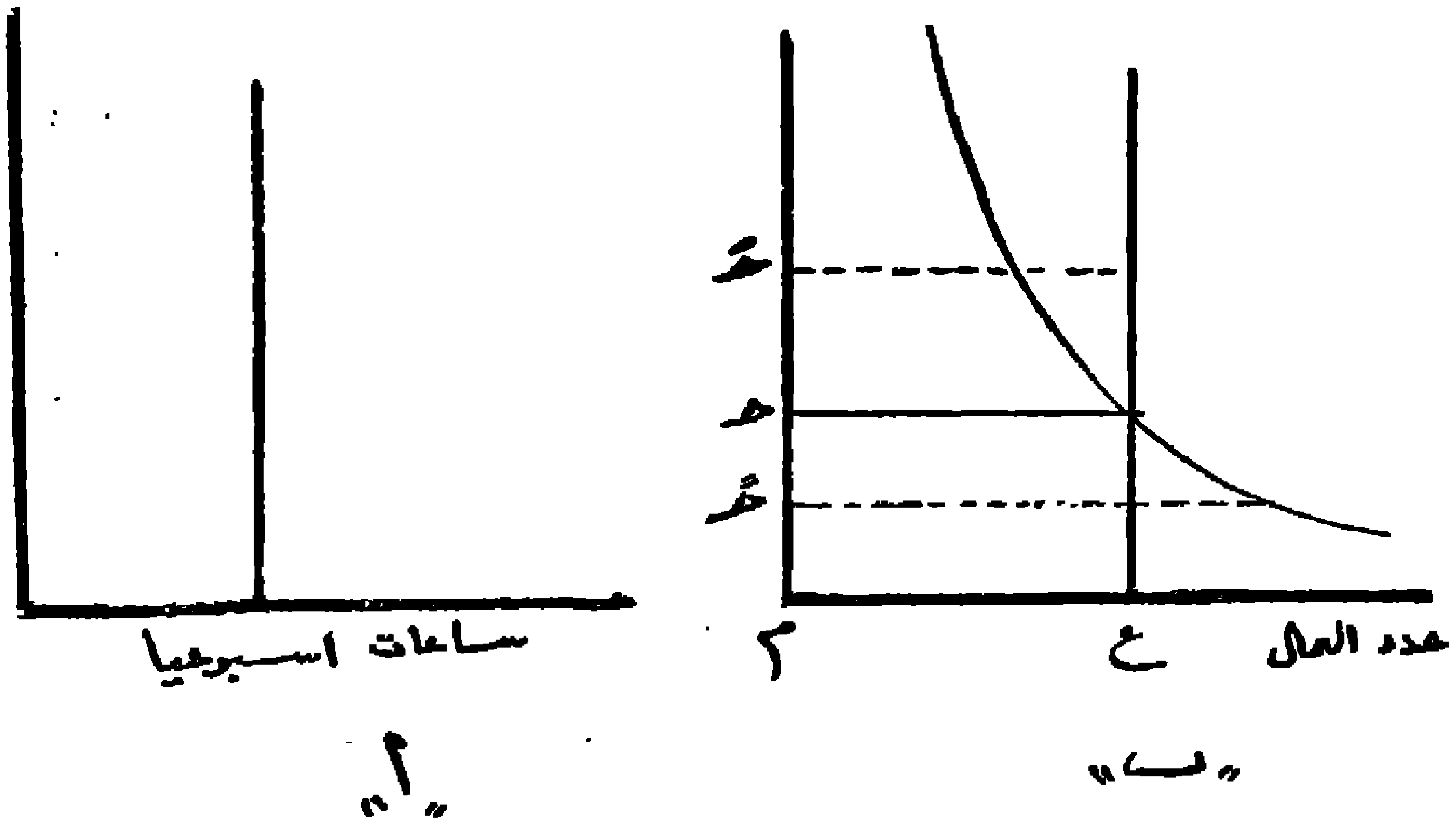
وفى هذا النظام تجنب للخسائر التى قد تنجم عن تكاسل بعض العمال وتراخيهم فى العمل ، كما أنه يساعد رب العمل على دراسة حقيقة ما تتكلفه السلعة المنتجة من أجور العمل ، هذا بالإضافة إلى الدوافع المعنوية حيث يتشجع العمال على الجد والاجتهاد فى عملهم إذا أحسوا أن هناك فارقاً فى الجزاء بين العامل الكفء الماهر وبين العامل الكسول المهمل .

كذلك نجد أن بعض الدول تسن قوانين خاصة بالعمل مستهدفة التشريعات الاجتماعية التى ترعى حقوق الأفراد دون المساس بحرية العمل. من ذلك مثلا أن تفرض القوانين اشتراطات صحية معينة فى المصانع ومحال العمل مراعاة للحالة الصحية للعمال ، أو تحدد عدداً أقصى من ساعات العمل يومياً ، أو تجبر صاحب العمل على تخصيص يوم من كل أسبوع للراحة من العمل ، أو تمنع اشتغال الأحداث دون سن معينة ، إلى غير ذلك من التشريعات الاجتماعية . مثل تلك القوانين من شأنها أن تؤثر إلى حد ما على دراستنا التحليلية للعمل والأجور فى ظل المنافسة الحرة التى نفترضها ، فهى على الأقل تقيد الافتراضات الخاصة بعرض العمل — أى الكمية من العمل التى يقوم بهـا العمال فى الفترة التى يحصلون نظيرها على أجر . كما أن الإشتراطات الصحية من ناحية جو العمل والتأمين الإجبارى ضد مخاطر العمل وحوادثه ، أو العناية الطبية بحالة العمال داخل جو العمل وخارجه ... كل تلك الاشتراطات من شأنها أن تقرب الفوارق بين أنواع العمل ، وتجعل العمل منها أقل مللا ، والخطر أقل خطراً ، مما يضيق هوة التفاوت بين الأجور فى الصناعات المختلفة ، ويجعل تنقل العمل بين صناعة وأخرى أسهل مما هو عليه وبخاصة فى عصرنا هذا حيث قصرت مدد التمرين وحيث يزيد الاعتماد يوماً بعد يوم على الآلات باختلاف أنواعها ، وحيث أصبحت الصناعات تعتمد أقل من ذى قبل على خبرة العمال وكفاءتهم . كل هذه الاعتبارات ، كما قلنا ، يظهر أثرها عند دراسة عرض العمل وكيفية تحديد الأجور فى النظام الاقتصادى الرأسمالى .

عرض العمل فى المدة القصيرة :

رأينا عند دراسة الطلب على العمل أنه يتحدد طبقاً لسياسة المنظمين الذين يؤلفون بين عناصر الإنتاج بحيث ينتجون كمية معينة من السلع بأقل تكلفة ممكنة . وهناك دافع واضح وراء طلب المشاريع على العمل ، وهذا هو تحقيق أكبر ربح ممكن ، ويندر أن نجد حالة شاذة « لقانون » الطلب على العمل ، إذ توظف المشاريع عدداً أكبر من العمال إذا انخفضت الأجور ، كما تميل إلى توظيف عدد أقل إذا ارتفع ثمن العمل . أما إذا حاولنا دراسة جانب عرض العمل ، أى كمية العمل التى يعرضها العمال فى السوق لقاء أجر معين ، فلن نجد مبدأ عاما ينطبق فى جميع الظروف . ليست هناك بمعنى آخر علاقة ثابتة واضحة بين الكمية المعروضة من العمل والأجر الذى يحصل عليه العمال. قد تكون هناك اعتبارات اجتماعية كالعادات والتقاليد ، أو قيود تفرضها الحكومات والهيئات ، مما قد يؤثر على عرض العمل بأن يقيد العامل بعدد محدود من ساعات العمل فى اليوم حتى وإن كانت لديه الرغبة فى العمل لساعات أطول . معنى هذا أن العامل الذى يعيش فى ظل قيود اجتماعية أو وضعية يشتغل عدداً محدوداً من الساعات فى اليوم أو الاسبوع، ويكون منحنى عرض العمل فى هذه الحالة خطاً مستقيما رأسياً يمثل كمية ثابتة من ساعات العمل فى فترة معينة مهما ارتفع الاجر (شكل ٢٩ ا) .

وقد يكون عرض العمل ثابتاً أيضاً بالنسبة لمجموع العمال فى صناعة معينة على الأقل . فلو أن كمية العمل التى يقدم كل عامل على اشتغالها كانت ثابتة مهما ارتفع أو انخفض الأجر ، وإذا افترضنا أن تلك الصناعة لن يدخل عليها « غرباء » من العمال الذين ينتقلون من صناعات أخرى،فسيكون منحنى عرض العمل الكلى ممثلا بخط مستقيم رأسى أيضاً . وعلى كل فليس من الخطأ القول بأن منحنى العرض الثابت هذا يمثل حالة عرض العمل فى قطاع



شكل (٢٩) منحنى عرض العمل فى المدة القصيرة قد يمثله خط مستقيم رأسى . ويتحدد الأجر بتقاطع منحنى الطلب مع خط العرض

ضمن الاقتصاد القومى فى صناعة معينة أو فى قطاع جغرافى من مجتمع معين وفى مدة محدودة لا يحتمل فيها زيادة عدد العمال بالهجرة أو التكاثر الطبيعى للسكان . فى مثل هذه الظروف يمكننا أن نستنتج أن الأجر يتحدد بتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض (كما يظهر فى شكل رقم ٢٩ ب) . هذا هو أجر التوازن فى تلك الحالة ، وهو الأجر الذى يحقق التكافؤ بين الكمية المطلوبة من العمل (والتى يعينها منحنى الإنتاجية الحدية النقدية لجميع المشاريع التى توظف هؤلاء العمال فى تلك المنطقة) والكمية المعروضة من العمال (م ع) . وواضح أن أى « ثمن » آخر لخدمات العمل أعلى من الأجر (م حـ) معناه نقص المطلوب من العمال عن المعروض — أى عمال بلا عمل ؛ كما أن أى أجر دون مستوى التوازن هذا معناه زيادة المطلوب من العمال عن المعروض منهم — أى وظائف بلا عمال . فالأجر (م حـ) هو أجر التوازن الوحيد الذى به تستطيع جميع المشاريع فى تلك الصناعة

أن تحصل على حاجتها من العمال ، وبه تتحقق العمالة الكاملة لتلك المجموعة من العمال .

والآن ، ما الذى يحدث لو كان فى استطاعة العمال أن يغيروا ساعات العمل التى يعملونها طبقاً للتغيرات فى الأجور ؟ هل يزيد العامل حتما من ساعات العمل إذا ارتفع أجره ؟ إن الارتفاع فى أجر الساعة مثلا يمكن العامل من الحصول على نفس الدخل الكلى لو اشتغل ساعات أقل . فلو أن هذا العامل يكره العمل أو يمله ، أو كان متشوقاً إلى ساعات أكثر من الراحة ، فمن المحتمل أن ارتفاع معدل الأجر سيجعله يفكر فى الاشتغال عدداً أقل من الساعات .

ومن ناحية أخرى ، قد يجد العامل أن كل ساعة عمل يضحى بها ، معناها نقص وتضحية بجزء من دخله . فهو إذا استغنى عن ساعة عمل عند ما يكون الأجر عشرة قروش فى الساعة ، فكأنه ضحى بمبلغ عشرة قروش . وإذا ارتفع الأجر إلى عشرين قرشاً أصبحت كل ساعة لا يشتغلها العامل تمثل بالنسبة له تضحية مضاعفة قدرها عشرون قرشاً تنقص بها دخله . فكأن ارتفاع الأجور معناه ارتفاع « التضحية » فى سبيل الحصول على الراحة والفراغ ، أى أن ارتفاع الأجر فى الساعة يؤدى إلى ارتفاع ثمن الراحة ، إذ يجد العامل أن ساعة من الراحة يقتطعها من مجموع ساعات عمله تكلفه كثيراً حيث يضحى بمبلغ أكبر من دخله فى سبيل الحصول عليها . إزاء ذلك ، من المحتمل أن العامل الذى يرغب فى الحصول على المزايا التى يحققها له زيادة الدخل الأسبوعى ، قد يرى فى ارتفاع الأجور دافعاً على زيادة المجهود واشتغال عدد أكبر من الساعات كل أسبوع .

ولا شك أن زيادة ساعات العمل بارتفاع الأجر فى حالة بعض العمال ، أو تقليل تلك الساعات والتفكير فى الراحة والتمتع بأوقات الفراغ والدخل الزائد ، مثل تلك الاتجاهات لا يمكن تعميمها أو صياغتها فى قالب ظاهرة

أو مشاهدة اختبارية صحيحة . إن اتجاه العامل إلى زيادة جهوده أو تقليلها ، ومفاضلته بين الراحة والدخل المتزايد ، تتوقف على تقديره الذاتى لكل من « النقود » ومزاياها ، « والراحة » وما لها من قوة إغراء[1] .

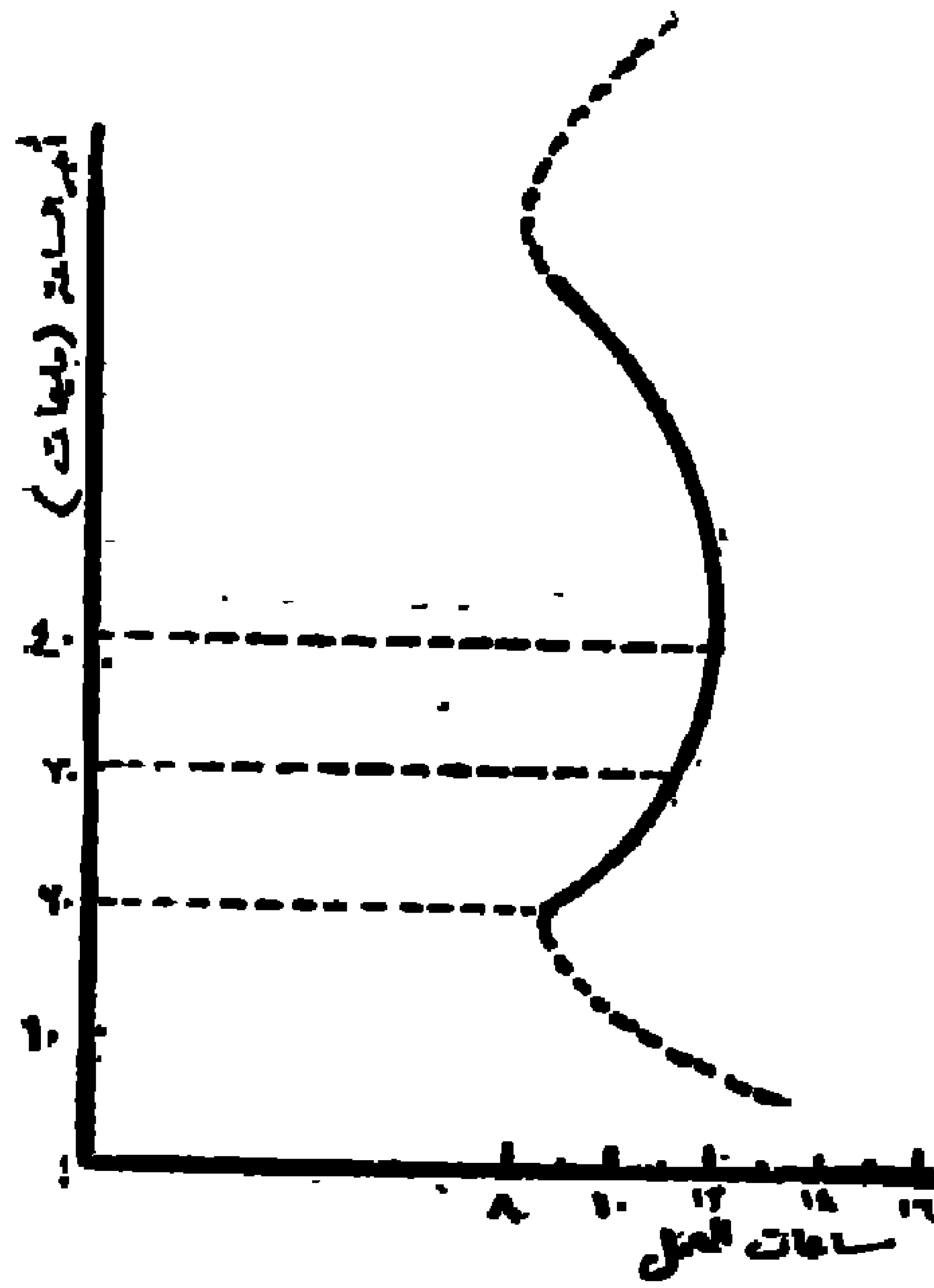
من الصعب إذن أن نصل إلى استنتاج عام ينطبق على جميع الحالات ويبين اتجاه عرض العمل تبعاً للتغيرات فى الأجور . فبعض العمال قد يعمل ساعات أكثر بارتفاع الأجور ، وبعضهم قد يشتغل ساعات أقل ، وفريق ثالث قد لا يغير من ساعات العمل زادت الأجور أم نقصت . إلا أن هناك حالة لمنحنى عرض العمل جديرة بالدراسة لشذوذها عن المشاهد فى منحنيات عرض الخدمات الانتاجية الأخرى . فقد دلت بعض المشاهدات فعلا على أن فئات كبيرة من العمال تزيد من ساعات العمل كلما ارتفعت الأجور متمشية بذلك مع الاتجاه المألوف ، ولكن بمجرد أن يصل مستوى الأجور إلى حد معين ، نجد أن نفس هذا الفريق من العمال يميل إلى الاشتغال ساعات أقل كلما ارتفعت الأجور بدلا من الاشتغال ساعات أكثر .

ويمكننا تمثيل تلك الحالة بما يصح تسميته منحنى العرض المنعكس المبين فى الرسم البيانى (شكل رقم ٣٠) .

نجد فى هذا الشكل أن منحنى العرض يتجه يميناً إلى أعلى فى حالة مستويات الأجور ٢٠ إلى ٤٠ مليما فى الساعة ، مبيناً أن العامل يشتغل ساعات أكثر كلما ارتفع معدل الأجر . أما بعد المستوى ٤٠ مليما فقد

---

(١) كثير من الأفراد الذين يعملون فى أعمال مرغبة مريحة لا يعبأون بما يحصلون عليه من زيادة فى الدخل ، ولا يغيرون ساعات العمل مهما كان إغراء المال . نجد فى المجتمعات الغربية المتقدمة مثلا أن الكثير من أصحاب المهن الحرة كالاطباء والمحامين والمحاسبين ، يقدسون أيام الراحة الأسبوعية ويفضلون قضاء عطلة آخر الأسبوع فى صيد السمك ، غير مكترثين بضياع ما كان فى إمكانهم جمعه من مال ، كما أن منهم من يفضل قضاء ساعات ليلية فى ناديه الخاص على البقاء بين جدران مكتبه أو عيادته لجمع عشرات الجنيهات بالعمل الاضافى .



شكل رقم (٣٠) . منحنى العرض المنعكس بعد مستوى معين للأجر ، قد يؤدى ارتفاع معدل الأجور إلى تقليل الكمية المعروضة من العمل

يحدث أن ارتفاع الأجر يؤدى إلى اتجاه العمال إلى الاشتغال ساعات أقل . وهناك إثبات قاطع على صحة تلك المشاهدة (نقص العرض بارتفاع الأجر) وبخاصة بالنسبة للمجتمعات البدائية حيث يميل العمال إلى التكاسل وعدم الاكتراث كلما زاد دخلهم(١) . ثم إن هناك دلائل منطقية وعملية يستدل منها أن منحنى الطلب المنعكس قد ينطبق على معظم أنواع العمل البدنى وبخاصة تلك الأعمال التى تتطلب مجهوداً كبيراً من العامل وإنهاكاً لطاقته وقواه . فلا يعقل أن يستمر العامل الذى يقوم بعمل مرهق فى زيادة ساعات عمله إلى ما فوق طاقته البدنية ، لمجرد الجرى وراء زيادة

(١) قد يكون السبب فى ذلك أن أوجه إنفاق الدخل المتزايد فى المجتمعات البدائية محدودة جدا ، ولذا فلا يكترث العامل بالزيادة فى دخله ويفضل التكاسل والخلود إلى الراحة طالما أنه يحصل على أجر يسد به رمقه .

فى دخله ، بل المعقول أن مثل هذا العامل قد يرى فى ارتفاع معدل الأجر أملاً فى إراحة جسمه من عناء العمل الشاق خاصة وأنه قد يحصل على دخل أكبر رغم اشتغاله عدداً أقل من الساعات . وقد شوهدت تلك الظاهرة أيضاً فى كثير من المناطق والصناعات التى يكثر فيها اشتغال النساء ، وبخاصة بين طبقات العمال ذات الدخل المنخفض . فكثيراً ما يحدث أن تتزايد نسبة النساء اللائى يتركن العمل كلما ارتفعت أجور أزواجهن . فكأن ارتفاع أجور الأزواج قد أدى إلى نقص الكمية المعروضة من العمل بقدر النسوة اللائى تركن الخدمة .

هذا ومن المحتمل أيضاً أن يظهر منحنى عرض العمل المنعكس فى حالات الأجور المنخفضة جداً . ففى الرسم البيانى السابق (شكل رقم ٣٠) يمكننا أن نتصور كيف يؤدى انخفاض الأجر دون عشرين مليما فى الساعة إلى زيادة فى عدد ساعات العمل التى يشتغلها العامل . فلو أنه اشتغل عشرة ساعات يومياً لحصل على أجر يومى قدره عشرون قرشاً — وهو أجر يكاد يكفى العامل وعائلته للعيش على الكفاف فى بلد كمصر مثلا . فلو انخفض الأجر دون ذلك المعدل ، فلا بد للعامل أن يشتغل عدداً أكبر من الساعات حتى يُبقى على مستوى الكفاف هذا . لابد له أن يعمل ثلاث عشرة أو أربع عشرة ساعة يومياً إذا انخفض الأجر إلى ١٥ مليما فى الساعة حتى يضمن الحصول على دخل يفى بحاجاته الضرورية على الأقل .

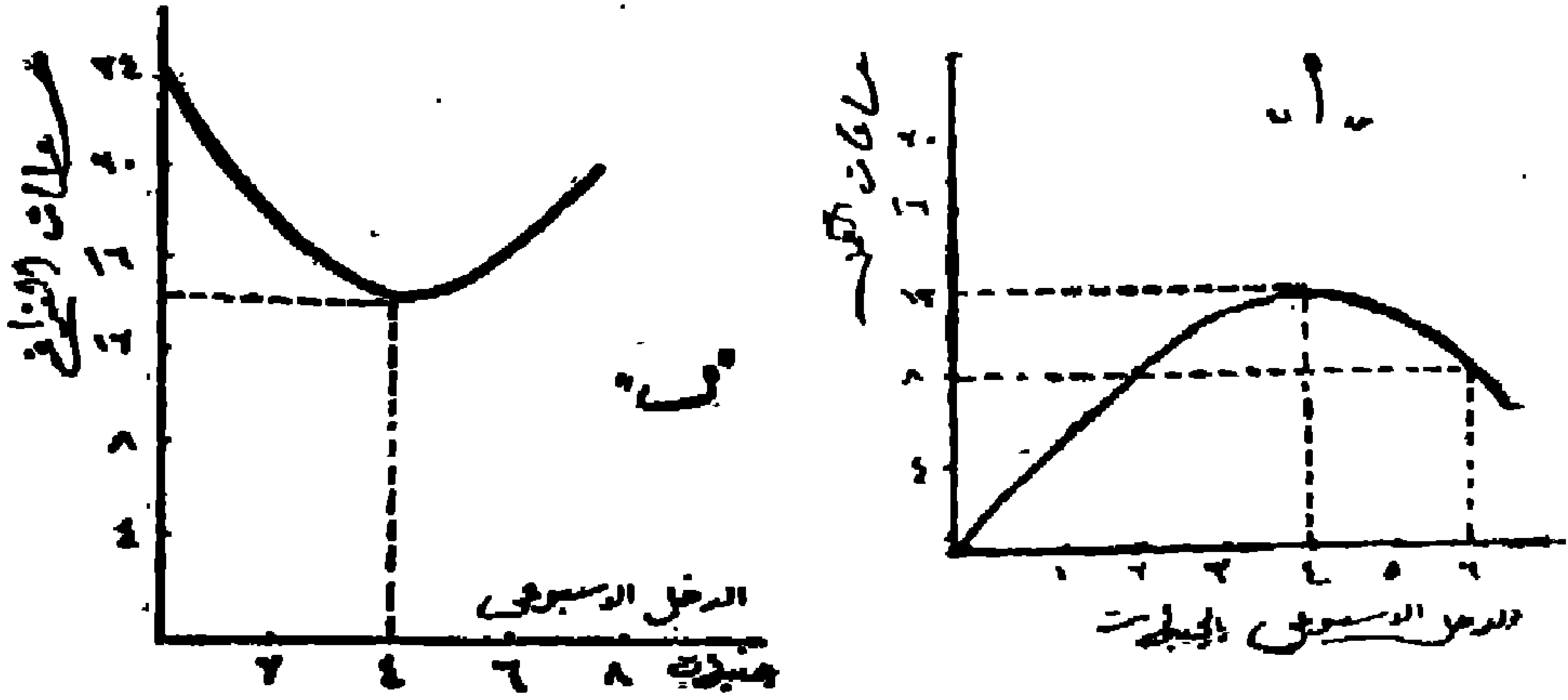
وظاهرة منحنى عرض العمل المنعكس ، تحتاج إلى تفسير تحليلى من ناحية الدراسة الاقتصادية ، وبالإضافة إلى التعليل المنطق الذى سلمنا به فى حالة الأعمال المرهقة ، حيث يركن العامل إلى الراحة بعد أن يصل إلى حد أقصى من ساعات العمل يومياً . فلننظر إلى العامل على أنه يعرض مجهوداً نظير دخل معين ، وهذا فى الواقع معناه أن العامل له طلب

على الدخل ، ويقيس « ثمن » هذا الدخل بمقدار العمل الذى يبذله فى سبيل الحصول عليه . فارتفاع الأجر معناه أن دخل العامل النقدى سوف يرتفع ، وسيكون مستوى معيشته أحسن حالاً من ذى قبل ، إذ سوف تزيد قدرته على الإنفاق . على أن ارتفاع مستوى المعيشة يشمل الحصول على أوقات فراغ وراحة للاستمتاع بمباهج الحياة ، بقدر ما يشمل الحصول على كميات إضافية من السلع الضرورية والكمالية . فإذا أصبح العامل قادراً على الإنفاق على تذكرة مباراة لكرة القدم أو لمشاهدة مسرحية أو فيلم سينمائى مرة أو مرتين فى الأسبوع ، فإنه محتاج فى نفس الوقت إلى وقت الفراغ الكافى للتمتع بتلك « السلع » أو الخدمات . لابد له إذن من التفكير فى الحصول على عدد أكبر من ساعات الفراغ والراحة ، لأن الفراغ شرط أساسى للتمتع بالسلع والخدمات الجديدة التى أصبحت فى متناول يده بزيادة دخله . فارتفاع مستوى المعيشة للعامل مقرون بزيادة الطلب على أوقات الفراغ .

ونستطيع توضيح ذلك بالرسم البيانى التالى (شكل ٣١ ا) إذ يبين المنحنى طلب العامل على الدخل مقدراً بعدد الساعات التى يشتغلها ، وحيث يقاس الدخل الأسبوعى الذى يحصل عليه العامل على المحور الأفقى ، وعدد ساعات العمل التى « يدفعها » هذا العامل للحصول على هذا الدخل مقاسة على المحور الرأسى[1] . فنجد ابتداء من الدخل صفر حتى أربعة جنيهات فى الأسبوع ، أن كل زيادة فى الطلب على الدخل يصحبها استعداد لدى العامل فى « دفع الثمن » أى الاشتغال عدداً أكبر من الساعات حتى يصل ما يشتغله يومياً إلى عشرة ساعات . وبعد ذلك نجد أن كل زيادة فى طلب العامل على الدخل يتبعها تناقص فى عدد الساعات التى يضحى بها ، أى بمعنى

---

(١) يلاحظ هنا أننا ننظر إلى العامل كأنه « يدفع الثمن » من عمله وكده مدة ساعات معينة للحصول على كمية من الدخل النقدى .



شكل رقم (٣١) . طلب العامل على الدخل مقدراً بعدد الساعات التى يشتغلها مقابل الحصول على هذا الدخل (شكل ٣١ أ) ، أو طلب العامل على الدخل مقاسا بعدد ساعات الفراغ التى يحصل عليها (شكل ٣١ ب)

آخر ، تناقص فى عدد الساعات التى يشتغلها يومياً . وبعبارة أخرى ، إذا ارتفع الأجر بحيث يزيد دخل العامل الأسبوعى تدريجياً من لا شىء إلى أربعة جنيهات ، نجده يزيد من ساعات العمل اليومى تدريجياً إلى أن يصل إلى حد أقصى قدره عشرة ساعات عمل فى اليوم . وكلما زاد الأجر بعد ذلك — وزاد معه الدخل الأسبوعى — كلما مال العامل إلى أن يدفع « ثمناً أقل » أى كلما مال إلى الاشتغال عدداً أقل من عشرة ساعات يومياً . فمثلا عندما يزيد طلب العامل على الدخل من أربعة جنيهات أسبوعياً إلى ستة جنيهات نجده على استعداد لأن « يدفع » ثمانية ساعات عمل يومياً نظير الحصول على هذا الدخل .

وقد تنظر إلى نفس هذا التحليل من ناحية أخرى ، بأن نقارن بين طلب العامل على الدخل الأسبوعى وعدد ساعات الفراغ التى يحصل عليها يومياً . فكل كمية من الدخل يحصل عليها العامل أسبوعياً (مقاسة على المحور الأفقى فى شكل ٣١ ب) يقابلها عدد من ساعات الفراغ (مقاسة على المحور الرأسى) . فعندما يكون الدخل صفراً ، يكون عدد ساعات

الفراغ ٢٤ ساعة يومياً (وبديهى أن هذا هو أقصى ما يحصل عليه من الفراغ) . وتقل ساعات الفراغ كلما زاد الدخل حتى تصل إلى ١٤ ساعة يومياً عندما يكون دخل العامل أربعة جنيهات فى الأسبوع . وأى زيادة فى الطلب على الدخل الأسبوعى يتبعها زيادة فى عدد ساعات الفراغ التى يريدها العامل يومياً . فلو تضاعف الطلب على الدخل وأصبح ثمانية جنيهات فى الأسبوع ، لاتضح طبقاً للمنحنى (شكل ٣١ ب) أنه يلزم لهذا العامل ١٨ ساعة من الفراغ للتمتع بهذا الدخل[١] .

يتضح من التحليل السابق إذن أنه من المحتمل أن يؤدى ارتفاع الأجر إلى نقص فى عدد الساعات التى يشتغلها العامل ، وقد قلنا عند بدء تعرفنا على منحنى عرض العمل المنعكس أنه يختلف عن منحنيات العرض المألوفة . ليس معنى ذلك أن هذا المنحنى يمثل شذوذاً أو استنتاجاً نظرياً ، بل على العكس ، إنه يعبر عن ظاهرة حقيقية لها أهميتها فى الحياة العملية . وقد يتساءل البعض : إذا كان الأمر كذلك ، وتبع رفع الأجور بعد مستوى معين نقص فى عدد الساعات التى يعملها العامل ، أفلا يحتمل أن تؤدى تلك الظاهرة إلى عواقب سيئة لكل من العمال والمنتجين ؟ قد يقال مثلا إن رفع الأجور كاف وحده لأن يزيد من تكاليف الإنتاج التى يتحملها المنتج ، فما بالنا إذا تبع ارتفاع الأجور نقص فى كمية العمل ؟ كيف يعوض المنتج هذا النقص فى كمية العمل التى يشتغلها العمال ؟ هل يوظف عمالاً إضافيين رغم ارتفاع الأجور حتى يعوض النقص فى كمية العمل التى يحصل عليها (ويكون بذلك قد شذ عن القاعدة العامة فى الطلب وأخل بنظرية توازن المنتج) ، أم هل يتمشى فعلا مع مبدأ الإبدال ، فيحل الآلات محل العمال ، مما يؤدى إلى استهداف العمال للبطالة ؟ .

---

(١) لاداعى للافاضة فى انه سيخصص بعض ساعات الفراغ للوازم الحياة الضرورية كالنوم والأكل ورعاية الأسرة .. الخ .

الواقع أن الحقيقة التى يمثلها منحنى العرض المنعكس لا يتحتم أن تؤدى إلى تلك النتائج السيئة التى نتصورها لأول وهلة ، وبخاصة إذا كنا ننظر إلى الناحية التطبيقية لتلك الظاهرة .

فيجب أن نلاحظ أولا أن رفع مستوى الأجور — وبالتالى مستوى المعيشة للعامل — قد يؤدى إلى زيادة فى كفاية العامل . فتحسن أحوال المعيشة بوجه عام — وما يشتمله ذلك من تحسن فى النواحى الغذائية والصحية والسكنية من حياة العامل ، وبالإضافة إلى التحسن فى حالته المعنوية نتيجة ارتفاع قدرته على الإنفاق — تلك التحسينات لا بد وأن تؤدى إلى زيادة إنتاجية العامل وكفايته فى عمله ، مما يعود على صاحب العمل بفائدة كبيرة . وقد اعترف الكثير من الاقتصاديين ورجال الأعمال على السواء بهذا الاحتمال ، الذى أثبتته التجارب العملية فى معظم الحالات ، مما حدى ببعض الكتاب إلى الإشادة بما قد يسمى « وفورات الأجور المرتفعة » . كما يجب ألا ننسى أن العمل مجهود بشرى ، وأن العامل إذا حصل على قسط أوفر من الراحة بتقليل الساعات التى يعملها يومياً ، سيستعيد نشاطه استعداداً لليوم التالى ، وسيرتفع إنتاجه تبعاً لذلك . ولقد دلت التجارب على ذلك فعلا . إذا اتبعت بعض المصانع سياسة تقليل عدد ساعات العمل الاسبوعى ، فوجدت أن الإنتاج الكلى للعامل يزداد بمقدار يفوق النقص الناشىء عن تقليل ساعات العمل . فكأن ارتفاع الأجور يعود على صاحب العمل بالنفع إلى حد ما ، كما أنه يمكن العمال من الاستمتاع بثمرات جهودهم وقسط أوفر من الفراغ والراحة .

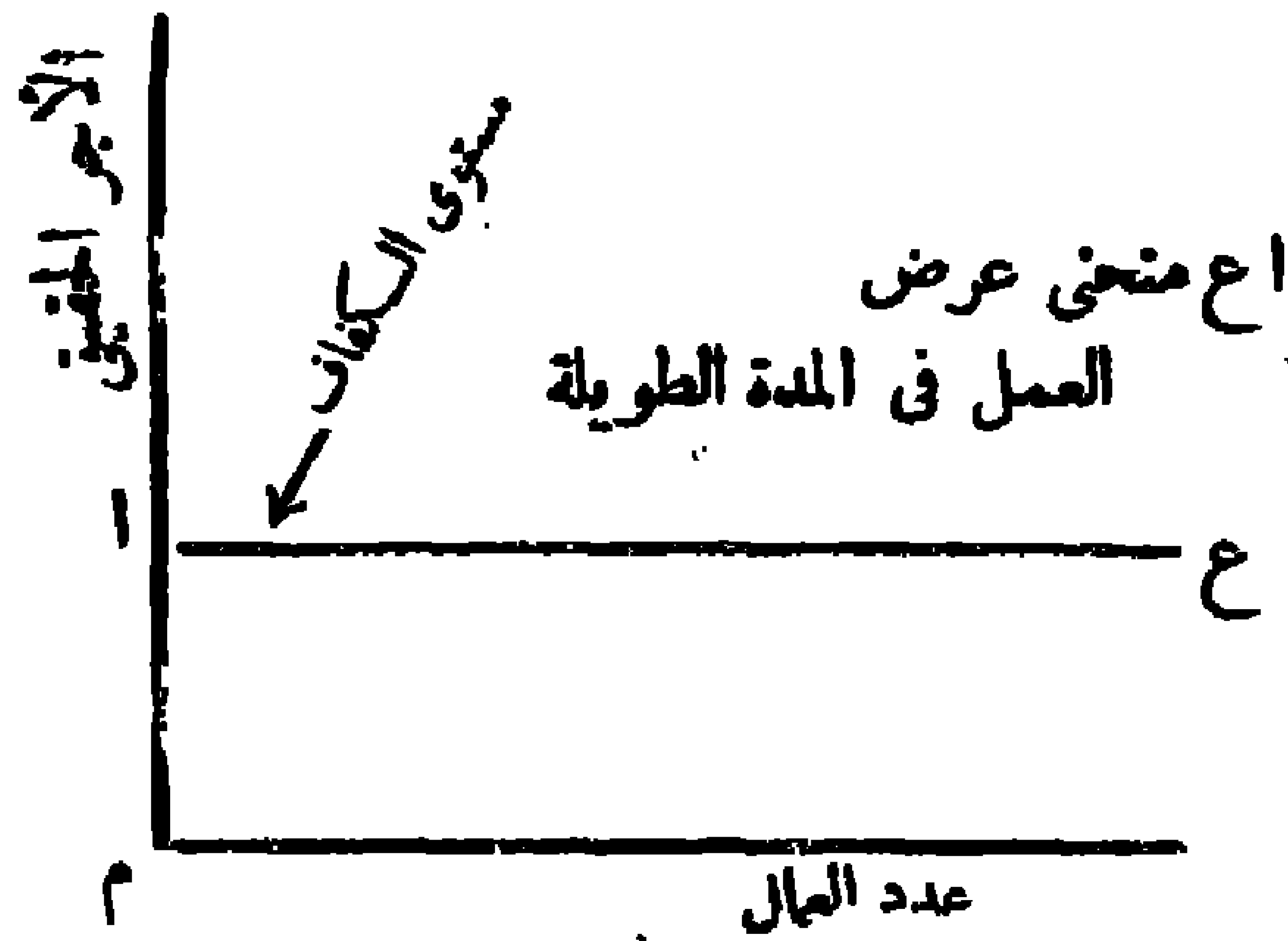
نلخص ما سبق إذن بقولنا إنه بالنسبة للنظام الاقتصادى بوجه عام ، يكون عدد العمال ثابتاً فى المدة القصيرة . أما منحنى العرض الذى يمثل عدد ساعات العمل التى يشتغلها العمال فى حالات الأجور المختلفة فقد يتجه إلى أعلى نحو اليمين ، وقد ينعكس إتجاهه نحو اليسار فى بعض مستويات الأجور .

عرض العمل فى المدة الطويلة :

إذا سلمنا بأن عدد العمال يبقى ثابتاً فى المدة القصيرة بالنسبة لصناعة معينة أو إقليم معين ، فلا يحتمل أن يسرى هذا الإفتراض فى المدة الطويلة . فنسبة القوة العاملة فى السكان قد تتغير بالزيادة أو النقص ، كما أن عدد العمال فى صناعة معينة أو فى إقليم معين قد يزداد أو ينقص بتنقل العمال من صناعة إلى أخرى ، أو هجرتهم من إقليم إلى آخر . وهذا التغير فى عدد العمال — أو الكمية المعروضة منهم — لا بد وأن يكون له تأثير على الأجور .

لقد كان إقتصاديو القرن التاسع عشر يعتقدون أن عرض العمل لا بد وأن يكون غاية فى المرونة فى المدة الطويلة ، وأن الأجور تميل إلى أن تتعادل مع مستوى الكفاف ، أى الأجر الحقيقى الذى يكفى لمجرد بقاء العامل وأسرته على قيد الحياة . وقد أشاع الكلاسيكيون[١] هذا الرأى إستناداً إلى نظريات مالتس فى السكان ، فجاءت إستنتاجاتهم خاطئة لأنها بنيت على إفتراضات لم تثبت صحتها . ويشير هذا المنطق الكلاسيكى إلى أن الأجر الحقيقى للعامل يتعادل دائماً مع مستوى منخفض هو مستوى الكفاف ، لأنه إذا إرتفع عن ذلك ، زاد معدل تكاثر السكان مما يؤدى إلى زيادة عدد العمال ، فيؤدى التنافس بينهم على طلب الرزق إلى انخفاض مستوى الأجور . وبالعكس ، إذا قل الأجر عن مستوى الكفاف ساءت حالة العمال وانتشرت بينهم الوفيات ، فتؤدى الزيادة فى الوفيات عن المواليد إلى تناقص فى السكان وبالتالى إلى تناقص فى عدد العمال مما يؤدى إلى إرتفاع الأجر مرة أخرى الى أن يتعادل مع مستوى الكفاف .

(١) هذا الفريق من الكلاسيكيين المشار اليهم أصبحوا يعرفون فى تاريخ المذاهب الإقتصادية « بالمتشائمين » ، ومنهم توماس مالتس ، وهو أول من أشار الى نظرية « مستوى الكفاف » فى الأجور .



شكل رقم (٣٢) . عرض العمل فى المدة الطويلة كما تخيله الإقتصاديون المتشاءون فى القرن التاسع عشر ، أى عند أجر الكفاف (م ١) يكون عرض العمل غاية فى المرونة

فكأن المنطق الكلاسيكى هذا يتصور منحنى عرض العمل فى الأمد الطويل كأنه خط مستقيم — كما هو موضح فى شكل (٣٢) .

كما يدعى أصحاب تلك النظرية التى عرفت باسم « قانون الأجور الصارم[١] » أن أصحاب الأعمال فى استطاعتهم أن يحصلوا على ما يلزمهم من العمال طالما أنهم يدفعون لهم أجراً حقيقياً يكفيهم لمجرد البقاء على قيد الحياة . وقد حاول كارل ماركس (بما له من صيت وشهرة فى التفسير الإشتراكى) أن يعطى صورة مظلمة للقسوة التى تتمثل فى أجر الكفاف ، إذ قال إن أصحاب الأعمال كثيراً ما كانوا يهددون العمال فى المصانع مذكرين إياهم بالآلاف من العمال العاطلين المتلهفين على الاشتغال ولو بأجر دون مستوى الكفاف . « إن مجرد الإشارة إلى هذا الجيش الجرار من اليائسين العاطلين ، كفيلة بأن ترغم العمال على قبول أجر دون مستوى الكفاف ... » هكذا يقول كارل ماركس تأييداً لآرائه المعروفة .

---

(١) عبارة « Iron Law of Wages » لا يقصد منها الأجر الحديدى كما تشير بعض الكتب العربية ، بل المقصود من كلمة Iron القسوة والظلم الظاهران فى أجر الكفاف.

على أن التجارب والاستنتاجات والتطورات التاريخية قد أثبتت خطأ آراء المتشائمين فيما يتعلق بالأجور. فمن ناحية تزايد السكان، ثبت أن هناك عوامل خلاف القوى الإقتصادية أو مستوى الدخل، لها تأثير مباشر على معدل تكاثر السكان(١). وليس من المحتم أن يكون ارتفاع الدخل سبباً فى تكاثر السكان، إذ قد ثبت العكس خاصة بالنسبة للدول المتقدمة. والمشاهد أن زيادة دخل الأسرة غالباً ما تدفعها إلى تحديد النسل بغية المحافظة على المستوى المرتفع من المعيشة الذى يخوله لها ارتفاع الدخل. وإن حدث أن أدت زيادة الدخل بالنسبة لبعض الطبقات الفقيرة إلى زيادة فى التناسل والإكثار من المواليد، فليس هناك ما يدعو بتاتاً إلى الاستنتاج بأن مثل تلك الظاهرة لها أثر عام على عدد السكان فى المجتمع بأكمله. فمن الخطأ إذن التسليم بأن ارتفاع الأجور يؤثر بوجه عام على عدد السكان فى المدة الطويلة، أو أنه يؤدى إلى زيادة عرض العمل فى الأمد الطويل، وبخاصة بالنسبة للمجتمعات الغنية أو التى يسودها مستوى عال من المعيشة. وإن كان ارتفاع الأجور بين الطبقات الفقيرة يؤدى إلى تزايد عدد أفراد الأسرة بالنسبة لتلك الطبقات، فليس من المحتم أن يتبع ذلك تزايد فى عدد العمال بوجه عام إلى الدرجة التى تدفع الأجور نحو الانخفاض مرة أخرى.

أما ما قاله ماركس عن «جيش العاطلين» وما قاله الكلاسيكيون عن أجر الكفاف، فقد أثبت التطور التاريخى خطأ مثل تلك الآراء. فمن الحقائق التاريخية أن مستوى معيشة العمال فى معظم أنحاء العالم وكذا

(١) هذا مع التسليم بأن بعض القوى الإقتصادية قد يكون لها تأثير مباشر على تكاثر السكان. لقد ثبت مثلاً فى معظم الدول الأوروبية والأمريكية أن معدل تكاثر السكان بها كان منخفضاً فى السنين التى تلت الأزمة الكبرى عام ١٩٣٠. كما يعترف الإقتصاديون الأمريكيون أن معدل المواليد قد ارتفع فى الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها نتيجة لتزايد فرص العمالة والأرباح وارتفاع الدخول.

مستويات الأجور قد ارتفعت كثيراً عما كانت عليه فى الأجيال السابقة ، ولم تؤد الزيادة المطردة فى عدد السكان إلى انخفاض فى مستوى الأجور أو إلى بطالة مزمنة . ثم أن الأجور فى نظام اقتصادى يقوم على أساس المنافسة ، لابد وأن تتحدد بتوازن الكميات المطلوبة والمعروضة من العمل . فإن كان هناك آلاف — أو حتى بضع ملايين — من العمال العاطلين ، فقد يؤدى ذلك فعلا إلى انخفاض فى الأجور ، ولكن لايشترط أن ينخفض الأجر إلى مستوى الكفاف أو دون الكفاف كما ادعى كارل ماركس . فالأجر الذى يتحدد بتوازن العرض والطلب — وبخاصة فى المجتمعات الغنية بالموارد ورؤوس الأموال كالدول الصناعية — قد يكفل للعامل مستوى لائقاً من المعيشة ، ودخلا حقيقياً يفوق مستوى الكفاف بكثير[١] . كما أننا نشاهد أن مستوى الأجور فى الدول المتقدمة صناعياً (وهى الدول التى خصها كارل ماركس باستنتاجاته) يفوق بكثير ذلك المستوى الذى يتحقق للعامل فى الدول المتأخرة الفقيرة نسبياً ، أو التى تكثر فيها الأيدى العاملة بالنسبة للطلب عليها .

عرض العمل فى المدة الطويلة للحرفة الواحدة :

ليست هناك علاقة أو ارتباط مباشر بين عدد السكان — أى العرض الكلى للعمل فى المدة الطويلة — والمستوى العام للأجور ، إذا نظرنا إلى النظام الاقتصادى فى مجموعه . أما إذا نظرنا إلى عرض العمل فى المدة الطويلة بالنسبة لحرفة واحدة فإننا سنجد بلا شك أن هناك علاقة مباشرة بين الكمية المعروضة من العمل والأجر السائد فى تلك الحرفة . وسيكون التغير فى العرض أكثر وضوحاً كلما مرت فترة زمنية أطول حيث يسهل

---

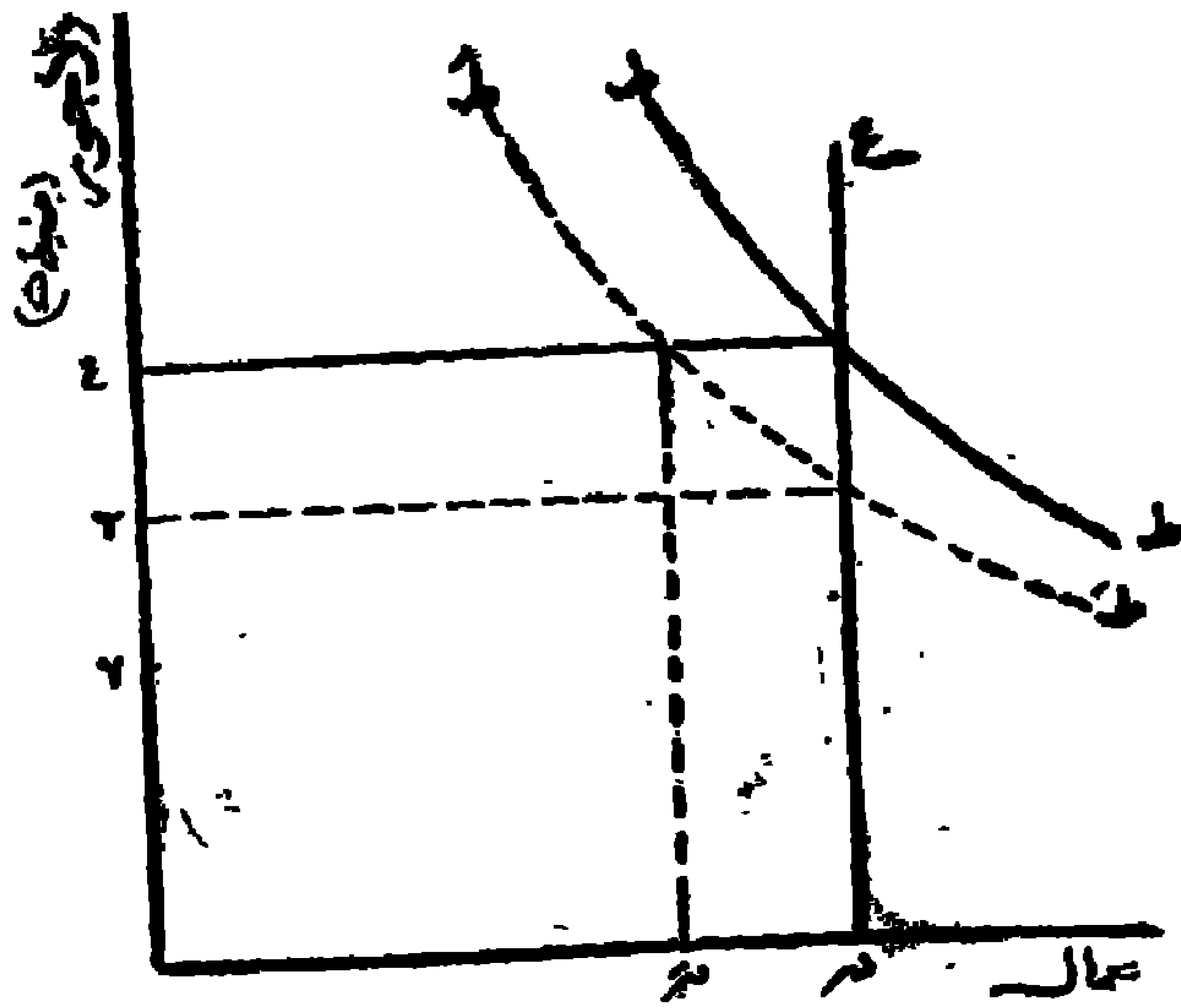
(١) ويجدر بنا ملاحظة أن ليس هناك معنى محدد لمستوى الكفاف ، فالدخل الذى يعتبره العامل الأوروبى أو الأمريكى قليلا أو قريباً من الكفاف ، قد ينظر إليه العامل فى دولة متخلفة كأنه حلم يأمل فى أن يحققه له المجتمع .

تنقل العمال بين صناعة وأخرى أو حرفة وأخرى فى الصناعة الواحدة — هذا إن لم تكن هناك قيود مادية أو وضعية تحول دون سهولة التنقل .

فإذا ارتفعت أجور النجارين مثلا عن أجور العمال فى الحرف الأخرى ، فقد لا يكون هناك تغير كبير فى عـــدد النجارين فى المدة القصيرة ، أما فى المدة الطويلة ، وبافتراض عدم وجود أى نوع من القيود على حرية تنقل العمل ، فأننا سنجد أن الأجر المرتفع فى حرفة النجارة سيغرى كثيرا من العمال الناشئين على تعلم تلك الحرفة ، كما سيجذب فريقا من العمال من الصناعات الأخرى الكاسدة والتى تسودها أجور منخفضة . وزيادة عرض عمال النجارة على هذا النحو دون تغير فى الطلب عليهم سيؤدى إلى انخفاض مستوى الأجور فى حرفة النجارة مرة أخرى . ويمكننا أن نتصور ماذا يحدث لو أن الحالة كانت على العكس من ذلك ، كأن يقل الطلب على عمال النجاره ، فتنخفض أجورهم فى المدة القصيرة ، ولكنها تعود إلى الارتفاع مرة أخرى فى الأمد الطويل حيث يقل إقبال العمال الناشئين على حرفة النجارة ، بينما يتجه بعض الموجودين فيها إلى صناعات أخرى حيث توجد فرص أحسن لكسب العيش .

ويمكننا توضيح التغيرات التى تطرأ على الأجور فى الأمدين القصير والطويل بالرسم البيانى التالى (شكل رقم ٣٣) فنجد هنا أن الأجر الذى يتحقق بتوازن الطلب على النجارين وعرضهم فى المدة الطويلة هو أربعة جنيهات فى الأسبوع . وهذا الأجر لابد وأن يكون قريبا من الأجور التى تدفع العمال فى الصناعات الأخرى أو الحرف الأخرى التى تتطلب نفس الكفاءة والمهارة والخبرة ، لأنه لو كان فى مستوى أقل من أربعة جنيهات ، لأحجموا عن حرفة النجارة واتجهوا إلى صناعات أخرى . نجد إذن أن عدد العمال المشتغلين بحرفة النجارة هو (م ه) من النجارين ،

يحصل كل منهم على أجر قدره أربعة جنيهات فى الأسبوع . فإذا قل الطلب على النجارين لسبب ما (نتيجة لازدهار صـــناعة الأثاث البلاستيك ، أو لاستخدام آلات دقيقة تحل محل العمال فى صناعة الأثاث أو نوافذ الأبنية) فسوف يؤدى ذلك إلى إنخفاض أجور النجارين فى المدة القصيرة إلى ثلاثة جنيهات فى الأسبوع .



شكل رقم (٣٣) تغير الأجور فى حرفة واحدة فى الأمدين القصير والطول . ينخفض الأجر أولا ، ثم يرتفع مرة أخرى بعد نقص المعروض من العمل الى (م م')

وإذا استمر الحال هكذا مدة من الزمن وبقيت الأجور فى الحرفة والصناعات الأخرى على نفس المستوى الذى يفوق الثلاثة جنيهات ، فسوف يقل إقبال العمال على حرفة النجارة كما سيقل عدد المشتغلين فيها نتيجة انصرافهم عنها وتنقلهم إلى حرف أخرى أكثر كسباً . سيقل عرض العمال بعد مدة إلى (م م') من النجارين ، وسيعود مستوى الأجور إلى ما يقرب من الأجر الأول وهو أربعة جنيهات ، حيث تقاطع منحنى العرض الجديد مع منحنى الطلب بعد النقص(١) .

(١) يذكرنا هذا التحليل بأثر الطلب والعرض فى تحديد قيمة السلعة فجانب الطلب يؤثر على الثمن فى المدة القصيرة ، بينما يؤثر جانب العرض على الثمن فى المدة الطويلة .

تفاوت الأجور فى الحرف المختلفة

لو أن جميع الأعمال والحرف تساوت من حيث سهولتها وملاءمتها لرغبات العمال ، ولو أن العمال كانوا يتمتعون فعلا بحريه التنقل بين حرفة وأخرى ، لاقتصرت الفوارق فى الأجور على المدة القصيرة ، ولا تنفت فى المدة الطويلة حيث يتم تنقل العمال بين حرفة وأخرى ، ويكون الأجر الذى يتحدد بتوازن العرض والطلب متقاربا أو متساوياً فى جميع الحرف . ولكن الحقيقة فى الحياة العملية غير ذلك ، فبعض الأعمال مرغب أكثر من غيره ، وبعض الحرف لها مزايا — بخلاف المزايا المادية أو النقدية — تجعلها هدفاً لإقبال العمال وتهافتهم على نوع معين من الحرف دون الأخرى . فبعض العمال يفضل الاشتغال بالزراعة حيث الحقول الخضراء والهواء النقى عن الاشتغال بين جدران مصنع ؛ وبعضهم يفضل أن يعمل كبائع جرائد لأنه يجد مزية كبيرة فى الاشتغال ساعة أو ساعتين فقط فى الصباح والمساء ومن الأفراد من يفضل الاشتغال بوظيفة حكوميـــة مضمونة محدودة المسئولية ، بينما يفضل البعض الأخر الاشتغال بالأعمال الحرة التى فيها أمل للوصول إلى مراتب عالية من المركز الاجتماعى . وهناك أعمـال وحرف خطرة أو يستهدف العامل فيها إلى الخطر ، مثل بعض الأعمال فى مصانع الحديد أو المواد المفرقعة ، وأعمال كريهة لا يقبل عليها الكثيرون من العمال ، مثل كسح المجارى أو جمع القمامة . مثل تلك الفوارق لابد وأن يظهر أثرها فى شكل تفاوت دائم بين مستويات الأجور فى الحرف المختلفة .

وحتى إن سلمنا بسهولة تنقل العمال بـــين الحرف المختلفة وحريتهم فى اختيار العمل الذى يتلاءم وميولهم ، فستظل الفوارق موجودة بين الحرف المختلفة . ذلك لأن غالبية العمال ستتجه إلى الأعمال السهلة المرغبة ، فيؤدى تهافتهم عليها إلى إنخفاض مستوى الأجور فيها ؛ بينما تقبل الأقلية منهم على الأعمال الخطرة أو الكريهة التى لابد وأن تكون أجورها مرتفعة

حتى تعوض ماتتضمنه من مخاطر أو مكاره . فلو تساوت مثلا أجور العمال في مصانع المفرقعات مع أجور زملائهم في مصانع الحلوى ، لتهافتت الغالبية من العمال على مصانع الحلوى مما يجعل عرض العمل فيها كبيرا وأجورها منخفضة ، بينما تؤدى قلة الاقبال على الأعمال الخطرة في مصانع المفرقعات إلى اضطرار منظميها لرفع الأجور حتى يمكنهم الحصول على كفايتهم من العمال . وفي مثل تلك الحالة إذن لابد وأن تبقى أجور العمال في مصانع المفرقعات أكثر ارتفاعا من الأجور التي يحصل عليها العمال في الصناعات الأخرى السهلة والمرغبة . فكأن التفاوت في الأجر « يسوى » الفوارق في المزايا بين الحرف . ولعلنا نجد كثيرا من تلك الامثلة في الحياة العملية ؛ فرتبات المدرسين وصغار الموظفين في « الكادر » الكتابي تكون عادة أقل بكثير من أجور العمال في معظم الصناعات ؛ بل ونجد في بعض الدول المتقدمة أن أجور عمال جمع القمامة (الزبالين) تفوق مرتبات المدرسين وموظفي الاعمال الكتابية .

على أن التنقل بين المهن والحرف المختلفة ليس بالسهولة التي نتصورها ؛ فبعض الحرف يتطلب دراسة خاصة ومدة تمرين طويلة كما هو الحال في معظم المهن الحرة كالهندسة والطب والمحاماة والمحاسبة ، بينما نجد أن بعض الحرف الاخرى تكاد لاتحتاج إلى أى مهارة أو تمرين — ولعل مهنة البوابين أوضح مثال لذلك . من الصعب اذن أن نتصور سهولة التنقل بين جميع الحرف والصناعات والمهن ، وهذا التنقل لايتم إلا فيما بين الحرف والصناعات المتشابهة من حيث مقدار الكفاءة والخبرة اللازمة عمليا وعلميا . فلو تساوت مدة التمرين والتضحية الزمنية والانفاق على تعلم المهنة ، لوجدنا في الأمد الطويل أن تنقل الأفراد يأخذ صورة مفاضلة في الاختيار بين المهن المختلفة حيث يتجه الشبان إلى المهن التي تكون فيها الأجور أو المرتبات مرتفعة . فقد شاهدنا خلال العشرين سنة الأخيرة في مصر أن تهافت الشبان على مهنة الطب أخذ يقل تدريجيا ، بينما زاد الإقبال على مهنة المحاسبة

والأعمال التجارية عندما ظهرت حاجة البلاد إلى المحاسبين ، وأصبح الاشتغال بمهنة المحاسبة والأعمال التجارية أكثر كسباً من المهن الآخرى التى تتطلب نفس المدة من الدراسة الجامعية أو العالية .

ومن الكتاب من يرى أن التفاوت فى الاجور بين المهن المختلفة ، وصعوبة التنقل بين بعض الحرف إنما يرجع إلى تفاوت الافراد فى مواهبهم واستعدادهم الطبيعى لنوع من العمل دون النوع الآخر ، بحيث يصعب على بعض الافراد أن يتقنوا نوعاً معينا من العمل حتى وإن كان السبيل أمامهم مفتوحاً . مثل تلك الآراء الأفلاطونية لاتتمشى مع الواقع ، والفوارق التى نشاهدها من ناحية الكفاية العلمية بين طبقات المجتمع المختلفة لا ترجع إلى اختلاف فى الاستعداد الطبيعى بقدر ما ترجع إلى العادات والتقاليد والبيئة وفرص التعليم . إن تلك الفوارق هى التى تحول دون دخول العامة إلى ميدان المهن المكسبة التى تحتاج إلى دراسة وتعليم ، ويترتب على ذلك أن تكون المهن « المقيدة » التى لايسهل دخولها ، ذات أجور مرتفعة بالنسبة للمهن الاخرى . ولعل السبب فى انخفاض الأجور بالنسبة « للكناسين » رغم أن مهنتهم كريهة غير مستساغة ، يرجع إلى انها لاتحتاج إلى دراسة أو تمرين أو شهادات جامعية ، مما يجعل إختيار مهنة الكنس أمراً ميسوراً بالنسبة لآلاف العمال الذين تحتمل بيئتهم هذا النوع من العمل .

ولعلنا نلاحظ أن مرتبات الموظفين الكتابيين كانت منذ سنوات مضت أعلى بكثير من أجور الأعمال اليدوية على الرغم من أن المهن الكتابية أكثر إغراء وإرغاباً من الحرف اليدوية التى تحتاج إلى مشقة وجهود . والسبب فى ذلك هو أن التعليم كان مقصوراً على أقلية من الأفراد ، بينما كانت الغالبيـــة من العمال لاتعرف القراءة والكتابة ، وكانت إذ ذاك مضطرة إلى الإتجاه نحو الحرف التى لاتتطلب مؤهلا علمياً . أما اليوم فقد زالت الفوارق الاجتماعية إلى حد كبير ، وأصبح ميدان التعليم العام مفتوحاً أمام جميع الطبقات ، فزاد الإقبال على الأعمال الكتابية وبالتالى إنخفضت

أجورها ، بينما أخذت أجور العمال فى الحرف والصناعات الأخرى ترتفع على مر الأيام إلى درجة أن أصبح معظمها أعلى من متوسط الأجور فى الأعمال الكتابية . وهكذا فإن الدول التى تراعى حكوماتها أهدافها الاجتماعية الرئيسية بتهيئة الفرص المتكافئة أمام جميع الأفراد لاختيار المهن التى يرغبونها ، مثل تلك الدول تيسر السبيل أمام الأفراد والعمال للتنقل الاجتماعى(١) ، وتساعد فى الأمد الطويل على تقريب الفروق بين الأجور فى الحرف المختلفة (تلك الفروق التى تنشأ من عجز تنقل عمال طبقة معينة إلى مهن مقصورة على طبقات أخرى) .

تفاوت الأجور إقليميا :

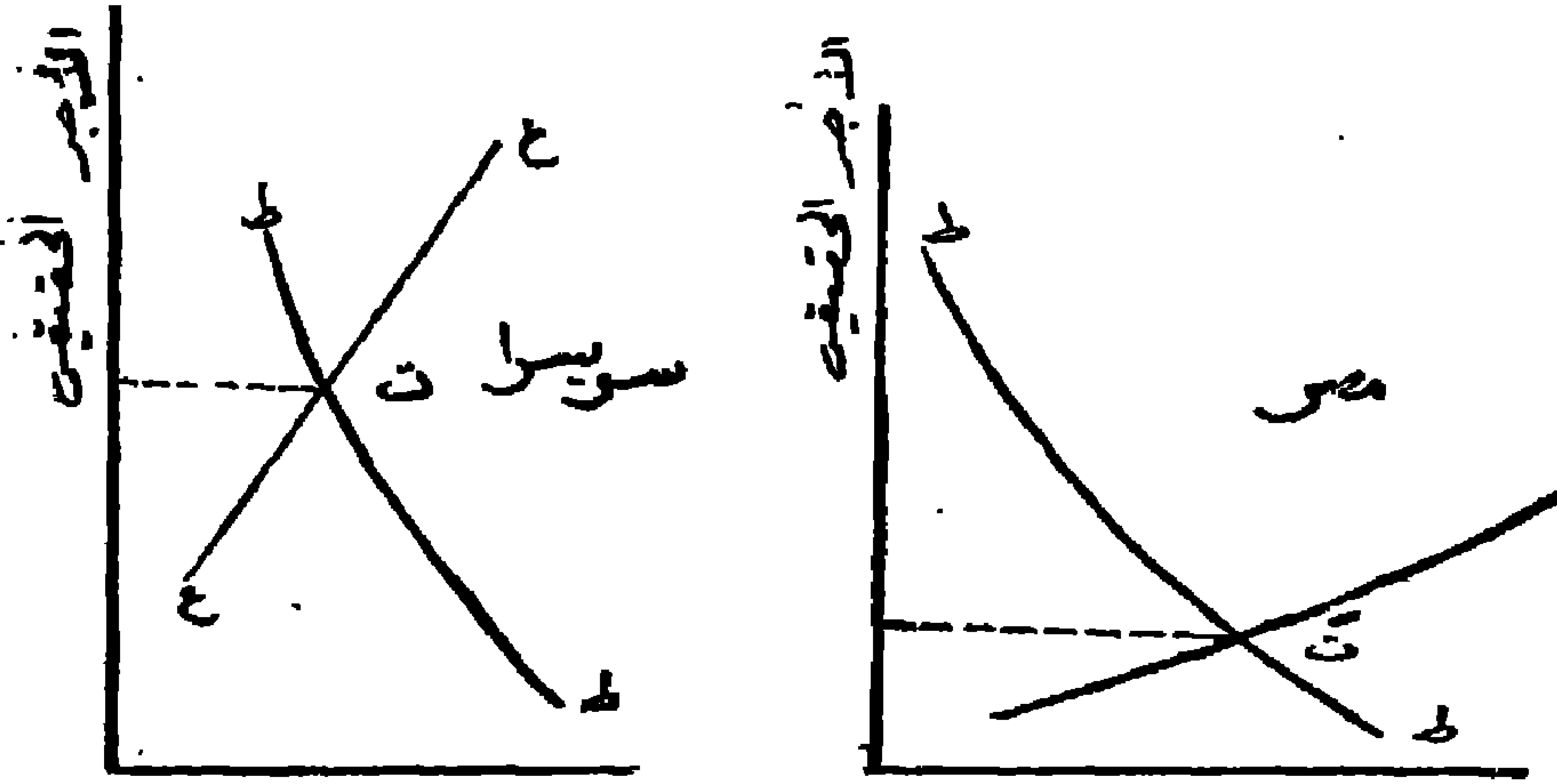
حيث أن الأجر فى صناعة معينة يتعين بالتوازن بين طلب وعرض العمال فى تلك الصناعة ، فإن المنتظر أن تكون جميع أجور العمال فى تلك الصناعة واحدة إذا تساوت كفاءة العمال وتساوى نوع العمل وتساوت ساعات العمل حتى وإن اختلفت مواطن الصناعة جغرافياً(٢) . ولكننا نجد أن هناك تفاوت فى الأحور الحقيقية لنفس النوع من العمل فى الدول المختلفة وربما فى الأقاليم المختلفة فى نفس الدولة . فما السبب فى ذلك ، ولماذا لا ينتقل العمال حيث الأجور المرتفعة ، فيعمل التغير فى عرض العمل أثره المعروف وتميل الأجور إلى التعادل ؟ قد يجيب البعض أن السبب يرجع إلى

---

(١) أى بإزالة الفوارق الطبقية والموانع التى تحول دون طبقة إجتماعية من الإنضمام لحرفة مقصورة على طبقة أخرى ، وذلك بتعميم التعليم المجانى ، وإعطاء المساعدات المالية للمجدين ممن يريدون دراسة جامعية ، ونشر التعليم والتدريب المهنى المجانى ، إلى غير ذلك من الإصلاحات الاجتماعية .

(٢) يلاحظ أننا نشير فى دراستنا إلى « الأجور الحقيقية » لا الأجور النقدية إذ ربما تتفاوت الأجور النقدية ولكن التفاوت فى تكاليف المعيشة يسوى الفوارق النقدية وتكون الأجور الحقيقية فى الواقع متساوية . فمثلا قد لا يكون فرق فى الأجر الحقيقى بين عامل أمريكى يحصل على خمسين دولار فى الشهر وآخر فى مصر يحصل على عشرة دولارات شهرياً .

توازن العرض والطلب يتم بحيث تكون الأجور مرتفعة فى دولة عنها فى الدولة الأخرى . وقد يستشهد البعض برسم بيانى (كما فى شكل ٣٤) فيقول إن تقاطع منحنى طلب العمال فى سويسرا مع منحنى عرض العمال



شكل رقم (٣٤) . فى ظل المنافسة يتحدد الأجر بتوازن عرض العمل وطلبه فى منطقتين مختلفتين

السويسريين (المبين بالنقطة ت) يجعل أجر العامل الأسبوعى حوالى مائة فرنك — أى ما يقرب من عشرة جنيهات . أما توازن طلب وعرض العمال فى مصر ، فيتم عند النقطة (تَ) حيث يكون متوسط أجر العامل مائة وخمسين قرشاً فى الأسبوع . وربما يجيب البعض بأن السبب يرجع فى الواقع إلى الناحية التنظيمية والتشريعات الإجتماعية حيث أهتمت بعض الدول بأحوال عمالها بينما أهملت دول أخرى تلك الناحية فى تشريعاتها العامة مما أدى إلى انخفاض مستويات الأجور فيها . مثل تلك التعليلات لا تفسر لنا تفسيراً كافياً السبب الذى من أجله تتفاوت الأجور لنفس النوع من العمل فى عالم تفترض فيه شروط المنافسة الحرة . فلنبحث إذن عن بعض الأسباب الهامة لهذا التفاوت بين أجور النوع المتجانس من العمل فى الدول أو الأقاليم المختلفة .

أولاً — أثر الموارد الطبيعية :

إن منحنى الطلب على العمل مشتق من ظاهرة تناقص الإنتاجية الحدية للعمل ، أى أن إضافة كميات جديدة إلى المواد الطبيعية الثابتة ، سوف تؤدى إلى تناقص الإنتاجية الحدية للعمل ، وبالتالى إلى تناقص الأجور . فإذا كانت الدولة غنية بالموارد الطبيعية بالنسبة لعدد العمال فيها ، فمن المحتم أن تكون الأجور فى تلك الدولة مرتفعة عن غيرها من الدول المفتقرة فى الثروة الطبيعية . هذا التفاوت يرجع إذن إلى الجغرافيا الاقتصادية ؛ فأجور العمل فى أمريكا مرتفعة عنها فى الدول الاوربية أو الدول الشرقية لأن الولايات المتحدة غنية بالموارد الطبيعية بالنسبة إلى سكانها ، غنية بالفحم والحديد والبترول والاراضى الزراعية الخصبة والقوى المائية وغير ذلك من الموارد الطبيعية التى يخص الفرد الامريكى منها نصيب يفوق ذلك الذى يخص الفرد من الثروة القومية فى الدول الاخرى .

ثانياً — التقدم الفنى والرأسمالى :

ولو تساويا اقليمان فى الموارد الطبيعية النسبية فقد تختلف رغم ذلك أجور العمال فى كل منهما . قد يكون ذلك بسبب تفوق أحدهما فنيـــاً ورأسمالياً مما يزيد من إنتاجية عمالها . فالمعروف أن الدول التى كانت مسرحاً للثورة الصناعية هى الدول التى نجد فيهـا مستويات مرتفعة من الاجور فى الوقت الحاضر . ذلك لأن مثل تلك الدول تقدمت فنياً وكونت رؤوس أموال قوية ضخمة ، ويسير الإنتاج فيها بمساعدة معدات وآلات رأسمالية ضخمة ، مما يزيد من إنتاجية العامل الحدية ، وبالتالى يجعل الاجور فى تلك الدول مرتفعة نسبيا .

ثالثاً — قيود الهجرة :

من المعروف أن القيود السياسية والاجتماعية للهجرة تمنع تنقل العمال بين دولة وأخرى ولولا تلك القيود لانتقل العمال من المناطق التي تسودها أجور منخفضة إلى تلك التي تسودها أجور مرتفعة نسبياً ، فيقل عرض العمل في الأولى فترتفع فيها الأجور ، بينما يزيد عرض العمل في الثانية فيؤدى ذلك إلى انخفاض مستوى الأجور فيها . ولكن هناك موانع اجتماعية مثل اختلاف البيئة واللغة والثقافة الدينية وغير ذلك من العوامل التي تجعل غالبيه العمال غير ميالين لترك أوطانهم إلى بلاد أجنبية[1] كما أن كثيراً من الدول في الوقت الحاضر — أو بالأحرى جميع الدول — تفرض قيوداً على المهاجرين الأجانب مدفوعة في ذلك بدوافع اقتصادية وسياسية. وحتى الدول المستعمرة التي كانت وما زالت تسيطر على مستعمرات شاسعة ، تحرم الهجرة إلى مستعمراتها رغم وجود ثروات طبيعية هائلة بها ، ورغم افتقارها إلى الأيدى العاملة . وحتى إن لم تكن هناك دوافع سياسية لمنع الهجرة ، فإن الطبقات العاملة في العصور الحديثة لا تفتأ تنادى الحكومات بتحريم هجرة العمال الاجانب حتى لا يؤدى سيل المهاجرين إلى زيادة عرض العمال فتنخفض الاجور .

رابعاً — التفوق في كميات الإنتاج :

قد يبدو لأول وهلة أن « قانون الغلة المتناقصة » يظهر أثره بالنسبة للاقليم الواحد ، كما يظهر بالنسبة للمشروع الواحد ، وأن تزايد عدد السكان على

---

(١) من الثابت في تاريخ موجات الهجرة أنه كلما اتسعت الهوة بين الثقافة القومية والدينية لبلدين كلما زادت صعوبة الهجرة بينهما — فالهجرة من الدول الشرقية الى الدول الغربية لم تتم بنفس السهولة أو على نفس النطاق الذى شاهدته أمريكا حيث هاجر اليها الملايين من شتى الدول الأوروبية .

كمية محدودة من الموارد الطبيعية لابد وأن يؤدى إلى نقص الإنتاجية للعامل ، أى إلى نقص الإنتاجية الحدية ، وبالتالى المستوى العام للأجور . ولكن لماذا لم يتحقق أثر تلك الظاهرة فى دولة كالولايات المتحدة حيث تضاعف عدد سكانها خلال القرون الحديثة ، ورغم ذلك نجد عمالها يتمتعون بأعلى مستويات الأجور فى العالم ؟ الرد على ذلك هو أنه بجانب ظاهرة تناقص الغلة النسبية ، توجد ظاهرة أخرى تعمل فى الجانب المضاد ، وهى ظاهرة « تزايد الغلة النسبية » أو الوفورات التى يحققها الانتاج الكبير . فالانتاج فى العصر الحديث يحتاج إلى منشآت ومعدات ضخمة ، ولكى تستفيد المشروعات من وفورات الانتاج الكبير وعناصر الانتاج غير القابلة للتجزئة لابد وأن يكون حجم إنتاجها كبيراً ، وأن يكون تسويق تلك المنتجات مضموناً . ولنقارن مثلا صناعة السيارات فى الولايات المتحدة بمثيلتها فى انجلترا . نجد أن مصانع السيارات الكبيرة فى الولايات المتحدة أمثال مصانع (كريزلر وفورد وجنرال موتورز) تنتج الملايين من السيارات سنوياً ، كما أن تلك المصانع واثقة من تصريف منتجاتها فى السوق المحلية والأسواق الخارجية . أما المصانع الانجليزية ، فليست لديها نفس الامكانيات الانتاجية ، وقد لايتعدى انتاج معظمها بضع آلاف من السيارات سنوياً (إذا استثنينا القليل من المصانع الكبيرة) وهى لذلك لا تتمتع بوفورات الانتاج الكبير بالقدر الذى تتمتع به المصانع الأمريكية ، لهذا نجد أن السيارات الأمريكية تنتج بتكلفة أقل من مثيلاتها الانجليزية ، وهذا رغم أن العامل الامريكى قد يحصل على أجر يفوق بكثير ما يحصل عليه العمال فى بريطانيا . ولاشك أن صناعة السيارات فى انجلترا تشعر بوطأة المنافسة الأمريكية ، وبتأخر مركزها الاقتصادى نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج النسبية وصغر حجم الانتاج فى معظم مصانعها .

خامسا : الفروق الثقافى والاجتماعى والمعنوى :

إذا قارنا مستوى الطبقة العاملة فى الدول المتخلفة بذلك المستوى الذى تتمتع به الطبقات العاملة فى الدول الغربية المتقدمة ، فإننا نجد فارقا شاسعا لا بد وأن تكون له آثار فى نواح متعددة وخاصة بالنسبة لكفاية العامل. فالعامل فى الدول المتخلفة يعيش فى بيئة فقيرة تنقصها التنظيمات الاجتماعية ، يعيش فى جو من الفقر والاحساس بانحطاط مركزه الاجتماعى ، لا يجد أمامه الفرصة لرفع مستواه الثقافى أو الصحى ويعول عادة أسرة تتكون من عدة أفراد لا يكاد دخله يسد رمقهم جميعا ؟ ويعيش هو وأسرته معرضين لشتى أنواع الأمراض المزمنة وغيرها نتيجة سوء التغذية وعدم وجود العناية الطبية . وقد يضحى بجزء كبير من دخله لإعالة عدد من الأطفال يموتون قبل الوصول إلى سن يعولون فيها أنفسهم بأنفسهم ، فكأنه يضحى بجزء كبير من دخله خلال سنوات متعددة من حياته لا يحصل خلالها على جزاء سوى الحزن والاكتئاب والاستسلام . أما العامل فى الدول المتحضرة المتقدمة سياسياً واقتصاديا فإنه يعيش فى أمان من الشرور الاجتماعية ، يجد حكومات تعترف بحقوقه وتسهر على رعاية مصالحه ؛ تكفل له ولأبنائه فرصة الثقافة العامة والتعليم الفنى دون أن يكلفه ذلك مليما واحدا من دخله . هذا العامل الذى يجد من المؤسسات والهيئات الاجتماعية والمشاريع العامة ما هو مسخر لخدمته فى النواحى الصحيه والغذائية والمادية ، هذا العامل الذى يعيش فى مجتمع يشعر فيـــه بأنه شخص محترم يتساوى مع أفراد الطبقات الأخرى فى الحقوق السياسية والاجتماعية (بل وقد يجد نفسه مدللا فى بعض الدول) ، هذا العامل الذى يجد من التشريعات العـامة ما يضمن له أوقات الراحة الكافية والتأمين ضد أخطار العمل بأنواعها ؛ هذا العامل الذى يحس بأنه قد حصل على مستوى من التعليم الفنى يميزه عن

غيره من العمال فى دول أخرى ، بل ويميزه عن بعض الأفراد فى نفس المجتمع الذى يعيش فيه ، نقول هذا العامل لابد وأن يكون مرتفع المعنوية وذا كفاية عالية فى عمله ... فهل لا ننتظر أن يكون أجره مرتفعا إذا ماقورن بأجر غيره من العمال فى الدول الأخرى[1] ؟

(١) وفى هذا الصدد يجب أن نذكر أن العمال فى بعض الدول يحصلون على مزايا اجتماعيه تجعل دخلهم الحقيقى أكبر بكثير مما يبدو إذا ما نظرنا إلى دخلهم النقدى . فالعامل الإنجليزى مثلا يعيش فى مسكن شعبي يدفع نظيره إيجاراً ضئيلا لا يذكر ، وأولاده يتعلمون بالمجان وتكفل لهم مدارسهم الغذاء الصحى اللازم ، وجميع أفراد أسرته يتمتعون بمشاريع التأمين الصحى ولا يدفعون ثمناً لأى خدمة من الخدمات الطبية مهما كانت شهرة الطبيب المعالج ، فليس من الغريب إذن أن يجد العامل الإنجليزى فائضاً يدخره من دخله أو ينفقه على احتساء كميات وفيرة من البيرة !!

الفصل السابع

المنافسة غير الكاملة فى سوق العمل

نقابات العمال والمساومة الجماعية

إن الشروط التى نفترضها فى المنافسة الحرة الكاملة عند دراسة سوق سلعة من السلع، قلما تتحقق جميعها فى الحياة العملية ، وهذه الحقيقة تظهر بصورة أوضح عند دراسة سوق العمل . فمثلا من شروط السوق الحرة الكاملة تجانس وحدات السلع ، وسهوله اتصال العرض والطلب ، وعدم التواطؤ ، وعدم تحكم أقلية من البائعين أو المشترين فى الكميات أو الأثمان ، إلى غير ذلك من الشروط المعروفة . فهل تتوافر مثل هذه الشروط فى سوق العمل ؟ إننا لا يمكننا القول بأن وحدات العمل متجانسة أو أنه يسهل تقسيمها إلى رتب كما هو الحال فى القطن أو القمح . ثم سهولة اتصال العرض والطلب ، أو معرفة البائعين بجميع المشترين والعكس بالعكس ، لا تتوفر فى سوق العمل . فكثيراً ما نجد أن العمال فى منطقة ما يجهلون الفرص الموجودة فى مناطق أخرى ، كما قد تكون هناك صعوبات عملية ومادية ، تعوق هجرة العمال من منطقة إلى أخرى .

ثم إن طبيعة العمل كعنصر من عناصر الإنتاج قد ميزت سوق العمل بخصائص معينة لا تتوافر فى سوق العناصر الأخرى . فشعور العمال بضعفهم أمام أصحاب الأعمال قد أدى إلى تكتلهم فى شكل نقابات تقوم بوظيفة المساومة الجماعية فتفرض على أصحاب الأعمال فى صناعة معينة حداً أدنى للأجور التى تدفع للعمل ، وهذا الأجر يسرى على جميع أعضاء النقابة

ويلتزم به جميع أصحاب الأعمال « المشترين » لذلك النوع من العمل . وغالباً ماتطالب النقابات برفع الأجور فى حرفة معينة ، وهى تعلم أن ذلك ربما أدى إلى بطالة بين عمال تلك الحرفة ، ولكنها لايمكنها تفادى البطالة أو إجبار أصحاب العمل على توظيف العمال العاطلين بالأجر الذى تفرضه النقابة . ومن ناحية الطلب على العمل أيضاً ، نجد أن كثيراً من الصناعات التى تحتل مركزاً احتكارياً أو شبه احتكارى فى إنتاج السلعة وبيعها ، تسعى للوصول إلى مركز احتكارى بالنسبة « لشراء » العمل . مثل هذه الاعتبارات لابد وأن تغير من الاستنتاجات التى وصلنا إليها عند دراسة سوق العمل فى ظل المنافسة الحرة الكاملة ، كما أن تدخل النقابات أو الحكومات لوضع حد أدنى للأجور فى الصناعات أو الحرف المختلفة ، لابد وأن يكون له رد فعل على مقدار العمالة ، وعلى تكاليف الإنتاج وسوق السلع المنتجة وأرباح المنتجين وعلى حالة الرواج أو الكساد فى تلك الصناعات المختلفة ، وما يتبع الكساد من تفشى البطالة لا فى صناعة واحدة فقط ، بل وربما فى عدد من الصناعات . ذلك هو ما سنحاول دراسته فى هذا الفصل

الاحتكار فى حالة الطلب على العمل

قد يكون المنظمون أو المنتجون فى مركز إحتكارى بالنسبة لطلبهم على نوع معين من العمال ، ومعنى ذلك أنهم يتمتعون بمركز احتكار شرائى ، وسيكون فى استطاعتهم أن يفرضوا الأجر الذى يدفع لمن يوظفونهم من العمال . وربما يحدث هذا النوع من التحكم إذا كان المنتجون أقلية يتفقون فيما بينهم على ضغط تكاليف الإنتاج ، وحيث لايستطيع العمال المطالبة بأجور مرتفعة نظراً لعدم وجود نقابة تنظم جهودهم ، أو لخوفهم من الاستهداف للبطالة (ربما لسهولة إحلال الآلات محلهم) . ولا شك أن الاحتكار الشرائى للعمل يظهر أثره بصورة أوضح فى المدة القصيرة ، أما فى المدة الطويلة حيث تتاح الفرص أمام العمال للبحث عن عمل آخر

أو التنقل إلى حرفة أخرى ، فمن المحتمل ألا يجد المحتكر نفسه فى نفس المركز الذى يمكنه من التحكم فى الأجر الذى يدفعه للعمال .

على أن هناك حالات احتكار شرائى للعمل حتى فى المدة الطويلة وذلك حينما لا تظهر فرص بديلة لكسب الرزق أمام العمال ، أو تكون أنواع العمل البديلة ذات أجر أقل مما يحصلون عليه . وعادة نجد مثل هذا الاحتكار فى حالة المشاريع التى تستخدم فئات من العمال ذوى المهارة والخبرة الفنية ممن يحصلون على أجور مرتفعة . ففرص العمل فى جهات أخرى لا تتوفر لهذا النوع من العمال كما تتوفر امام العمال العاديين الذين يمكنهم الاشتغال فى عدد من الحرف التى لا تحتاج إلى مستوى عال من المهارة . فأمام العامل العادى عدد من الصناعات والمشاريع تشترك جميعها فى الطلب على العمال ، أما العمال المهرة فهم عادة أقلية وكثيراً ما يكون الطلب عليهم مقصوراً بين عدد محدود من المشاريع ، وانحصار الطلب فى أيدى القلة من المشاريع يهيء الجو للاحتكار الشرائى . ولنبحث الآن كيف يتحدد الأجر ومقدار الطلب على العمل فى الحالة التى يكون فيها احتكار من جانب المشترين للعمل وتنافس من جانب البائعين للعمل .

أوضحنا فى الفصل السابق أن المنتج الذى لا يحتكر شراء العمل يمكنه الحصول على أى عدد يرغب توظيفه من العمال فى صناعة أو حرفة معينة طالما أنه يدفع لكل منهم ذلك الأجر الذى تحدد بتوازن الطلب على العمل وعرضه ، كما أوضحنا أن هذا الأجر سيكون قريباً من الأجور التى يمكن للعمال الحصول عليها فى جهات أخرى ، إذ لو قل عن ذلك لاتجه جميع العمال إلى حيث يجدون أجراً أحسن . فكأن عرض العمل فى حالة المنافسة بين « المشترين » فى صناعة معينة يمثله خط أفقى مستقيم — أى أنه عرض غاية فى المرونة عند مستوى معين من الأجر يقبله المنتج ولا يمكنه تغييره . أما فى حالة احتكار المنتج أو الأقلية من المنتجين لشراء العمل ،

فإن الأمر يختلف حيث يستطيع المحتكر أن يتحكم فى الأجر الذى يدفعه بزيادة أو تقليل طلبه على العمل . فكلما « إشترى » كمية إضافية من العمال ، كلما اضطر إلى دفع أجر أعلى مما كان يدفعه من قبل . وإذا خفض الأجر الذى يدفعه لعماله ، فلن يتركوه جميعاً ، بل سينكمش عرض العمل إلى حد ما ، وسيبقى لديه عدد من العمال راضين الاشتغال بأجر أقل . فمنحنى عرض العمل فى هذه الحالة مرن يمثل أعداداً متزايدة من العمال كلما ارتفع الأجر .

لنفرض أن منجما للفوسفات اكتشف فى منطقة ريفية بعيدة عن المدن الكبيرة ، وأنه بدأ فى الإنتاج ، معتمداً على العمال الموجودين فى المناطق القريبة من المنجم . سيجد المنظم فى هذا المشروع مثلا أن فى استطاعته الحصول على خمسين من العمال لا أكثر إذا عرض عليهم أجراً قدره عشرة مليمات فى الساعة ، (وسيفضل بقية العمال الاشتغال بالحرف التى يمارسونها عن أن يغيروها ويشتغلون فى منجم الفوسفات بهذا الأجر المنخفض) . لهذا يجب على المنظم إذا أراد الحصول على عدد أكبر من العمال أن يغريهم بأجر أحسن من عشرة مليمات فى الساعة ، وقد يحصل مثلا على خمسين عامل آخر إذا دفع أجراً قدره خمسة عشر مليما فى الساعة . وإذا أراد الحصول على مائة أخرى من العمال خلاف المائة الأولى فهو مضطر أن يدفع أجراً أعلا مما يدفعه (حتى يغرى العمال القاطنين فى القرى المجاورة) ، وربما اضطر إلى دفع أجر قدره ثلاثين مليما فى الساعة ... وهكذا . وطبيعى أن جميع العمال سيحصلون على نفس الأجر ، إذ لن يرضى أحدهم أن يشتغل بأجر أقل من زملائه الجدد الذين يؤدون نفس العمل .

إذن كيف يحدد منظم هذا المشروع طلبه على العمل .. إننا نعرف أن المنتج يوازن بين الانتاجية الحدية النقدية وسعر العمل السائد فى السوق ، هذا إذا كان المنتج يعمل فى ظروف المنافسة ويدفع نفس الأجر لكل عامل

إضافى يوظفه . أما فى مثالنا هذا فإن كل مجموعة إضافية من العمال تكلف المنظم تكلفة أكبر ، أى أن التكلفة النسبية للعمل تتزايد باستمرار كما تتزايد أيضاً التكلفة الحدية للعمل (أى أن كل عامل إضافى يكلف المنظم أكثر من العامل الذى يسبقه). ويمكننا تبين ذلك بمقارنة الجدولين الآتيين ، أحدهما لمنتج يعمل فى ظل المنافسة ويدفع تكلفة نسبية غير متغيرة للعمل (لأنه يدفع نفس الأجر لكل عامل إضافى) ، والآخر — وهو مثال المشروع الوارد أعلاه — يعمل فى ظروف احتكار شرائى للعمل . (الأجر اليومى لعشرة ساعات من العمل) .

عدد العمال	مشروع فى ظروف المنافسة		
	أجر العامل	التكلفة النسبية للعمل	التكلفة الحدية للعمل
	قروش	قروش	قروش
٥٠	٣٠	٣٠	٣٠
١٠٠	٣٠	٣٠	٣٠
١٥٠	٣٠	٣٠	٣٠
٢٠٠	٣٠	٣٠	٣٠
٢٥٠	٣٠	٣٠	٣٠

جدول (١)

مشروع منجم الفوسفات (احتكار شرائى للعمل)			
أجر العامل فى اليوم	التكلفة الإجمالية للعمل	التكلفة الحدية للعمل	التكلفة النسبية للعمل
قروش	قروش	قروش	قروش
١٠	٥٠٠	١٠	١٠
١٥	١٥٠٠	٢٠	١٥
٢٠	٣٠٠٠	٣٠	٢٠
٣٠	٦٠٠٠	٦٠	٣٠
٤٠	١٠٠٠٠	٨٠	٤٠

جدول (ب)

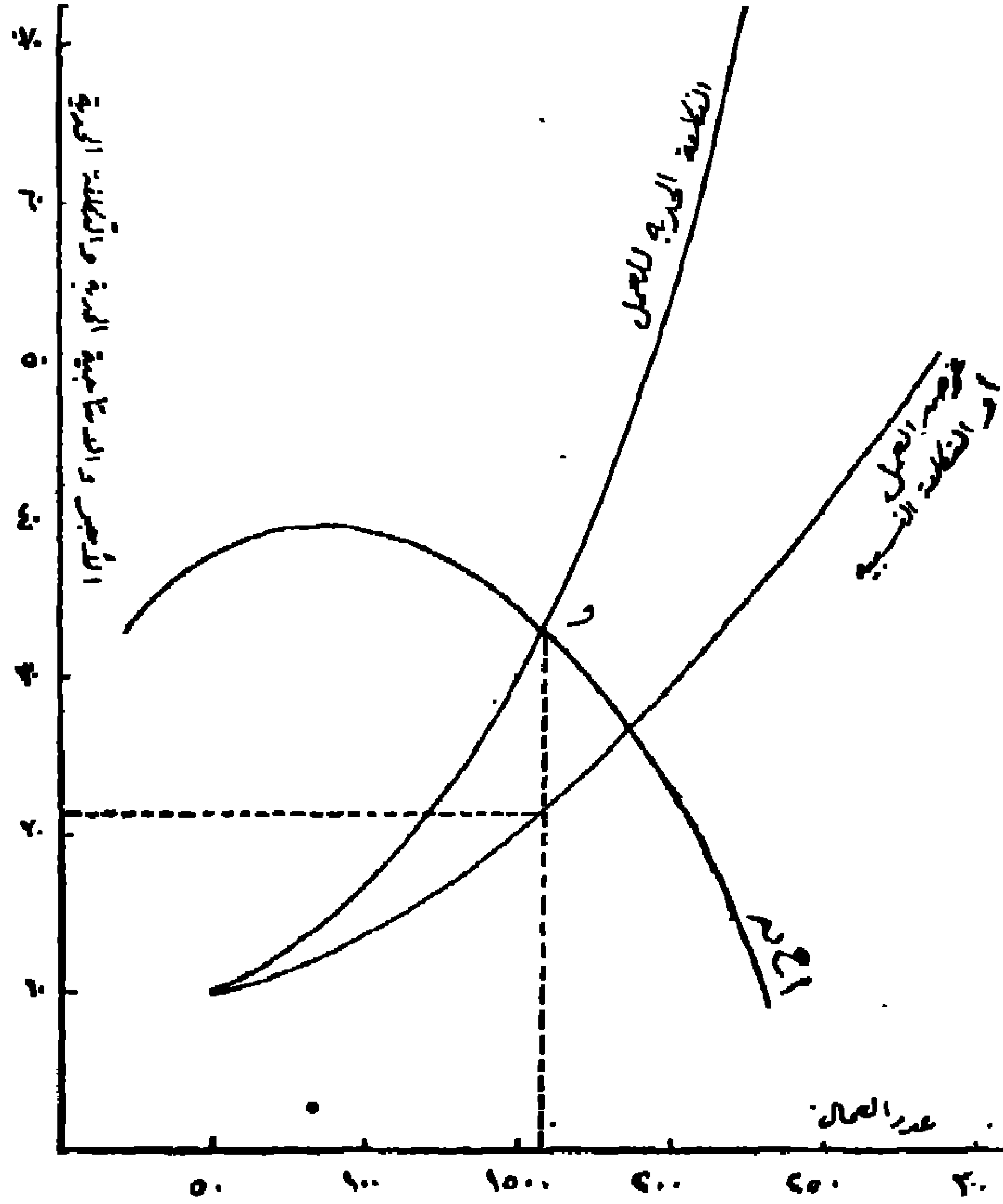
نلاحظ من الجدول (ا) أن التكلفة الحدية للعمل ثابتة وهى فى الواقع تساوى سعر العمل أى الأجر السائد فى السوق ، أما فى جدول (ب) فان التكلفة الحدية للعمل تتزايد بأكثر من الزيادة فى الأجر . فالمنظم يدفع تكلفة إجمالية للعمل قدرها ٥٠٠ قرش فى اليوم إذا وظف خمسين عاملا ، وإذا وظف مائة عامل بأجر قدره ١٥ قرشا فى اليوم فإنه يدفع تكلفة إجمالية للعمل قدرها ١٥٠٠ قرشا . فكأن التكلفة الإجمالية قد زادت بمقدار ١٠٠٠ قرش ، وهى عبارة عن :

(٥٠ عامل × ١٥ قرش = ٧٥٠) + (٥٠ عامل × ٥ قروش = ٢٥٠)

حيث سيزيد أجر كل عامل من الخمسين الأول من عشرة قروش إلى خمسة عشر قرشا فى اليوم . وعليه تكون التكلفة الحدية للعمل (مقاسة بالتقريب) هى عبارة عن مقدار الزيادة فى تكاليف العمل مقدومة على الزيادة فى عدد العمال ، أى ١٠٠٠ ÷ ٥٠ = ٢٠ .

فالمنظم فى حالة الاحتكار الشرائى للعمل لا يوازن بين الإنتاجية الحدية النقدية وثمن العمل (أى الأجر السائد) ، وإنما يوازن بين الإنتاجية الحدية

النقدية والتكلفة الحدية للعمل . ويوضح ذلك شكل رقم (٣٥) ،وتكون



شكل رقم (٣٥) ، فى حالة الاحتكار الشرائى للعمل يوازن المنتج بين الإنتاجية الحدية النقدية والتكلفة الحدية للعمل .

نقطة توازن الإنتاجية الحدية النقدية مع التكلفة الحدية للعمل هى النقطة (و) حيث يوظف المنتج ١٦٠ عاملا بأجر قدره ٢٢ قرشاً فى اليوم لكل منهم . (يلاحظ أن منحنى التكلفة النسبية للعمل — أو متوسط الأجر — هو فى الواقع منحنى عرض العمل .

الاحتكار فى بيع العمل

لا تبدو ظاهرة الاحتكار واضحة فى سوق السلع المنتجة فى النظم الرأسمالية الحديثة كما تبدو فى بيع أو عرض العمل ، ولهذا يجب أن نوجه عنايتنا إلى دراسة الآثار المترتبة على هذا النوع من الاحتكار ، ولا يختلف معنى الاحتكار فى سوق العمل عن المعنى الذى نقصده عند التكلم عن احتكار بيع سلعة من السلع : أى مقدرة البائع على التأثير والتحكم فى ثمن السلعة فى السوق . وبديهى أن العامل الواحد لا يمكنه أن يصل إلى ذلك المركز الاحتكارى إلا إذا كان من ذوى المواهب النادرة — صوت جميل ، أو مهارة فائقة فى عزف آلة موسيقية ، أو مقدرة كوميدية أو تمثيلية ، أو غير ذلك من الأمثلة التى يتمكن فيها صاحب الموهبة النادرة هذه من أن يتحكم فى الثمن الذى يعرض به خدماته .

أما فى الحالات الأخرى العادية ، فإن العامل الذى يعرض خدماته منفرداً يضطر إلى قبول أجر معين يتحدد بتوازن العرض والطلب فى السوق إذا كانت هناك منافسة بين عدد من المشترين ، أو يتحدد من جانب منتج واحد أو أقلية من المنتجين إذا كان هناك احتكار شرائى فى سوق العمل . ولعل عجز العمال عن التحكم فى أجورهم ومن ثم مستوى دخلهم فى المجتمع ، وعدم قدرتهم على الوقوف أمام رب العمل والمطالبة بتحسين مركزهم ، هى العوامل الرئيسية التى تعلل التطور التاريخى للتنظيمات العمالية . وقد أحس العمال الفرادى بعجزهم أمام أصحاب العمل تماما كما يحس المستهلك الفردى بعجزه أمام سلطة محتكر لبيع سلعة معينة ، ولكننا لم نشاهد مثلا نقابة للمستهلكين قامت بالدفاع عن حقوقهم والوقوف فى وجه المحتكرين من المنتجين كما حدث ونشأت نقابات العمال للوقوف فى وجه أرباب العمل . وربما كان السبب المنطقى لذلك هو أن المستهلك حتى وإن شعر بوطأة آثار الاحتكار ، كثيراً مايجد أمامه طرقا متعددة لاختيار سلعة بديلة أو الاستغناء عن سلع معينة ، أما العمال فيندر أن تتواجد أمامهم السبل للبحث

عن وسائل بديلة لكسب الرزق ، بل على العكس من ذلك ، كثيراً ما نجد أن العامل لا يجد أمامه إلا عملا واحداً يتجه إليه . كما أنه من الصعب أن نتصور المستهلكين وقد تكتلوا لمواجهة وطأة الاحتكار والمطالبة بخفض ثمن السلع ، لأنهم غالباً ما يواجهون مصالح متضاربة . فالعامل فى مصنع النسيج يتمنى أن ينخفض ثمن المنسوجات حتى تكون فى متناول يده بكميات معقولة . هذا بصفته أحد المستهلكين ، أما بصفته عاملا فى مصنع النسيج فهو ميّال إلى أن يكون أجره مرتفعاً حتى وإن أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النسيج .

وقد كانت الفكرة السائدة قبل نشوء وتطور نقابات العمال ، أن أمام العامل طريقين لا ثالث لهما : إما قبول أجر يحدده صاحب العمل ، وإما الموت جوعاً . لقد كانت تلك الفكرة صحيحة إلى حد ما فيما مضى ، وبخاصة عندما كان احتكار شراء العمل متفشياً . وليس من المبالغة فى شىء إذا قلنا إن العمال عادة لا يجدون أمامهم سبلا أو حرفاً متعددة لكسب العيش ، وحتى إن قدر لهم الاختيار بين عمل وآخر ، فقد يتطلب ذلك التنقل الاقتصادى[1] بما فى ذلك من عوائق . فهناك عوامل نفسية واجتماعية تحول دون انتقال العامل من بيئة إلى بيئة أخرى غريبة عنه ، كما أن هناك عوامل مادية قد يستحال معها على بعض العمال تعلم حرفة جديدة وبخاصة إذا كانت السن قد تقدمت بهم ، وكانوا قد تعودوا على نوع معين من العمل لا يتقنون غيره . وعلى أى الحالات ، إذا سلمنا بإمكان انتقال العمال جغرافيا أو اقتصادياً ، فإن ذلك التنقل لن يكون ميسورا إلا لفريق من العمال فقط ، لا لجميع العمال فى صناعة معينة أو إقليم معين .

لذلك ، فإن إحساس العمال بهذا التفاوت فى القدرة على المساومة بين العامل الفردى وصاحب العمل ، ساعد على تنظيم نقابات من العمال فى كثير من الحرف . ومعنى وجود النقابة من الناحية الاقتصادية فى دراسة سوق

---

(١) يقصد بالتنقل الاقتصادى للعمل انتقال العامل من صناعة إلى أخرى مع بقائه فى حرفته أو انتقاله إلى حرفة أخرى فى نفس الصناعة .

العمل ، أن العامل يوكل عنه الهيئة المركزية لنقابته لكى تتفاوض باسمه وباسم زملائه مع أصحاب الأعمال على الشروط التى يباع بها العمل لمختلف المنتجين . ومعنى هذا أن العامل إذا انضم إلى نقابة ، يصبح فى حل من أن يساوم صاحب العمل بمفرده ، أو يعرض عليه خدماته مقابل أجر يملى عليه فيضطر إلى قبوله ، أو يساومه فى عدد الساعات التى عليه أن يعملها ، أو أى شروط أخرى يتطلبها العمل . فكأن العامل يتنازل عن جميع حقوقه بالمساومة الجماعية لصالح جميع العمال . وتذكرنا هذه الحالة بالاتحادات الاحتكارية (الكارتل) حيث يتنازل المنتجون عن حقوقهم فى « المساومة » مع المستهلكين على أن تقوم الهيئة المنظمة للكارتل بتحديد أسعار البيع وكمية الانتاج ، وتوزيع الأرباح ومناطق التسويق .

ولاشك إذن أن نقابات العمال تعتبر من الناحية الاقتصادية كمنظمات احتكارية تحتكر بيع العمل ، والهدف الرئيسى لنقابات العمال هو الهدف الاقتصادى ، ووظيفتها الأساسية محاولة التحكم بقدر ما تستطيع فى ثمن العمل أى الأجر . ليس معنى هذا أننا نهمل الأهداف الأخرى غير الاقتصادية لنقابات العمال أو نقلل من أهميتها ونشاطها فى النواحى الاجتماعية المتعددة . لقد قامت كثير من نقابات العمال بنشاط محمود فى تلك النواحى التى لاترمى إلى هدف اقتصادى ، بل وقد رأينا فى كثير من الدول كيف أن نقابات العمال تقوم بنشاط سياسى ملموس أو كيف أنها كانت الدعامة الرئيسية لقيام حزب سياسى قوى كما حدث فى بريطانيا . ليس هنا مجال دراسة هذا النشاط أو مناقشة أهميته النسبية ومدى نجاحه ، وإنما المجال هو تحليل الأهداف الاقتصادية لنقابات العمال بوصفها منظمات احتكارية لبيع العمل ، ترمى إلى التحكم فى الأجور التى يبيع بها أعضاؤها خدماتهم للمنتجين .

أهداف النقابات :

لقد شبهنا نقابات العمال بالمنظمات الاحتكارية لبيع السلع المنتجة ، إلا أن هناك فروقاً ظاهرة بين هذين النوعين من الاحتكار ، ففى تحليلنا

الاقتصادى للاحتكار فى حالة منتجى السلع ، كنا نفترض دائماً أن هدف المنتج هو الحصول على أقصى ربح ممكن . قد لا ينطبق هذا الافتراض بحذافيره على كل منتج من المنتجين ، ولكنه افتراض عام يكفى لأن يكون نقطة ارتكاز نعتمد عليها فى تحليلنا الاقتصادى . وذلك لأن تحقيق أكبر قسط من الربح هو الدافع الرئيسى بالنسبة للغالبية العظمى من المنتجين ، وعليه ففى استطاعتنا أن نتخذ هذا الهدف أو الدافع كقاعدة عامة تبنى عليها استنتاجاتنا .

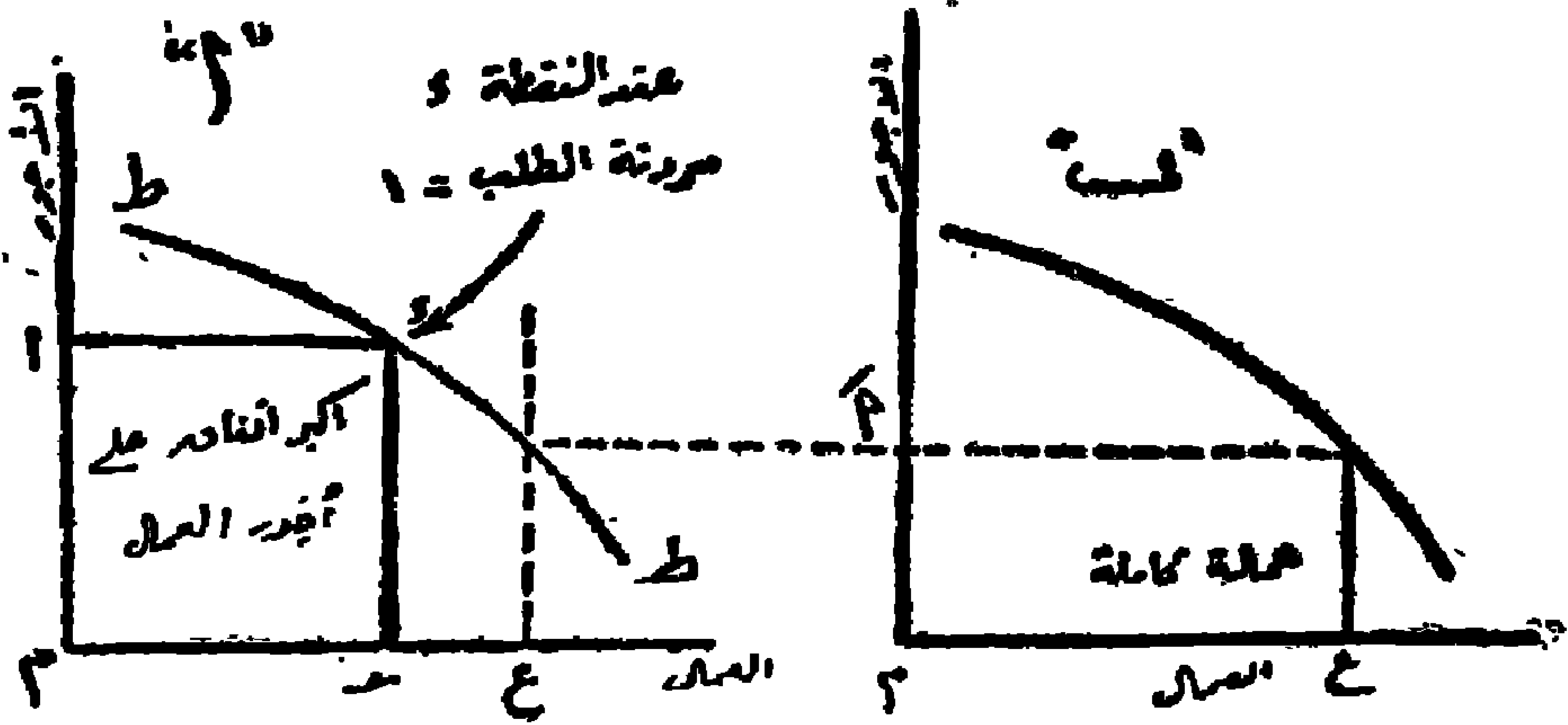
أما بالنسبة لأهداف نقابات العمال ، فليس فى استطاعتنا أن نفترض افتراضا واحداً مثل تحقيق أقصى ربح أو دخل للعامل : فالربح لا يمكن تحديده فى حالة العامل كما يحدد فى حالة المنتج ، أى على أساس أنه الفرق بين الايراد والتكلفة . ذلك لأن التكلفة . بالنسبة للعامل مسألة شخصية قد تختلف بين عامل وآخر . والتكلفة بالنسبة للعامل هى عبارة عن ساعات الفراغ التى يضحى بها ، وهى ساعات قد ينفقها فى سبيل التمتع بالراحة ، أو تثقيف نفسه ، أو الحصول على قسط أكبر من التمرين ، أو رعاية أسرته ، إلى غير ذلك من الاعتبارات التى لا يمكن اتخاذ قياس موحد لها . فى استطاعتنا أن نقيس الإيراد أو الدخل الذى يحصل عليه العامل ، فهذا هو الأجر ، ولكن ليس فى استطاعتنا أن نقيس التكلفة التى يتحملها العامل للحصول على هذا الإيراد حتى نقول إن هدف العمال هو الحصول على أقصى ربح ممكن . فمثلا هل يريد أغلب العمال أن يشتغل عدداً كبيراً من الساعات فى اليوم ليحصل على أقصى أجر ممكن ، أم هل يفضلون تحديد عدد ساعات العمل اليومى بالقدر الذى يعطيهم قسطا كافيا من الراحة ؟ وهل يفضلون التكاسل والتباطؤ فى العمل ، أم هل يميلون إلى الاجتهاد ومحاولة رفع كفايتهم الإنتاجية ؟ لننظر إلى بعض الأهداف الاقتصادية لنقابات العمال وكيف يمكنها تحقيقها .

الحالة الأولى : قد تحاول بعض النقابات أن تحصل من المنتجين على أقصى إنفاق إجمالى ممكن على أجور العمل ، وهذه السياسة تتطلب معرفة دقيقة لمرونة الطلب على العمل . والجدول الآتى يمثل حالة الطلب

على العمال فى صناعة معينة ، ومقدار ما ينفقه المنتجون على أجور العمال فى كل مستوى من مستويات الأجور .

الأجر الأسبوعى بالجنيهات	الطلب على العمل	مجمل ما يدفعه المنتجون كأجور للعمال — بالجنيهات
٦	١٠٠٠	٦٠٠٠
٥	١٣٠٠	٦٥٠٠
٤	١٧٠٠	٦٨٠٠
٣,٥	٢٠٠٠	٧٠٠٠
٣	٢٣٠٠	٦٩٠٠
٢,٥	٢٦٠٠	٦٥٠٠
٢	٣٢٠٠	٦٤٠٠
١,٥	٤٠٠٠	٦٠٠٠

ويتضح من هذا الجدل أن النقابة إذا أرادت أن تحصل على أكبر دخل إجمالى من المنتجين ، فعليها أن تطالب بأجر أسبوعى قدره ثلاثة جنيهات ونصف . وسيكون مقدار العمالة بهذا الأجر ألفين من العمال ، وربما ترك بعض العمال من أعضاء النقابة بلا عمل . فى هذه الحالة ربما تتعهد النقابة بإعانة أعضائها العاطلين إلى أن يجدوا عملا ، ولكن مثل هذا التعهد يتطلب إدارة حازمة منظمة ، كما يتطلب تضحية من جانب أعضائها العاملين ، وهذه احتمالات قلما توجد فى النقابات الحديثة العهد بالتنظيم والتكوين . ويوضح مثل تلك السياسة وآثارها الشكل البيانى رقم (١٣٦) ، وحيث عدد العمال فى صناعة معينة هو (م ع) والمنحنى (ط ط) يمثل الطلب على العمل . فنجد أن النقابة تحدد الأجر الذى تطلبه لعمالها عند المستوى (م ا) وعند هذا الأجر يكون طلب الصناعة على العمال قدره



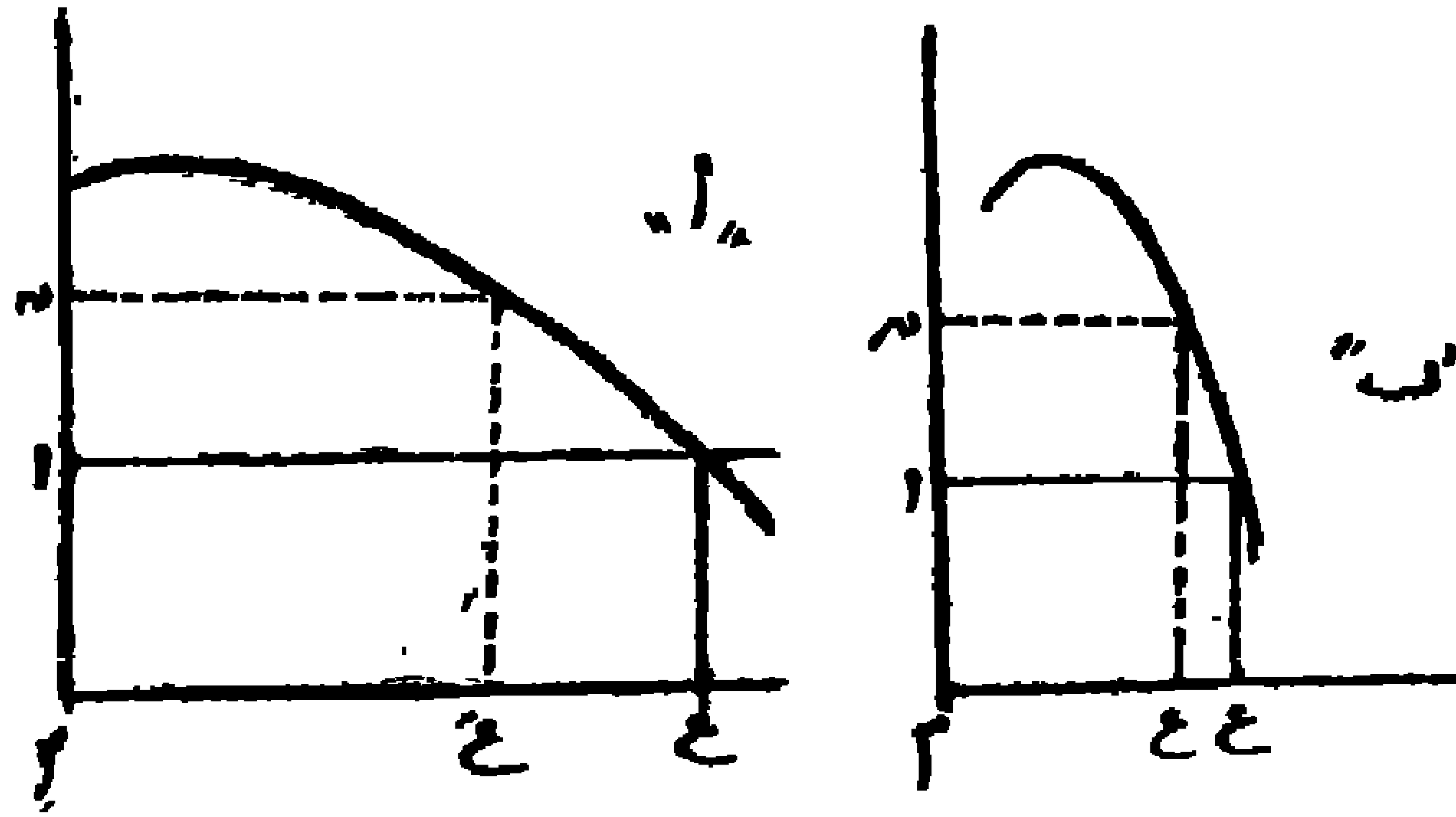
شكل (٣٦) - كيف تحدد النقابة أجر عمالها إذا أرادت الحصول من المنتجين على أكبر إنفاق على الأجور ؟ وكيف تحدده إذا أرادت تحقيق العمالة الكاملة لأعضائها

(م‌حـ) من العمال ، أما (حـ ع) فهو عدد العمال الذين يبقون دون عمل وهم اللذين نفترض أن النقابة التى تتبع مثل تلك السياسة تحاول أن تتعهد باعانتهم حتى يتم توظيفهم . وإذا توخينا الدقة فى تحديد النقطة التى يبلغ فيها إنفاق المنتجين على الأجور حده الأقصى ، لوجدنا أنها نقطة على المنحنى (طط) تكون مرونة الطلب فيها تساوى واحد صحيح . والسبب فى ذلك واضح ، إذ أن أى أجر أعلى من ذلك معناه نقص إنفاق المنتجين ، كما أن كل أجر دون ذلك سيؤدى إلى تمدد الطلب على العمل ولكن مجموع إنفاق المنتجين على الأجور سيكون أقل . ومن الواضح أنه كلما كان الطلب على العمل قليل المرونة ، أمكن لنقابة العمال التى تتبع مثل هذه السياسة أن ترفع الأجور (لأن كل ارتفاع فى الأجر معناه زيادة فى حاصل ضرب الأجر × عدد العمال إذا كانت مرونة الطلب أقل من واحد صحيح) . وعلى العكس من ذلك ، إذا كان الطلب على العمل كبير المرونة — أى كانت المرونة أكبر من واحد صحيح — فإن رفع الأجور سيؤدى إلى انكماش كبير نسبياً فى الطلب على العمل ، وعليه فليس من الحكمة رفع الأجور (لأن كل ارتفاع سيؤدى إلى نقص فى حاصل ضرب عدد العمال × الأجر) .

الحالة الثانية : إذا أحسن أعضاء النقابة أن المطالبة برفع الأجر قد تؤدى إلى بطالة بينهم ، ولم يكن من السهل إيجاد عمل للأعضاء العاطلين أو إعانتهم ، فقد تلجأ النقابة على الأقل إلى المطالبة بذلك الأجر الذى يحقق العمالة الكاملة لأعضائها . فإذا كان عدد أعضاء النقابة هو (م ع) كالمبين فى شكل (٣٦ب) ، فإن الأجر الذى يحقق العمالة الكاملة لأعضاء النقابة هو (م أ) . ومثل هذه السياسة تبدو سهلة وعادلة وحكيمة ، ولكن الواقع أنها تتطلب هى الأخرى تنظيما دقيقاً وإدارة تنفيذية عادلة . كيف تضمن النقابة أن أعضاءها سيبقون فى حالة عمالة كاملة إلا إذا حددت عدد الأعضاء ورفضت دخول أعضاء جـــدد ؟ لعلّ هذا هو السبب فى أن كثيراً من النقابات خاصة فى الصناعات الناضجة فى الدول المتقدمة ، تحاول تضييق باب العضوية بشتى الوسائل التى منها إطالة مدة التمرين ومنع العضوية عن العمال المتنقلين من حرف أخرى ، والمبالغة فى مصاريف الانضمام لعضوية النقابة ، إلى غير ذلك من الوسائل .

الحالة الثالثة : من الأهداف الشائعة لنقابات العمال رفع الأجر دون النظر إلى حالة العمالة أو مقدار ما ينفقه المنتجون على الأجور . وقد ظهرت هذه السياسة واضحة فى نقابات العمال الكبيرة العدد ، وبنوع خاص فى الصناعات الهامة فى الدول الغربية ، مثل صناعة السيارات والحديد والصلب ، والمعدات الكهربائية . وقد تحار النقابات فى تقدير مقدار البطالة إذا فرضت أجراً عالياً فوق أجر التوازن . ولا يخفى أن روح الأنانية كثيراً ما تتغلب على روح الأخوة والعاطفة حتى فى نقابات العمال . فالنقابة التى تقف حائرة أمام اختيار بين فرض أجر معين أو أجر آخر أعلى منه ويحتمل معه زيادة فى البطالة ، كثيراً ماتفضل المطالبة بالأجر المرتفع غير عابئة باحتمال الزيادة فى عدد أعضائها العاطلين ، ولعلّ السبب فى ذلك هو أن معظم النقابات يسيطر على سياستها الأعضاء القدامى من ذوى الخبرة والخدمة الطويلة ، وهم عادة واثقون تمام الثقة من أنهم

سيكونون آخر من يفكر المنظمون فى الاستغناء عن خدماتهم نظراً لخبرتهم وأقدميتهم فى العمل . فكأنهم بذلك فى مأمن من شر البطالة ، وليس هناك ما يجبرهم على التفكير فى زملائهم ممن يكونون أقل حظاً . ويمثل هذه السياسة بيانياً الشكل رقم (٣٧) وفيه نرى أن عدد العمال هو (م ع) وأن الأجر الذى يحقق التوازن بين الطلب على العمل (اح ىه للعمل)



شكل رقم (٣٧) . فرض حد أدنى للاجور قد يؤدى الى بطالة

والمعروض من العمال (مجموع أعضاء النقابة) هو الأجر (م ا) . وعند تدخل النقابة لفرض حد أدنى للأجر أى عند تدخلها لرفع الاجر من المستوى (م ا) إلى المستوى (م ىه) ، فإنها ستتسبب فى بطالة بالنسبة لفريق من العمال مجموعهم (ع عَ) إذ سيقل طلب المنتجين على العمل بارتفاع الأجر . ويتضح كذلك أن مقدار البطالة سيتوقف على مقدار انحدار منحنى الإنتاجية الحدية للنقدية ، أى سيتوقف على مرونة طلب العمل . فى شكل (٣٧ب) حيث الطلب على العمل قليل المرونة نجد أن مقدار البطالة التى تسببت عن رفع الأجر أقل منه فى حالة ما يكون طلب العمل مرناً كما فى شكل (٣٧ ا)

طرق النقابات فى رفع الأجور :

حيث أن الهدف الشائع لمعظم نقابات العمال فى العصر الحديث هو محاولة رفع مستوى الأجور ، فيجدر بنا أن ندرس بعض الوسائل الرئيسية

التى اتبعت أو قد تتبع لتحقيق هذا الهدف . وهناك ثلاثة طرق هامة تسير عليها أغلب النقابات لكى ترفع مستوى الأجور لأعضائها ، وهى وسائل وإن كانت متشابهة فى أثرها إلاّ أن هناك نقطة تباين واضحة بينها .

أولاً — تحديد عرض العمل :

كانت هذه الطريقة شائعة بين معظم النقابات فى وقت ما ، وحتى فى الوقت الحاضر نجد أن كثيراً من أعضاء النقابات يدينون بتلك العقيدة العمالية المألوفة ، وهى أن تقليل الكمية المعروضة من العمل تؤدى إلى رفع الأجور[1]. وإن الكثير من مطالب نقابات العمال تنم عن هدف تقليل كمية العمل حتى يتحقق أجر التوازن عند مستوى أعلى مما هو عليه . فالمطالبة بتقليل ساعات العمل يومياً أو أسبوعياً ، والمطالبة بأيام الراحة والعطلات الرسمية بأجر ، ومنع اشتغال النساء والأحداث فى بعض الصناعات ، وتشجيع التقاعد بمعاش فى سن مبكرة ، ووضع قيود على مقدار مجهود العامل ، أو وضع حد أقصى لساعات العمل الإضافية عندما تستدعى الحاجة فى المصانع . . . كلها مطالب تهدف فى نهاية الأمر إلى « نقل منحنى العرض إلى اليسار » حتى يرتفع بذلك أجر التوازن . كما أن سياسة بعض النقابات فى منع الهجرة الداخلية ومنع تنقل العمال من صناعات أخرى ، وكذا سياسة الاتحادات العامة للنقابات فى مطالبة حكوماتها بمنع هجرة الأجانب ، تهدف كذلك إلى نفس الغرض وهو الحيلولة دون زيادة عرض العمل حتى لا تنخفض الأجور .

---

(١) يذكر P. Samuelson فى مقدمته التحليلية للاقتصاد أن العمال الأمريكيين كانوا يتغنون بنشيد زجلى يفسر ما يكن فى صدورهم ، وهو

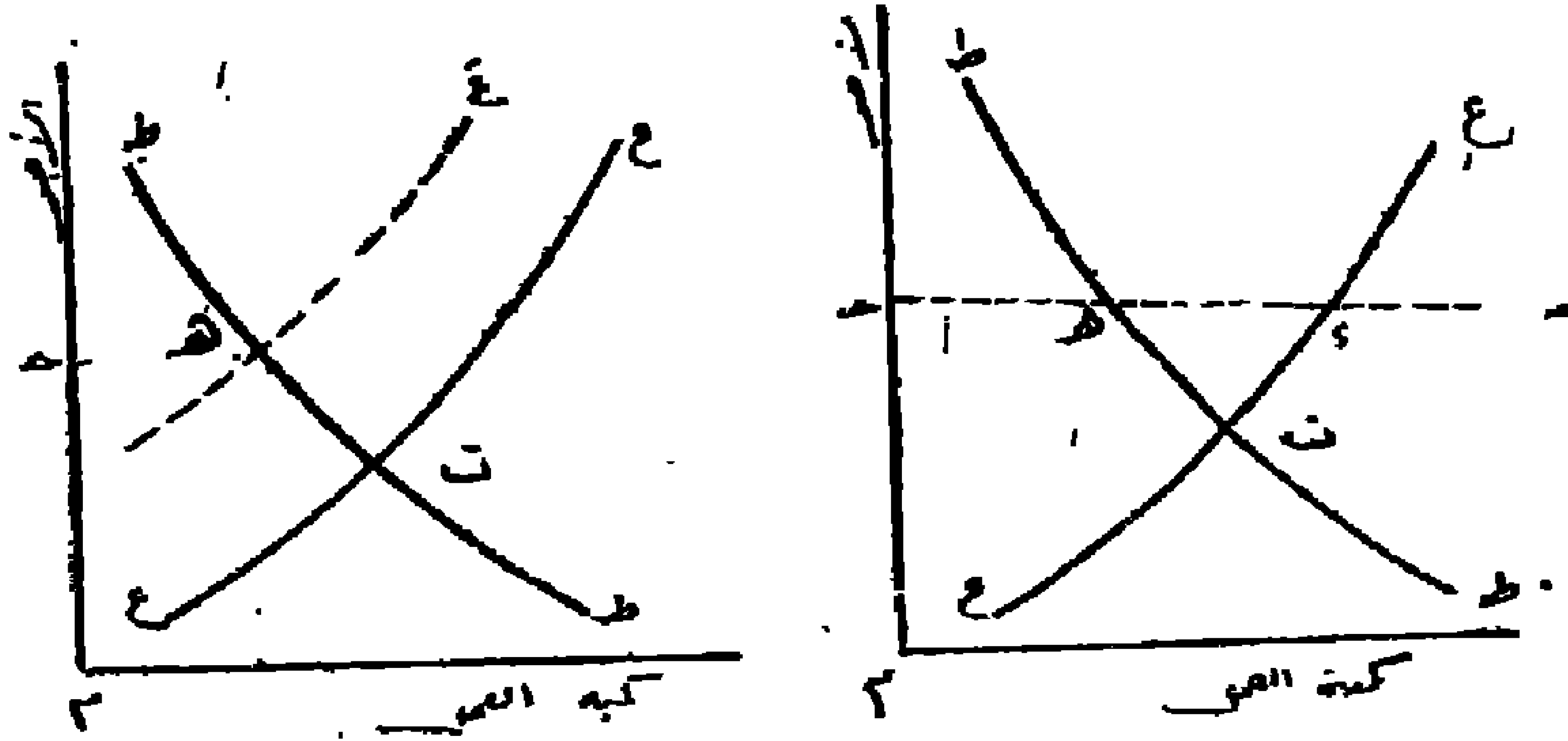
Whether you work by the week or the day,
The shorter the work the better the pay.

وقد ذكرنا فيما سبق كيف أن بعض النقابات تضع شتى العوائق فى سبيل الأعضاء الجدد حتى تضمن بذلك العمالة لأعضائها الحاليين بأجر مناسب. ومن الأمثلة التطبيقية لذلك أن نقابات المحامين والأطباء والمحاسبين وغيرهم من المهن الحرة تفرض قيوداً على الخريجين الجدد مثل النص على فترة تمرين طويلة ، أو تأدية امتحانات تعدها النقابة للحصول على ترخيص بالعمل أو إطالة مدة الدراسة الجامعية ، إلى غير ذلك من الأساليب التى تخدم نفس الغرض . وتحاول النقابات التى يقوم عمالها بأعمال يدوية أن تشيع بين أعضائها فكرة التباطؤ فى العمل بطريقة مستترة ، وأن يمتنع الأعضاء عن الاندماج فى سياسة مكافآت أو مسابقات الإنتاج بين العمال فى المصانع ، إذ تعتبر كلها حيل تتعارض مع هدف العمال وهو التباطؤ لتقليل عرض العمل . كما أن من القيود الواضحة التى تفرضها النقابات ، مطالبة صاحب العمل بتخفيف كمية العمل أو العبء الذى يتحمله العامل أثناء عمله . ومن الأمثلة الشائعة لذلك أن بعض نقابات عمال البناء تضع حداً لكمية طوب البناء التى يحملها العامل فى اليوم الواحد ؛ وتطالب نقابات عمال الطلاء (النقاشين) بألا يزيد عرض فرشة الطلاء عن مقياس معين ؛ كما تفرض نقابات النسيج حداً أقصى لعدد الأنوال التى يراقبها العامل الواحد ؛ وتفرض نقابات الحمالين فى المحطات ألا يكلف العامل بأكثر من حمل معين ؛ وتطالب بعض نقابات عمال المصانع بأن يستمع العمال إلى بعض ألوان البرامج الموسيقية أثناء العمل بدعوى أن ذلك يقلل من الملل ويزيد من كفاية العامل ومعنويته ؛ إلى غير ذلك من أساليب التباطؤ التى تهدف أولا وآخراً إلى (نقل منحنى عرض العمل إلى اليسار) .

ثانيا : فرض حد أدنى للأجور :

تتجه الغالبية من نقابات العمال فى عصرنا هذا إلى مطالبة أصحاب العمل بحد أدنى للأجور يسرى على جميع العمال بشرط ألا يوظف من العمال من هم خارج عضوية النقابة . وقد تلجأ النقابات إلى شتى ألوان السياسات

للوصول إلى هذا الهدف ، وذلك بالإضراب أو المساومة الجماعية السلمية ، أو الالتجاء إلى الحكومات لتأييد وجهة نظر النقابة أو استعمال شتى ألوان الدعاية التى تثير الرأى العام بغرض إشعاره بغبن أصحاب العمل للطبقة العاملة . ويبدو أن قادة النقابات قد أصبحوا يؤمنون بأنهم إذا نجحوا فى إرغام المنظمين على دفع أجور عالية ، فإن مشكلة عرض العمل ستحل نفسها . وبمعنى آخر ، تميل الغالبية من نقابات العمال إلى المطالبة بحد أدنى للأجور وهى موقنة بأن ذلك سيؤدى إلى بطالة بين أعضاء النقابة ، ولكنهم لا يبالون بذلك ، بل على العكس قد يسرون بذلك لأنهم سيوفرون على أنفسهم مشقة الإجراءات التى من شأنها تقليل عرض العمل . ويوضح شكل رقم (٣٨) المقارنة بين الطريقتين السابقتين اللتين تحققان للنقابات نفس الهدف وهو رفع الأجور وما يترتب على ذلك من وجود بطالة بين عمال النقابة التى تتبع



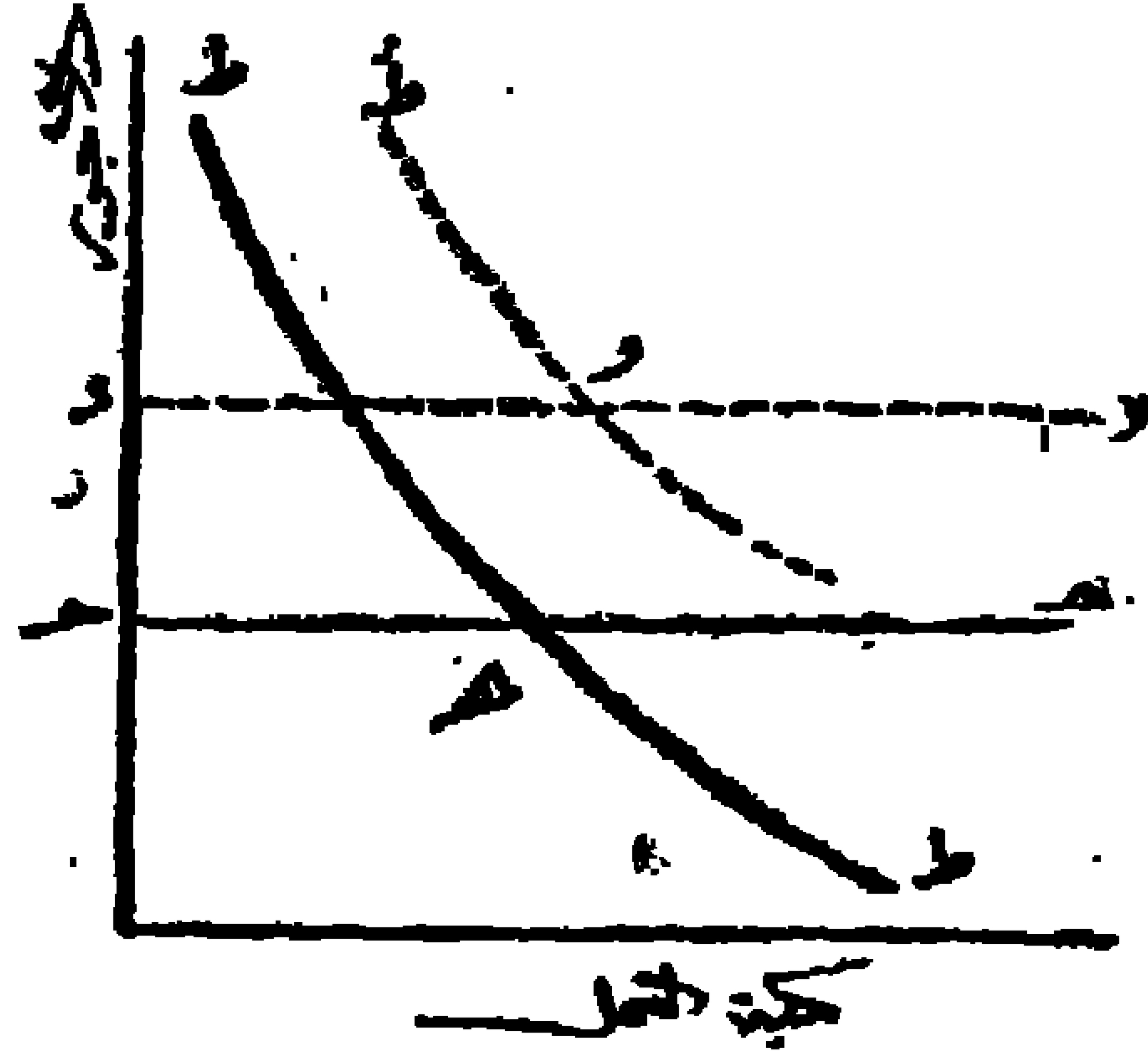
شكل رقم (٣٨) . كيف تحاول نقابات العمال رفع الأجور فوق المستوى الذى يتحدد بتوازن العرض والطلب عند النقطة (ت) .

إحدى الطريقتين ، نتيجة لعدم التوازن بين الطلب على العمل بالأجر المرتفع والكمية المعروضة من العمل بهذا الأجر .

ثالثا : محاولة زيادة الطلب على العمل :

فى استطاعة نقابات العمال أن ترفع الأجور دون الالتجاء إلى وسائل العنف أو الوسائل الملتوية التى تهدف إلى تقليل كمية العمل ، وذلك بأن

، تنقل منحنى طلب العمل إلى اليمين ، كما يبدو فى شكل رقم (٣٩) ، أى زيادة الطلب على العمل . تستطيع نقابات مثلا أن تزيد من كفاية العمال وذلك بتثقيفهم والعمل على رفع مستواهم المعنوى والفنى ؛ كما تدرس الإمكانيات



شكل رقم (٣٩) . قد تلجأ النقابات إلى زيادة الطلب على العمل حتى ترتفع الأجور .

المختلفة لزيادة الكفاية الإنتاجية داخل المصنع مثل الاستفادة من معدات وأدوات حديثة أو تقسيم العمل وإتقان الإدارة بما قد يعود على الإنتاج والعمال بالنفع . فزيادة إنتاجيه العامل الحدية تؤدى إلى زيادة طلب المنظم على العمال ، وربما أدت إلى إمكان ضغط التكاليف ، كما تؤدى إلى ارتفاع الأجر وزيادة العمال فى نفس الوقت . وإذا راعت النقابة أن الطلب على العمال تحدده الإنتاجية الحدية النقدية للعمل فقد تعمل ما من شأنه أن يرفع الإنتاجية الحدية النقدية عن طريق زيادة أسعار المنتجات .

تستطيع النقابات تحقيق ذلك بأن تساعد على نشر الدعاية لتلك المنتجات ـــ كأن تستند إلى فكرة تشجيع الصناعات القومية ـــ أو بأن تلجأ إلى الحكومات لفرض تعريفات جمركية عالية فى وجه السلع الأجنبية ، أو بأن تساعد المنتجين فى صناعة معينة على الوصول إلى مركز احتكارى يمكنهم من رفع

ثمن المنتجات ، ومن ثم زيادة الطلب على العمل · وقد يحدث أن تفرض نقابات العمال عن طريق المساومة الجماعية حداً أدنى للأجور ، فإن أدت الزيادة فى دخل العامل إلى زيادة فى كفايته ، فسوف يكون ذلك كسباً مزدوجاً للعمال، إذ ترفع أجورهم ويزداد فى نفس الوقت الطلب على خدماتهم فتزداد العمالة بين أعضاء النقابة · ويبين هذه الحالة الرسم البيانى شكل (٣٩) ، حيث رفعت الأجور عن طريق المساومة الجماعية من(حـ حـ) إلى(ى ى) ،وفى نفس الوقت زاد الطلب على العمال إلى(طـ) ، ونشاهد أنه عند نقطة التوازن الجديدة (و) تزداد العمالة رغم حصول كل عامل على أجر أعلى مما كان يحصل عليه .

البطالة :

نختتم هذا الفصل بدراسة سريعة لظاهرة البطالة فى المجتمعات الرأسمالية لارتباطها الوثيق بالأجور والطلب على العمل . ونقول دراسة سريعة لأن التعمق فى هذا الموضوع يتطلب إلماماً وافياً بطبيعة الدورة الاقتصادية والأزمات الدورية وأسبابها وعلاجها ؛ وسيكون هذا موضوع دراستنا فى القسم الثانى من الكتاب · لذلك سنكتفى بالاشارة إلى الأسباب الرئيسية للبطالة وعلاقتها بمستوى الأجور وطلب المنتجين على العمل .

إن البطالة ظاهرة مؤسفة فى النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وحقيقة لا يمكن إخفاؤها أو التغاضى عنها بل إنه ليس من المبالغة فى شىء القول بأن نجاح الرأسمالية أو فشلها يتوقف على مدى نجاحها فى إيجاد حل ناجع لأزمات البطالة . وليست ظاهرة البطالة مقصورة على الدول الصناعية التى تمر عليها فترات الرواج والكساد كما يظن البعض ، بل إنها قد تظهر بصورة مزمنة مقنعة حتى فى الدول المتخلفة غير المتقدمة صناعياً . وقلما نجد دولة واحدة خالية من عدد من العمال فى حالة بطالة دائمة لعدم قدرتهم على العمل حتى إن وجدت أمامهم الفرص . تلك الأقلية البائسة هم عادة من ذوى

العاهات او المتقاعدين ، وتقع مسئولية رعايتهم أولا وآخراً على الدولة .
كما قد تكون هناك بطالة موسمية فى بعض الصناعات أو الحرف التى تروج فى مواسم أو فصول معينة من السنة ، وبخاصة إذا لم يكن هؤلاء العمال العاطلون ذوى إلمام بحرف أخرى يكتسبون منها رزقهم فى مواسم الركود . مثل هذه البطالة نشاهدها فى صناعة البناء فى بعض الدول التى يحتاجها شتاء قارس ؛ أو فى صناعة المثلجات التى لا تروج إلا فى فصل الصيف ، أو بالنسبة لبعض العمال الزراعيين الذين يكثر الطلب عليهم فى مواسم الحصاد دون غيرها من أشهر السنة .

على أن هذا النوع من البطالة لا يمثل إلا جزءاً صغيراً من البطالة الحقيقية فى النظام الاقتصادى . وقبل أن نشير إلى أنواع البطالة وأسبابها ، يجدر بنا أن نصحح خطأ شائعاً ، وهو الاعتقاد بأن السبب الجوهرى للبطالة هو انتشار الآلات والتقدم الصناعى ، حيث أدى التوسع فى استخدام الآلات إلى الاستغناء عن خدمات العمال اليدوية فى أغلب الصناعات . لو كان هذا الزعم صحيحاً ، لكان من المتوقع أن تزيد البطالة على مر السنين كلما تقدم المستوى الفنى وزادت المخترعات الآلية . لقد انقرضت معظم الحرف اليدوية ، ومع ذلك نجد أن البطالة تظهر وتتفشى بصفة دورية ، فتزيد فى أوقات الكساد ، وتقل فى أوقات الرواج ، وقد تقل رغم التقدم الفنى والآلى فى المجتمع . فقبل إدانة الآلات بمسئوليتها فى التسبب فى البطالة ، يجب أن نراعى النقط الآتية :

١ — أن التقدم الفنى ممثلا فى استخدام الآلات يؤدى عادة إلى خفض تكاليف الانتاج والتمتع بوفورات الانتاج الكبير ، وهذا بدوره يؤدى إلى انخفاض ثمن المنتجات ورواج سوقها ، مما يدعو إلى التوسع فى الانتاج وزيادة الطلب على العمال .

٢ — إن اختراع آلات جديدة لابد وأن يتبعه ظهور مشاريع لانتاج هذه الآلات ، مما يحتمل معه خلق عمالة جديدة لكثير من العمال . وإن لم يكن من المحتم أن يوظف العمال المطرودون من صناعة معينة (بسبب إحلال الآلات محلهم فى الصناعة الجديدة التى قامت لإنتاج الآلات) ، فسوف يؤدى التنقل التدريجى فى المدة الطويلة إلى الحد من أثر البطالة الذى قد ينشأ من استخدام الآلات .

٣ — وحتى إن لم يؤد خفض تكاليف الانتاج وبالتالى ثمن السلعة المنتجة إلى رواج صناعتها وزيادة الطلب عليها ، فإن انخفاض ثمن تلك السلعة سيترك الفرصة لإنفاق جزء أكبر من دخل الفرد على سلع أخرى ، مما يؤدى إلى رواج صناعتها والتوسع فيها إلى درجة استيعاب عدد كبير من العمال العاطلين .

٤ — هناك عادة فترة طويلة تمر بين اختراع الآلات واستخدامها على نطاق واسع وبصورة عملية فى الصناعات التى اخترعت من أجلها . ذلك لأن انتاج الآلات الجديدة يتطلب استثماراً على نطاق واسع ، واستخدام نسبة كبيرة من رؤوس الأموال ، وإعداد المصانع اللازمة ، وهذا لا يتم إلا فى المدة الطويلة وعلى مراحل تدريجية ربما تواجدت خلالها الفرصة أمام العمال للتنقل إلى صناعات أخرى .

ولعل أهم ما يلاحظ على ظاهرة البطالة أنها تنتشر كالعدوى ، وأن لها رد فعل واضح الأثر يذكرنا بحالة عكسية لمكرر الاستثمار . والقول بأن هناك « مكرر للبطالة » صحيح إلى حد كبير ، إذ أن البطالة فعلا تولد البطالة ، وهذه الأخيرة تولد غيرها وهكذا ... فإذا حلت أزمة كساد فى صناعة معينة وتبعها خفض فى الانتاج ترتب عليه وجود مليون من العمال العاطلين

مثلا ، فماذا ستكون النتيجة ؟ سنجد أولا أن هذا الكساد فى تلك الصناعة — ولتكن صناعة النسيج مثلا — سيؤثر على صناعات ومشاريع كثيرة تقوم على صناعة النسيج أو ترتبط بها . ستتأثر مثلا مشاريع النقل ، وإنتاج المواد الخام ، وتجارة المواد الخام والأصباغ ، وصناعة الأنوال ، وتجارة الجملة والتجزئة التى تعتمد على تلك المنتجات ، وشركات الإعلان والتعبئة ومحلات التفصيل ... إلى غير ذلك من المشاريع التى ستختلف درجة تأثرها طبقا لمدى ارتباطها بصناعة النسيج .

والأمر الذى يفوق ذلك خطورة هو أن المليون من عمال النسيج العاطلين (ومن يتبعهم فى الصناعات الأخرى) سيفقدون قدرتهم الشرائية . فلو كان متوسط دخل العامل قبل استهدافه للبطالة جنيهين فى الأسبوع ، فإن بطالة هؤلاء العمال ستحنى نقصا فى الانفاق (على السلع الاستهلاكية غالبا) عما يقرب من مليونى جنيه فى الأسبوع . سيقل إذن « الطلب الفعال » بالنسبة للمشايع الاستهلاكية ، ويحل بها الكساد ، وستكون مشاريع إنتاج السلع شبه الكمالية (كالسجاير والمكيفات) عادة هى الضحية الأولى لهذا الكساد ، فتقل فيها العمالة . وهؤلاء العمال العاطلون نتيجة كساد المشاريع الاستهلاكية ، سيؤثرون على غيرهم من المشاريع التى تعتمد على إنفاقهم ، فتمسها عدوى الكساد ... وهكذا تتوالد بطالة جديدة دائما نتيجة للكساد الذى يحل بصناعة رئيسية(١) .

---

(١) ليس أدل على ذلك من أننا كنا فى مصر نشعر اقتصادياً بأثر الكساد فى مصانع المنسوجات القطنية فى لانكاشير بانجلترا كما أن الأزمات التى كانت تحل فى صناعة واحدة فى إحدى الدول الغربية كان يظهر مداها فى جميع المدن والأقاليم المجاورة ، فتغلق المقاهى ودور السينما ، ويحل الكساد أو الإفلاس بالمطاعم ومحال البقالة ومكاتب التجارة والمحاسبة وفروع المصارف وربما حل الكساد حتى بالمدارس نتيجة هجرة العائلات إلى حيث يوجد الرزق .

بعض أنواع البطالة

ليست البطالة ظاهرة موحدة أو متجانسة ، بل قد تختلف أسبابها . فهناك البطالة التنقلية frictional unemployment التى يستهدف لها العمال الذين ينتقلون من حرفة إلى أخرى أو من صناعة إلى غيرها إما لتحسين مراكزهم أو تحت ضغط الظروف . ويندر أن يترك العامل عملا ليجد غيره فى اليوم التالى ، كما ويتعذر إيقاف مثل هذا النوع من البطالة فى مجتمع تسوده حرية تنقل العامل وحرية المنتج فى توظيف العامل أو الاستغناء عنه . على أن هذا النوع من البطالة ليس من الخطورة بمكان ، ومن اليسير على المجتمعات المتقدمة أن تتبع نظام « مكاتب العمل » التى تنشأ فى معظم المدن الكبيرة والمناطق الصناعية لإرشاد العمال وتوجيههم إلى حيث توجد سبل العمالة وكسب الرزق .

وكما قدمنا ، قد تنشأ البطالة نتيجة لكساد صناعة من الصناعات الرئيسية فى المجتمع . فإذا كان مستوى الأجور فى تلك الصناعة يتحدد بتوازن العرض والطلب ، فإن نقص طلب المشاريع على العمل فى أوقات الكساد سيدفع الأجور إلى الانخفاض إلى درجة ترغم فريقاً كبيراً من العمال على ترك العمل والبحث عن حرفة أخرى أكثر إكساباً . أما إذا كانت الأجور مرتبطة بما تفرضه النقابات ، فلا بد أن تنشأ بطالة طالما أن الطلب على العمل قد نقص دون أن يصحبه انخفاض فى الأجور . وسيتوقف أمل العمال العاطلين فى الصناعات الكاسدة فى إيجاد عمل آخر يرتزقون منه على مدى استعدادهم المهنى والشخصى لتغيير نوع العمل وبيئته ، بقدر ما ستتوقف فرص العمل أمامهم على حالة الصناعات الأخرى وقدرتها على استيعاب عمال جدد ، وبعدها أو قربها جغرافياً من مناطق الكساد . وقد شاهدنا بعد الأزمة العالمية الكبرى سنة ١٩٣٠ كيف أن الملايين من عمال المناجم

العاطلين فى الولايات المتحدة وانجلترا بنوع خاص ، ظلوا على حالتهم هذه سنين طويلة دون أن يجدوا عملا يرتزقون منه إلى أن أدركتهم الحرب العالمية الثانية ففتحت أمامهم سبل العمالة .

ولعل أخطر أنواع مشاكل البطالة هو ذلك الذى يسمى بالبطالة الدورية (Cyclic unemployment) والذى ينشأ عن تأرجح المجتمعات الرأسمالية بين فترات الرواج والكساد التى تعرف باسم الدورة التجارية (Trade cycle) ، وسوف نترك تفصيل الدورات الاقتصادية ومراحلها المختلفة إلى المبحث الثانى ، ونكتفى هنا بهذا القدر كتمهيد لدراسة البطالة الدورية .

الفصل الثامن

رأس المال ومعدل الفائدة

مقدمة :

تعتبر دارسة رأس المال ومعدل الفائدة من أصعب المواضيع فى التحليل الاقتصادى وبخاصة بالنسبة للدارس المبتدىء الذى لم يلم إلماماً كافياً بكثير من المواضيع ذات العلاقة الوطيدة بطبيعة رأس المال والقروض والفوائد التى يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال (مثل مواضيع الادخار والاستثمار والإنتاج الرأسمالى والسياسات النقدية والنظم المصرفية والدورات الاقتصادية) لذلك فمن الأسلم أن يعتبر هذا البحث بمثابة مقدمة للتعمق المستقبل ، إذ مهما أطلنا الكتابة فيه فلن نوفيه حقه من البحث والدراسة ، وإذا أكثرنا من سرد النظريات والآراء والانتقادات المتشعبة فلن نزيد الموضوع إلا تعقيداً بالنسبة لهذه المرحلة الأولية من دراسة التحليل الاقتصادى .

ومما يزيد دراسة معدل الفائدة تعقيداً تعدد التفسيرات وأوجه النقد للنظريات المتشعبة التى دارت حوله — فهناك التفسيرات « الكلاسيكية »[1] الأولى ، وهناك التفسيرات شبه الكلاسيكية الحديثة ، ثم الآراء التى تنقد هذه الأخيرة ، ومنها آراء كينز وتفسيره لمعدل الفائدة على ضوء دراسة

---

(١) الاقتصاديون الكلاسيكيون اسم أطلقه كارل ماركس على أسلافه أمثال ريكاردو وجيمس ميل ومن سبقهما من الاقتصاديين الذين مهدوا السبيل للنظريات الاقتصادية الريكاردية . على أن لورد كينز كان يقصد بالكلاسيكيين جميع علماء الاقتصاد — حتى المستحدثين منهم — الذين ساروا فى نفس التيار من الآراء أمثال بيجو ، مارشال ، وجون ستيوارت ميل .

النقود ، كما أننا ووجهنا فى السنين الأخيرة بسيل من الآراء التى تنقد نظريات كينز وتقترح تعديلا على بعض آرائه .

ليس أمامنا إذن إلا أن نتوخى التبسيط لما هو جدير بالدراسة والبحث من بين تلك الآراء والنظريات ، وأسارع هنا فأعتذر للمتعمقين فى الدراسة الاقتصادية ، وأقول أننى أقصد بهذا العرض المبسط خدمة الدارسين المبتدئين ، وإن أتيت بجديد فلن أتعدى التجديد فى طريقة العرض والتحليل ، وإن استعرضت نقداً أو تفسيراً فإننى إنما أنقله عن علماء الاقتصاد الأجانب الذين ندين لهم بدراساتنا لهذا العلم الحديث . وبما أننى أحاول تبسيط موضوع معقد ، فإننى لا أرى جدوى من هدم الغرض الأساسى بأن أزيد الموضوع تعقيداً بإضافة آرائى المتواضعة فى تأييد نظرية معينة أو تبرير نقد معين أو نقد تفسير ما .

سأحاول بمعنى آخر أن أجعل القارىء يلم فى صورة مبدئية بأهم ما دار حول دراسة رأس المال ومعدل الفائدة من نظريات ، فأمهد بذلك السبيل لدراسة أكثر تعمقاً تتسنى للباحث بعد أن يلم بالنظم النقدية والمصرفية وبالنظرية العامة لكينز والتعديلات التى طرأت عليها من جانب الاقتصاديين المتقدمين فى السنين الأخيرة .

رأس المال والرأسمالية والثروة :

يمكننا أن نعبر عن رأس المال بأنه تلك الثروة غير المعدة للاستهلاك ، والتى تستخدم لإنتاج ثروة جديدة . ولننسى من الآن تلك الفكرة الدارجة الخاطئة وهى أن رأس المال معناه كمية من النقود أو « الثروة » فى أيدى طبقة معينة من أفراد المجتمع . إن النقود فى حد ذاتها لا تعتبر رأس مال إلا إذا سخرت فى « شراء » سلع أو خدمات إنتاجية ، والنقود نفسها لا تنتج وليست لها منفعة بالمعنى الذى نقصده ، وإنما الذى ينتج هو المعدات

الرأسمالية كالآلات والمبانى والبواخر والسكك الحديدية . كما أن رأس المال يشمل كذلك السلع والخامات غير المعدة للاستهلاك المباشر ، والتى تستخدم فى إنتاج سلع جديدة فى المستقبل . وعندما نتكلم عن رأس المال القومى فإننا نقصد كل ما يمتلكه المجتمع من معدات الإنتاج بما فيها من طرق ومشاريع رى وجسور ومصانع وخامات مخزونة وسلع كاملة أو متوسطة تحتفظ بها المنشآت كجزء من رأسمالها .

وإن كان رأس المال هو ثروة ، فليس معنى ذلك أن كل ثروة تعتبر رأس مال . فالفرد الذى يمتلك مسكنه الخاص الذى يسكنه يعتبر مالكا لثروة لأنه يحصل على إشباع مباشر لنفسه(١) ، أما الفرد الذى يمتلك مسكناً يؤجره فيعتبر مالكا لرأس مال ، إذ أنه يحصل من هذا المنزل على دخل يدفعه له المستأجر نظير حصوله على خدمات رأس المال ممثلا فى المنزل . وقد يفرق بعض الكتاب بين الأنواع المختلفة لرأس المال — كما يُفرّق بين أنواع العمل — فيقولون إن هناك رؤوس أموال ثابتة ومتداولة ، ومخصصة وغير مخصصة ، ومادية وشخصية ... الخ .

وهذه التقسيمات تدخل ضمن نطاق الاقتصاد الوصفى ولا تهمنا فى كثير أو قليل . فكما لم نفرق بين كاتب وصانع أو مهندس وعامل عند دراستنا للأجور ، فكذلك لن نستفيد شيئاً من التفرقة بين رأس مال فى شكل آلة أو رأس مال يستعمل فى دفع أجور ومرتبات . فطالما أننا نهتم بناحية معينة وهى : كيف يتحدد ثمن الحصول على خدمات رأس المال أو ثمن الحصول على قرض ، فلن يهمنا إذا كان هذا القرض يستعمل فى دفع أجور

---

(١) يسمى بعض الاقتصاديين هذا النوع من الثروة « رأس مال استهلاكى » لأنه فى اعتقادهم يغل خدمة أو دخلا حقيقياً لمالكه ، ويقول آخرون إن الفرد الذى يسكن فى منزل يملكه يعتبر مالكا لثروة يقترضها هو نفسه باعتباره منظماً ويبيع خدماتها لنفسه كمستهلك . ومن ثم فإن المنظم الذى يستغل رأس مال من ملكه الخاص يعتبر فى حدود المبلغ المستغل مالكاً لثروة يقرضها لنفسه .

العمال ، أو يحول إلى مبنى أو آلة تستخدم فى الإنتاج ، أو حتى إذا كان هذا القرض يستعمل فى إشباع حاجة استهلاكية أى لسد عجز فى الدخل الحالى .

ورأس المال عنصر هام من عناصر الإنتاج ، زادت أهميته وتزداد كلما تقدمت المجتمعات وتطورت نحو اقتصاد صناعى أو رأسمالى تستخدم فيه العدد والآلات والمبانى والسلع المخزونة على نطاق واسع . ولن يقلل من أهمية رأس المال فى الإنتاج الحديث نوع النظام الاقتصادى ، سواء أكان فردياً أو جماعياً ، اشتراكياً أو حرفياً . فمن الأخطاء الشائعة مثلا القول بأن النظم الاشتراكية لا تعترف برأس المال وتنفى أهميته كعنصر من عناصر الإنتاج . هذا القول أبعد ما يكون عن الصواب ، إذ أن اعتراض النظم الاشتراكية ليس منصباً على طبيعة رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج ، وإنما الاعتراض قائم على أساس ملكية رأس المال . فالعقيدة الاشتراكية تصف رأس المال بأنه مورد للدخل دون القيام بمجهود مباشر ، كما تصف الربح بأنه الحصول على دخل دون وجه حق .

لذلك يحبذ الاشتراكيون فكرة تأميم رأس المال وجعله مِلكا للدولة ، بينما يعترض أصحاب النظام الرأسمالى الحر بأن الملكية الخاصة لرأس المال وحصول المالك على عائد أو فائدة ، ضروريتان لإغراء الأفراد على الادخار والاستثمار الذى هو أساس تنمية رأس المال فى المجتمع . وهذا الاختلاف فى الرأى أو العقيدة لن يغير فى طبيعة رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج ، ولا من ضرورة تعريفه بأنه ثروة تدخر حالياً لكى تعد لاستهلاك مستقبل . لذلك فإننا إذا درسنا المجتمع الاشتراكى وكيفية تكوين رأس المال القومى فيه فلن نستطيع إنكار الحقيقة الواقعة وهى أن تكوين رأس المال يتطلب تضحية بصورة من الصور ، أى يتطلب تأجيل استهلاك جزء من الدخل القومى — أى ادخار هذا الجزء — حتى تزداد كمية رأس المال القومى فتزداد الثروة الإنتاجية فى المجتمع — أى يزداد الدخل القومى .

ومن ثم فإنه بالإضافة إلى الفارق المعروف فيما يتعلق بملكية رأس المال فى المجتمعين (الرأسمالى الحر والاشتراكى) نجد أن « التضحية » أو الثمن الذى يدفع فى سبيل تكوين رأس المال يتحمله المجتمع برمته فى النظام الاشتراكى . فكثيراً ما سمعنا فى بيانات حكومة الاتحاد السوفيتى وتقاريرها عن مشاريع السنوات الخمس تبريرات لقلة إنتاج السلع الاستهلاكية ونداءات إلى الشعب الروسى باحتمال التقشف حتى يسخر الجزء الأكبر من الثروة القومية لإنتاج السلع الرأسمالية أى تنمية رأس المال القومى ببناء المصانع والمدارس وإعداد الآلات الإنتاجية الثقيلة وغيرها . هذا بعكس المجتمع الرأسمالى حيث نجد أن تنمية رأس المال القومى تأتى عن طريق الاستثمار الخاص والعام أى عن طريق ادخار الأفراد من دخلهم الشخصى وعن طريق الحكومات .

تكوين السلع الرأسمالية :

إن الفرق ظاهر بين الطبيعة والعمل كعناصر إنتاج وبين رأس المال ، فالأخير من صنع الإنسان ويمكنه التحكم فى زيادته أو نقصه . ولم يتمكن ريكاردو رغم شهرته فى الريع ، ولا آدم سميث رغم شهرته فى شرح نظريات تقسيم العمل والإنتاج والثروة ، لم يتمكنا من الخروج بنظرية تشرح معنى الفائدة وسبب حصول أصحاب رؤوس الأموال عليها .

وظهر التفسير الأول على أيدى الاقتصادى Senior الذى قال إن عرض رؤوس الأموال يتوقف على رغبة الأفراد فى حرمان أنفسهم من استهلاك حاضر حتى يمكن بذلك توفير الموارد لإعداد سلع رأسمالية أو معدات إنتاجية . مثل ذلك كمثل الفلاح الذى يحصد محصوله فيدخر جزءاً منه لا يستهلكه ، بل يخصصه كبذرة للموسم الزراعى المقبل . أما جانب الطلب على رأس المال فقد قال سينيور إنه يتوقف على إنتاجية الأصول

الرأسمالية ، كما أنه مشتق من كمية طلب المستهلكين على السلع التى يساهم رأس المال فى إنتاجها .

وقد اعترض بعض الاقتصاديين على تفسير سنيور لعرض رأس المال ، وبديهى أن يكون كارل ماركس فى مقدمتهم إذ أنه نفى وجود عنصر الحرمان فيما يتعلق بتكوين رأس المال ، طالما أن أصحاب رؤوس الأموال فى نظره هم الموسرون الذين لديهم فائض من الدخل يزيد عن حاجاتهم الاستهلاكية . وأراد مارشال وغيره من الاقتصاديين أن يتحاشوا كلمة « الحرمان » التى أثارت هذا الاعتراض ، فاستبدلوها بكلمة « الانتظار » قائلين إن تكوين الأصول الرأسمالية يتطلب الانتظار وتأجيل الاستهلاك الحاضر للحصول على دخل أكبر فى زمن مستقبل .

ولعل كلمة « الانتظار » هذه — حتى وإن لم تكن تفسيراً مقبولا للسبب الذى من أجله يدفع المقترض فائدة على رأس المال الذى يقترضه — تلقى الضوء على طبيعة تكوين الأصول أو السلع الرأسمالية التى تتطلب مرور مدة من الزمن لتمام إنتاجها وبدء الحصول على عائد أو غلة نتيجة استخدامها لإنتاج سلع أو خدمات استهلاكية . فمن البديهى أن يأتى هذا الانتظار والتأجيل بثمرته ، أى لابد أن يكون العائد أو الإنتاج بواسطة رأس المال أكبر من الإنتاج بدونه وإلا لما كانت ثمة جدوى من الانتظار حتى يتم إعداد سلعة رأسمالية .

وقبل أن نشرح فكرة الانتظار أو التضحية التى يعتبرها بعض الاقتصاديين ثمناً يدفع فى سبيل تكوين السلع الرأسمالية (أى الاستثمار) علينا أن نعلم أن مثل هذا التفسير ينقصه الكثير من التبرير المنطقى — فلو فرض أن الفرد الذى يدخر من دخله الحالى يضحى ويؤجل استهلاكا حالياً إلى استهلاك مستقبل ولا بد له من جزاء نتيجة تضحيته وانتظاره — إذا فرضنا ذلك ، فكيف نفسر حصول بعض الأفراد على فوائد تدفع

نظير أموال يمتلكونها ولكنها لم تأت عن طريق التضحية والتأجيل — كأن تأتى عن طريق الميراث المفاجىء ، أو الفوز بجائزة يا نصيب ، أو أرباح استثنائية جاءت نتيجة ظروف طارئة ... ؟ ثم كيف نفسر تصرفات مديرى الشركات الكبرى مثـــلا الذين تتدفق عليهم الأرباح فيخصصون جزءاً منها للتوسع والتجديد فى منشآتهم ولا تبدو أية ظاهرة للتضحية فى تصرفهم هذا ؟

مثل تلك الاعتراضات هى التى دعت بعض الاقتصاديين إلى تهذيب الآراء المتعلقة بفكرة رأس المال ومعدل الفائدة الذى يدفع فى سبيل قرضه أو اقتراضه . ولكن فكرة الانتظار تعتبر بداية لا بأس بها للتعرف على ماهية السلع الرأسمالية ، وكيفية تكوينها و « الثمن » المعنوى الذى يدفع فى سبيل هذا التكوين والجزاء المادى الذى يدفع للتضحية أو الانتظار فى صورة من الصور .

ومن الأمثلة الشائعة لتوضيح فكرة تكوين رأس المال والتضحية التى تبذل فى سبيل تكوينه ، مثال الاقتصاد الفردى المأخوذ عن القصة الخيالية روبنسون كروزو(١). هذا الرجل المنعزل على جزيرة قفراء يعيش على صيد السمك بأيديه ، فيحصل على « إنتاج » يكفيه قوته اليومى وليكن خمس سمكات . فإذا تصورنا أنه فكر فى صنع شبكة لصيد السمك ، — أى أنه فكر فى تكوين أصل رأسمالى — فهو لابد وأن يضحى بوقت يصنع فيه رأس المال . فلو استغرق صنع الشبكة يوماً كاملا ، فسيكون « الثمن » الذى ضحى به صاحبنا هذا عبارة عن حرمان من خمس سمكات هى مقدار ما كان

---

(١) مثل هذه الامثلة التى توضح المشكلة الاقصادية فى الاقتصاد الفردى شائعة فى كثير من المراجع الانجليزية . وقصة روبنسون كروزو هذه تروى حياة ملاح انجليزى غرقت سفينته وألقى به القدر على جزيرة موحشة عاش فيها بمفرده مدة من الزمن . فأفعال هذا الرجل بالنسبة للاقتصاديين تمثل كيفية حل المشاكل الاقتصادية فى هذا الوضع الفردى .

يمكنه إنتاجه لولا أنه أضاع يوماً كاملا فى صنع الشبكة . على هذا الفرد إذن أن يفكر فى النقط الآتية :

أولا : ما هو مقدار التضحية — أى ما هو ثمن الحصـــول على رأس المال ؛

ثانياً : ماذا يستفيد من وراء تلك التضحية أى ما هو مقدار الإنتاج أو العائد الذى يحصل عليه بمساعدة السلعة الرأسمالية ؛

ثالثاً : هل هذا الإنتاج بواسطة رأس المـال مضمون أم أنه مجرد أمل وتوقع ؛

رابعاً : ما هى مدة صلاحية الشبكة للاستعمال — أى ما هى المدة التى تمضى قبل أن يستهلك رأس المال ويتحتم تجديده .

فكأن روبنسون كروزو فى حالته هذه يواجه نفس المشكلة التى يواجهها المنظم الذى يفكر فى نوع معين من الاستثمار كبناء منزل أو شراء آلة يستخدمها فى الإنتاج . إنه يقارن بين « التضحية » أو الثمن الذى يدفعه للحصول على رأس المال ، ومقدار العائد الذى يحصل عليه ، مع ملاحظة أن الأصل الرأسمالى يستهلك تدريجياً باستعماله ، سواء أكان شبكة بسيطة رخيصة ، أم آلة ضخمة تتـكلف كثيراً .

وفى مثلنا هذا يقارن الرجل بين التضحية — وهى حرمان يوم كامل من خمس سمكات — والعائد الذى يحصل عليه باستخدام الشبكة التى نفترض أنها تصلح للإنتاج مدة عشرة أيام فقط . ومن البديهى أنه لن يقدم على صنع الشبكة إلا إذا وجد أن الانتاج بمساعدتها يفوق الانتاج بدونها . وبمعنى آخر ، لابد أن يكون عائد رأس المال على الأقل مساوياً للثمن الذى يدفع نظير الحصول عليه .

إن روبنسون كروزو يستطيع إنتاج ٥٥ سمكة بيديه خلال إحدى عشر

يوماً ، فإذا حرم نفسه يوماً كاملا فى سبيل صناعة الشبكة التى تبقى صالحة للاستعمال مدة عشرة أيام ، فلا بد أن يكون الانتاج أو العائد الذى تغله الشبكة خلال العشرة أيام الباقية أكثر من خمس وخمسين سمكة حتى تكون هناك جدوى من تكوين رأس المـــال . فلو فرضنا أنه يقدر لنفسه إنتاجاً قدره سبع سمكات يومياً بواسطة الشبكة ، فسيكون العائد المتوقع لتلك السلعة الرأسمالية (خلال مدة صلاحيتها للاستعمال) إنتاجاً قدره سبعين سمكة ، أى ما يزيد عن الانتاج بدون رأس المال خلال أحد عشر يوماً بمقدار ١٥ سمكة ، وإذا رضى روبنسون كروزو بهذا الوضع وأقدم على صنع الشبكة وهو مطمئن ، أمكننا أن نستنتج معدل تفضيله الزمنى . فهو يفضل أن يحرم نفسه يوماً كاملا من أكل السمك ، وأن ينتظر حتى يتم تكوين السلعة الرأسمالية ، نظير الحصول على عائد تمثله السمكات الخمسة عشر الاضافية فكأن سعر الفائدة فى هذا المثال هو ١٥ سمكة فى مدة ١١ يوماً .

والمشكلة التى يوضحها هذا المثال الفرضى هى صورة مبسطة للمشكلة التى يواجهها المجتمع المتقدم مهما كان نوع نظامه الاقتصادى . إن إعداد السلع أو الأصول الرأسمالية يتطلب وقتاً وانتظاراً وتضحية فى صورة من الصور — هذا هو الثمن الذى يدفع للحصول على السلع الرأسمالية . ولابد إذن للمنظم أو المستثمر أن يقارن بين الثمن وبين العائد الذى يتوقع الحصول عليه ، وعنصر التوقع هذا له مغزاه بالنسبة لدراسة رأس المال وسعر الفائدة . فالثمن الذى يدفع للحصول على رأس المـال ثمن حاضر ومعروف ، بينما إنتاجية رأس المال والعائد المستقبل شىء تقديرى . قد يخطىء المنظم فى تقديره للعائد المستقبل وقد يكون الخطأ فى صالحه إذا جاء العائد أكثر مما توقع ، كما قد يتحمل خسارة إذا كان العائد الفعلى اقل عما توقعه وتنبأ به .

ولعلنا نرى الآن كيف أن فكرة الفائدة كعائد لرأس المال تنطبق حتى

فى المجتمع الاشتراكى ، ولعلنا نستبعد الفكرة الخاطئة وهى أن الاشتراكية لا تعترف براس المال ولا بالفائدة على رؤوس الأموال . فالمجتمع الاشتراكى — حيث الموارد الطبيعية ملكا للدولة وحيث يقوم بالتوجيه الاقتصادى مجلس أو سلطة مركزية — هذا المجتمع يواجه مشكلة شبيهة بمشكلة الرجل الفردى فى الاقتصاد الفردى ، وشبيهة إلى حد ما بمشكلة المنظم فى الاقتصاد الحر . إن المجلس الاقتصادى الأعلى مثلا فى النظام الاشتراكى هو الذى يعين مقدار الاستثمار اللازم : مقدار المبانى والمنشآت والآلات والسلع التى تخزن .

أمام السلطة المركزية بمعنى آخر ، جميع الموارد القومية التى تمكنها من إنتاج الناتج القومى ، وهى تضع المشاريع الإنتاجية لفترات — ولتكن خمس سنوات — يتعين فيها نوع وكمية الإنتاج الذى سيوزع على أفراد الشعب . فلو قررت تخصيص بعض الموارد القومية لإنتاج سلع رأسمالية ، فمعنى ذلك أنها تحرم الأفراد من استهلاك حاضر حتى تعد رأس المال وحتى تنمى رأس المال القومى فتزيد بذلك الإمكانيات الإنتاجية فى المستقبل . أى أن السلطة المركزية تحرم الأفراد من استهلاك حاضر حتى ترفع مستواهم المعيشى فى المستقبل حين يزيد النـــاتج القومى . لا شك إذن أن المسئولين عن التنظيم الاقتصادى فى النظم الاشتراكية يوازنون ويقارنون بين التضحية الحاضرة التى يستوجبها تكوين رأس المال ، والعائد المستقبل الذى يأتى نتيجة استخدام رأس المال فى الانتاج . ولا شك أيضاً أن العائد المستقبل يجب أن يفوق التضحية الحاضرة وإلا لما كانت هناك جدوى من الاستثمار ولا من تأجيل الاستهلاك الحالى .

* * *

والآن يمكننا الوصول إلى نتيجة وهى أن تكوين رأس المال يتطلب انتظاراً وتأجيلا للاستهلاك الحاضر أو تضحية فى صورة من الصور ،

ومن ثم لابد وأن يكون عائد رأس المال كافياً لتغطية تلك التضحية . وطبيعى أن الأصول الرأسمالية تستخدم فى إنتاج السلع الاستهلاكية ، وربما استنتج القارىء أن المنظم يقارن بين الانتاجية الحدية النقدية أو العائد الصافى لرأس المال ، والثمن الذى يدفعه للحصول على رأس المال . ولكن مثل تلك المقارنة ليست بالسهولة التى تتصورها ، فاحتساب العائد السنوى الصافى لرأس المال تدخل فيه عدة عوامل يجب ملاحظتها . فالأصول الرأسمالية تتطلب وقتاً لتكوينها وإعدادها ، كما أنها إذا استخدمت فى الإنتاج فستحتاج إلى تكاليف صيانة يتحملها المنظم أو المستثمر . ثم إن السلع الرأسمالية تستهلك تدريجياً باستخدامها فى الإنتاج ، فيجب على المنظم أن يقدر مدة صلاحية رأس المال للاستعمال ويستنزل من العائد الصافى للأصول الرأسمالية مقدار الخصم السنوى الاستهلاكى فى قيمتها .

مثل هذه الاعتبارات لابد من ملاحظتها عند المقارنة بين ثمن رأس المال وعائده الصافى ، ولا يكفى القول بأن المنظم يقارن بين الإنتاجية الحدية النقدية لأصل رأسمالى وثمن هذا الأصل (أو سعر الفائدة) . فالمنظم الذى يقترض مبلغاً من المال ، يحول هذا المبلغ إلى أصل رأسمالى ، وعليه أن يدفع الفوائد على المبلغ المقترض سنوياً ؛ وأن ينفق مبالغ على صيانة الأصل الرأسمالى (الآلة أو المنزل مثلاً) وتلك المبالغ تستحق عليها هى الأخرى فوائد ؛ وعندما يستهلك الأصل فهذا لا يعفى المنظم من رد رأس المال المقترض لصاحبه ، أو إذا كان المتوقع أن يستمر المشروع فلا بد من إبدال الأصل المستهلك بأصل جديد ... وربما كان ثمن الأصل الجديد مرتفعاً عن نظيره الذى استهلك ... أو ربما تطلب إعداد الأصل الجديد مدة من الزمن يتوقف فيها الإنتاج ... إلى غير ذلك من الاعتبارات .

وفيما يلى بعض النماذج[1] المبسطة لتتبع فكرة الفائدة على المبالغ

(١) يجد القارىء نماذج شبيهة فى كتاب المؤلفين Stonier and Hague Textbook of Economic Theory.

المقترضة التي يحولها المقترض إلى سلع رأسمالية يستخدمها فى إنتاج سلع استهلاكية أو إشباع حاجات استهلاكية .

النموذج الأول : إذا اقترض منظم مبلغ مائة جنيه بسعر فائدة ٣ ./. سنوياً سيكون مطالباً فى نهاية السنة الأولى بدفع مبلغ ١٠٣ جنيهاً . ولنفرض أنه اشترى بالمبلغ المقترض آلة يستخدمها فى الانتاج ، وأن هذه الآلة تصلح للعمل لمدة سنة ، وتصبح بعدها مستهلكة لا قيمة لها . على المنظم إذن أن يقارن بين قيمة إنتاج الآلة خلال العام والثمن الذى دفعه عند شرائها مضافاً إليه سعر الفائدة على المبلغ المقترض . لابد إذن أن تكون قيمة العائد الصافى للآلة فى نهاية السنة (وبعد احتساب جميع التكاليف الأخرى) على الأقل مساوياً لمبلغ ١٠٣ جنيهاً ، وهو المبلغ الذى على المقترض دفعه لصاحب رأس المال . وإذا كان العائد الصافى أكثر من ١٠٣ جنيهاً ، فقد يقبل المنظم على استخدام مثل هذا النوع من الأصول الرأسمالية وهو مطمئن ، أما إذا كان العائد السنوى الصافى للآلة أقل من ١٠٣ جنيه فلن يجد المنظم جدوى من هذا النوع من الاستثمار . وبمعنى آخر إن مثل هذا المشروع الذى يستخدم رأس مال عائده الصافى ١٠٣ جنيه ، لا يكون مجزياً للمستثمر أو المنظم إلا إذا كان سعر الفائدة أقل من ٣ ./. .

النموذج الثانى :

منظم يقترض مائة جنيه ليشترى بها عدداً من الأغنام التى تغل له إنتاجاً من الصوف (بعد حساب جميع تكاليف التغذية والرعى وإيجار الحظيرة ... الخ) قيمته الصافية ثلاثة جنيهات سنوياً . وهذا المزارع أو المنظم يعلم أن فى استطاعته أن يستغل الأغنام فى إنتاج الصوف ، ثم يبيع لحمها بعد عدة سنوات بمبلغ مائة جنيه . هذا المنظم إذن لن يقبل على المخاطرة فى مثل هذا المشروع إلا إذا كان سعر الفائدة أقل من ٣ ./. سنويا

إذ فى هذه الحالة يستطيع أن يدفع الفوائد السنوية المستحقة ثم يرد رأس المال المقترض فى نهاية المدة ، ويكون قد استفاد لنفسه عائداً من هذا المشروع .

النموذج الثالث :

منظم يقترض مائة جنيه بسعر فائدة قدره ٣ ./. ، ويستغلها فى إعداد أصل من الأصول الرأسمالية وليكن آلة . ولكن بناء الآلة يستغرق مدة من الزمن ولتكن تسع سنوات تبدأ بعدها فى الانتاج لمدة سنة أخرى ثم تستهلك بالكامل . لابد إذن من دفع المبلغ المقترض فى نهاية العام العاشر مضافاً إليه الفوائد المركبة بمعدل ٣ ./. سنوياً . ومن ثم لابد أن يكون العائد الصافى الذى يحصل عليه المنظم من استخدام تلك الآلة أكثر من مبلغ ١٣٤ جنيه (رأس المال والفوائد المركبة المستحقة خلال عشر سنوات) ، وإلا لما كانت هناك منفعة من استخدام المبلغ المقترض فى مثل هذا المشروع .

النموذج الرابع :

مبلغ مائة جنيه يقترض بسعر فائدة قدرها ٤ ./. ، ويستثمر فى إعداد سلعة رأسمالية تغل إنتاجاً سنوياً قدره ٢٧٫٥٠٠ جنيهاً . إلا أن إتمام إعداد السلعة الرأسمالية هذه يستغرق عدة أشهر ، ولن تكون تامة الاعداد للانتاج إلا فى الأشهر الأخيرة من السنة الأولى ، وسيبلغ إنتاجها فى الأشهر الباقية من السنة ما قيمته الصافية أربعة جنيهات . ولنفرض أن تلك السلعة الرأسمالية — ولتكن آلة مثـــلا — تصلح للاستعمال بعد ذلك لمدة أربع سنوات ، تكون بعدها قد استهلكت بالكامل .

فى استطاعة المنظم فى مثل هذا المشروع أن يدفع الفوائد المستحقة فى السنة الأولى — وهى أربعة جنيهات . وفى نهاية السنة الثانية يدفع مبلغ

٢٧٫٥ جنيهاً ويبقى مديناً للعام المقبل بمبلغ ٧٦٫٥ جنيهاً مضافاً إليها الفوائد بواقع ٤ ./· أي ما يبلغ مجموعه ٧٩٫٥ جنيهاً . وفى استطاعته أن يدفع فى السنة الثالثة مبلغ ٢٧٫٥ جنيهاً ، ويبقى مديناً بمبلغ (٥٢ جنيهاً + ٤ ./·) أى ٥٤ جنيهاً . وإذا دفع فى نهاية العام الرابع مبلغ ٢٧٫٥ جنيه ، بقى مديناً بمبلغ (٢٦٫٥ + ٤ ./·) أى بمبلغ ٢٧٫٥ جنيه ، وهذه يسددها بالكامل فى نهاية العام الخامس ، وتكون الآلة (أو السلعة الرأسمالية) قد استهلكت تماماً . معنى هذا أن المنظم فى مثل هذا المشروع لا يقدم على اقتراض المبلغ لاستثماره فى هذا النوع من الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة أقل من ٤ ./· سنوياً ، أو فى حالة ما يكون سعر الفائدة ٤ ./· سنوياً على شرط أن يكون العائد الصافى للسلعة الرأسمالية أكثر من ٢٧٫٥ جنيه سنوياً .

وهكذا يمكننا أن نتصور من هذه النماذج المبسطة كيف أن المنظم لابد وأن يقارن بين العائد الصافى لرأس المال خلال مدة استعماله والثمن الذى يدفعه نظير الحصول على خدمات رأس المال هذه . هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن العائد يعتبر شيئاً تقديرياً مبنياً على التنبؤ بالمستقبل وماستكون عليه أثمان المنتجات وحالة السوق .

التفضيل الزمنى والاستثمار

رأينا فى الصفحات السابقة كيف يتصرف الفرد إذا أراد تكوين سلعة رأسمالية ، وكيف أنه يضحى باستهلاك حاضر ـ أو يؤجله ـ لكى يحصل على استهلاك مستقبل ، وكيف يقدر معدل الفائدة بالنسبة لعائد السلعة الرأسمالية . وعلينا الآن أن نعالج فكرة التفضيل الزمنى للأفراد على أساس تصرفهم فيما يحصلون عليه من دخل نقدى ، سواء أكانوا يفكرون فى تكوين سلع رأسمالية أم يفاضلون بين استهلاك حاضر واستهلاك مستقبل لاعتبارات شخصية أخرى .

يقال إن الجماعة تدخر أو إن الفرد يدخر إذا لم ينفق كل دخله النقدى على إشباع حاجات استهلاكية حالية ، وإنما أجل بعضها إلى المستقبل . ويقال إن الفرد « يسرف » أو يدخر ادخاراً سلبياً (dis - saves) حين ينفق أكثر من دخله الحالى ، أى يعتمد على مدخرات سابقة ينفق منها كأن تكون لديه ودائع بالبنك أو صندوق التوفير فيسحب منها لتكملة حاجاته الاستهلاكية فى فترة معينة .

والاقتراض هو أخذ نقود من الغير مع إعطاء الوعد بردها فى فترة آجلة . أما الاقراض ـ أو التسليف[1] ـ فهو عكس ذلك ، أى تدبير هذه النقود وإعطاؤها للغير ليستخدمها فى غرض ما ثم يردها بعد فترة من الزمن مضافاً إليها فوائد بنسبة متفق عليها .

وغالباً ما تكون النقود موضع الاقتراض أو التسليف جزءاً من الدخل الحالى للفرد يريد إدخارها للمستقبل ، بيد أنها قد تكون كذلك جزءاً من دخل سابق . كذلك قد يقوم أحد البنوك بدور الوسيط فى عملية الاقتراض

---

(١) أرى من الأسلم أن نعود على هذه الكلمة حتى لا يقع التباس بين كلمتى اقراض واقتراض.

« فيسلف » من ودائع موجودة لديه دون الرجوع إلى أصحابها . أو قد يسلف مبالغ تفوق ما هو موجود لديه فعلا من ودائع الغير ، وفى مثل تلك الأحوال يصعب علينا تصور عنصر التضحية أو الانتظار الذى بدأنا به تحليلنا فى الصفحات السابقة .

وقد تختلف أغراض الادخار كما تختلف أغراض الاقتراض . فبعض الأفراض يفكر فى اقتناء سلع استهلاكية طويلة الاستعمال مثل الثلاجات وأجهزة الراديو والسيارات وهى سلع يفوق ثمنها الدخل السنوى للأفراد العاديين ، ولذا نراهم يشترونها بنظام « التقسيط » ، أو يدخرون فى فترات منتظمة من دخلهم الجارى إلى أن يتجمع لديهم ثمن تلك السلع .

كذلك نجد أن المنشآت العامة كالمدارس والمستشفيات والمرافق العامة والسكك الحديدية والجسور والطرق تمثل كلها سلعا رأسمالية يتم انتاجها من الموارد الموجودة لدى المجتمع بدل أن تسخر تلك الموارد فى انتاج السلع الاستهلاكية . وعملية تسخير عناصر الانتاج لتكوين السلع الرأسمالية هى ما نسميه استثمار . وسواء أكان الاستثمار عاما أو خاصا فانه لا يخرج عن كونه تحويل جزء من الدخل الحالى إلى سلع رأسمالية .

وقد يطلق البعض لفظ الاستثمار على عملية شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات ، أو على عملية شراء سلع رأسمالية موجودة فعلا ، على أن هذا لا يعتبر استثمارا بالمعنى الاقتصادى الصحيح وإنما يعتبر عملية استبدال سلع رأسمالية بنقود . وكما تكلمنا عن الاسراف أو الادخار السلبى يمكننا كذلك أن نتكلم عن استثمار سلبى وهو « النقص » الذى يطرأ على الأصول الرأسمالية الموجودة فعلا سواء أكانت فى شكل سلع مادية أو أوراق مالية .

فالشخص الذى يبيع ما لديه من سندات أو أسهم لينفق من ثمنها على حاجات استهلاكية يعتبر أنه قام باستثمار سلبى ، وإذا كان المشترى لتلك الأسهم قد دفع ثمنها من دخله الحالى فاننا لا نعتبر أنه قام باستثمار وإنما

بعملية « مدفوعات محولة » . والشركات التي تحتفظ « باحتياطي استهلاك رأس المال » وتشترى من هذا الاحتياطي سلعا رأسمالية جديدة تكون قد قامت بعملية استثمار ، والمقدار الصافي لهذا الاستثمار هو مقدار ما زادت به الأصول الموجودة فعلا بعد تعويض المستهلك منها . أما الشركة التي تستخدم احتياطي استهلاك رأس المال لتوزع منه على المساهمين - لتغطية نقص في معدل الأرباح مثلا - تعتبر كأنها قامت بعملية استثمار سلبي .

ولسهولة تتبع فكرة التفضيل الزمني عند دراسة رأس المال ومعدل الفائدة يمكننا تقسيم رؤوس الأموال إلى أنواع ثلاثة : أموال حاضرة وأموال مستقبلة وسلع رأسمالية . وحيث أن السلع الرأسمالية تغل عائدا أو دخلا أو منفعة في زمن مستقبل ، فيمكننا النظر إليها على أنها هي الأخرى أموال مستقبلة . وعليه فان أي عملية تدور فيما نسميه سوق رأس المال هي في الواقع استبدال أموال حاضرة بأخرى مستقبلة أو بسلع رأسمالية . فشراء الاسهم أو السندات أو « تسليف » نقود مقابل كمبيالات لا تخرج عن كونها عملية استبدال أموال حاضرة بأموال يمكن الحصول عليها في المستقبل .

أمامنا إذن عملية استبدال - فلابد أن لها جانبان ، جانب طلب وجانب عرض ، والتمييز بين الجانبين لازم لتوضيح فكرة التفضيل الزمني . فالفرد الذي يملك مالا حاضرا يريد استبداله بمال مستقبل - كأن يدخر جزءاً من دخله الحالي يريد أن « يستثمره » في أسهم أو سندات - يمثل جانب الطلب بالنسبة للأموال المستقبلة وجانب العرض بالنسبة للأموال الحاضرة . وعلى العكس من ذلك ، يمكن القول إن الفرد الذي يبيع أسهما أو كمبيالات يمثل جانب الطلب على أموال حاضرة وجانب العرض بالنسبة للأموال المستقبلة . وباختصار فالمقرضين في مجموعهم أيا كانوا يمثلون جانب العرض للأموال الحاضرة في سوق رأس المال ، بينما المقترضون مهما تباينت

أسباب اقتراضهم يمثلون جانب الطلب على الأموال الحاضرة ، والعكس بالعكس بالنسبة للأموال المستقبلة .

بذلك يمكننا النظر إلى سعر الفائدة على أنه « ثمن » استبدال رأس مال حاضر برأس مال مستقبل . فاذا قلنا أن سعر الفائدة هو ٥ ./· مثلا ، فمعنى ذلك أن مبلغ ١٠٠ جنيه حاضرة يمكن استبدالها بمبلغ ١٠٥ جنيه مستقبلة . وسعر الفائدة هو سعر التوازن بين جانبي العرض والطلب ، وبديهى أن كثرة الطلب على الأموال الحاضرة دون استجابة جانب العرض يؤثر على سعر الفائدة بالارتفاع ، وأن العكس يحدث إذا زاد المعروض من الأموال الحاضرة دون استجابة جانب الطلب عليها . وبطبيعة الحال تختلف أسعار الفائدة بالنسبة لدرجة المخاطرة المحتملة وبالنسبة للفترة الزمنية المحدد لها سداد القرض .

على أنه رغم اختلاف أسعار الفائدة بين القروض طويلة الأجل والأخرى قصيرة الأجل ، وكذا اختلافها بين المشاريع « المضمونة » وغير المضمونة ، فان هناك مستوى عام لسعر الفائدة ، تماما كما هو الحال بالنسبة لتفاوت الأجور فى الصناعات المختلفة وتفاوت إيجارات الأرض الزراعية مع وجود مستوى عام للأجور ومستوى عام للريع .

وإذا اختلفت أسعار الفائدة فإن ميلها العام للارتفاع أو الانخفاض طبقا للتأثيرات المتباينة لابد أن يكون فى اتجاه واحد . فمثلا إذا أراد شخص أن « يستثمر » مدخراته فى شراء أسهم لشركة صناعية ، ثم وجد أن استثمارها فى بناء منزل يغل دخلا أكبر ، فانه غالباً سيتجه إلى استثمار مبلغه فى بناء المنزل . وإذا حدث ذلك بالنسبة لغيره من الأفراد خلال فترة من الزمن ، سيقل الاقبال على الأسهم ، بينما يزيد الاقبال على بناء المنازل ، وهذا من

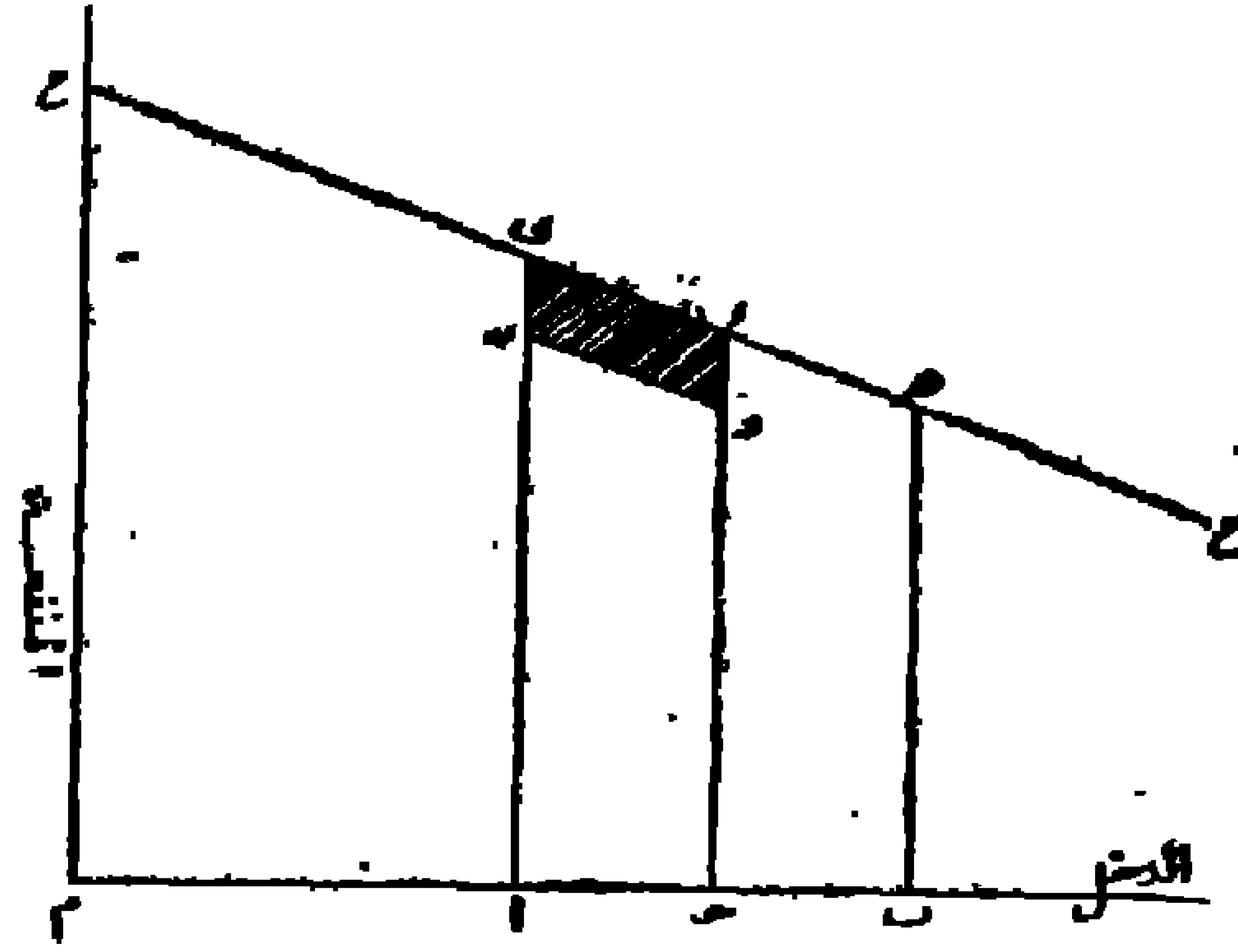
شأنه أن يؤدى إلى تعادل سعر الفائدة فى هذين النوعين من الاستثمار .

أمامنا إذن صورة مبدئية لسوق رأس المال يمثل فيها جانب العرض المدخرات التى تأتى من دخل الأفراد ، وجانب الطلب مجموع الأفراد الذين يريدون اقتراض المال الحاضر . والمقترض قد يريد هذا القرض للانفاق منه على حاجات استهلاكية ، أى لتكملة دخله الحالى ، كما أن المدخر قد يرى تأجيل إنفاق جزء من دخله الآن على أن ينفقه فى المستقبل لشراء سيارة أو تأثيث منزل الزوجية . فالتفضيل الزمنى هنا قائم على أساس المفاضلة بين كميات استهلاكية فى فترات متفاوتة .

أما إذا كان جانب طلب الأموال الحاضرة فى سوق رأس المال ممثلا فى شخص المنظمين الذين يقترضون لانتاج أو تكوين سلع رأسمالية فان التفضيل الزمنى فى هذه الحالة يقوم على أساس المنفعة المستقبلة للسلع الراسمالية وما تغله من عائد . وبمعنى آخر يمكننا أن ندرس فكرة التفضيل الزمنى بالنظر إلى تصرفات مجموعتين من الأفراد فى سوق رأس المال ـ مجموعة المستهلكين الذين يفاضلون بين استهلاك حاضر واستهلاك مستقبل أى على أساس منفعة كمية حالية من الدخل ومقارنتها بمنفعة كمية أخرى فى المستقبل ، ومجموعة أخرى من فريق المنظمين الذين يتحدد طلبهم على الأموال الحاضرة بدافع الحصول على سلع رأسمالية تغل عائدا أو انتاجية فى المستقبل . وسنبدأ بتحليل تصرفات المجموعة الأولى أولا ، ثم ننتقل إلى البحث فى تصرفات المنظمين والطلب على السلع الرأسمالية الانتاجية ، فندرسها ضمن ما يسميه بعض الإقتصاديين بالنظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة .

التفضيل الزمني والحاجات الاستهلاكية :

من المعروف أن الفرد يحصل على منفعة من استهلاكه لكمية معينة من سلع يحصل عليها نظير كمية من الدخل ، وأن المنفعة تتناقص كلما زاد إشباع الفرد . ومعنى ذلك أن الأهمية النسبية لمجموع ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات تتناقص كلما زادت قدرته على الانفاق أى كلما زاد دخله . ويمكننا توضيح هذه الظاهرة بيانيا كما فى شكل (٤) حيث يقاس الدخل على المحور الأفقى وتقاس كمية المنفعة على المحور الرأسى .



شكل رقم (٤٠) . استخدام فكرة المنفعة الحدية فى تحليل تصرفات الفرد فى دخله .

نجد هذا فى الشكل أن الخط ع ع يمثل المنفعة الحدية لوحدات الدخل المتتابعة . فإذا فرضنا أن الفرد حصل فى فترة زمنية معينة على دخل قدره م ا فإن المنفعة الكلية التى يحصل عليها من هذا الدخل هى م ا ى ع . وإذا حصل نفس الفرد فى فترة زمنية أخرى على دخل قدره م ب فإن المنفعة الكلية لهذا الدخل تكون م ب هـ ع . هناك فى افتراضنا إذن فترتين زمنيتين يحصل الفرد فى إحداهما - ولتكن الأولى - على دخل أقل (م ا) بينما يحصل فى الثانية على دخل أكبر (م ب) . ويستطيع هذا الفرد أن يزيد من المنفعة الكلية التى يحصل عليها فى الفترتين معا بأن ينقل جزءاً من دخله فى الفترة الثانية إلى دخله فى الفترة الأولى ، وليكن هذا الجزء

ممثلا بكمية من الدخل قدرها ب ح ، أى أن يصبح دخله فى الفترة الأولى (ام + ا ح) .

معنى هذا أن المنفعة الكلية لذلك الجزء من الدخل ب ح وقدرها ب ح ى هـ ستنتقل إلى الفترة الأولى لتكمل الدخل الأصغر نسبيا . ولكن هذا القدر من الدخل إذا انتقل إلى الفترة الأولى يعطى منفعة كلية أكبر وقدرها ا ح ى ى ، أى أن نفس المبلغ ا ح (وهو مساو للمبلغ ح ب) يضيف منفعة أكبر فى الفترة الأولى عما كان يضيفه فى الفترة الثانية .

وبذلك يكون مجموع المنفعة الكلية التى يحل عليها الفرد فى الفترتين قد زاد بمقدار (هـ و ى ى) نتيجة نقل القدر (ب ح) من الدخل وإنفاقه فى الفترة الأولى بدلا من إنفاقه فى الفترة الثانية .

وإذا فرضنا أن الفترة التى يحصل فيها على الدخل الأقل وهو (م ا) تأتى زمنيا قبل الفترة الأخرى التى يحصل فيها على الدخل الأكبر ، فإن هذا الفرد ربما يقترض مبلغا قدره (ا ح) ليكمل به دخله م ا ، ويحصل فى كل من الفترتين على منفعة قدرها م ح ى ع لأنه سوف يرد المبلغ الذى اقترضه حينما تحل الفترة الثانية التى سيحصل فيها على الدخل الأكبر .

وإذا افترضنا العكس — أى أن الفرد يحصل على الدخل الأكبر فى الفترة الزمنية الأولى ، فإنه سوف يدخر القدر (ب ح) من هذا الدخل ، وربما « يسلفه » لغيره ، ثم يعود فيسترده ويكمل به إنفاقه فى الفترة الثانية التى يحصل فيها على الدخل الأقل .

ونلاحظ أننا فى استنتاجنا السابق أغفلنا الفائدة واعتبرنا أن الفرد ينقل جزءا من دخله بين فترة وأخرى ، وأنه يقترض إذا اقتضى الأمر ذلك دون أن يدفع فوائد على الأموال التى يقترضها . أما إذا أدخلنا سعر الفائدة فى تحليلنا فسوف نجد أن تصرفات الفرد فى تفضيله الزمنى لكميات

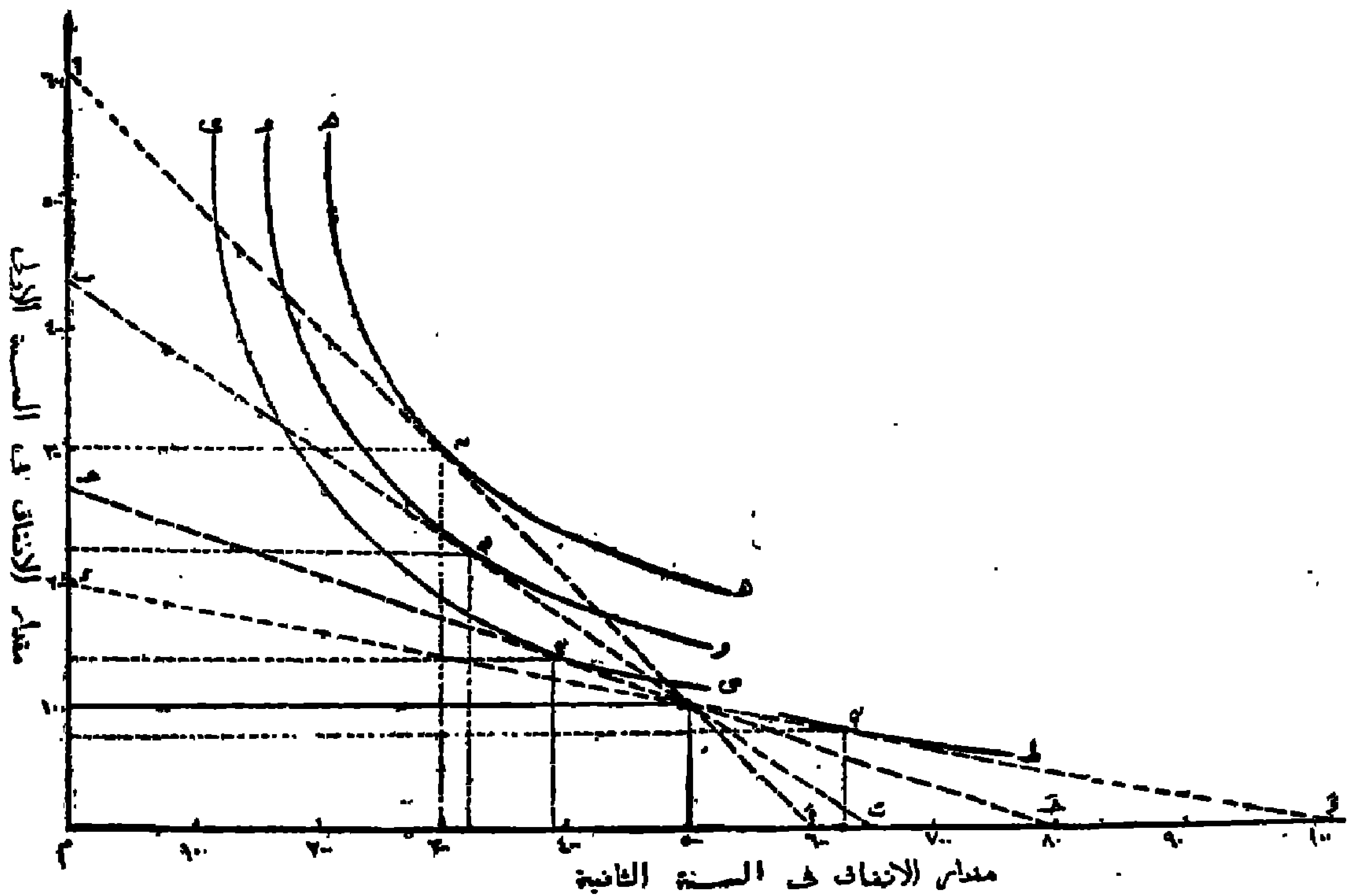
من الدخل الحاضر أو الدخل المستقبل لا بد وأن تتغير بتغير معدل الفائدة وقد أوضحنا ذلك بيانا فى الشكل رقم (٤١) .

فى هذا الشكل نجد أن منحنيات السواء هـ ، و ، ى ، ط تبين مستويات متفاوتة للاشباع ـ أى أن المنحنى هـ يمثل اشباعا أكثر من المنحنى و ، والمنحنى ى يمثل اشباعا أكثر من المنحنى ط وهكذا ...

وكل منحنى من منحنيات السواء هذه يمثل حالات تساوى الاشباع بين كمية من الدخل تنفق فى فترة زمنية (السنة الأولى) وكمية تنفق فى فترة أخرى ولتكن السنة الثانية . وانحراف منحنيات السواء على هذا النحو المبين بالرسم يدل على أنه كلما قل ما يملكه الفرد من دخل فى فترة فإن منفعة هذا الدخل تكون مرتفعة وهو لذلك يميل إلى استبدال كمية قليلة من هذا الدخل بكميات كبيرة من دخل الفترة الأخرى . وعلى العكس من ذلك ، إذا كان دخله فى إحدى الفترتين كبيرا نسبيا ، فإنه يميل إلى استبدال كميات كبيرة منه بكميات قليلة نسبيا من الدخل فى الفترة الأخرى .

ونفترض فى هذا المثال أن الفرد موضع بحثنا يعلم أنه يحصل على دخل قدره مائة جنيه فى السنة الأولى ، وعلى دخل قدره خمسمائة جنيه فى السنة الثانية ـ أى أنه يحصل على دخل إجمالى قدره ٦٠٠ جنيه فى السنتين . والمشكلة التى نبحثها : كيف يقسم إنفاقه بين الفترتين بحيث يحصل على أكبر اشباع ممكن فى كل منهما ـ وما الذى يحدث إذا اقترض مبلغا ما بمعدل فائدة واجب الأداء ـ وهل تتغير نقطة الاشباع الأمثل بتغير معدل الفائدة ؟

لذلك نستعين بمستقيمات الانفاق مثل ا اَ ، ب بَ ، حـ حـَ ، ء ءَ ومن الواضح أى جميع هذه المستقيمات التى تبين إنفاق مبلغ ٦٠٠ جنيه موزعة بين فترتين لا بد وأن تمر بنقطة مشتركة وهى النقطة التى تبين



شكل رقم ٤١ : استخدام منحنيات السواء في استيضاح طلب وعرض القروض

دخله الأصلي في كل من السنتين أي مائة جنيه السنة الأولى وخمسمائة جنيه في السنة الثانية .

ويبين مستقيم الانفاق ا آ أن مبلغ ستمائة جنيه في السنة الأولى تساوي ستمائة جنيه في السنة ومعنى ذلك أن سعر الفائدة هو صفر ٪ ، ولذلك فإن نقطة الاشباع المثلى تكون تلك التي يمس فيها مستقيم الانفاق أعلى منحنى من منحنيات السواء - وهي النقطة م - وعليه فيكون التصرف الأمثل لهذا الفرد حتى يساوي بين كمية الاشباع في الفترتين هو أن ينفق ٣٠٠ جنيه في السنة الأولى ؟ ٣٠٠ جنيه في السنة الثانية .

والمستقيم ب بَ يبين أن مبلغ ٤٤٠ جنيه في السنة الأولى يساوي مبلغ ٦٦٠ جنيه في السنة الثانية - أي أن مقدار الفائدة على مبلغ ٤٤٠ جنيه هو ٢٢٠ جنيه أي بمعدل ٥٠ ٪ وبذلك تكون نقطة الاشباع المثلى هي تلك التي تتعين بتماس مستقيم الانفاق ب بَ مع أعلا منحنى من منحنيات السواء - وهي النقطة م، في الرسم حيث يحصل الفرد على أكبر اشباع في الفترتين بأن ينفق مبلغ ٢٢٠ جنيها في السنة الأولى ؟ ٣٢٠ جنيها في السنة الثانية ، معنى ذلك أنه يقترض مبلغ ١٢٠ جنيها في السنة الأولى ويسددها مع الفوائد بواقع ٥٠ ٪ في السنة الثانية ، أي يسدد مبلغ ١٨٠ جنيها ويبقى لديه للانفاق في العام الثاني مبلغ ٣٢٠ جنيها .

وبالنظر إلى مستقيم الانفاق حـ حـَ نجد أنه يمثل سعر فائدة أكثر إرتفاعا ، إذ أن مبلغ ٢٦٥ جنيها في السنة الأولى يقابله مبلغ ٧٩٥ جنيها في السنة الثانية ، فكأن مجمل الفائدة على مبلغ ٢٦٥ جنيه هو ٥٣٠ أي بسعر فائدة قدره ٢٠٠ ٪ . وبديهي أن سعر الفائدة المرتفع هذا معناه حصول الفرد على اشباع كلي (أو منفعة كلية) أقل في الفترتين معا ، وتكون نقطة الاشباع المثلى هي تلك التي يمس فيها مستقيم الانفاق حـ حـَ منحنى السواء ي ي في النقطة م٢ . ويكون التفضيل الزمني الأمثل في هذه الحالة هو إنفاق مبلغ ١٣٨ جنيها في السنة الأولى ، ومبلغ ٣٨٦ جنيها في السنة الثانية .

فهو يقترض فى السنة الأولى مبلغ ٣٨ جنيهاً يسددها مع الفوائد بواقع ٢٠٠ ./. فى السنة الثانية (أى يسدد ٣٨ + ٧٦) ويتبقى لدية مبلغ ٣٨٦ جنيها ينفقها فى السنة الثانية .

وقد يبدو أن أسعار الفائدة التى ينطبق عليها هذا الرسم البيانى غاية فى الارتفاع مما لا يطابق الواقع ، وقد افترضناها كذلك حتى يزداد الرسم وضوحا ، وما ينطبق على أسعار الفائدة المرتفعة ينطبق كذلك على أسعار الفائدة المألوفة ، ولن يتغير استنتاجنا فيما يتعلق بالتفضيل الزمنى للفرد .

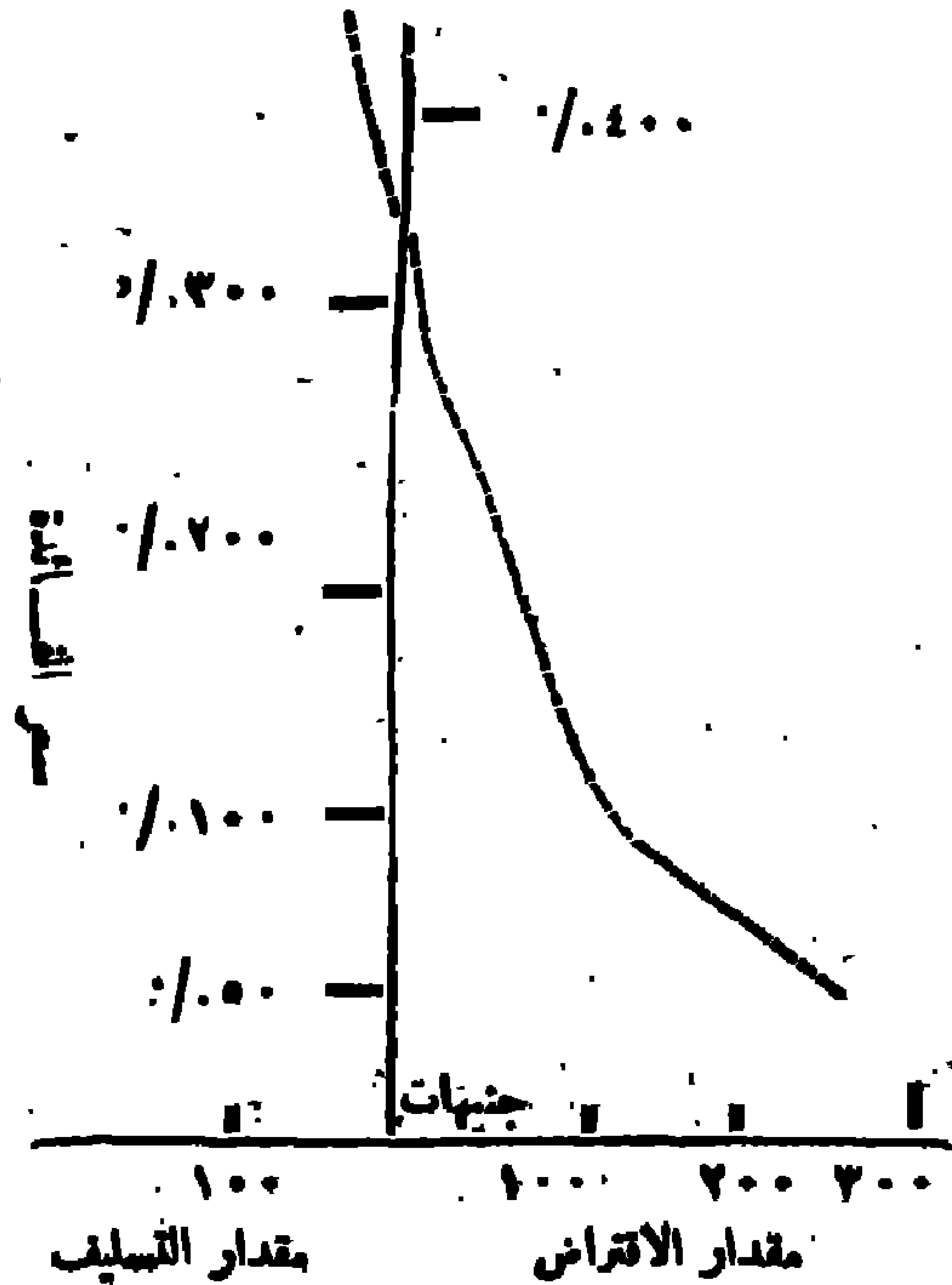
وثمة ظاهرة أخرى يمكننا استنتاجها عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً جداً — ويمثل هذا السعر فى الرسم البيانى السابق مستقيم الانفاق ى ى حيث ٢٠٠ جنيه فى السنة الأولى يقابلها ١٠٠٠ جنيه فى السنة الثانية فتكون الفائده على مبلغ ٢٠٠ جنيه هى ٨٠٠ جنيه أى بسعر فائدة قدره ٤٠٠ ./. . وقد يكون هذا السعر دافعاً لأن يجعل الفرد يفكر فى « التسليف » بدل أن يفكر فى الاقتراض . فنرى فى الرسم البيانى أن نقطة تماس مستقيم الانفاق ى ىَ مع منحنى السواء ط — وهى النقطة س — تبين أن التفضيل الزمنى الأمثل يتحقق بانفاق ٧٣ جنيه فى السنة الأولى ، ٦٣٥ جنيه فى السنه الثانية .

ومعنى هذا أن الفرد « يسلف » مبلغ ٢٧ جنيهاً بسعر فائدة قدره ٤٠٠ ./. ، ثم يسترد هذا المبلغ فى السنة الثانية مضافاً إليـــه الفوائد (٢٧ + ١٠٨ = ١٣٥) ويضيفه إلى دخله الأصلى فى السنة الثانية فيكون مجموع إنفاقه ٦٣٥ جنيهاً . وقد يبدو للفرد الذى يتصرف على هذا النحو أنه زاد من مجمل إنفاقه فى الفترتين (حيث افترضنا أن مجموع دخله فى الفترتين هو ٦٠٠ جنيه ، وأصبح الآن مجموع إنفاقه ٧٣ + ٦٣٥ أى ٧٠٨ جنيه) . ولكن رغم تلك الزيادة العددية نجد أنه يحصل على إشباع كلى أقل — والدلالة البيانية على ذلك هى أن أعلا منحنى سواء يمسه مستقيم الانفاق ى ىَ هو المنحنى ط — وهذا المنحنى يمثل إشباعا أقل من المنحنيات الثلاثة الأخرى .

ويمكننا من الاستنتاجات سالفة الذكر أن نحاول تكوين جدول للاقتراض والتسليف فى فترتين زمنيتين مبيناً طلب وعرض الأموال الحاضرة والمستقبلة بالنسبة لفرد معين — بناء على الأرقام الواردة فى الشرح أعلاه .

الانفاق فى السنة الأولى	الانفاق فى السنة الثانية	مجمل الانفاق بالجنيهات	اقتراض	تسليف	الفائدة بالجنيهات	الفائدة ٪
٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠	٢٠٠	—	—	—
٢٢٠	٣٢٠	٥٤٠	١٢٠	—	٦٠	٪ ٥٠
١٣٨	٣٨٦	٥٢٤	٣٨	—	٧٦	٪٢٠٠
٧٣	٦٣٥	٧٠٨	—	٢٧	١٠٨	٪٤٠٠

ويمكننا توضيح هذه الأرقام بيانياً كما فى شكل رقم (٤٢) حيث يقاس معدل الفائدة رأسياً والاقتراض أو التسليف أفقياً . فنجد فى هذا الرسم أن الفرد يتحول من مقترض إلى مُقرِض فى المستويات العليا من سعر الفائدة ، وذلك بافتراض أن سعر الفائدة المرتفع قد يكون دافعاً على إغراء



شكل (٤٢)

الفرد بتضحية جزء من دخله الحاضر للحصول على مبلغ أكبر فى المستقبل . ومثل هذه الظاهرة قد دعت بعض الاقتصاديين إلى القول بأن التكلفة الاجتماعية للادخار مرتفعة جداً بالنسبة للطبقات ذات الدخل البسيط ، بمعنى أن الهيئة أو السلطة التى تريد من الفقراء أن يزدادوا تقشفاً ويدخرون من قوتهم الضرورى لابد أن تغرى تلك الطبقة بمعدل فائدة مرتفع إذا أرادت من أفرادها الادخار .

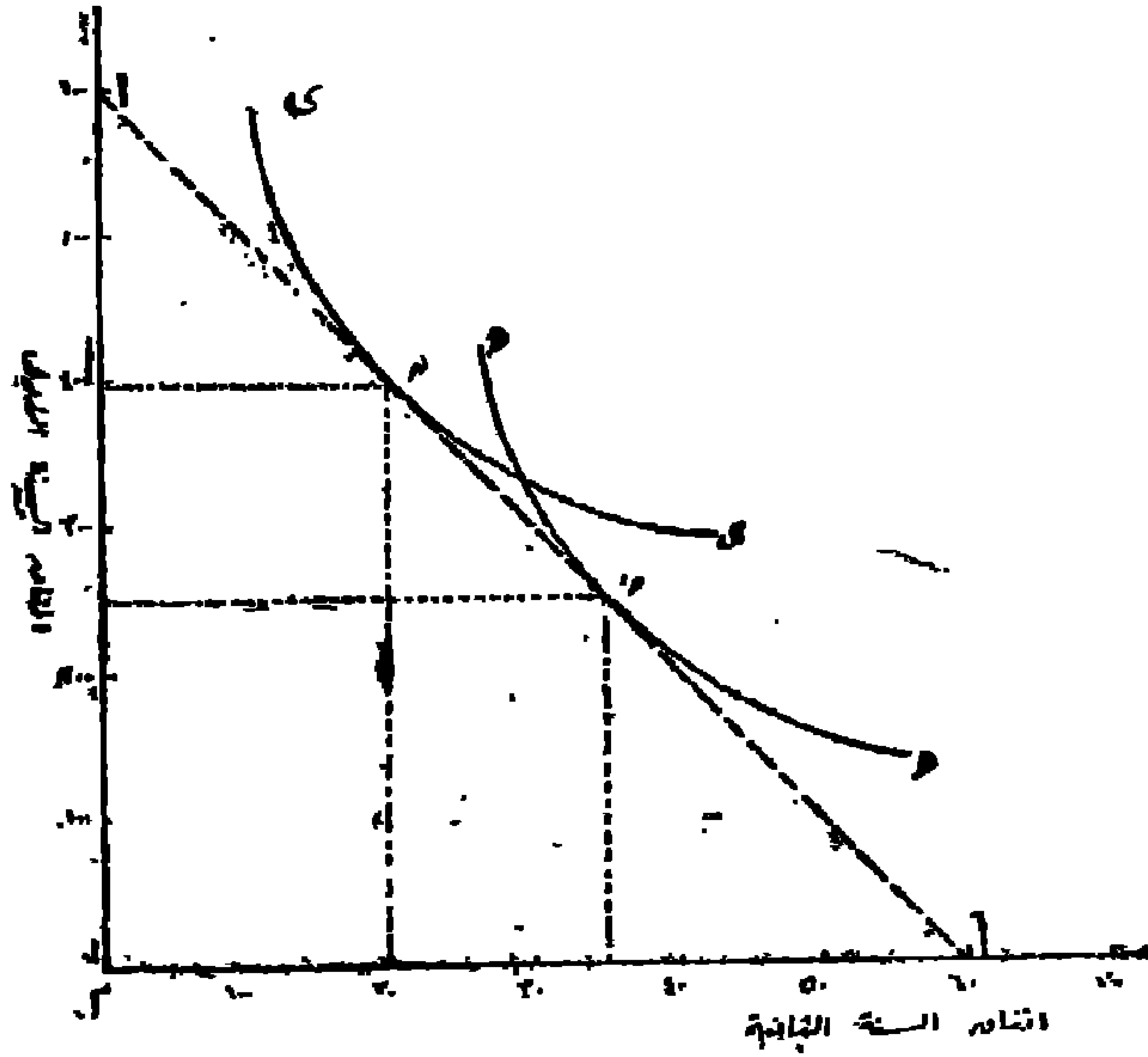
على أن مثل هذا الاستنتاج الذى وصلنا إليه بالنسبة لفرد معين لا يمكن اتخاذه كقاعدة عامة تفسر التسليف والاقتراض للحاجات الاستهلاكية لجميع الأفراد . فلا يمكن القول مثلا إن جميع أفراد المجتمع يتحولون من مقترضين إلى مقرضين إذا ارتفع سعر الفائدة فوق مستوى معين ، ولكننا يمكننا التسليم بأن بعض الأفراد قد يتصرف هكذا ، بينما البعض الآخر قد لا يفكر فى الاقتراض أو التسليف ، وفئة ثالثة ربما دفعتها الحاجة إلى الاقتراض حتى ولو كان سعر الفائدة مرتفعاً يقترب مما نسميه أحياناً «بالربا الفاحش» .

التغير فى الحاجات الاستهلاكية :

لقد افترضنا فى تحليلنا أعلاه أن الفرد يفاضل بين كميات من الانفاق فى فترتين زمنيتين على أساس ظروف معينة قائمة ، وأنه يوازن بين الاشباع أو المنفعة الكلية فى كل من الفترتين بأن يقترض فى الفترة التى يكون دخله فيها قليلا ، ويسدد ما استدانه عندما يحصل على دخل أكبر . ولكن تلك الظروف التى على أساسها يبنى تفضيله الزمنى قد تتغير ، ولا بد أن تتغير تبعاً لذلك المنفعة الحدية (وبالتالى المنفعة الكلية) لوحدات الدخل ، فيعيد الفرد النظر فى تصرفه بالنسبة للكمية التى ينوى إنفاقها فى كل من الفترتين .

لنفرض مثلاً أن التفضيل الزمنى الأمثل لفرد من الأفراد قد تحقق على أساس إنفاق مبلغ ٤٠٠ جنيه فى السنة الأولى ؟ ٢٠٠ جنيه فى السنة

الثانية ، كما هو موضح بالرسم البيانى (شكل رقم ٤٣) حيث يمس مستقيم الانفاق ا اَ منحنى السواء ى فى النقطة م . فإذا تغيرت الظروف وتوقع الفرد أنه سيحتاج إلى « مصاريف طارئة » فى العام المقبل — (ولنقل أنه علم بأنه ينتظر مولوداً جديداً) فإنه غالباً ما سيفكر فى تعديل تصرفاته بالنسبة لكمية الانفاق فى كل من الفترتين الزمنيتين . إنه إذا تصرف تصرفاً معقولا سينقص من إنفاقه فى السنة الأولى لكى يتمكن من زيادة إنفاقه فى السنة الثانية .



(شكل ٤٣)

والتغير الذى طرأ على الظروف المحيطة بهذا الفرد معناه تغير فى الأهمية النسبية للدخل فى الفترتين — فقد قلت أهمية الانفاق فى السنة الأولى بينما زادت أهمية الانفاق فى السنة الثانية — ومعنى هذا تغير موضع منحنى السواد إلى حيث يوضحه فى الرسم (شكل ٤٣) المنحنى هـ . ويتضح أن مستقيم الانفاق يمس هذا المنحنى الجديد فى النقطة م٢ ، حيث ينفق الفرد ٢٥٠ جنيهاً فى السنة الأولى ، ٣٥٠ جنيهاً فى السنة الثانية .

التفضيل الزمني والسلع الرأسمالية :

تكلمنا فيما تقدم عن الاقتراض — أو طلب الأموال الحاضرة — لأجل اشباع حاجات إستهلاكية وذلك على أساس دراسة المنفعة والأهمية النسبية لكمية من الدخل بالنسبة لحاجات الفرد . وقد جاء فى سياق استعراضنا أن بعض الأفراد — وليس كل الأفراد — ربما يعرض نقودا حاضرة إذا كان سعر الفائدة مرتفعا . وعلينا الآن أن نتابع دراسة الطلب على القروض لأجل إستخدامها فى تكوين أو شراء سلع إنتاجية ، كما علينا أن نحاول معرفة الآراء التى يمكن بها تفسير جانب العرض — أى عرض الأموال الحاضرة . وسنستعرض أولا بعض الآراء التى تعرف بالنظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة ، ونرى أوجه النقد التى وجهت إليها ثم نسرد فصلا خاصا بالتحليل الكينزى لمعدل الفائدة على أساس علاقته بطلب وعرض النقود .

النظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة :

كانت النظرية الكلاسيكية فى الفائدة هى النظرية المقبولة التى تناقلها وتوارثها الإقتصاديون . ولم يجرؤ أو يستطع أحدهم أن ينقدها إلى أن جاء لورد كينز فأحدث ضجته المعروفة فى عالم الإقتصاد . وإن قلنا (النظرية الكلاسيكية) فما ذلك إلا تمشياً مع المألوف وتجنباً للاندماج فى مجموعة من الآراء المتشعبة ، إذ الواقع أنه ليست هناك نظرية محدودة المعالم تدعى النظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة ، بل هناك عدد من الآراء والتفسيرات المتشابهة حاولت « مدرسة » الكلاسيكيين أن توضح بها وجهة نظرها فى تفسير سعر الفائدة . وتلك المجموعة من الآراء هى التى كانت تدرس فى علم الإقتصاد ، وهى ذاتها التى تعلمها لورد كينز وشب عليها ، إلى أن هداه تفكيره إلى سبيل مهاجمتها وإحلال نظريته محلها .

وتنصب آراء الكلاسيكيين المستحدثين — وإن اختلفت الصيغة من إقتصادى لآخر — على فكرة أن سعر الفائدة يتحدد بتوازن عرض وطلب رؤوس الأموال. ولعل مارشال — وهو الذى اشتهر بتحليله الإقتصادى المبنى على توازن الطلب والعرض، وعلى النظرية الحدية — هو أول من أوضح مايقصد بتلك الفكرة. فيقول مثلا : « إن الفائدة هى الثمن الذى يدفع نظير إستعمال رأس المال، ويميل سعر الفائدة فى السوق إلى مستوى التوازن حيث تكون الكمية المطلوبة من رأس المال بهذا السعر متكافئة مع الكمية التى تعرض فى السوق من السلع الرأسمالية[1] بهذا السعر». ويقول مارشال عن طلب رؤوس الأموال إنه يتوقف على المنفعة الحدية لرأس المال Marginal utility of capital وفى مواضع أخرى يستعمل لفظ الكفاية الحدية الصافية Marginal net efficiency وهذان التعبيران يقصد منهما ما تعودنا على تسميته الإنتاجية الحدية المتناقصة.

ومن أتباع المدرسة الكلاسيكية من فسر سعر الفائدة على أنه الثمن الذى يحقق التوازن بين الإستثمار والإدخار باعتبار أن الإستثمار هو (الطلب على الإنتظار) وأن الإدخار هو (عرض الإنتظار)[2] . وقيل فى « الإنتظار » أيضاً أن سعر الفائدة يعادل بين الإنتاجية الحديه لرأس المال وفقد المنفعة الحدية نتيجة الإنتظار[3] . .. وهكذا ، نجد أن المدرسة الكلاسيكية وأتباعها تحاول تفسير جانب الطلب على رأس المال بأنه يتبع سعر الفائدة فيتمدد بانخفاضه وينكمش بارتفاعه ، علماً بأن استخدام وحدات متتابعة من رأس المال يؤدى إلى حصول المنتج على منفعة متناقصة

---

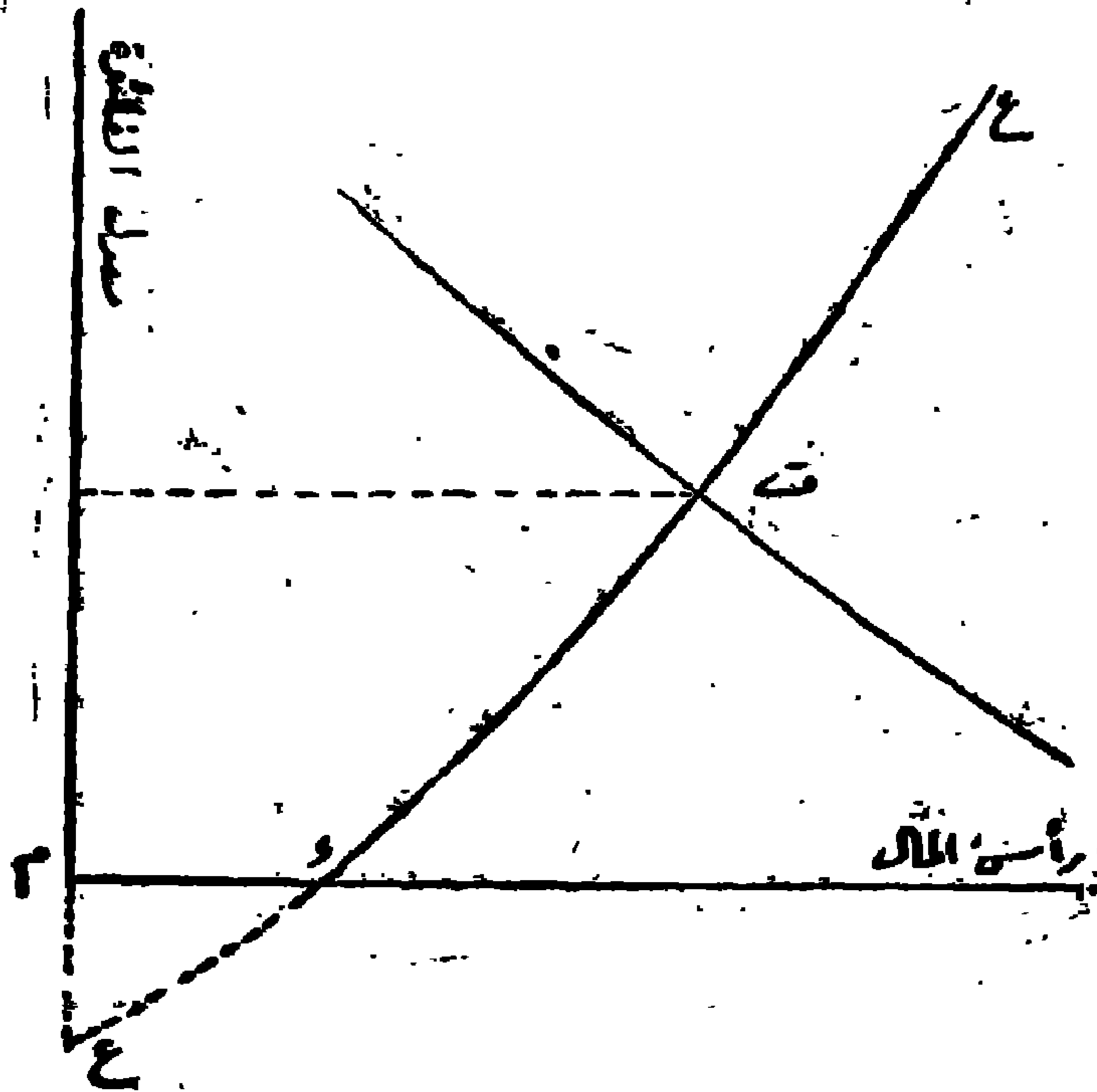
(١) ورد هذا النص فى صفحة ٥٣٤ من كتاب مارشال Principles of Economics والكلمة الإنجليزية المستعملة « السلع الرأسمالية » هى Srock .

(٢) انظر مثلا : G. Cassel فى كتابه Nature and necessity of interest .

(٣) مثل التعبير أورده T. N. Carver فى كتابه Distribution of wealth والتعبير المستعمل هو Marginal disutility of waiting .

طبقاً لظاهرة الإنتاجية الحدية المتناقصة . أما جانب عرض رأس المال فتفسره المدرسة الكلاسيكية على أنه يأتى من مدخرات الأفراد، وأن تلك المدخرات تزيد بارتفاع سعر الفائدة وتقل بانخفاضه ، (وذلك على زعم أن ارتفاع سعر الفائدة لازم لإغراء كمية أكبر من المدخرات على النزول إلى ميدان الإستثمار — أى لإغراء فريق أكبر من الأفراد على تحمل التضحية والإغراء المدخرين على زيادة مداخراتهم) .

يمكننا توضيح النظرية الكلاسيكية بيانيا كما فى شكل رقم (٤٤) ، حيث تكون النقطة (ت) هى نقطة التوازن بين عرض رأس المال (أى المدخرات)، وطلب المنتجين على الأصول الرأسمالية الذى يمثله المنحنى (ط ط) ، فيتحدد سعر الفائدة عند المستوى المبين بالرسم



شكل رقم (٤٤) . النظرية الكلاسيكية فى تفسير الفائدة . يمثل ع ع عرض رأس المال الذى يأتى من مدخرات الأفراد ، ونلاحظ أن هناك كمية يدخرها البعض حتى لو كان سعر الفائدة صفر ./. كما أن منهم من يدخر حتى لو تحمل تكلفة للمحافظة على مدخراته أى سعر فائدة سلبى ..

وانتقاد الآراء الكلاسيكية فى الفائدة يحتاج إلى عشرات الصفحات إذا أردنا أن نحلل كل منها على انفراد . لذلك سنكتفى بعرض بعض النقط الأساسية ، حتى نهيء الجو لنظرية كينز فى سعر الفائدة . وأول ثغرة للانتقاد تظهر لنا بوضوح ، هى عدم تنبه المدرسة الكلاسيكية إلى وجوب التفرقة بين الأصول الرأسمالية والقروض التى تستخدم لشراء السلع الرأسمالية كالآلات مثلا . إن الثمن الذى يحقق التوازن بين الطلب على الآلات وعرضها هو ثمن الآلات (أو غيرها من الأصول الرأسمالية) وليس سعر الفائدة . وقد لاحظنا أن مارشال يستعمل كلمة Stock أى معدات رأسمالية ، وحتى إن سلمنا بأنه يقصد بالطلب على رأس المال الطلب على أموال لشراء معدات رأسمالية ، فإن النظرية لا تسلم من الخطأ : فسعر الفائدة لا يستطيع أن يوازن بين مدخرات ومعدات رأسمالية ، لأن الفائدة هى ثمن يدفع للحصول على قرض ، ومن ثم فإن سعر الفائدة يمكنه أن يوازن بين الطلب على القروض النقدية وعرض تلك القروض مثلا .

والنقد الثانى للنظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة يظهر لنا عند تحليل آراء الكلاسيكيين فى الإدخار والإستثمار . فهم يعتقدون أن مدخرات الأفراد تزداد بإرتفاع سعر الفائدة وتقل بانخفاضه دون النظر لأية اعتبارات أخرى . ومنهم من حاول تفسير التوازن بين الاستثمار والادخار على أساس أن كل زيادة جديدة فى الادخار تقابلها زيادة فى الاستثمار بصرف النظر عن التغير الذى يطرأ على دخل الفرد . لم يفكر الكلاسيكيون إذن فى تلك الحقيقة الواضحة وهى أن تغير دخل الفرد قد يؤثر على الكمية التى يدخرها من هذا الدخل — أى تؤثر بمعنى آخر على ميله للادخار . ومن ثم فإن الاستنتاج الذى نصل إليه بناء على افتراضاتهم فى تفسير الادخار والاستثمار ، أو كما سموه عرض وطلب رأس المال — هو أنه فى مستوى معين من الدخل يتحدد سعر الفائدة عند نقطة تقاطع المنحى

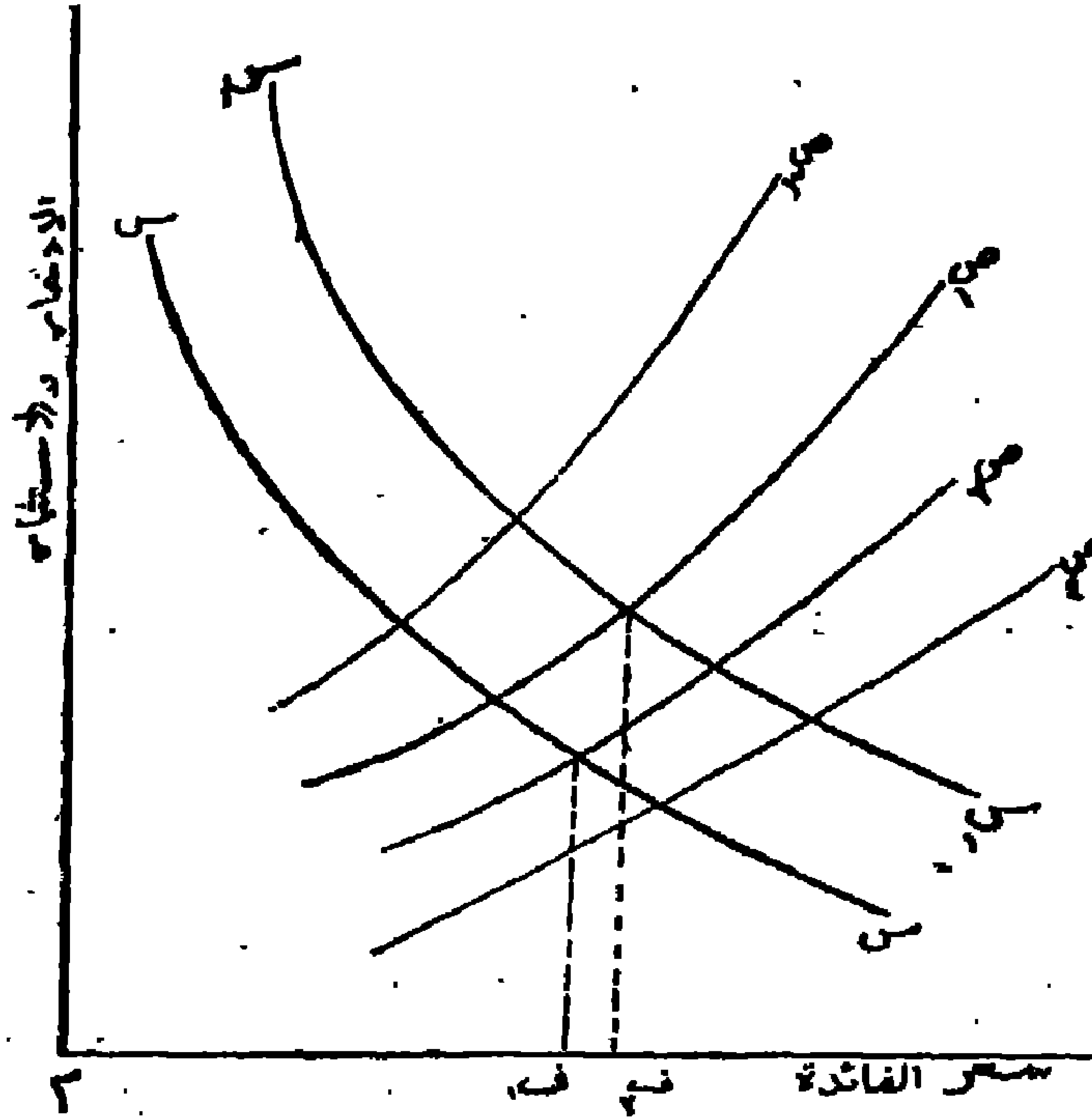
الذى يمثل الكميات المطلوبة من رأس المال بأسعار الفائدة المختلفة مع المنحنى الذى يمثل المدخرات المعروضة بأسعار الفائدة المختلفة .

وإذا أمعنا النظر فى هذا الاستنتاج لاكتشفنا أنه يؤدى إلى إنزلاق فى خطأ ظاهر . فالنظرية الكلاسيكية — و يعنى أصح الآراء المختلفة للكلاسيكيين — توضح لنا منحنى طلب رأس المال ، كما توضح لنا منحنى عرض المدخرات ، ثم تقول أن نقطة تقاطعهما هى النقطة التى يتحدد عندها سعر الفائدة . ولو أن الاستنتاج اقتصر على ذلك لهان الأمر ، إلا أن النظرية الكلاسيكية تقع فى هوة عميقة من الخطأ عندما تتكلم عن التغيرات فى منحنى الطلب أو منحنى العرض وما يتبع ذلك من تغير فى سعر الفائدة . فتقول مثلا إن زيادة الطلب على رأس المال — أى إنتقال منحنى الطلب إلى اليمين — سيؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة وتمدد عرض رؤوس الأموال كما سيرتفع سعر الفائدة أيضاً إذا انتقل منحنى العرض إلى اليسار (أى تغير العرض بالنقص) . أو تقول مثلا إن تغير الطلب بالنقص أو تغير العرض بالزيادة سيؤديان إلى انخفاض سعر الفائدة .

فكأن النظرية الكلاسيكية تفترض وتستنتج أن معدل الفائدة يتحدد دائماً بنقطة تقاطع منحنى الطلب على رأس المال مع منحنى عرض المدخرات أينما وقع أى المنحنيين . وهذه استنتاجات خاطئة ، أو كما يقول لورد كينز حرفياً « هذه نظرية هرائية » (This is a nonsense theory) ، لأنه من المحال أن ينتقل منحنى العرض أو منحنى الطلب ويبقى مع ذلك الدخل ثابتاً . والحقيقة التى تجاهلتها النظرية الكلاسيكية هى أن مستوى الدخل لابد وأن يتغير بتغير كمية الاستثمار ولتوضيح خطأ النظرية الكلاسيكية يمكننا الرجوع إلى الرسم[1] البيانى التالى (شكل رقم ٤٥) .

(١) فضلنا أن نورد الرسم مطابقاً لذلك الذى أورده كينز فى كتابه طبعة سنة ١٩٣٦ فى صفحة ١٨٠ . ويعترف كينز بأن الرسم اقترحه عليه أحد الاقتصاديين . ولعلنا نلاحظ أن معدل الفائدة يقاس هنا على المحور الأفقى خلافاً لما هو مألوف حيث يقاس الثمن دائما على المحور الرأسى .

في هذا الرسم نجد أن كمية الادخار والاستثمار تقاس على المحور الرأسي، بينما يقاس سعر الفائدة على المحور الأفقي . فلو فرضنا أن المنحنى (س١س١)



شكل رقم (٤٥) . الفكرة الكلاسيكية في تغير سعر الفائدة بتغير موضع كل من منحنى طلب رأس المال ومنحنى عرض المدخرات

يمثل الاستثمار أي الطلب على رؤوس الأموال ، وأن المنحنى ص يمثل الكميات التي تدخر في حالات أسعار الفائدة المختلفة على فرض أن الدخل يبقى في نفس المستوى ، فإن نقطة تقاطع المنحنيين ستعطينا سعر فائدة عند النقطة (ف٢) . ولو تغير منحنى الاستثمار وأصبح (س س) فلابد أن يتغير تبعاً لذلك مستوى الدخل . ولكننا لا نجد في هذا الرسم ما نستدل به على مستوى الدخل الجديد ، ومن الخطأ القول بأن سعر الفائده الجديد سيتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الاستثمار الجديد (س س) مع منحنى الادخار الأصلي ص١ ، بل يجب أن نبحث عن منحنى يمثل مستوى الدخل بعد أن

تعيين الاستثمار ومقدار الادخار الجديد الذي يقابل كل معدل من معدلات الفائدة . قد يكون المنحنى الجديد في المستوى (ص٣) وفي هذه الحالة يتحدد التوازن عند نقطة تقاطع تعطينا معدل فائدة قدره (م ف١) .

وربما نقص الدخل نتيجة نقص الاستثمار إلى المستوى (ص٤) فيتغير بذلك المنحنى الذي يمثل المدخرات المختلفة بأسعار الفائدة المختلفة ونجد أمامنا نقطة توازن أخرى . لذلك فإن منحنيات العرض والطلب في هذا الرسم لا تعطينا صورة حقيقية عن سعر الفائدة ، بل يمكننا اعتبارها معبرة عن التغير الذي سيطرأ على الدخل إذا عرفنا معدل الفائدة من مصدر آخر .[1] أو قد يمكننا من هذا الرسم أن نتبين كيف سيتحدد معدل الفائدة لو أن مستوى الدخل بقي كما هو .

وناحية أخرى لا يمكن تجاهلها ، وهي أنه ليس حتما أن تزداد الكمية التي يدخرها الفرد من دخل معين ثابت بمجرد ارتفاع سعر الفائدة . ولكن الثابت الذي لا يقبل الشك هو أن كمية الاستثمار أو الطلب على رأس المال تنكمش كلما ارتفع سعر الفائدة . وربما قلت كذلك مدخرات الأفراد من دخل معين إذا ارتفع سعر الفائدة ، فماذا يحدث في مثل تلك الحالة ؟ قد يرتفع سعر الفائدة ، فيقل الاستثمار ، وينخفض تبعاً لذلك مستوى الدخل وتقل مدخرات الأفراد ... وربما لا يتقاطع منحنى الطلب الاستثماري في موضعه الجديد مع منحنى عرض المدخرات الذي يمثله مستوى الدخل بعد التغير . وهذا يدلنا على أن منحنى طلب رؤوس الأموال ومنحنى عرض المدخرات في مستوى معين من الدخل لا يكفيان وحدهما لتحديد معدل الفائدة .

ورب سائل يسأل : « ألم يفكر الكلاسيكيون في النقود وكميتها وأثرها

(١) والمصدر الآخر هو طلب وعرض النقود كما سيظهر في النظرية الكينزية .

على سعر الفائدة ؟ نعم ، لقد ذكر الكلاسيكيون أن الزيادة فى كمية النقود المتداولة تؤثر على سعر الفائدة بالانخفاض ، ولكنهم لم يفسروا لنا كيف أن هذه الزيادة فى كمية النقود ستؤثر على حجم الاستثمار أو على رغبة الأفراد فى الادخار . وبمعنى آخر ، حاول اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية أن يفسروا سعر الفائدة بتطبيق نظرية القيمة وكيف أنها تتحدد بالعرض والطلب فوصلوا إلى الاستنتاج المعروف . وعند التكلم عن نظرية النقود خرجت المدرسة الكلاسيكية باستنتاج مختلف بخصوص سعر الفائدة دون أن تتنبه إلى التناقض الواضح بين الاستنتاجين .

وقد حدى هذا التناقض ببعض الكلاسيكيين المستحدثين إلى محاولة علاج الموقف ، فخرجوا بأسوأ النتائج وزادوا الأمر تعقيداً . يقول المستحدثون أن هناك مصدرين لعرض رؤوس الأموال : أحدهما مدخرات الأفراد (طبقاً لما استنتجته المدرسة القديمة) ، والآخر عبارة عن تلك المدخرات التى تأتى نتيجة للزيادة فى كمية النقود . ويقود التفكير هؤلاء العباقرة إلى التسلسل اللامنطقى التالى :

١ — هناك معدل لسعر الفائدة يأتى بتوازن المدخرات مع الطلب على رأس المال ، ويسمى سعر الفائدة الطبيعى .

٢ — يضاف إلى المدخرات « الطبيعية » كمية أخرى تأتى نتيجة الزيادة فى كمية النقود ، قد تسمى « مدخرات إجبارية » .

٣ — هذه الزيادة تخل التوازن ، لأن الاستثمار سوف يفوق الادخار الطبيعى وبذلك يتعقد النظام الاقتصادى .

٤ — إذن ، لو أردنا تجنب هذا الاختلال ، فلنحاول دائماً أن نبقى كمية النقود ثابتة ! !

ولعل أحسن ما قيل فى نقد هذا التحليل الخاطىء ما قاله كينز فى وصف هذا المنطق المعوج ، وقد رأيت أن أسرده لمجرد طرافته . يقول كينز

« هكذا تخبط الكلاسيكون المستحدثون حتى قادونا إلى الهاوية .. لقد غاصت البطة إلى قاع النهر ... غاصت وغاصت حتى وصلت إلى القاع ، وهناك تخبطت بين الأوحال ، وتورطت بين الأعشاب ، وتلخفنت بين شتى أنواع القاذورات فى قاع النهر ، ولن ننقذها من هذا الموقف إلا إذا وجدنا كلبا ذا مهارة فائقة فى الغطس ، ينزل إلى القاع ليخرجها من هذا المأزق »[1] .

وهكذا ، نستخلص الخطأ فى النظرية الكلاسيكية كما يلى : أخطأ الكلاسيكيون فى تحليلهم لسعر الفائدة لخلطهم بين شيئين مختلفين هما الادخار والاستثمار ، كل منهما لا يؤثر على النظام الاقتصادى بل يتأثر به . فالادخار يتبع الميل للاستهلاك ، والاستثمار يتبع كفاية رأس المال ، وكفاية رأس المال نفسها تتوقف على سعر الفائدة ، كما أن مقدار الادخار — أو الميل للادخار — يتوقف على مستوى الدخل ومستوى الدخل يتأثر بكمية الاستثمار ، إذ أننا نعلم أن الزيادة فى الاستثمار لها أثر تضاعفى على الدخل . تلك الاعتبارات تجاهلها الكلاسيكيون أو لم يتمكنوا من تفسيرها تفسيراً كاملا صحيحاً ، ولذلك خرجت نظريتهم فى سعر الفائدة مشوبة لا تستند على المنطق السليم أو الافتراض الصحيح أو الاستنتاج العملى الذى يمكن الاستناد إليه كقاعدة عامة .

---

(١) يبدو أن كينز نقل هذا الكلام عن إحدى قصص الأطفال الخرافية . ولعله كان يقصد بهذا الكلب الماهر الذى أنقذ البطة الحمقاء جون مينارد كينز نفسه .

الفصل التاسع

التحليل الكينزى لمعدل الفائدة

مقدمة :

تضمنت النظرية العامة لكينز تحليلات واستنتاجات تتعلق بمستوى العمالة ومعدل الفائدة والنظام النقدى ، وقد تعمد أن يدرج تلك الأبواب الثلاثة ضمن عنوان كتابه المشهور « النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود » حتى يوحى بالعلاقة الوطيدة بينها وأثرها على الحياة الاقتصادية بوجه عام . وقد وجه كينز عناية خاصة إلى دراسة النقود والنظم النقدية وكرس لها مؤلفاً مستقلا باسم « Treatise on Money » .

وعالم الدراسات الاقتصادية مدين لذلك المفكر العظيم بالكثير من التجديد الذى أدخله على دراسة علم الاقتصاد ، ولا يستطيع ناقد مهما كان متحيزاً أن ينكر فضل جون مينارد كينز ليس فقط لما جاء به من حديث مبتكر ، بل لأن جرأته العلمية وخروجه عن القيود الفكرية التى خلفتها المدرسة الكلاسيكية قد نبها الأذهان إلى آفاق جديدة فى علم الاقتصاد ، وفتحا الأبواب لكثير من البحوث والآراء القيمة التى لولا « الثورة الكينزية » لما كتب لها أن تنتشر .

ولا يمنعنا الاعتراف بفضل كينز العلمى من التنبيه إلى ضرورة تصحيح أخطاء شائعة بالنسبة لنظرياته واستنتاجاته . فقد كان كينز يكتب فى سنى ما بعد الأزمة العالمية الكبرى عام ١٩٣٠ ، وكان متأثراً بطابع خاص من النظم الاقتصادية ، وكانت مشاهداته التى بنى عليها استنتاجاته مستمدة

إلى حد كبير من واقع الأوضاع القائمة في انجلترا والمراحل التي مر بها التطور الاقتصادى فى تلك البلاد . ولذا كان من الخطأ كل الخطأ القول بأن نظريات كينز وآراءه تنطبق على جميع النظم الاقتصادية أو أنها صحيحة بالنسبة لجميع الدول والمجتمعات .

إن كينز حينما كان يعالج المشاكل الاقتصادية ويتحرى الدوافع وراء الأزمات لم يكن يفكر فى النظم السائدة فى الدول غير الصناعية أو فى الدول المتخلفة . فالآراء والاستنتاجات التى أوردها لا تنطبق برمتها على الأوضاع الاقتصادية فى مصر أو الهند مثلا وإن كان من الجائز القول بأن بعض الظواهر الاقتصادية — والبعض فقط — قد يمكن تفسيرها جزئياً على ضوء الآراء الكينزية .

وإن كان هذا « التحذير » ينطبق بصورة عامة على آراء كينز فيما يتعلق بمستوى التوظف والدخل ومضاعف الاستثمار مثلا ، فإنه ينطبق بصورة خاصة على آرائه فى معدل الفائدة . فدراسة التحليل الكينزى لمعدل الفائدة تفترض نموذجاً لنظام اقتصادى قائم على أساس الرأسمالية الحرة حيث لا تتدخل السلطات المركزية إلا فى توجيه السياسة النقدية للبلاد بالأساليب التقليدية المعروفة . فالنظام الاقتصادى الذى افترضه كينز — أو الذى بنى عليه استنتاجاته — نظام يسود مجتمعاً متقدماً من الناحيتين الصناعية والرأسمالية ، تتوافر فيه وسائل الائتمان المصرفى ، ويقوم على أساس حرية النشاط الخاص مع قيام السلطة المركزية بكل ما من شأنه خدمة هذا النشاط وحمايته لا منافسته أو محاولة القضاء عليه .

وخلاصة القول أن الآراء الكينزية ليست المفتاح السحرى لحل المشاكل الاقتصادية فى كل زمان ومكان — كما يظن البعض — ولا هى بالكلمة الأولى والأخيرة فى عالم الدراسات الاقتصادية رغم الاعتراف بأنها تعتبر تجديداً وابتكاراً يستحق كل تقدير وبخاصة لأنها ساعدت الدارسين لعلم الاقتصاد على الخروج من القيود التى كانت تفرضها علينا

النظريات السابقة التى كانت تعتمد أغلبها على التوازن الجزئى واقتصاديات السكون .

ولما كان التحليل الكينزى لمعدل الفائدة يعتمد على دراسة النظام النقدى والمصرفى ، كما يعتمد على تفهم فكرة الادخار والاستثمار ، فمن الصواب أن نكون فكرة مقتضبة مبسطة عن النقود ووظائفها قبل الخوض فى جوهر النظرية الخاصة بتحديد معـــدل الفائدة على أساس طلب وعرض النقود .

وظائف النقود :

عند ما نتكلم عن النقود فإننا نقصد كل ما يقوم بوظيفة النقود ، سواء أكانت نقوداً معدنية أو ورقية ، رمزية أو إلزامية . ويمكننا تلخيص وظائف النقود كما يلى :

أولا : النقود وسيط للمبادلات . فهى واسطة يقبل الجميع التعامل بها ، يقبلونها عند استلام حقهم قبل الغير ، ويدفعونها للغير عند القيام بالتزامات . فهى وسيط معترف به فى المبادلات كالبيع والشراء أياً كان نوعها .

ثانياً : النقود مقياس للقيم أو وحدة للمعاملات الحسابية . فهى بالنسبة لقيم السلع والخدمات كالياردة أو المتر بالنسبة للأطوال والأبعاد . وواضح أن نظام المقايضة أصبح غير ملائم للحياة الاقتصادية فى المجتمع الحديث ، ومن ثم كان من اللازم إيجاد مقياس موحد (جنيه أو قرش أو شلن أو دولار) تقاس به قيم السلع فتسهل بذلك المعاملات والمبادلات .

ثالثاً : النقود وسيلة للاحتفاظ بالثروات : أى أنها « مخزن » للقيمة . فهى لا تبلى ولا تفقد قيمتها بالتقادم ، ولا تحتاج إلى صيانة كبعض أنواع الثروة . لذلك كان من السهل على الأفراد الذين يريدون ادخار ثروة أن يدخروها فى شكل نقود بدل أن يدخروها مثلا فى شكل حاصلات

زراعية أو حيوانية ، أو فى شكل آخر من أشكال الثروات التى لا يمكن تحويلها بسهولة إلى نقود سائلة إذا ما دعت الحاجة . فمثلا ربما احتفظ الفرد بثروته فى شكل مجوهرات ، ولكنه إذا اضطر يوماً ما أن يحول ثروته المدخرة هذه إلى نقود سائلة ، ربما وجد صعوبة فى التخلص منها . أما إذا احتفظ بمدخراته فى شكل نقود أو وديعة فى مصرف فإنها ستكون رهن إشارته فى كل لحظة .

رابعاً : النقود مقياس للدفع الآجل : فهى الوسيط الذى تعقد على أساسه القروض ، بها تدفع الديون فى الأمد القصير والأمد الطويل ، وهى التى تُقرض إلى المقترضين وبها تتم جميع المعاملات الآجلة .

ويلاحظ أن وظائف النقود كوسيلة للاحتفاظ بثروة أو وحدة للمعاملات الآجلة ، مستمده من الميزة أو الخاصية التى تميز النقود عن غيرها من السلع . فالنقود لا تفقد قيمتها بمرور الزمن ، ولا خوف على من يُقرض نقوداً أو يختزن ثروة أن يخسر بمرور الوقت نتيجة لتغيير فى قيمة حقه أو قيمة ثروته . وإذا حدث وطرأ تغير جوهرى على قيمة النقود ، فلا شك أنها ستفقد مزيتها التى تجعل الأفراد يفضلونها كمخزن للثروات أو وسيط للمعاملات الآجلة . يحدث هذا مثلا فى حالات التضخم العنيفة ، حيث نجد الأفراد يتهربون من التعامل بالنقود ويفضلون التعامل بنقود دولة أخرى أو بالذهب أو يعودون إلى نظام المقايضة[1] .

الطلب على النقود :

يقصد بالطلب على النقود رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بالنقود كأصول نقدية حاضرة لاستخدامها فى إحدى الوظائف التى أشرنا إليها ، ويجب

(١) لنتذكر مثلا ما حدث خلال الأزمة الألمانية الكبرى بعد الحرب الأولى حيث تدهورت قيمة المارك الألمانى إلى درجة أن أصبحت أسعار السلع العادية تبلغ أرقاماً خيالية . كذلك حدث بعد الحرب العالمية الثانية أن كانت السجاير هى وسيط المبادلة فى كثير من الدول الأوروبية .

أن نفرق بين الطلب على النقود والطلب على رؤوس الأموال ، إذ عندما نشير إلى الطلب على النقود إنما نريد أن نتحرى الدوافع التى تجعل الأفراد يفضلون الاحتفاظ بنقودهم سائلة معدة للاستعمال فى تحقيق الرغبات والقيام بالالتزامات . نريد بمعنى آخر أن نتحرى السبب الذى من أجله يفضل الأفراد الاحتفاظ بنقود سائلة . والطلب على النقود أو كما يسميه كينز تفضيل السيولة (Liquidity Preference) يتوقف على ثلاثة دوافع هامة نلخصها فيما يلى :

أولا : دافع المعاملات[١] : يريد الأفراد الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بجميع المعاملات اللازمة لهم فى حياتهم الاقتصادية . فهناك حاجات دورية تتجدد يومياً أو عدة مرات فى اليوم كالأكل والانتقال إلى محل العمل ، وإشباع هذه الحاجات يتطلب دفع الثمن ، فعلى الفرد إذن أن يحتفظ بكمية من دخله فى شكل نقود سائلة حتى يقوم بإشباع حاجاته . وبعض الالتزامات قد يتجدد أسبوعياً أو شهرياً مثل دفع إيجار المسكن واستهلاك الكهرباء ، أو كل ستة أشهر كما فى حالة دفع مصاريف المكالمات التليفونية ، أو سنوياً كما فى حالة دفع قسط التأمين . ولا يقتصر دافع المعاملات على المستهلك ، بل إن المنظم أيضاً عليه أن يحتفظ بنقود سائلة لكى يدفع الأجور الأسبوعية ، أو المرتبات الشهرية أو لشراء المواد الخام أينما تستدعى حالة الإنتاج .

ومن الواضح أن كمية النقود المطلوبة تحت هذا البند (دافع المعاملات) تتوقف على دخل الفرد . هناك فرق مثلا بين ما يريد الفرد الاحتفاظ به كنقود سائلة لهذا الغرض إذا كان دخله عشرة جنيهات فى الشهر ، وما يحتفظ به إذا كان الدخل مائة جنيه شهرياً . كذلك بالنسبة للمنظم ، فكلما كان حساب التشغيل أكبر ، كلما توقعنا أن تكون المعاملات على نطاق

---

(١) Transactions motive

أوسع ، وبذا تزيد كمية النقود السائلة التى يجب على المنظم الاحتفاظ بها للقيام بالتزاماته .

ثانياً : دافع الاحتياط[1] . — إن كميـــة النقود التى يريد الأفراد الاحتفاظ بها سائلة تحت هذا البند ، مستمدة بوجه عام من وظيفة النقود «كمخزن للقيم» أو وسيلة للاحتفاظ بثروة . فالفرد قد يفكر فى الطوارىء والظروف الاستثنائية التى تضطره إلى القيام بأعباء مالية غير متوقعة — كحالات المرض أو الكوارث أو الفصل من الوظيفة أو غير ذلك من الأخطار التى لا يعلمها إلا الله . وربما كان الاحتياط مبنياً على التفكير فى ظروف مستقبلة سعيدة ، إذ قد يفكر الفرد فى أيام الاصطياف أو أيام الأعياد والأفراح فيحتفظ برصيد نقدى فى أحد البنوك ، أو بنقود سائلة فى جيبه احتياطاً للزيادة فى المصاريف ، التى تتطلبها مثل تلك الظروف والمناسبات .

وقد يقال إن كمية النقود المطلوبة بدافع الاحتياط تتوقف على ميول الأفراد وطبائعهم . فالفرد الذى يعمل ليومه كأنه لن يعيش غداً ، لا يفكر فى الطوارىء أو الكوارث ، ولا يهتم بالأفراح والمناسبات ، ومن ثم لن يفكر فى الاحتفاظ بنقود سائلة يستخدمها فى ظروف مستقبلة غير متوقعة . وعلى العكس من ذلك نجد أن الفرد الحريص يبالغ فى توقع الحوادث والاحتياط لها . كما أننا نجد أن التفاؤل يسود الأفراد (وبخاصة العمال ورجال الأعمال) فى حالة الرواج الاقتصادى ، وعلى العكس من ذلك ، يسود التشاؤم والتخوف من الخسائر فى حالات الكساد ، فتجد الأفراد ميالين إلى الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود بدافع الاحتياط . وعلى العموم تتوقف الكمية التى يطلبها الأفراد من النقود السائلة بدافع

---

(١) Precautionary motive.

الإحتياط على مستوى دخلهم ، إذ تكون كبيرة نسبيا كلما كان الدخل كبيرا، وضئيلة كلما كان مستوى الدخل منخفضاً .

ثالثا : — دافع المضاربات[1] : —

يريد بعض الأفراد الإحتفاظ بكمية من النقود السائلة لاستخدامها فى المضاربات المستقبلة ومَثَلهم فى ذلك كمثل من يحتفظ بنقود ليغامر بها فى ميدان السباق أو لعب الأوراق أو « الروليت » أملا فى الحصول على كسب دون تعب أو جهد . والمضاربات التى يقصدها كينز هى المضاربات فى سوق الأوراق المالية ، ولنضرب لذلك مثلا مبسطاً : —

هناك سندات مضمونة (سندات حكومية ممتازة ، أو سندات الدرجة الأولى) وهذه السندات تعطى دخلا ثابتاً ، أى تدفع لحاملها فوائد ثابتة مهما تغيرت الظروف . وإذا فرضنا أن قيمة سند الدرجة الأولى هذا مائة جنيه ، وأنه يدفع فائدة ثابتة بواقع ٤ ./· سنويا ، فمن المتوقع أن يكون سعر الفائدة هذا قريباً من مستوى الفائدة على الأسهم والأوراق المالية الأخرى — مع مراعاة الفروق الناتجة عن درجة المخاطرة النسبية التى تشملها المشاريع الخاصة إذا ما قورنت بسندات الحكومة المضمونة ذات الدخل الثابت .

وسنفترض للسهولة أن الدخل الثابت هذا الذى تغله السندات المضمونة بواقع ٤ ./· يتعادل مع المستوى العام لسعر الفائدة ، أى أننا نفترض أن مستوى الفائدة على أنواع الأسهم الأخرى هو أيضاً ٤ ./· سنوياً . فلو أن المستوى العام لسعر الفائدة انخفض إلى ٢ ./· سنوياً ، فلا بد أن تتوقع ارتفاع ثمن السند الحكومى المضمون ذى الدخل الثابت إلى ٢٠٠ جنيه. ذلك لأن مائة جنيه تستثمر فى مشاريع خاصة تغل ٢ ./· سنويا ، بينما السند الحكومى

---

(١) Speculative motive وهذه الفكرة تعتبر ضمن التجديدات التى أدخلها كينز على الدراسات الاقتصادية .

الواحد (وقيمته الإسمية مائة جنيه) يغل ٤ ./ بصفة دائمة ثابتة ، فكأن دخله الثابت هذا يعادل الفوائد على مائتى جنيه تستثمر فى المشاريع الأخرى . لذلك يزيد الإقبال على السندات الحكومية المضمونة ، ويرتفع ثمنها . وإذا فرض أن ارتفع متوسط سعر الفائدة إلى ٨ ./ سنوياً ، فمن المتوقع أن تنخفض قيمة هذه السندات المضمونة ذات الدخل الثابت إلى خمسين جنيه للسند الواحد .

وهكذا فإننا نجد فريق المضاربين يشترى السندات الحكومية بسعر مائة جنيه حالياً ، ليضارب ويبيعها فى المستقبل بمبلغ ٢٠٠ جنيه . هذه هى المضاربة ، لأن سعر الفائدة فى الظروف المستقبلة غير مضمون أو معروف وواضح أن كمية النقود السائلة التى يحتفظ بها الأفراد بدافع المضاربات تتوقف على المستوى العام لسعر الفائدة ، وما يتوقع الأفراد أن يكون عليه سعر الفائدة فى المستقبل . فإذا توقع المضاربون انخفاض سعر الفائدة فى المستقبل ، أقبلوا على شراء السندات الحكومية المضمونة لبيعها بسعر أعلى عندما يرتفع الثمن فى المستقبل ، فتكون حينئذ كمية النقود السائلة فى أيدى الأفراد قليلة (أى النقود المخصصة للمضاربات) . وعلى العكس من ذلك ، إذا توقع الأفراد انخفاض قيمة السندات المضمونة فإنهم يفضلون الاحتفاظ بكمية كبيرة من النقود السائلة .

خلاصة القول إن الطلب على النقود ، أى تفضيل الأفراد الاحتفاظ بنقود سائلة ، يتأثر بثلاثة دوافع هى دافع المعاملات ، ودافع الاحتياط ، ودافع المضاربات ، وحين نتكلم عن زيادة طلب الأفراد على النقود ، فإننا نقصد زيادة تفضيل الأفراد للإحتفاظ بنقود سائلة . فإذا كان مجموع النقود المطلوبة (ن) أمكننا القول بأن تلك الكمية تتكون من جزئين : أحدهما يحتفظ به الأفراد بدافع المعاملات والاحتياط وليكن ($ن_١$) ، والآخر يحتفظ به الأفراد بدافع المضاربات ولنرمز بالرمز ($ن_٢$) . فكأن $ن = ن_١ + ن_٢$.

وقد أشرنا أن ($ن_1$) تتوقف على مستوى الدخل ، كما أن ($ن_2$) تتوقف على سعر الفائدة .

أى أن $ن_1$ = س ن (ل)

و $ن_2$ = س ن (ف)

ونقصد من هذه الرموز أن كمية النقود المطلوبة بدافع المعاملات والاحتياط ($ن_1$) تتوقف على السيولة النقدية كما تتأثر بمستوى الدخل ، كما أن كمية النقود المطلوبة بدافع المضاربات ($ن_2$) تتوقف على السيولة النقدية كما تتأثر بسعر الفائدة . ويلاحظ أن ($ن_2$) هذه تتوقف فى الحقيقة على سعر الفائدة المتوقع فى المستقبل لا على سعر الفائدة الحالى بالمعنى الصحيح . إذن ما العلاقة ؟ العلاقة هى أن التغيرات المتوقعة فى سعر الفائدة تتوقف إلى حد بعيد على سعر الفائدة فى الوقت الحالى . هنالك علاقة عملية بين سعر الفائدة المستقبل وسعره الحالى . فإذا كان معدل الفائدة فى وقت ما مرتفعاً ، فمن المعقول أن يتوقع الأفراد انخفاضه مرة أخرى بعد مضى مدة من الزمن . وارتفاع سعر الفائدة حالياً معناه انخفاض فى أثمان السندات ذات الدخل الثابت ، وهذا الانخفاض فى الوقت الحالى لابد أن يتبعه ارتفاع مرة أخرى فى المستقبل — وسيأتى تفصيل ذلك عند دراسة الدورات الاقتصادية .

هنالك إذن ثمن يعتبر ثمناً عادياً أو معقولا لتلك السندات المضمونة ذات الدخل الثابت . فإذا كان ثمنها السائد حالياً أقل من هذا الثمن « العادى » فمن المنتظر أنها سترتفع فى المستقبل ، ولذا يقبل الأفراد على شرائها . إذن فارتفاع سعر الفائدة معناه انخفاض قيمة السندات المضمونة حالياً وتوقع ارتفاعها مستقبلا ، ولهذا نجد الأفراد يحولون نقودهم السائلة إلى سندات مضمونة ، ولا نجد الكثير منهم يحتفظون بنقودهم لغرض المضاربة . ويحدث العكس إذا توقع الأفراد انخفاضاً مستقبلا فى قيمة تلك السندات

بالنسبة لأن ثمنها حالياً يعد مرتفعاً ، فنجد الأفراد فى هذه الحالة يفضلون الاحتفاظ بنقود سائلة ، ومن لديه سندات مضمونة يتخلص منها ببيعها حتى لا يتعرض لخسارة فى المستقبل إذا انتظر وباعها (حين يرتفع سعر الفائدة وتنخفض قيمة السندات) .

ونلاحظ هنا الفرق بين كينز ومن سبقه من الاقتصاديين الذين اعتبروا أن الأفراد يفاضلون بين النقود والسلع فيحولون النقود إلى سلع إذا توقعوا ارتفاعاً فى أثمان الأخيرة (السلع) أى انخفاض فى قيمة النقود . إن كينز يعترض على هذا الزعم ويقول إن انخفاض ثمن السلع مثلا قد يؤدى إلى إعراض الأفراد عن الاحتفاظ بسلع أو إعراضهم عن شراء سلع ، ولكن ليس معنى ذلك أن الطلب على النقود يزداد . قد تنخفض أثمان السلع ولكن يبق سعر الفائدة كما هو فيحول الأفراد نقودهم إلى سندات من الدرجة الأولى .

والواقع أن فكرة السيولة النقدية — أو تفضيل الأصول ذات السيولة — التى أوردها كينز يجب ألا تنحصر فى النقود فقط . لقد كانت هذه بداية حسنة للتحليل النقدى فى الأيام الأولى التى ظهرت فيها آراء كينز ، ولكن بعضا لاقتصاديين رأى أن مثل ذلك التبسيط مبالغ فيه ، وفى رأيهم أن جميع الأصول الرأسمالية الأخرى التى يمكن للفرد الاحتفاظ بها بدلا من النقود جديرة هى الأخرى بالدراسة والبحث . ويُعترض على كينز بأنه اعتبر أن هناك سعراً واحداً للفائدة يتحدد بطلب وعرض النقود ، بينما فى الواقع هناك أسعار فائدة تختلف ارتفاعاً وانخفاضاً بالنسبة للأصول الرأسمالية المتباينة . ولا بد من توضيح السبب الذى من أجله قد يفضل الأفراد الاحتفاظ بنقود سائلة بينما يرى البعض الآخر أن فى إمكانه الاحتفاظ بأصول رأسمالية يمكن استبدالها بنقود إذا دعت الحاجة .

ومعنى هذا أن سعر الفائدة فى هذه الحالة يعتبر الجزاء أو المكافأة التى تعطى للأفراد لكى يتنازلوا عن نقودهم السائلة ويحتفظوا بدلا منها بأوراق مالية (أسهم كمبيالات ، سندات ، أذونات ، الخ ...) . فللنقود والاحتفاظ بها مزايا لا تتمتع بها الأصول الرأسمالية الورقية . ويمكننا إجمال « مساوىء » الأصول الرأسمالية — إن صح هذا التعبير — بالنسبة لمزايا النقود فى النقط التالية :

أولا : التجمد — أو انعدام السيولة — فالسيولة بالنسبة للأصل الرأسمالى هى مقدار سهولة تحويله وقت اللزوم إلى نقود حاضرة . فهناك اعتبارات إمكان بيعه والبحث عن المشترى ، والوقت المناسب لتحقيق البيع والثمن الذى يباع به فى تلك اللحظة التى يريد فيها صاحب الأصل التخلص منه وتحويله إلى نقود .

ثانياً : عدم التأكد الرأسمالى — وذلك بالنسبة لثمن الأصل فى المستقبل . فالفرد الذى يمتلك سنداً اشتراه بمائة جنيه لا يمكنه الاعتماد عن أنه أصبح يمتلك شيئاً ذا قيمة ثابتة يمكنه استبداله بنفس المبلغ نقداً فى أى وقت مستقبل . بل إن قيمة هذا السند قد تنخفض فى المستقبل ليس نتيجة لعدم ضمان المقترض وإنما لتغير الظروف الاقتصادية وتغير أسعار الفائدة .

ثالثاً : عدم التأكد الدخلى — ومعنى ذلك أن بعض الأصول الرأسمالية كأسهم الشركات أو السلع الرأسمالية قد لا تغل دخلا مضموناً ثابتاً ، بل إن هذا الدخل يتذبذب بين ارتفاع أو انخفاض طبقاً للظروف الاقتصادية عامة .

رابعاً : مخاطر « التسليف » . فمن يقرض نقوده لفرد يحصل مقابلها على كمبيالة ، أو من يشترى بنقوده سهماً من أسهم إحدى الشركات غير المضمونة إنما فى الواقع يخاطر بنقوده لأنه من المحتمل أن يفلس المقترض فلا يمكن للمقرض الرجوع عليه واسترداد مبلغه كاملا .

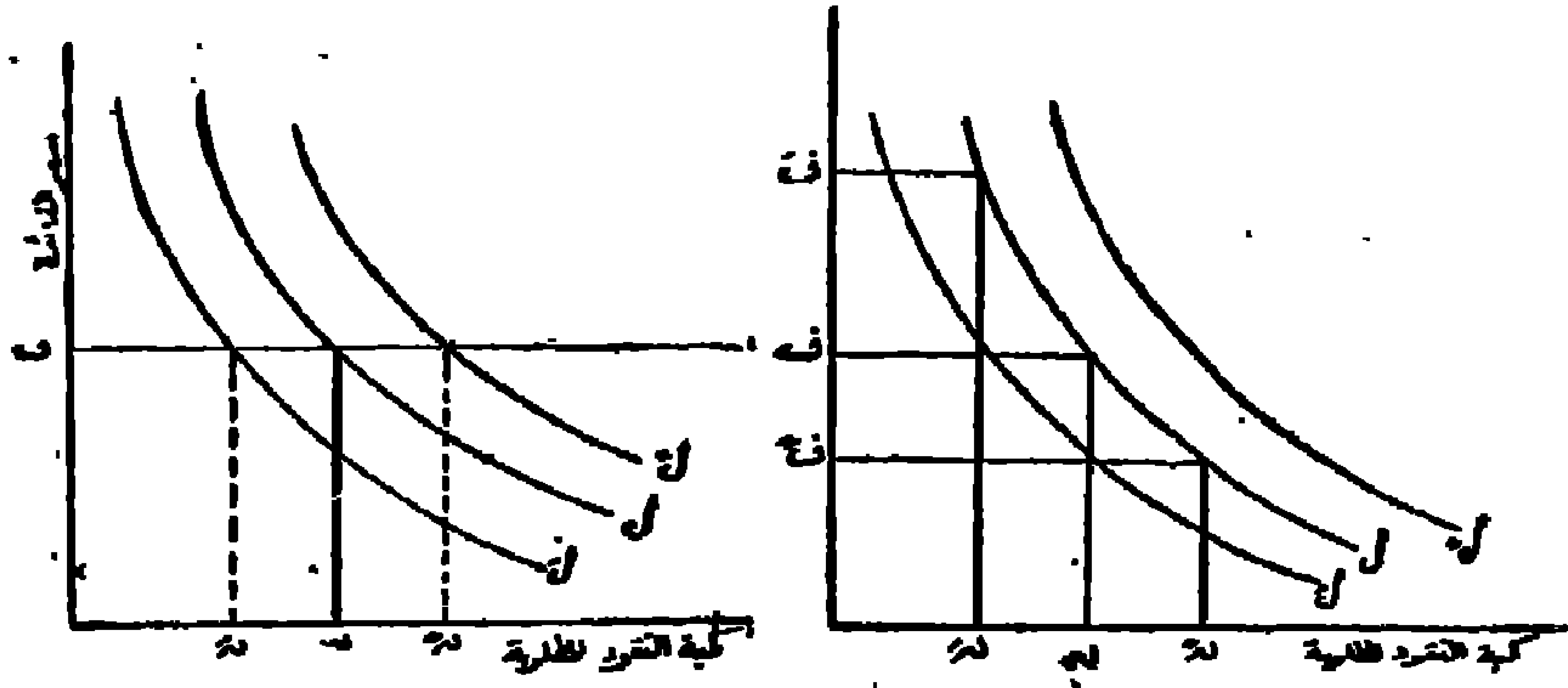
هذه الخصائص بإيجاز هى التى تميز الأصول الرأسمالية (الورقية) عن بعضها، وهى التى تميز النقود عنها. ولعل تعدد هذه الأصول وأنواعها والفروق بينها هو الذى أدى إلى الكثير من التعقيد فى دراسة سعر الفائدة. فهناك مثلا الكمبيالات طويلة الأجل وقصيرة الأجل (وربما قال البعض ومتوسطة الأجل أيضاً) وهناك الأسهم على اختلاف أنواعها، بعضها يغل «أرباحاً» كبيرة تفوق ما تغله الأسهم الأخرى. فهل تلك الأرباح هى التى تعتبر سعر الفائدة، أم أنها تعتبر العائد الذى يغله الأصل الرأسمالى؟ وهناك السندات الحكومية أو سندات الشركات العقارية الكبرى ومعظمها يغل دخلا ثابتاً، كما توجد القروض التى تمنحها البنوك، والقروض الحكومية والقروض التى تمنحها الحكومات لبعضها، ومنها ما لا يدفع عنه فوائد،... إلى غير ذلك من أنواع الأصول الرأسمالية أو الأوراق المالية.

ومما يزيد دراسة سعر الفائدة صعوبة (وأعتذر للقارىء لتكرار هذه الجملة) اختلاف المفاهيم بالنسبة لمعنى الاستثمار. فهناك خلط فى كتابات بعض الاقتصاديين بين القروض والأسهم، وبعضهم يعتبرها متباينة فى الخصائص والبعض الآخر يعتبرها متشابهة. وحتى كينز نفسه لم يحدد ما يقصده تحديداً دقيقاً، فهو إذ يتكلم عن الاستثمار كتكوين للسلع الرأسمالية يعود فى أحد فصول كتابه فيقول إن شراء الأسهم العادية يعتبر استثماراً. هذا بينما نفهم من كتاب آخرين أنهم يعتبرون الأسهم بمثابة أصول ورقية (paper assets) كغيرها وأن عائدها هو أحد أسعار الفائدة!!! فلا غرابة إذن إزاء كل هذا أن نحاول التبسيط لاستخلاص جوهر النظرية الكينزية على مستوى يتناسب مع هذه المرحلة الأولى للدراسة الاقتصادية.

عرض النقود :

إن النقود ليست كسلعة من السلع يتمدد وينكمش إنتاجها طبقاً للتغير في الظروف . ولكن كمية النقود المعروضة في أي وقت هي في الواقع كمية النقود المتداولة في أيدي الأفراد سواء أكانت نقداً متداولا أم ودائع مصرفية . فكمية النقود المعروضة في وقت ما هي كمية محددة ثابتة معروفة ، قد يستعملها الأفراد عدة مرات (أي تزداد سرعة تداولها) وتودع في المصارف ، ثم تسحب للتعامل وتنتقل من أيدي أفراد إلى أيدي غيرهم ، ولكن كميتها ثابتة في فترة معينة . وكمية النقود في مجتمع اقتصادي معين تتوقف على النظام المصرفي في هذا المجتمع وعلى السياسة التي يتبعها البنك المركزي في الإصدار ، أو على السياسة المتبعة في خلق الائتمان أو خلق الودائع . ودراسة النظام المصرفي والنظم النقدية تتطلب إسهاباً في عدد من النقط ليست هي موضوعنا هنا . فلنكتف إذن بالقول إن كمية النقود المعروضة ثابتة في وقت معين ، وهي عبارة عن مجموع النقود الموجودة في حيازة الأفراد (مهما اختلف شكل تلك النقود — معدنية ، ورقية ، مصرفية ، ودائع ، الخ) .

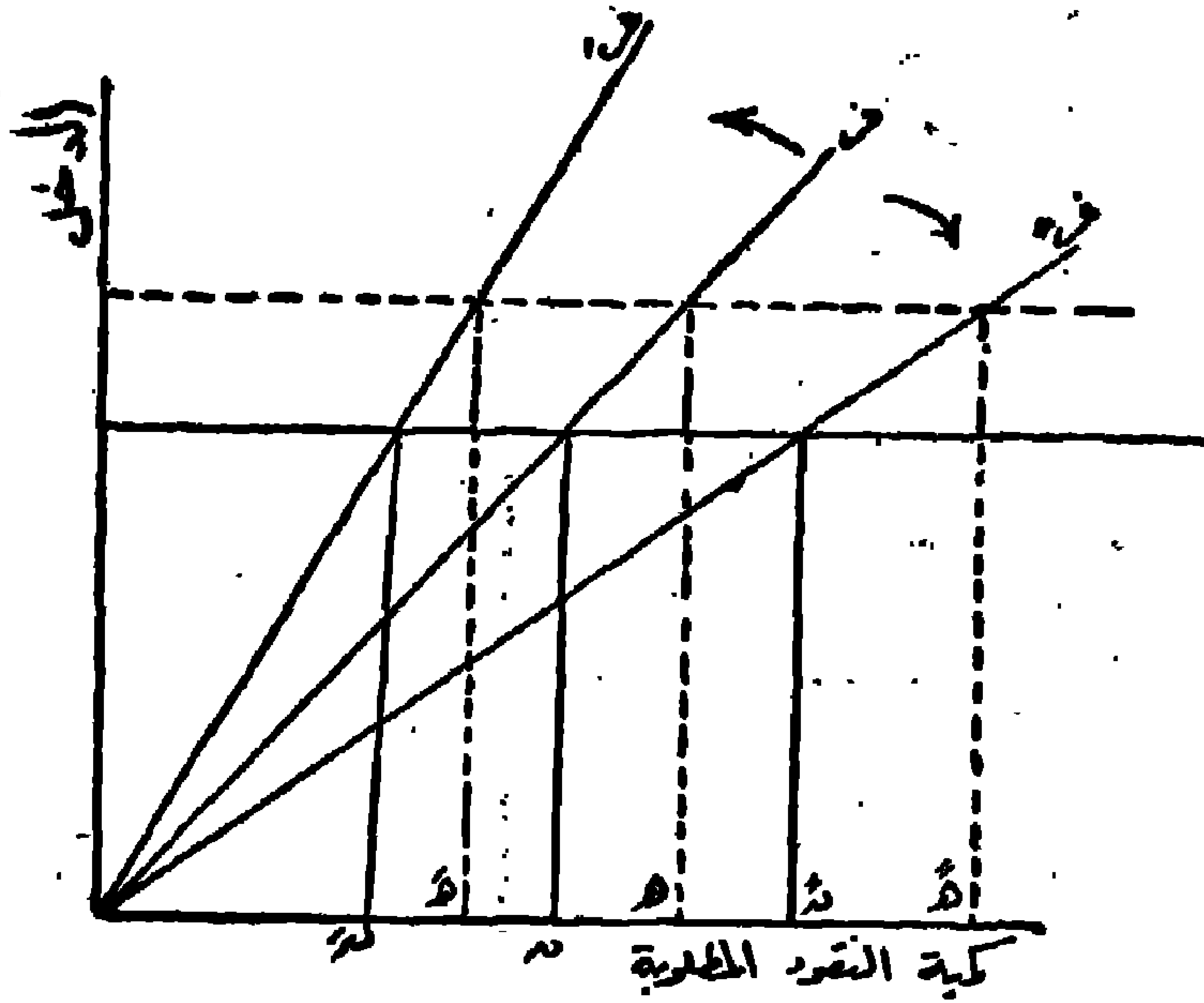
والآن بعد أن عرفنا أن كمية النقود المطلوبة تتوقف على سعر الفائدة من ناحية (ذلك الجزء الذي يتحدد بدافع المضاربات) ، وعلى مستوى الدخل من ناحية أخرى (ذلك الجزء الذي يتحدد بدافعي الاحتياط والمعاملات) ، يمكننا أن نستنتج أثر تغيرات سعر الفائدة والدخل على كمية النقود المطلوبة . يمثل ذلك شكل رقم (٤٦) إذ نجد أنه في حالة ما يكون سعر الفائدة (ف) ومستوى الدخل (ل) تتحدد الكمية المطلوبة من النقود عند (م) . أما إذا تغير مستوى الدخل وانخفض إلى (لَ) مع بقاء سعر الفائدة كما هو فإن الكمية المطلوبة من النقود تقل وتتحدد عند (مَ) . ويحدث العكس ، أي تزيد الكمية المطلوبة من النقود إلى (مً)



شكل رقم (٤٦) كيف يتغير الطلب على النقود بتغير مستوى الدخل (الرسم الأيسر) وبتغير سعر الفائدة مع بقاء مستوى الدخل كما هو (الرسم الأيمن)

إذا ارتفع مستوى الدخل إلى (لً) مع بقاء سعر الفائدة كما هو . كذلك يمكننا تتبع أثر التغير فى سعر الفائدة على كمية النقود المطلوبة إذا بقى مستوى الدخل كما هو . ويتبين ذلك أيضاً من شكل رقم (٤٦) حيث فى مستوى من الدخل (ل) وسعر فائدة ف تتحدد كمية النقود المطلوبه عند (م) . أما إذا ارتفع سعر الفائدة وبقى الدخل كما هو قلت الكمية المطلوبة من النقود . وعلى العكس من ذلك تزيد الكمية المطلوبة من النقود إلى (مً) لو أن سعر الفائدة انخفض إلى (فً) ويبقى مستوى الدخل كما هو .

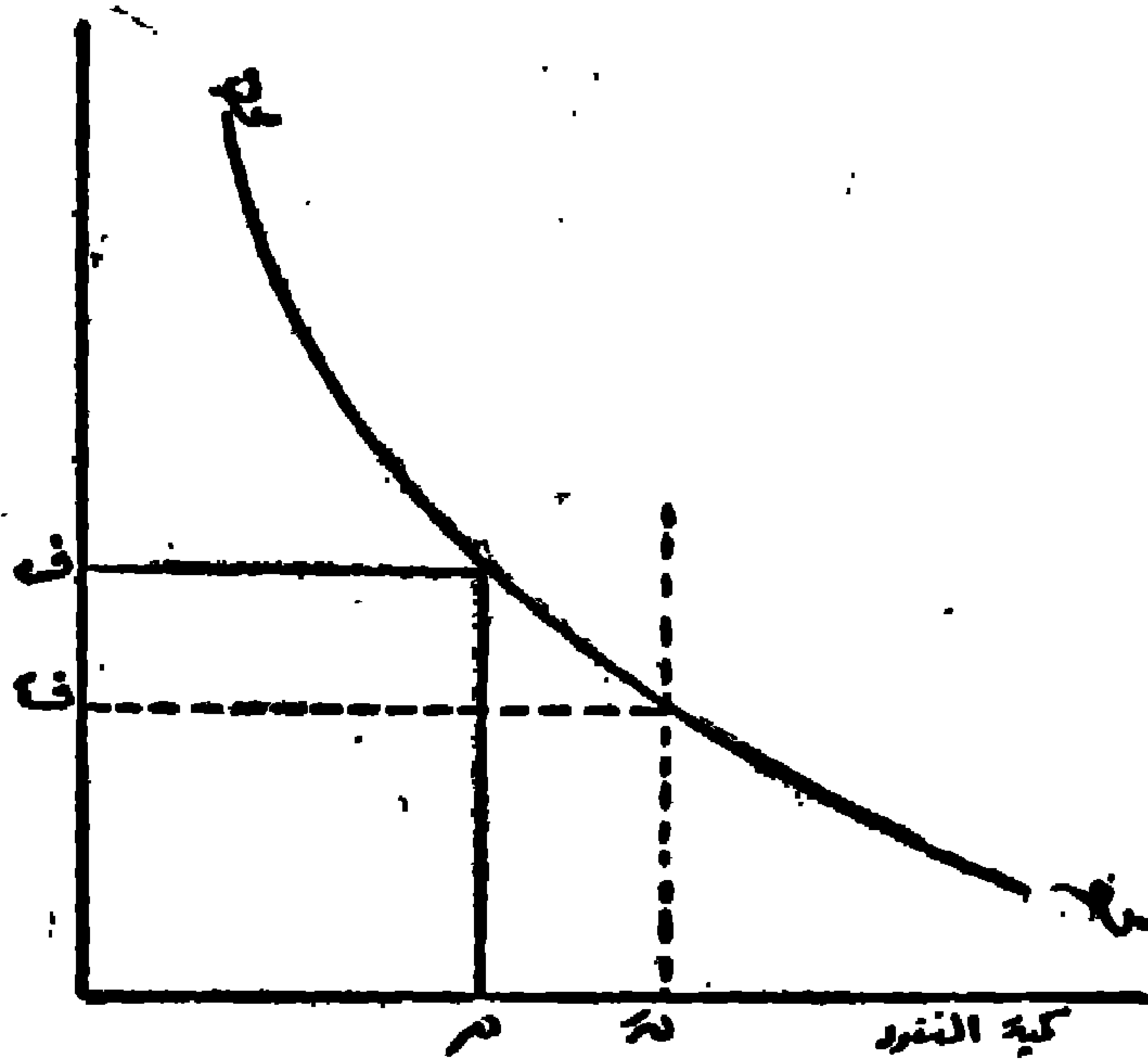
وقد نحاول النظر إلى هذا الاستنتاج بصورة أخرى كما هو موضح فى شكل رقم (٤٧) . فى هذا الشكل يقاس مستوى الدخل على المحور الرأسى ، وكمية النقود المطلوبة على المحور الأفقى . فنجد أن كمية النقود المطلوبة فى مستوى معين من الدخل وسعر فائدة (ف) هى (م) . وإذا ارتفع سعر الفائدة إلى (فَ) نقصت الكمية المطلوبة من النقود إلى (مَ) ، كما أن نقص سعر الفائدة إلى (فً) يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من النقود إلى (مً) .



شكل رقم (٤٧) كميات النقود المطلوبة فى مستويات الدخل المتفاوتة وبأسعار الفائدة المختلفة .

كما أننا نشاهد فى هذا الرسم أيضاً أن ارتفاع مستوى الدخل — كما يبينه الخط المنقط — يؤدى إلى تغير كميات النقود المطلوبة بأسعار الفائدة المختلفة . فبعد تغير مستوى الدخل نجد أن سعر الفائدة (ف) تقابله كمية النقود المطلوبة التى تحددها النقطة (هـ) ، وسعر الفائدة (فَ) تقابله كمية تحددها النطقة (هـَ) وسعر الفائدة (فـً) تقابله كمية تحددها النقطة (هـً) .

بعد أن عرفنا كيف يتغير الطلب على النقود بتغير سعر الفائدة من ناحية ومستوى الدخل من ناحية أخرى ، يمكننا أن نكوّن منحنى للطلب على النقود فى مستوى معين من الدخل . هذا المنحنى الذى رمزنا له فى شكل رقم (٤٨) بالرمز (س ن) (أى سيولة نقدية) ، يبين لنا كيف يزيد الطلب على النقود كلما انخفض سعر الفائدة ، وكيف يقل كلما ارتفع سعر الفائدة . وهذا المنحنى (س ن) هو منحنى السيولة النقدية فى مستوى معين



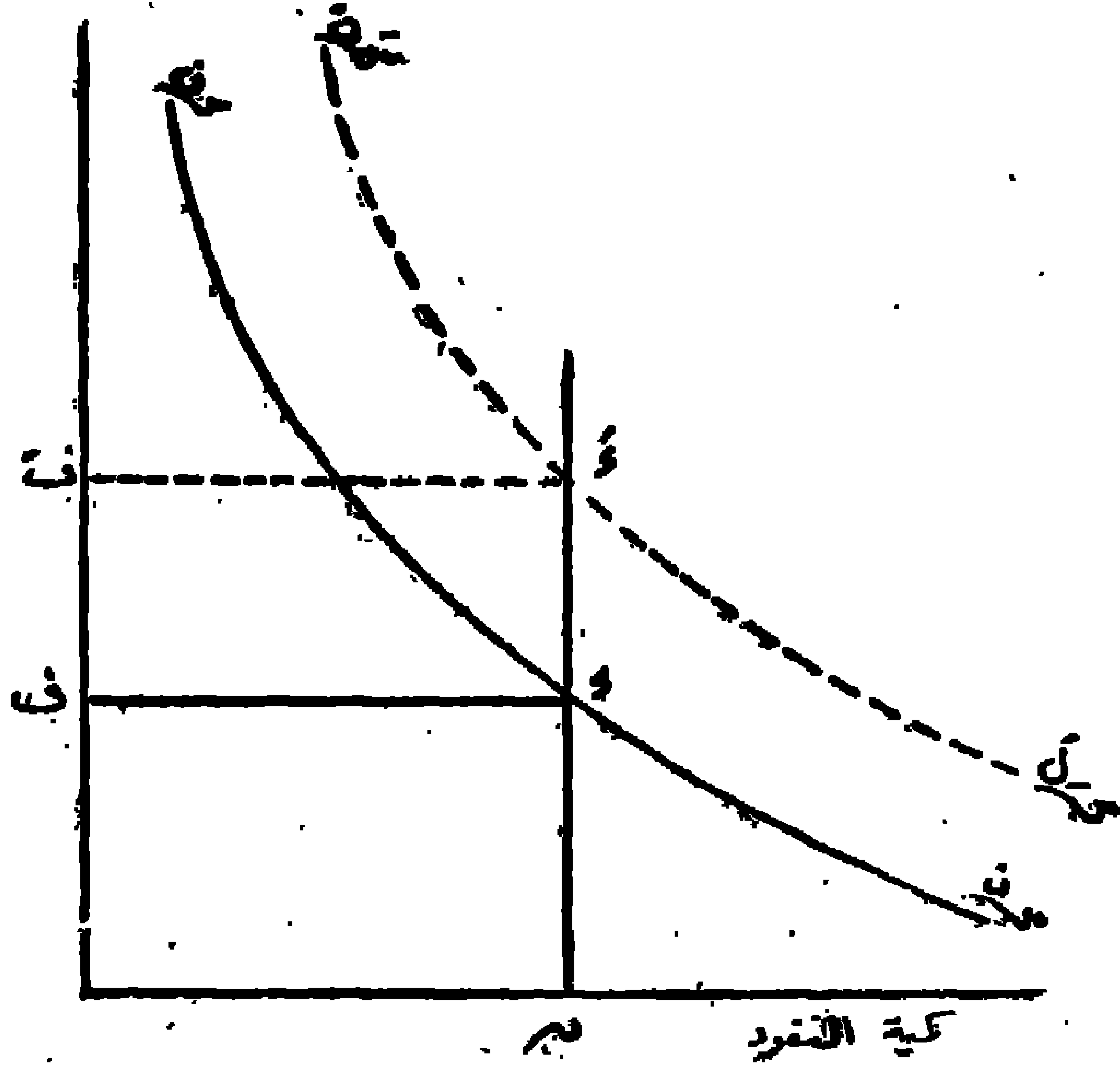
شكل رقم (٤٨) . كيف يتحدد سعر الفائدة بتوازن طلب وعرض النقود

من الدخل . فإذا عرفنا كمية النقود المعروضة — أي الموجودة فى وقت معين ، أمكننا أن نستنتج سعر الفائدة السائد فعـــلا . يتضح هذا من شـكل (٤٨) حيث يتحدد سعر الفائدة عند المستوى (ف) إذا كانت الكمية المعروضة من النقود تحددها النقطة (م) . ويجدر بنـا ملاحظة أن المنحنى (س س) مشتق من مستوى دخل معين فرضنا ثباته ، وعليه فإذا تغيرت كمية النقود المعروضة لسبب من الأسباب أو بطريقة من الطرق[1] وأصبحت تحددها النقطة (مَ) فلا بد أن ينخفض سعر الفائدة إلى المستوى (فَ) .

أما إذا بقيت كمية النقود ثابتة وتغير موضع منحنى السيولة النقدية — كأن ينتقل إلى اليمين كما هو مبين فى شكل رقم (٤٩) ، فيتحتم أن يرتفع سعر الفائدة . فإذا حدث مثلا أن تغير الطلب على النقود بالزيادة — أى

(١) على القارىء غير الملم بالنظم النقدية أن يكتفى بهذا التبسيط إلى أن يرى دراسته لها.

أصبح الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود سائلة عن أن يشتروا بها سندات ، فلا بد أن يرتفع سعر الفائدة على فرض بقاء كمية النقود المعروضة ثابتة .



شكل رقم (٤٩) . تغير منحنى السيولة النقدية مع بقاء كمية النقود المعروضة ثابتة يؤدى إلى تغير فى سعر الفائدة .

يمثل هذه الحالة الرسم البيانى أعلاه حيث تنتقل نقطة التوازن من (ء) إلى (ءَ) كما يرتفع سعر الفائدة من (ف) إلى (فَ) إذا تغير منحنى السيولة النقدية وانتقل إلى المستوى (سَ سَ) .

الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال :

بعد أن بينا كيف يفسر لورد كينز سعر الفائدة كثمن للحصول على قروض نقدية يمكننا تتبع رأيه فى الطلب على رأس المال أى الطلب الاستثمارى . فهو يعتقد أن مقدار الاستثمار يتوقف على عاملين هما سعر الفائدة من ناحية وما يسميه كينز الكفاية الحدية لرأس المال[1] من ناحية

(١) The marginal efficiency of capital

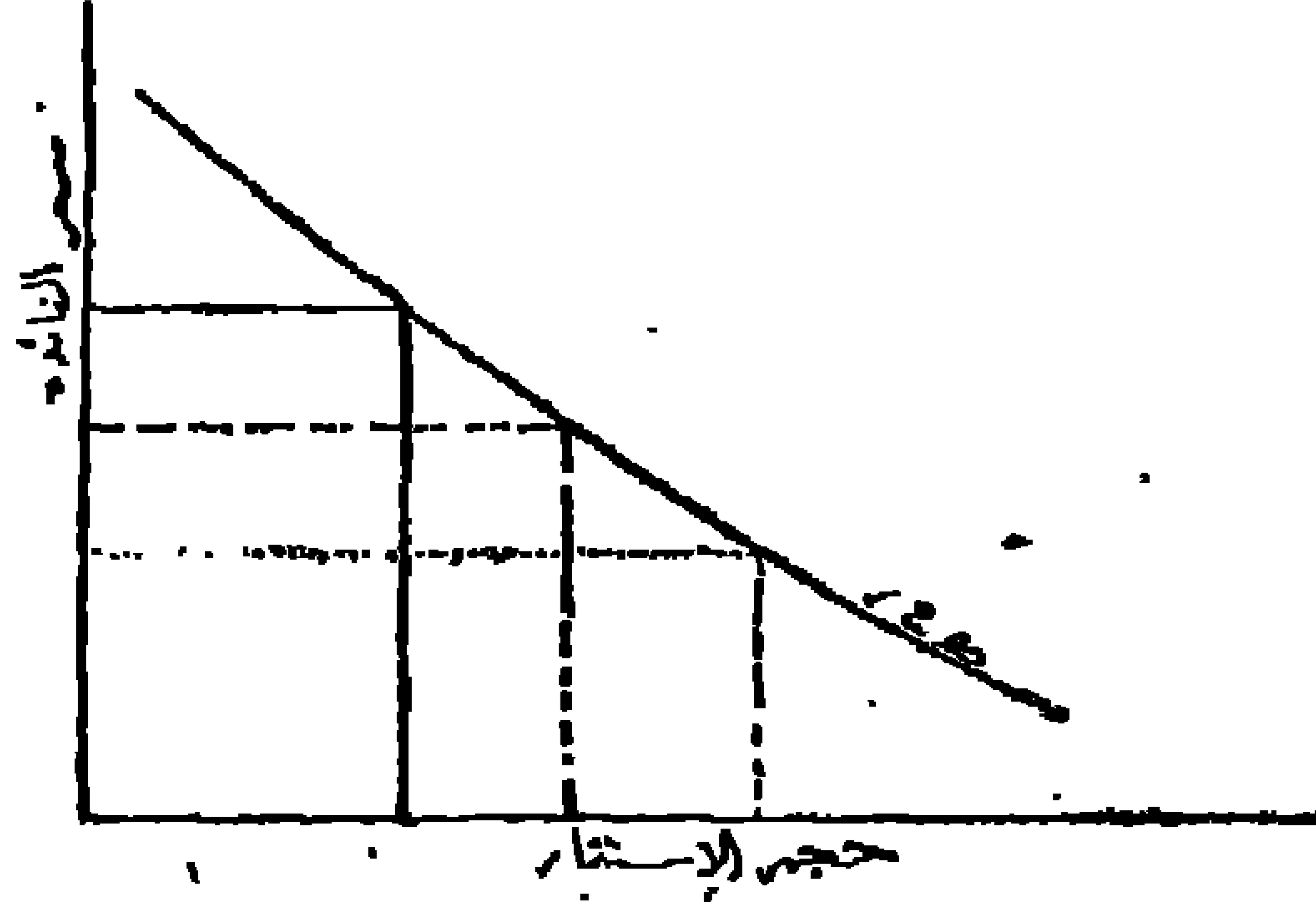
أخرى . وقد عرفنا كيف يتحدد سعر الفائدة ، وبقى أن نعرف معنى الكفاية الحدية لرأس المال بنفس الصورة المختصرة التى عرضنا بها آراء كينز السابقة .

يذكرنا كينز أن هناك سندات مضمونة ذات دخل ثابت ، وأن الاستثمار بما فيه من عنصر المخاطرة لابد وأن يكون مجزياً ، أى لابد وأن يعود بعائد مجز للمستثمر ، أى لابد أن يعود بعائد يفوق معدل الفائدة على السندات ذات الدخل الثابت (أو فى أسوأ الظروف على الأقل مساو لهذا الدخل) . وكما يتأثر الاستثمار بمعدل الفائدة يتأثر كذلك بالكفاية الحدية لرأس المال ، أى بكفاية المعدات الرأسمالية (كالآلات) التى يستخدمها المنظم فى الإنتاج .

فالمنظم لابد وأن يفكر فى العائد الذى يعود عليه من استخدام سلعة رأسمالية بقدر ما يفكر فى ثمن الحصول عليها . وهذا العائد ليس شيئاً مضموناً وإنما هو متوقع يتنبأ به المنظم . إنه العائد الصافى الذى ينتظر أن يحصل عليه خلال مدة صلاحية المعدات الرأسمالية للاستعمال وبعد احتساب جميع تكاليف الصيانة واستهلاك رأس المال وغير ذلك . ويعلق كينز أهمية على المدة التى يبقى فيها رأس المال صالحاً للاستعمال ، لأنها لاشك تؤثر على العائد الصافى المتوقع ، إذ أن المجتمع الاقتصادى الحديث ليس ستاتيكياً جامداً ، بل تسوده تطورات وتقلبات تغير من أثمان المنتجات ومن ثم تغير العائد الصافى .

كما على المنظم أيضاً أن يعمل أكبر حساب للثمن الذى يحصل به على المعدات الرأسمالية ، خاصة إذا انقضت مدة اضطر بعدها إلى تجديد الأصول الرأسمالية المستهلكة . فقد يجد المنظم أن الآلات الجديدة التى ستحل محل الآلات المستهلكة لا يمكن الحصول عليها إلا بثمن مرتفع نتيجة لزيادة فى تكاليف إنتاجها أو زيادة الطلب عليها . والنتيجة الحتمية للتوسع فى الطلب الاستثمارى هى أن ثمن المعدات الرأسمالية يرتفع ، بينما يقل العائد المتوقع لأن زيادة الإنتاج ستؤدى إلى إشباع الطلب بوفرة وسهولة ، فتنخفض بذلك أثمان المنتجات .

ويمكننا توضيح ذلك بالرجوع إلى شكل رقم (٥٠) ، حيث نجد أن منحنى الكفاية الحدية لرأس المال (ك ح ر) ينحدر إلى أسفل نحو اليمين وذلك لنقص العائد المتوقع إذا زاد حجم الاستثمار ، مع احتمال



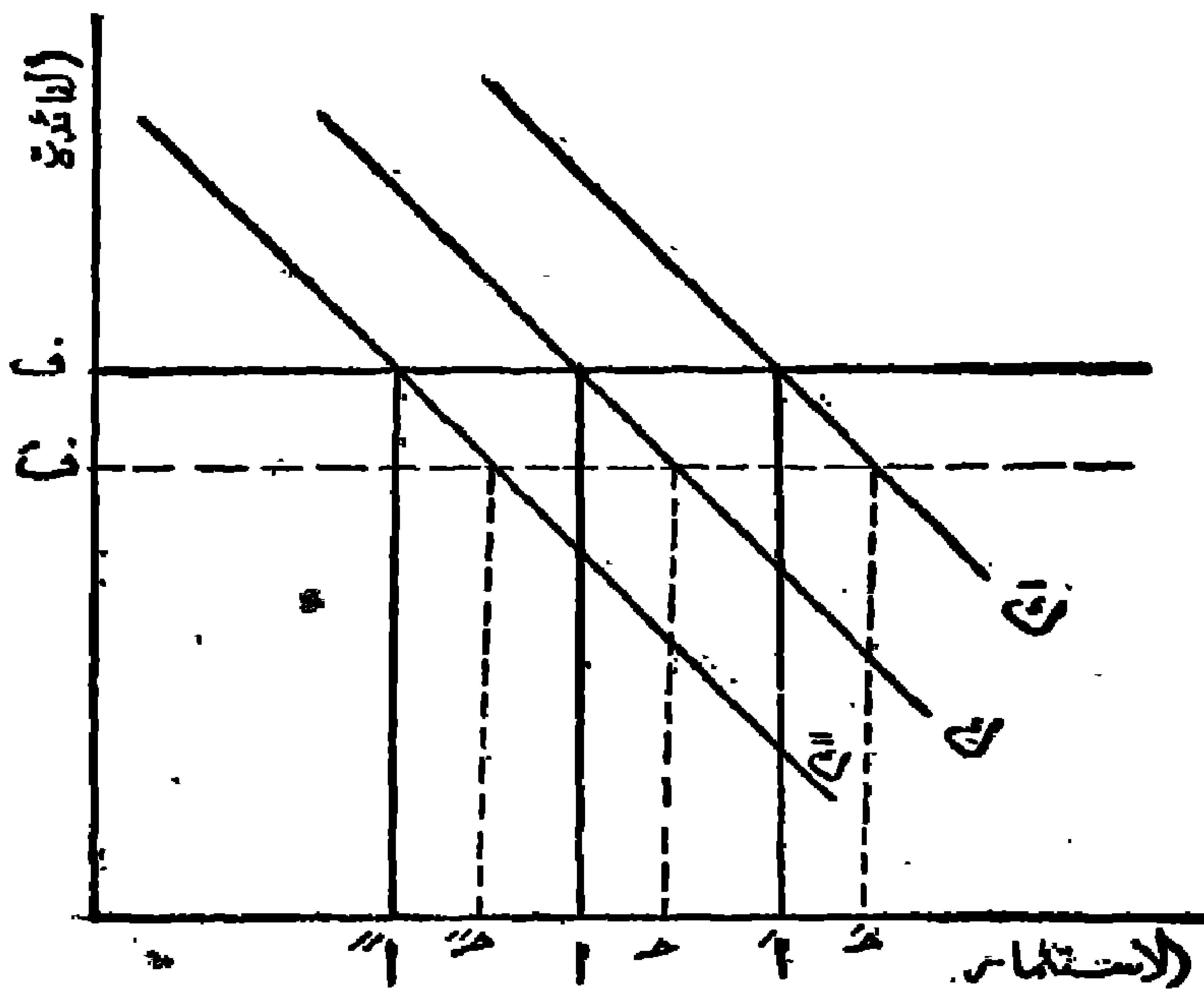
شكل رقم (٥٠) الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة فيما بينهما يحددان حجم الاستثمار .

ارتفاع ثمن الحصول على المعدات الرأسمالية إذا زاد الطلب عليها (أى زادت الرغبة فى الاستثمار) . ويمكننا أن نتبين فى هذا الرسم كيف أن حجم الاستثمار يزداد كلما انخفض سعر الفائدة ، ويقل كلما ارتفع سعر الفائدة . وواضح أن التغير فى موضع منحنى الكفاية الحدية لرأس المال يحتمل معه تغير فى حجم الاستثمار حتى وإن بقى سعر الفائدة على ما هو عليه .

ولنتساءل الآن : هل هناك عوامل يمكن أن يبنى عليها المنظم توقعاته وتنبؤاته عن عائد رأس المال ، حتى يمكنه تحديد ذلك العائد على وجه التقريب ، ومن ثم تحديد حجم الاستثمار اللازم (بفرض معرفة معدل الفائدة) ؟ الإجابة على ذلك واضحة : لاشك أن مقدار الاستثمار اللازم يتأثر إلى حد كبير بمستوى الإنفاق على السلع الاستهلاكية . وكل زيادة فى الإنفاق الاستهلاكى (نتيجة لزيادة الدخل مثلا) يتبعها زيادة فى الحاجة إلى الاستثمار[1] . فكأن سعر الفائدة من ناحية ، ومستوى الإنفاق

(١) يحسن بالقارىء الرجوع إلى دراسة الدخل القوى والانفاق لاستيضاح هذه النقطة .

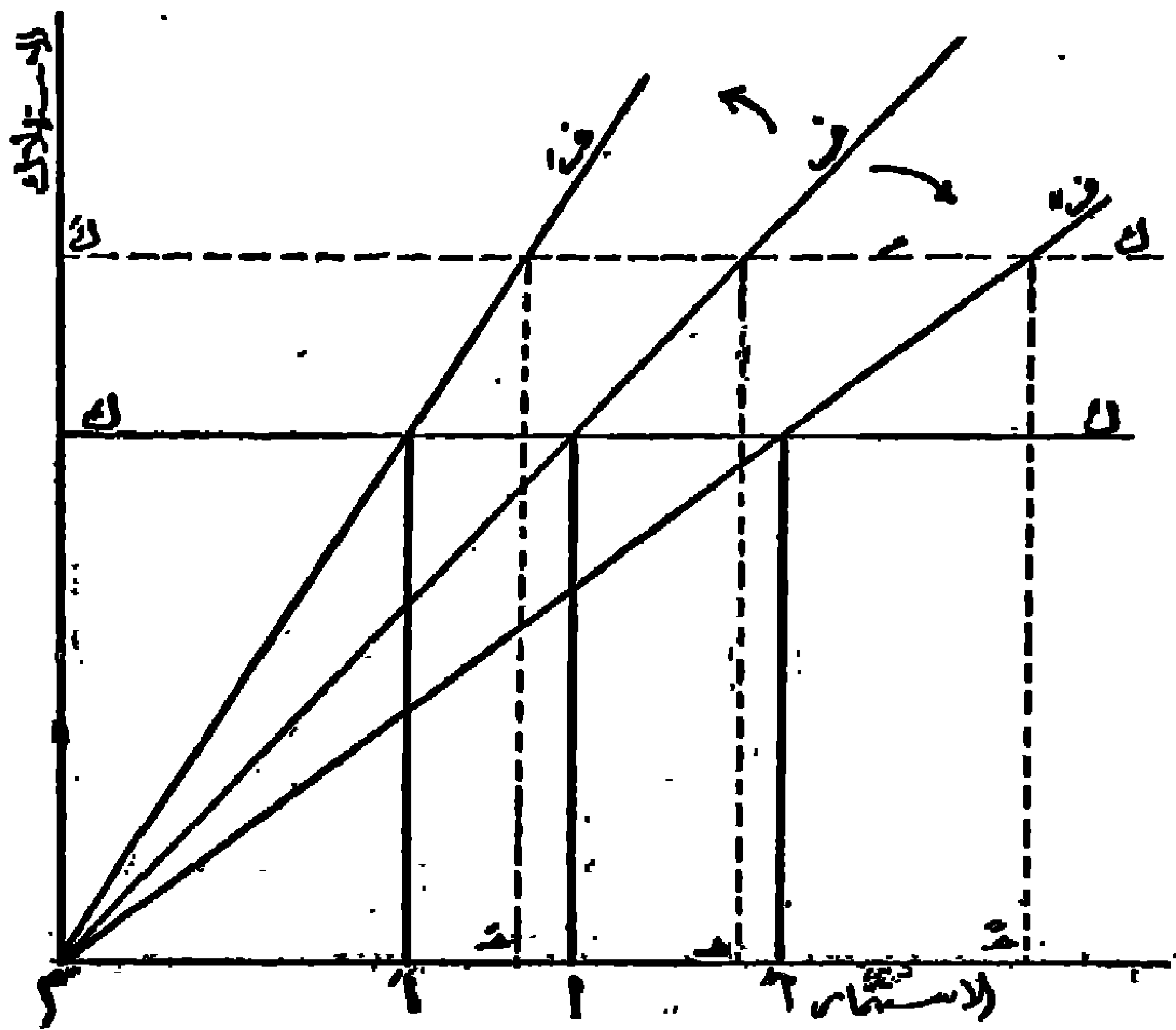
الاستهلاكى من ناحية أخرى يحددان فيما بينهما مقدار الاستثمار اللازم . ولو بقى مستوى الاستهلاك كما هو مثلا وارتفع سعر الفائدة ، سيحجم المنظمون عن الاستثمار ، وسيفضلون الإبقاء على الآلات والمعدات القديمة . وعلى العكس من ذلك ، لو انخفض سعر الفائدة يحتمل أن يتشجع المنظمون على الاستثمار وتجديد المعدات الرأسمالية والتوسع فى المشروعات .



شكل رقم (٥١) يتغير مقدار الاستثمار بتغير سعر الفائدة من ناحية ومستوى الانفاق الاستهلاكى من ناحية أخرى .

ويبين شكل رقم (٥١) أعلاه كيف يتغير حجم الاستثمار بتغير سعر الفائدة أو تغير مستوى الاستهلاك أو تغير الاثنين معاً . فنجد مثلا أنه بسعر فائدة (ف) يكون مقدار الاستثمار اللازم فى مستويات الإنفاق الاستهلاكى المختلفة (ك ، كَ ، كً) هو (ا ، اَ ، اً) على التوالى . أما إذا انخفض سعر الفائدة إلى المستوى (فَ) مثلا ، فسيكون مقدار الاستثمار اللازم فى نفس مستويات الاستهلاك السابقة هو (حـ ، حـَ ، حـً) على التوالى .

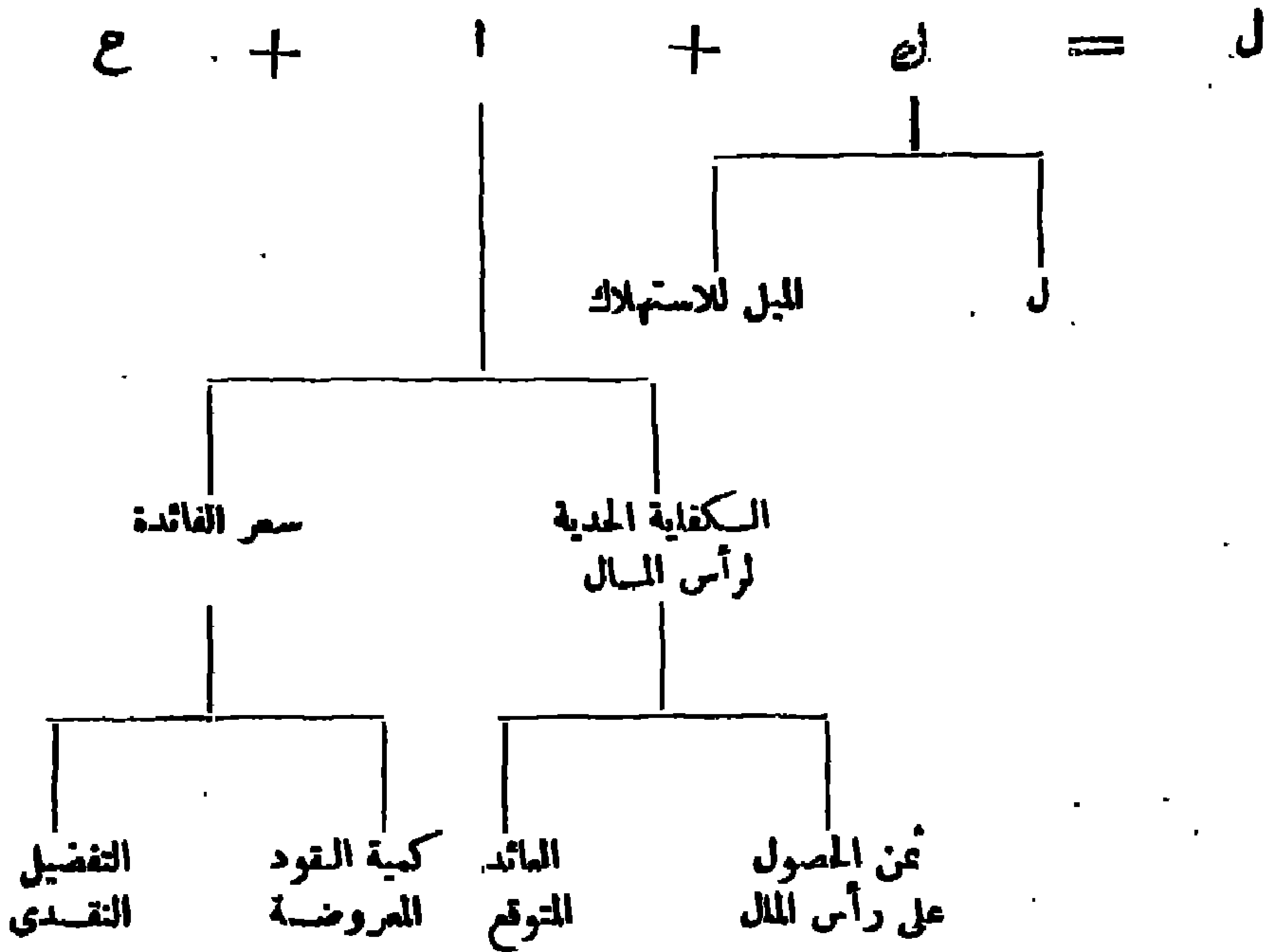
كما يمكننا توضيح نفس الفكرة بصورة أخرى كتلك المبينة فى شكل رقم (٥٢) حيث يقاس مستوى الإنفاق الاستهلاكى على المحور الرأسى ، وحجم الاستثمار على المحور الأفقى . نجد هنا أن مقدار الاستثمار اللازم حينما يكون سعر الفائدة (ف) ومستوى الاستهلاك عند (ك) ، يتحدد بالقدر (م ا) . ويقل الاستثمار إلى (اَ) لو ارتفع سعر الفائدة إلى (فَ) ،



شكل رقم (٥٢) تغير حجم الاستثمار بتغير سعر الفائدة أو مستوى الاستهلاك

كما يزيد إلى (اً) لو انخفض سعر الفائدة إلى (فً) — هذا مع بقاء مستوى الإنفاق الاستهلاكى كما هو . أما لو ارتفع مستوى الإنفاق الاستهلاكى إلى (كَ) فستكون كمية الاستثمار اللازمة بأسعار الفائدة ، (ف ، فَ ، فً) هى على التوالى (حـ ، حـَ ، حـً) .

وهكذا نجمل نظرية كينز فى الفائدة والاستثمار والدخل والانفاق والادخار فى المعادلة الآتية المبينة فى صفحة (٢٤٤) .



ولا يصعب علينا أن نستنتج كيف أن كينز أراد أن يوضح ديناميكية المجتمع الاقتصادى الرأسمالى ، بمعنى أن التغير فى أحد العوامل المذكورة فى تلك المعادلة سيؤثر على بقية العوامل ومن ثم على الطرف الآخر من المعادلة . هذا ويمكننا استيضاح فكرة التطور هذه وما يحيط بها من تفصيلات تتعلق بالتوقعات والأرباح أو الرواج والكساد بعد دراسة الدورات الاقتصادية فى المبحث الثانى من هذا الكتاب .

الفصل العاشر

الأرباح

نختتم دراستنا للخدمات الإنتاجية أو أثمان عناصر الإنتاج بهذا الفصل المقتضب عن الأرباح . ولاشك ان كلمة أرباح قد مرت على القارىء كثيراً فى دراسته التجارية والإقتصادية ، كما نلاحظ أننا تعرضنا كثيراً لكلمة المنظم وكيف أنه يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن ، وأنه يؤلف بين عناصر الإنتاج المختلفة لينتج كمية معينة بأقل تكلفة . وقد تختلف التفسيرات لكلمة الربح بتعدد المشروعات ، إذ هناك الأرباح الإجمالية والأرباح الصافية ، والأرباح بعد استنزال الضرائب ، والأرباح كمجرد فرق بين ثمن البيع والتكلفة ، والأرباح بعد خصم الإستهلاك فى رأس المال أو التغير فى قيمة جرد المنشأة ، وأرباح الشركات المساهمة ، وشركات التوصية البسيطة ، وأرباح المزارع والطبيب والمحاسب القانونى ... إلى غير ذلك من أنواع الأرباح . على أن المهم فى دراستنا هذه أن نصل إلى تفسير اقتصادى لمعنى الربح فى ظل دراستنا لعناصر الإنتاج وعوائدها . وقد اخترنا لذلك أربعة تفسيرات يمكننا أن ندخل تحتها أى نوع من الأرباح فى الحياة الإقتصادية .

أولا : الربح كعائد ضمنى لعناصر الإنتاج :

كثيراً مانجد فى المشروعات الفردية أن مايسمى ربحا هو فى الحقيقة عائد لعنصر من عناصر الإنتاج . فربح الطبيب من عمله فى عيادته الخاصة هو فى الواقع عائد لعنصر العمل — أى أجر يحصل عليه الطبيب جزاء جهوده وخدماته . والمزارع الذى يزرع الأرض بنفسه ويقول إنه حقق ربحا ، يكون فى الواقع قد حصل على عائد لمجهوده (العمل) وعائد للأرض الزراعية (ريع) . كما أن المشروع الصغير الذى يديره صاحبه والذى يكون قد استثمر

فيه كمية من رأس المال (كشروع بقالة صغير مثلا) هذا المشروع يحصل صاحبه منه على أرباح هي في الواقع عائد لجهوده وفائدة على رأس المال المستثمر . فيمكننا القول إذن أن مانسميه الربح فى بعض الأحيان قد يكون عائداً ضمنيا لعنصر من عناصر الإنتاج الثلاثة أو للعناصر مجتمعة ـ قد يكون ريعا ضمنيا أو أجراً ضمنيا أو فائدة ضمنية .

ثانياً : الربح كمكافأة للتجديد والابتكار :

لو أن النظام الاقتصادى كانت تسوده المنافسة الحرة الكاملة بمعناها الحقيقى ولو كان النظام الاقتصادى ستاتيكياً ولم يكن هناك خطر اختلال التوازن الموجود ، لاتنفى عنصر الربح ولكان كل مانسميه ربحاً فى هذه الحالة هو فى الواقع عائد ضمنى للعناصر الثلاثة . سينتفى الربح لأن كل عنصر من العناصر سيتجه إلى حيث يحصل على عائد أكبر إذا وجد الفرصة لذلك . سيقبل العامل على الاشتغال لحسابه الخاص إذا وجد فى ذلك كسباً له ، كما سيقبل المالك الزراعى على زراعة أرضه بنفسه بدل أن يؤجرها إلى غيره ، وكذا سيقبل صاحب رأس المال على استغلال ماله بنفسه بدل إقراضه إلى الغير إذا مارأى فى ذلك منفعة أكبر تعود عليه .

ولكن هذا لايحدث فى الحياة العملية ، إذ لابد من وجود فرد يقوم بالتنظيم والتنسيق والتأليف بين عناصر الانتاج . لقد تعودنا أن نشير إلى المنظم على أنه فرد يبنى تصرفاته على معلومات ثابتة ـ إيرادات وتكاليف وطرق لتحديد حجم المشروع والإنتاج بأقل تكلفة وتحقيق أقصى ربح . إلا أن مهمة المنظم ليست بمثل هذه السهولة ، فهو قلما يعمل بناء على معلومات خارجية ثابتة ، وإنما يبنى تصرفاته على تقديراته الشخصية أو الذاتية بما فيها تخميناته وتنبؤاته . إنه يحاول التنبؤ بماستكون عليه حالة السوق فى المستقبل ، ويواجه احتمال اختراع آلات جديدة أو ابتكارات وتجديدات فى الإنتاج أو ظهور منافسين جدد فى ميدان الإنتاج ، أو ظهور سلع تنافس منتجاته ،

أو انصراف الأفراد عن منتجاته لتغير أذواقهم وعاداتهم . فهو دائم اليقظة بعيد النظر ، يتصيد الفرص ، يسارع بانتاج ما هو جديد لكسب السوق قبل غيره من المنافسين ، ويسرع بادخال التحسينات والتجديدات على منتجاته ، أو يدخل كل اختراع أو ابتكار من شأنه خفض تكاليف الإنتاج ... إلى غير ذلك من التجديدات والابتكارات والتصرفات التي تدل على بعد النظر والحكمة الإقتصادية .

مثل هذا الفرد الذى يبتكر ويجدد ويحاول التنبؤ بالظروف المستقبلة ويستعد لها ، قد نطلق عليه صفة المبتكر innovator أو النشط المجدد enerpriser أو قد نسميه المنظم كمدلول لكلمة entrepreneur [1] . ولا شك فى أن مهمة المنظم تختلف عن مهمة مدير الإدارة الذى يسهر على حسن سير العمل فى المنشأة . يجب أن نفرق بين المنظم ومدير الإدارة أو من يوازيه فى المنصب ، حتى نفرق بين المدير ومرتبه (أجره) والمنظم وربحه . فالمدير لايخرج عن كونه عاملا ذا مهارة ومواهب تؤهله لمنصبه هذا .

أما المجدد المبتكر (المنظم) فله مهام أخرى . إننا نتصوره كرجل بعيد النظر أو يحاول أن يكون بعيد النظر ، يمتاز بالجرأة والإقدام فى ميدان النشاط الاقتصادى ، يرقب الفرص فيستعمل منها ماهو مكسب ، ويتنبأ بالتغيرات الاقتصادية فيحاول تجنب ماقد يأتى عليه بخسارة . فالربح هنا هو جزاء للمنظم على تجديده وابتكاره وحكمته ونشاطه ، وجزاء لكل من يستغل الفرص الجديدة من اختراعات وتغيرات فى الطلب على السلع أو تكاليف الإنتاج . والرواد من المنظمين فى ميدان الإنتاج الجديد هم أسبق من غيرهم فى التمتع بثمرة نشاطهم ويقظتهم فى شكل أرباح كبيرة . ولا شك أن مرور الوقت يسمح بدخول منافسين جدد ، فتنخفض الأرباح

---

(١) المعنى الأصلى لهذه الكلمة الفرنسية التى تستعمل دون استثناء فى جميع المراجع الانجليزية هو « المقاول » . ولا بأس فى أن نتصور المنظم كمقاول لعناصر الانتاج .

أو تـكاد تتلاشى . على أن دخول المنافسين وتقليدهم للمشاريع الرابحة الناجحة ليس معناه انعدام الربح أو تلاشيه من المجتمع ، فكلما تقادم ابتـكار معين ظهر جديد غيره والرابح هو الأسبق إلى استغلال الجديد والأكثر حنكة فى الاستعداد لتغير الظروف .

ثالثاً : الربح كجزاء للمخاطرة .

تميل النظرية الحديثة فى الأرباح إلى اعتبار جهود المنظم فى الإنتاج على أنها تشتمل مخاطرة لايمكن التأمين ضدها . وهذه التفرقة بين المخاطر التى يؤمن ضدها وتلك التى لايمكن التأمين ضدها ، لها أهميتها فى تفهم حقيقة الربح . فقد تستطيع المنشأة أن تؤمن ضد أخطار الحريق والسرقة وتلف البضاعة وإصابات العمل وغير ذلك . ولـكن المنظم لايستطيع أن يؤمن ضد تقلبات الأثمان ، أو ارتفاع التكاليف أو التغيرات فى الحالة الاقتصادية ، كما لا يستطيع التأمين ضد أخطائه فى تقدير حالة السوق فى المستقبل .

ولو فكرنا فى صفات التجديد والابتكار التى ذكرت أعلاه ، لقلنا إنها فى الواقع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمخاطرة وعدم التأكد . فأرباح الابتكار والتجديد منشأها نوع من أنواع الاستقرار الذى تتميز به المشاريع الاقتصادية فى النظام الرأسمالى . إن المخاطرة لاتنشأ إلا من عدم التأكد من المستقبل ، وهى ظاهرة أساسها بناء تصرفات الفرد على أساس من التخمين والتوقع والتنبؤ (فى إطار من التقدير والرأى الشخصى) . فالمضارب فى سوق الأوراق المالية قد يكسب الآلاف وقد يخسر آخر قرش يملك . والمؤسسة التى تبيع أوراق اليانصيب لايمكن أن تخسر ، أما من يشترى ورقة يانصيب فهو المضارب المخاطر .

لماذا نجد أن معدل الفائدة على السندات الحكومية غالباً ما يكون ضئيلا ، بينما معدل الفائدة على المشاريع الأخرى « الجريئة » غالباً ما يكون

كبيراً ؟ لاشك أن السبب يرجع إلى كون الأولى مضمونة العائد ، بينما الأخرى يسودها عنصر المخاطرة وعدم الضمان .

ورب سائل يسأل : لماذا لايؤمن المنظم ضد الأخطار الاقتصادية فى العمل ؟ لماذا لايفعل كما تفعل شركات التأمين على الحياة ، وهى كما نعلم لاتخسر أبداً بل على العكس من ذلك تحقق أرباحاً لابأس بها ؟ تفسير ذلك أن عناصر المخاطرة فى شركات التأمين مبنية على احتمالات رياضيه يمكن احتسابها وتقدير قسط التأمين على أساسها . يستطيع الإحصائى أن يقدر الاحتمالات المختلفة للحريق والحوادث والوفاة طبقاً للاحتمالات التى تسود فى ظروف معينة . حقاً إنه من المستحيل أن تحدد شركة التأمين أى المصانع ستصيبه الحريق ، ولكن فى استطاعتها أن تحدد إلى أقرب تقدير تلك النسبة المئوية من المصانع التى تصيبها الحرائق سنوياً .

أما بالنسبة للمشاريع ، فمن المحال على الإحصائيين التكهن باحتمالات المخاطر أو الخسائر الناتجة عن تقلبات الأسعار وتغير الظروف الاقتصادية . من المحال على شركة تأمين مثلا أن تحدد نسبة مئوية للمشاريع التى تصاب بخسائر أو تلك التى تحقق ربحاً ، ولذا فمن المحال عليها أن تقبل التأمين ضد المخاطر الاقتصادية لأنها لا تجد أمامها معلومات رياضية تبنى عليها الاحتمالات وتقيس على أساسها قسط التأمين المطلوب . وإذا قبلت شركة تأمين أن تؤمن المشاريع الإنتاجية ضد تقلبات السوق ، فقد تكفيها موجة كساد واحدة للقضاء عليها وإفلاسها .

وهكذا فإن الأرباح قد تعتبر جزاء لمخاطر العمل التى لا يمكن التأمين ضدها لعدم التأكد من احتمالاتها . ويكفى أن هناك كلمة « خسارة » تقابل كلمة « الربح » ، وهى كلمة لا تجد مرادفاً لها بالنسبة لعناصر الإنتاج الأخرى . فوجود عنصر الخسارة ، أو احتمال الخسارة هو المخاطرة بعينها ، ومن ثم فالربح مكافأة للمخاطرة التى قد تؤدى بصاحبها إلى خسائر .

رابعاً : الأرباح الاحتكارية :

كلنا يعلم أن المحتكر في استطاعته أن يفرض ثمناً مرتفعاً للسلعة التي ينتجها . ولو قلنا إن الأرباح تتعادل في مشاريع المنافسة ، فلا شك أنها قد تكون مرتفعة جداً في المشاريع الاحتكاريه . والأرباح هنا ناشئة عن قدرة المحتكرين على استغلال المستهلكين ، وذلك بفرض ثمن يفوق تكاليف الإنتاج بكثير ، فيحقق لهم أرباحاً طائلة لن يزاحمهم فيها أحد ، طالما أنهم يتمتعون بهذا المركز الاحتكاري .

القسم الثاني

الدورات الاقتصادية

« يوسُفُ أيُّها الصِّدِّيق أفتِنا في سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ
عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضرٍ وَأُخَرَ يابِسَاتٍ لعَلِّى أرْجِعُ إلَى النَّاسِ لعَلَّهُمْ
يَعْلَمُونَ * قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأبًا فَمَا حَصَدْتُم فذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ
إلاَّ قلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِى مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ
مَا قَدَّمْتُمْ لهُنَّ إلاَّ قَلِيلاً مِمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِى مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فيهِ
يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ * » .

« قرآن كريم »

الفصل الأول

التقلبات الاقتصادية — معنى الدورة — الفترات الزمنية وطول الموجات — مراحل الدورة الاقتصادية وخصائصها .

من خصائص المجتمع الاقتصادى الحديث أنه أبعد ما يكون عن السكون أو الاستقرار فى الأمد الطويل . حتى إذا كان النظام الاقتصادى مسيراً أو مداراً فهناك عوامل التقدم والابتكار وزيادة السكان والمؤثرات الخارجية التى قد تغير من السير « الطبيعى » للحياة الاقتصادية . على أن المعروف هو أن دراسة مانسميه بالدورات الاقتصادية أو الدورات التجارية إنما تدور حول ما يحدث فى النظام الرأسمالى غير المقيد ، حيث تتأرجح الحياة الاقتصادية من رواج إلى كساد ، أو من توازن نسبى واستقرار مؤقت إلى اختلال فى التوازن لفترة من الزمن يتبعها عود تدريجى إلى استقرار مرة أخرى .

تلك التقلبات قد تكون عنيفة واضحة يشعر بها كل فرد فى المجتمع ، أو قد تزحف زحفاً بطيئاً دون أن تترك أثاراً بعيدة المدى وربما دون أن يشعر بها الكثيرون . لقد سمعنا كلنا مثلا عن الأزمة العالمية الكبرى عام ١٩٢٩ وما تبعها من كساد ظهرت آثاره العنيفة فى معظم دول العالم من بطالة على نطاق واسع ، وانهيار بيوت مالية ، ونقص فى الدخل القومى ، وتعطيل للطاقة الانتاجية فى البلاد . الخ . وعليه فلن تجد أحداً يتردد فى الاعتراف بالآثار السيئة للكساد ، بينما ترى الكثيرين يتمنون الرواج ويشيدون بمحاسنة وما يعم خلاله من خير . والواقع أن الرواج إذا زاد عن حده فسلل إليه التضخم وسارع نحو القمة ... والشىء الديناميكى المتحرك إذا وصل إلى القمة ولم يستقر هناك فلا بد أن يهوى إلى أسفل ... فكأن الرواج

غير الطبيعي هو الآخر له أضراره التي قد تكون أبلغ أثراً من موجة كساد مؤقتة.

وقد كان من نتائج سني الكساد بعد عام ١٩٣٠ أن أفاقت معظم الدول الرأسمالية إلى مضار التقلبات الاقتصادية ؛ فلما جاءت الحرب العالمية الثانية وتخللتها موجة من الرواج (وحيث كان من المحتم أن يتبع ذلك موجة من الكساد بعد انتهاء الحرب) إزداد اهتمام المسئولين في معظم الدول الكبرى وبخاصة في انجلترا والولايات المتحدة بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الكساد المحتمل أو تلافي آثاره الاجتماعية على الأقل.

لذلك أصدر الكونجرس الأمريكي قانون العمالة المشهور (عام ١٩٤٦) الذي اعترف فيه بمسئولية الحكومة وكبار أصحاب الأعمال في ضرورة تجنب آثار البطالة والتضخم. وكانت الحكومة البريطانية هي الأخرى قد أعربت عن استعدادها لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها التخفيف من آثار موجات الكساد، وعن مسئوليتها في المحافظة على العمالة الكاملة على ضوء الاقتراحات المشهورة التي جاء بها لورد بيفردج (W. H. Beveridge).

وقد دلت أبحاث التاريخ الاقتصادي أن التقلبات الاقتصادية بدأت تظهر وتعاود الظهور بصفة تسترعي الانتباه بعد المراحل الأولى للثورة الصناعية، وأن اطراد التقدم الصناعي أدى إلى ظهور تلك التقلبات بشكل واضح وآثار تدعو إلى القلق، مما أدى إلى ازدياد إهتمام الاقتصاديين بها وبالبحث عن أسبابها. وكان لا بد قبل البحث عن الأسباب أن تجمع الحقائق والإحصائيات التي تقيس النشاط الاقتصادي في فترات متتابعة حتى يمكن الحكم على حقيقة التقلبات ومداها واتجاهها.

وقد تعددت أساليب الباحثين في اتخاذ «ترمومترات» أو «بارومترات» لقياس النشاط الاقتصادي ... ومن الإحصائيات الشائعة الاستعمال في الدول المتقدمة: حركة تداول النقود، الودائع والمسحوبات من البنوك، التقلبات

فى معدل الفائدة ، الأجور ، مقدار العمالة ، الصادرات والواردات الصناعات الاستخراجية ، صافى الاستثمار بأنواعه ، أسعار الجملة وأسعار التجزئة ، وحركة النقل البرى والبحرى ، أسعار الأوراق المالية والنشاط بالبورصات حركة البناء الخاص والعام ، الشركات والمنشآت الجديدة (أو التى أفلست) وعدد ساعات العمل ، وأرباح المنشآت ... وغير ذلك . ومن الواضح أنه كلما كان المقياس المتبع هو متوسط عام لأكبر مجموعة من الاحصائيات المختلفة كلما كان الاستنتاج أقرب مطابقة للواقع .

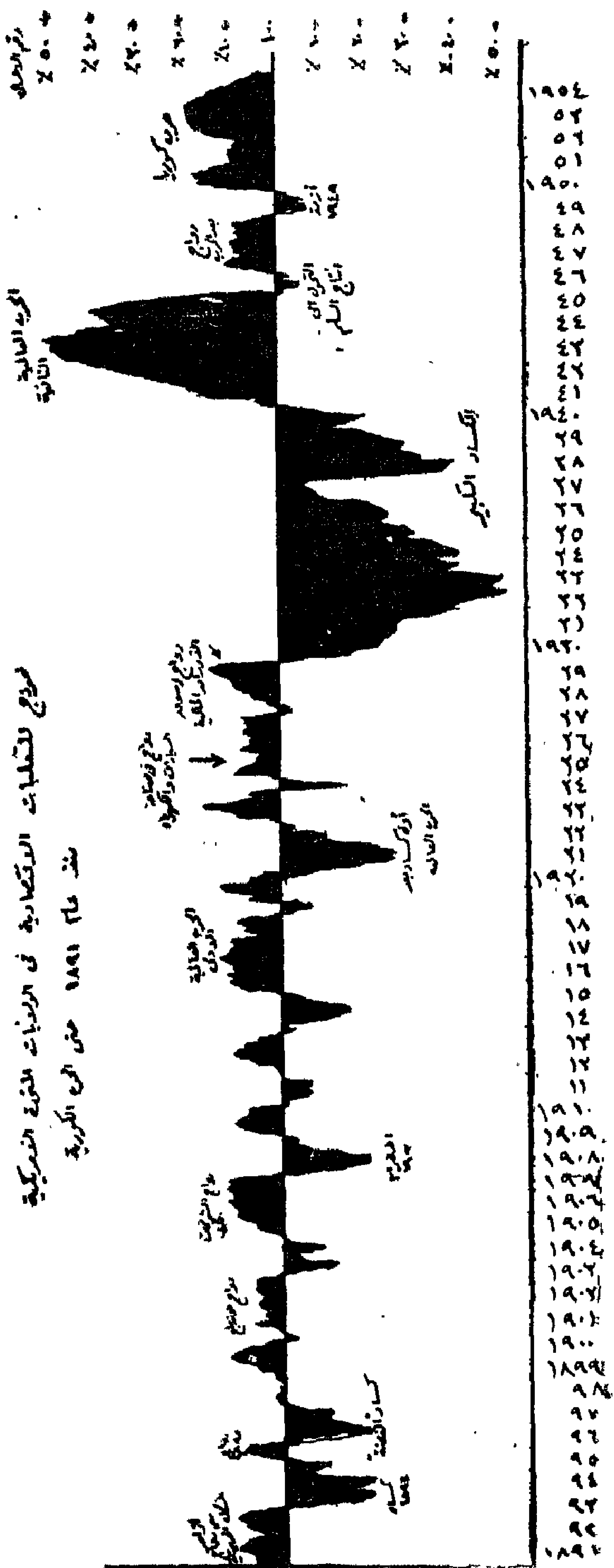
ولكن مهما تعددت تلك الاحصائيات المتفرقة فإنها لاتعطى الحقيقة كاملة عن النشاط الاقتصادى ، ولذا كان خير مقياس للنشاط الاقتصادى عموما هو الدخل القومى ، فإن مكونات الدخل هى التى تبين لنا الميل التصاعدى أو الميل التنازلى للحياة الاقتصادية الجارية . فالدخل القومى هو الذى يبين مقدار الناتج القومى من سلع وخدمات ، وهو الذى يقيس مدى إستخدام أو توظيف عناصر الانتاج ، والدخل الصافى الذى يتبقى للافراد بعد دفع الضرائب هو مقياس الرفاهة التى يعيشون فى ظلها .

وإحصائيات الناتج القومى بالإضافة إلى أنها تفيد فى معرفة مدى التقلبات الاقتصادية ، تفيد أيضاً فى أنها تلقى الضوء على « النقط السوداء » حيث أعنف التقلبات ، وتساعد المسئولين فى البحث عن العلاج . فمن احصائيات الناتج القومى فى الولايات المتحدة مثلا اتضح أن إنتاج السلع الاستهلاكية يمثل ٨٢ ٪ من الناتج القومى وأن نصيبها من التقلبات الدورة حوالى ٥٦ ٪ هذا بينما شوهد أن إنتاج السلع الرأسمالية (الاستثمار) الذى يمثل ١٨ ٪ من مجموع الناتج القومى نصيبه ٤٤ ٪ من التقلبات الدورية . ولا شك أن مثل هذه الحقائق والاحصائيات تساعد المسئولين فى محاولاتهم تخفيف حدة آثار التقلبات بأن يركزوا جهودهم لمعالجة مشاكل القطاعات الأشد تعرضا للرواج والكساد .

ووصف التقلبات الاقتصادية باسم «الدورة الاقتصادية» (Trade Cycle) أو (Business Cycle) لا يطابق حقيقة خصائص تلك التقلبات ، فهى ليست دورية بمعنى أنها منتظمة أو رتيبة أو تعاود الظهور فى فترات منتظمة ، ولا هى دورية بمعنى أن أطوارها متشابهة فى الآثار والأعراض والمدة بين مراحل كل منها . إنها تقلبات تشترك فى مظاهرها العامة ، ولكنها يندر أن تتشابه تماماً من حيث المسببات والنتائج المباشرة وغير المباشرة . ولكن هناك حقائق واضحة جعلت الاقتصاديين يطلقون على تلك التقلبات اسم « دورات » . فقد وجدت فعلا خلال سنى التاريخ — وبخاصة بعد الثورة الصناعية — فترات من الرخاء أو الرواج ، أعقبتها فترات من الكساد ومراحل انتقال بين هذه وتلك ، كان بعضها بطيئاً والبعض الآخر عنيفاً ، بعضها طالت مدته والبعض الآخر لم يدم طويلا .

وإذا نظرنا إلى نموذج لتلك التقلبات (كذلك الخاص بالولايات المتحدة والموضح بصفحة ٢٥٩) لاستنتجنا مباشرة أن مثل تلك الذبذبات الاقتصادية ليست « دورية » بالمعنى الصحيح ، وإنما هى تقلبات متكررة فى فترات لا يتحتم أن تكون منتظمة ، ولذلك يميل بعض الاقتصاديين إلى استعمال لفظ (fluctuations) أى تقلبات بدلا من كلمة Cycles . وواضح من هذا الرسم (شكل رقم ١) أن الولايات المتحدة شاهدت « قمم » رواج فى السنين ١٨٩٠ ، ١٨٩٢ ، ١٨٩٥ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٣ ، ١٩١٦ ، ١٩٢٣ ، منتصف ١٩٢٩ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥٣ ... بالإضافة إلى « قمم » أخرى أقل انخفاضاً (سيأتى تفصيل ذلك بعد) .

ويتضح أيضاً أن فترات الحرب هى عادة فترات رخاء عام وارتفاع فى مستوى الدخل القومى رغم ما تجلبه الحروب من بؤس ودمار !! فظروف الحرب تزيد من التوظف والحاجة إلى زيادة الإنتاج ، وقد كان من نتائج الحرب الثانية أن زاد الدخل القومى فى الولايات المتحدة ٢٥٠ ٪ عما كان عليه عام ١٩٣٩ (من ٧٣ إلى ١٨٣ بليون دولار) ، ثم جاءت فترة


نموذج للتقلبات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية
منذ عام ١٨٩١ حتى الحرب الكورية
الحرب العالمية الثانية
حرب كوريا
الكساد الكبير
أزمة ١٩٤٨
الحرب العالمية الأولى
رواج صناعة السيارات والكهرباء

شكل رقم (١)

رواج أخرى بعد الحرب الثانية زاد على إثرها الدخل إلى ٣٠٠ بليون دولار .

وعلى سبيل المقارنة نستعرض بعض المعلومات السريعة عن التقلبات التي حدثت في بلد صناعي آخر — بريطانيا . لقد جمع لورد بفردج المعلومات عن التقلبات التي أصابت بريطانيا ما بين سنة ١٧٩٢ وسنة ١٩١٣ فوجد أن الفترة بين قمة رواج وأخرى هي : ١١ سنة ، ٧ ، ٨ ، ٧ ، ١١ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٥ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ١ ، ٧ ، ٧ أي بمتوسط ثماني سنوات بين قمة وأخرى كما وجد أن متوسط طول مرحلة الانتقال من قمة الرواج إلى «قاع» الكساد هي أربع سنوات ونصف ؛ وأن الفترة العكسية أي الانتقال من قاع الكساد إلى قمة الرواج هي ثلاث سنوات ونصف .

وقد كانت فترات الكساد في معظم الدول الصناعية قبل الحرب العالمية الأولى قصيرة نسبياً ، ولكن جاء كساد عام ١٩٣٠ فأدهش العالم بحدته وتفاقم آثاره لدرجة أن بعض الدول ظلت بها مشاكل البطالة حتى عام ١٩٣٩ . والسبب في قصر فترات الكساد في الماضي يرجع إلى وجود عوامل أخرى تعمل في الناحية المضادة للكساد فتخفف من حدته . فقد كان سكان معظم الدول الصناعية خلال القرن التاسع عشر في تزايد مستمر ، كما كانت اقتصاديات العالم في توسع مطرد من اكتشاف أسواق ومخترعات ومناطق خامات . لذلك كان الانهيار أو الكساد نسبياً لا مطلقاً ، يصيب بعض الصناعات دون غيرها ، ويعوضه التزايد والتقدم في الصناعات الجديدة والمزدهرة . أما بعد الحرب العالمية الأولى فقد زاد التنافس بين الدول الصناعية الكبرى ، وكان الكثير منها يسير في مرحلة تناقص السكان ، وظهرت دول كاليابان بصناعاتها الرخيصة التي غمرت أسواق الدول الشرقية ، كما زادت منافسة الولايات المتحدة في تصدير السلع المنتجة والخامات ... كل هذه العوامل وغيرها تجمعت لتجعل من كساد ١٩٣٠ أكبر انهيار اقتصادي عرفه العالم حتى اليوم .

خلاصة ما تقدم : تستعمل عبارة الدورة الاقتصادية للتعبير عن

التقلبات التى تصيب النشاط الاقتصادى — وهى تقلبات متكررة غير منتظمة وغير متساوية تعاود الظهور فى فترات قد تكون متساوية تقريباً . والذى ندرسه هنا تحت اسم دورة اقتصادية هو النموذج النظرى العام للتقلبات وليس التطبيق بالنسبة لحال أو حالات معينة .

والدورات الاقتصادية كتقلبات فى النشاط الاقتصادى ظاهرة تسود الاقتصاد الرأسمالى فى مراحله العليا . وهى تسير على وتيرة تموجية ، تشمل كل دورة منها فترة رواج وفترة كساد ومرحلتى انتقال تصاعدى وتنازلى . وهذه التقلبات المتعاقبة تنتشر لتشمل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادى ونادراً ما تشمل كل هذا النشاط . والغالب هو أن الدورات تتكرر ، ولكنها ليست حتمية الحدوث فى فترات منتظمة .

القياس الزمنى للدورات :

يتضح من المشاهدات العملية أن الدورات قد تختلف من حيث الفترة الزمنية التى تشغلها كما تختلف من حيث آثارها . وأبسط التقلبات فى النشاط الاقتصادى هى تلك التى تتبع التغيرات الموسمية . فمن المشاهد فى مصر مثلاً ازدياد نشاط حركة البيع والشراء فى بعض المواسم ، ونقصها عن المعدل « الطبيعى » فى أوقات أخرى من السنة . يمكننا القول مثلا أن الحركة التجارية تنشط فى مواسم حصاد المحصولات الرئيسية وفى أوائل شهر رمضان ، وفى الأعياد ، وعند بدء فصل الصيف ، وحوالى موعد دخول المدارس ورأس السنة ... إلى غير ذلك من الظروف التى تحددها عادات البلاد ومواسمها وأعيادها : وهذه التقلبات البسيطة الموسمية ليست موضع دراستنا للدورات ، بل إن الإحصائى لابد أن يستبعد التقلبات الموسمية من الأرقام التى يستخدمها حتى يستطيع تقدير حقيقة الاتجاه الاقتصادى من انتعاش أو انتكاس ... الخ .

وقد حاول الاقتصاديون دراسة الفترات التى تمر بين دورة وأخرى

أى حاولوا قياس طول الموجة الدورية زمنيا . وكان أول الرواد فى هذا الميدان الاقتصادى الفرنسى جوجلار Clement Juglar فقـــد استنتج (عام ١٨٦٠) على حد ما وصل إليه من معلومات أن الدورات تتـكرر كل عشر سنوات تقريبا . ولم يتنبه جوجلار إلى وجود أية تقلبات أخرى فى فترات أقل أو أكثر تباعدا من العشر سنوات . وقد أيد من جاء بعده من الاقتصاديين وجود تلك الموجات الطويلة فعلا ، ولهذا سميت الدورات الطويلة باسم « دورات جوجلار » ، كما ودلت الابحاث على أن التقلبات كانت تتـكرر فعلا فى انجلترا فى المتوسط كل ثمانى سنوات ، وفى الولايات المتحدة خلال فترات متوسطها ٨,٣٥ سنة .

وقد اكتشف باحث آخر يدعى كتشن Joseph Kitchin أن هناك تقلبات تحدث فى فترات متقاربة طولها ٤٠ شهر فى المتوسط، وبنى استنتاجه هذا على الاحصائيات الدقيقة فى انجلترا والولايات المتحدة ، والتى تؤيد تكرار التقلبات فعلا كل $3\frac{1}{2}$ سنة . ولذا سميت الموجات القصيرة هذه بدورات كيتشن ، فكل ثلاثة منها تتخلل دوره من دورات جوجلار الطويلة ، وتتسبب إما فى التخفيف من آثار تلك الأخيرة وإما فى الزيادة من حدتها .

وقد فسر بعض الاحصائيين دورات كيتشن على أنها الفترة اللازمة لتغيير الموجودات والبضائع بالمنشآت . فتـكدس البضائع بأنواعها فى المنشآت يصحبه انخفاض فى أسعار السلع ، وإذا استمر هذا الانخفاض فان المنظمين يتخلصون من بضاعتهم بأسعار منخفضة ويدفعهم التنافس إلى عمل «تخفيضات» و«تضحيات» أخرى . وكل تاجر أو منظم يحاول أن يخدم مصلحته الخاصة بأن يتخلص من بضاعته بأثمان بخسة ، وإذا تصرف هكذا جميع التجار فإن الأثر الجماعى يكون أسوأ ، والـكل يسيئون إلى المجموع . فالأفراد تغريهم « التخفيضات » و« التصفيات » ويتهافتون على الحال لشرائه

ما يلزمهم وما لا يلزمهم لمجرد رخصه ، فتشبع حاجاتهم وبخاصة من السلع طويلة الاستعمال لفترة مستقبلة . لذلك يستمر الطلب فى مستوى منخفض مدة من الزمن يبدأ بعدها فى الانتعاش رويدا رويدا ، فتزداد الطلبيات ، وتبدأ المصانع فى زيادة إنتاجها ... وهكذا

وهناك تقلبات أو موجات تحدث فى فترات متباعدة ، وتسمى عادة دورات كوندراتيف نسبة إلى الاقتصاد الروسى Kordratieff الذى لم ينكر وجود دورات كيتشن وچوجلار ، وإنما أشار إلى وجود موجات طويلة أخرى قدر لها فترة طولها ما بين ٤٨ — ٦٠ سنة . والتاريخ الاقتصادى للدول به ما يؤيد حدوث بعض الموجات الطويلة فعلا . ولكن ليس ثمة دليل على تكرر حدوث الموجات الطويلة فى فترات منتظمة خصوصا وأن تلك الموجات عادة تكون وليدة أسباب قائمة بذاتها وليس من المحتم تكرارها .

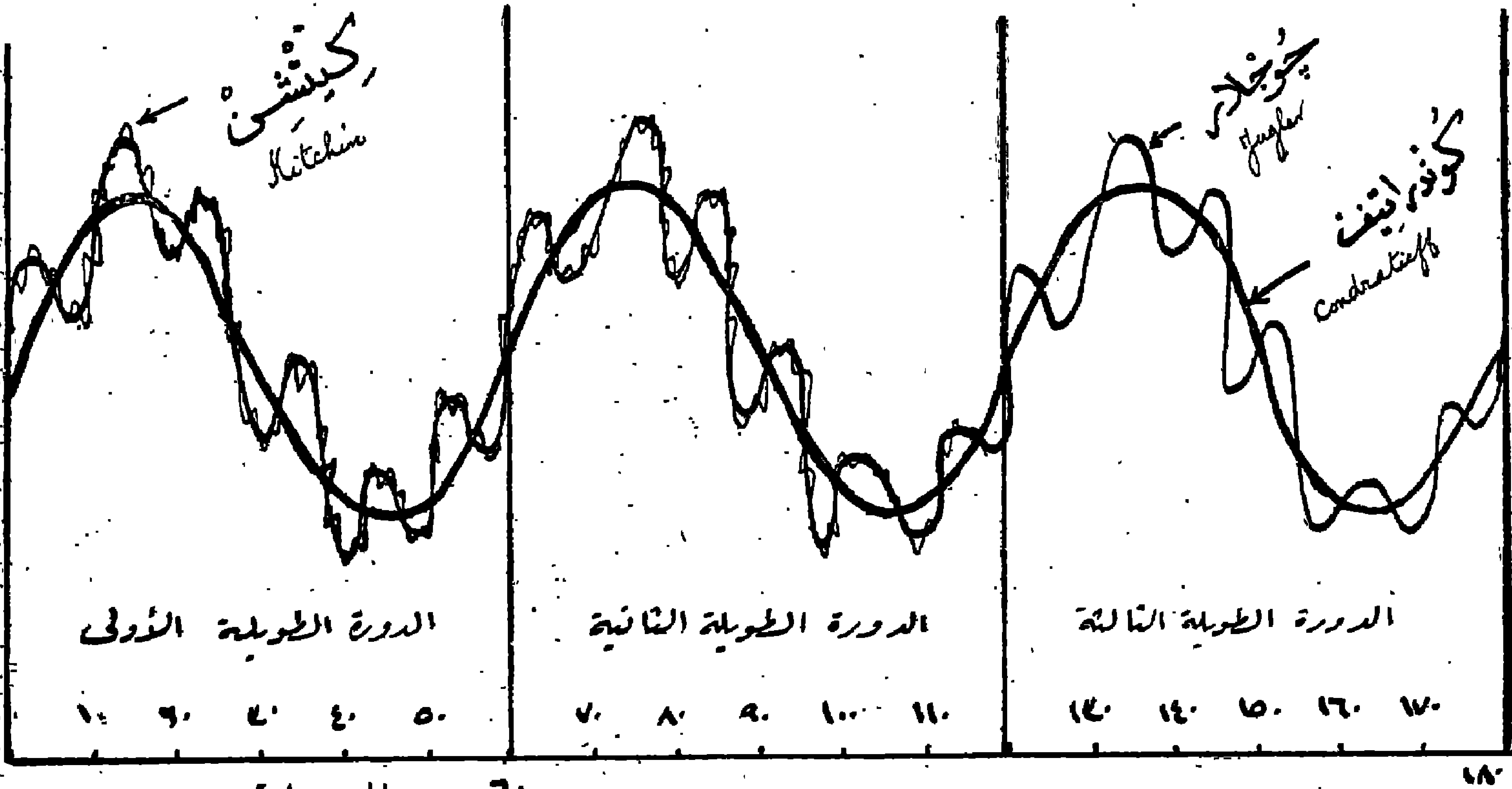
وقد تفسر الموجات الطويلة على أنها تنشأ من تطبيق الاختراعات التى تحدث تغييراً جوهريا فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية أو الأحداث السياسية والدولية الهامة . فمثلا حدثت إحدى الموجات إبان الثورة الصناعية وبخاصة فى صناعات النسيج والحديد وما تبع ذلك من آلات متينة وحديثة (وقتئذ) ثم إنشاء المصانع الكبيرة والقضاء على نظام الصناعات الحرفية . وحدثت موجة أخرى بعد اكتشاف الآلات البخارية واختراع القاطرات الحديدية البخارية ، وما تبع ذلك من توسع فى استخدام السكك الحديدية واتساع شبكة المواصلات بين المناطق (تخيل مثلا ربط شرق أمريكا بغربها أو سيبريا وروسيا إلى داخل أوروبا) وما تبع ذلك من اتساع الأسواق وازدياد الطلب زيادة فائقة استلزمت التوسع الصناعى ... الخ وقد تكررت نفس الظاهرة عند اكتشاف البترول ، واختراع السيارات ، والآلات الكهربائية والتطور فى الصناعات الكيماوية ، وربما فى صناعة النايلون بأنواعه ، وربما عند استخدام الطاقة الذرية من أجل السلم (أو الحرب) وربما بعد الوصول إلى القمر .

تلك الموجات الطويلة إذن تنشأ من الاختراعات والاكتشافات الفنية التى يلتج عنها تطبيق سريع لهذه الفنون فى إنتاج وتوزيع السلع . وأحيانا قد تلعب الصدفة دورها فى خلق إحدى هذه الموجات كما حدث عند اكتشاف الذهب والفضة فى أمريكا سنة ١٨٤٨ وما تبع ذلك من زحف نحو كليفورنيا وازدهار تلك الأخيرة بعد ربطها بشرق الولايات المتحدة بالسكة الحديدية. وقد تحدث الموجات كذلك نتيجة لحدث سياسى هام كالحروب العالمية وما يتبعها من توسع فى صناعات الأسلحة والذخيرة والانفاق على الدفاع الوطنى ... ولكن ليست هناك أدلة على أن هذه الحروب دورية .

وقد حاول الاقتصادى شمبيتر (Schumpeter) أن يربط بين التفسيرات الثلاثة للدورات الاقتصادية ، فقال إن هناك فعلا موجات طويلة كما وصفها كوندارتيف ، تتخلل كل منها مثلا ست موجات متوسطة كما وصفها چوجلار ، وتتخلل كل موجة متوسطة ثلاث موجات قصيرة كما وصفها كيتشن ، ويكون الوضع النهائى للدورات كما هو مبين فى شكل (٢) على النحو الذى يذكرنا بأسنان المنشار . ومن البديهى أنه إذا تصادف وجود موجتين فى مرحلة إتجاه واحد — تنازلى أو تصاعدى — فسوف تزداد حدة تلك المرحلة اما إذا كانت إحدى الموجات (الطويلة مثلا) فى مرحلة تصاعد بينما كانت الأخرى (ولتكن المتوسطة) فى مرحلة مضادة أى تنازلية فمن المعقول أن تخفف كل منها من حدة الأخرى . وربما أمكننا القول إن حدة الأزمة العالمية والانهيار السريع عام ١٩٣٠ وما تبعه من طول فترة الكساد ، كل هذا حدث نتيجة تجمع عدة موجات فى توافق زمنى عندما كانت كلها فى مرحلة تنازلية .

دورات لونج « المعمارية » :

قام كلارنس لونج (Clarence D. Long) بدراسة الصناعات الإنشائية من بناء سكنى وأبنية عامة واستنتج أن هناك دورة معمارية (سميت فيما بعد



شكل رقم (٢) طريقة شمبيتر للجمع بين الدورات الثلاثة

باسمه Long Building Cycle[١]) ما بين كساد ورواج فى فترات متوسطها عشرين سنة . وقد أثبت ذلك غيره من الاقتصاديين الذين درسوا تطبيق هذه الظاهرة فى بلاد أخرى ، فوجدوا أن هناك فعلا دورة فى صناعة البناء — أو دورة معمارية تستغرق حوالى ثمانى عشرة سنة (طبقاً للاحصائيات التى قام بها هانسن فى انجلترا) .

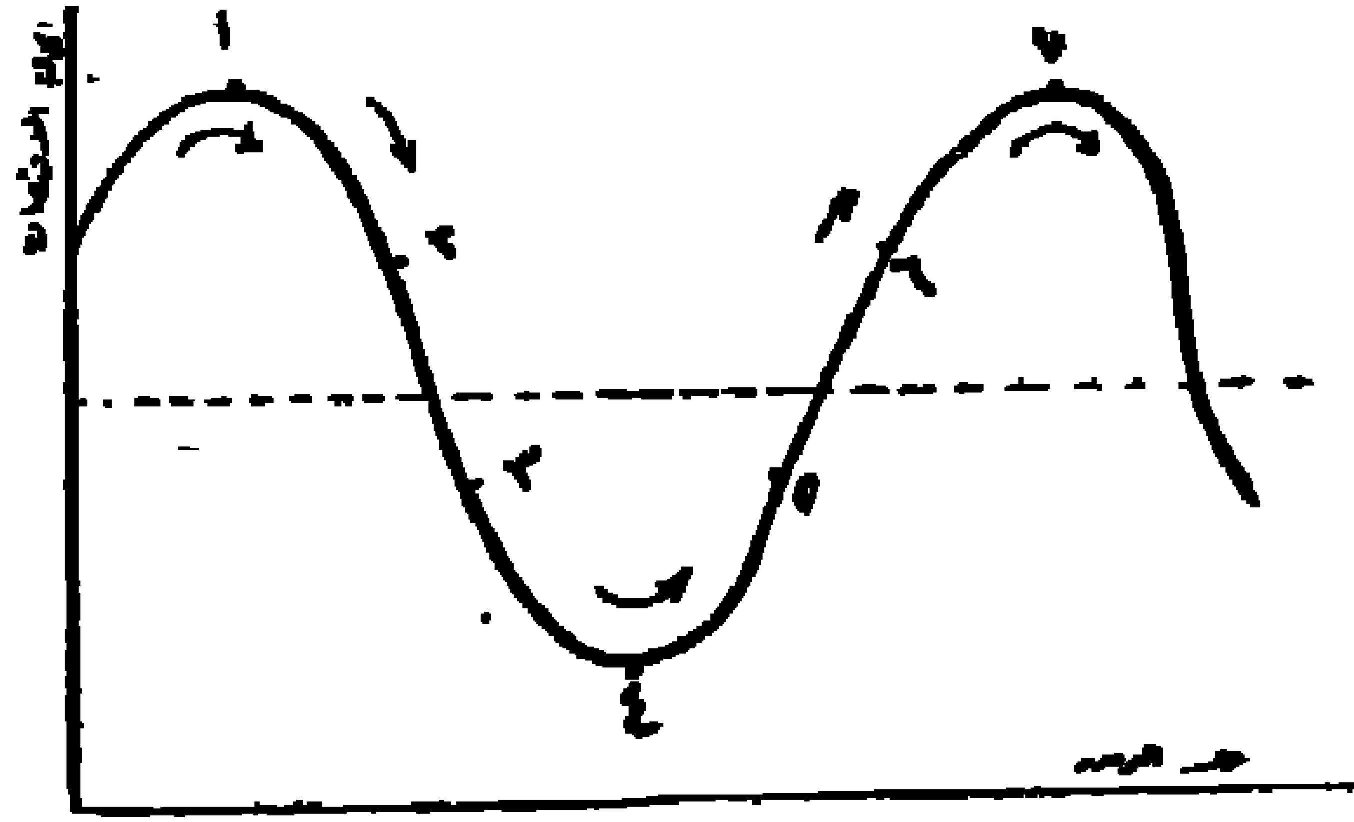
وتعليل دورات البناء هو أن المبانى بطبيعتها تستغرق وقتاً لتنظيمها وإعدادها وإتمامها . فإذا كانت تسود حركة البناء فترة من الفتور وأدت الزيادة فى السكان أو الهجرة الداخلية أو أية ظروف أخرى إلى الضغط على المساكن ومن ثم ارتفاع إيجاراتها وقيمتها الرأسمالية ، فسوف يشجع ذلك المنظمون إلى الاتجاه نحو صناعة البناء . وقد يستغرق هذا بعض الوقت : فمن إعداد وتنشيط للمكاتب الهندسية ، إلى حركة شراء وتقسيم فى أراضى البناء ، إلى هدم القديم منها ، ثم تنشيط فى صناعة الطوب ومحاجر الأسمنت ومصانع الحديد وشركات الأساسات ، ومصانع الأدوات الصحية والكهربائية وأخشاب الأرضية والبلاط ... الخ ... الخ . وباختصار فإن الرخاء يسود كل ما هو متعلق بالبناء ، ويستمر النشاط حتى بعد تلبية كل الزيادة الجديدة فى الطلب ، ويختفى شبه الريع للمبانى القديمة ، ورغم انخفاض المستوى العام لإيجارات المنازل نجد أن بعض المقاولين والمهندسين ممن سبق ارتباطهم بعقود يستمرون فى تنفيذ إنشاءات جديدة ... ولكن الكساد فى المبانى آت لا محالة حيث أن الموجود منها يفوق المطلوب ، وكلها سلع رأسمالية معمرة أى طويلة الاستعمال ، ولذا فلا بد من توقف حركة المبانى لسنوات قادمة قبل العودة إلى الموجة الثانية من الرخاء .

خصائص الدورات الاقتصادية :

شاهدنا أن التموجات فى الدورات الاقتصادية قد لا تكون منتظمة ،

(١) من الأخطاء الشائعة تسمية هذه الدورات بدورات البناء الطويلة مما يدعو الى الخلط بينها وبين دورات كوندراتيف .

وكثيراً ما يكون الانحدار من ناحية تنازلية مثلا أكبر من القفزة نحو الرواج إذا وجدت مؤثرات أخرى تزيد من حدة الانهيار ، والعكس إذا كانت تلك المؤثرات فى الجهة المضادة . على أن عدم انتظام الموجات لا يمنعنا من دراسة « نموذج كامل » للدورة الاقتصادية .



شكل رقم (٢)

ولكل دورة كما نعلم مرحلة تصاعدية تنتهى بالرواج ثم تبدأ بعدها مرحلة تنازلية تنتهى بالكساد ، تليها الدورة الثانية ... وهكذا . وقد كثرت التعبيرات والألفاظ المختلفة (حتى فى اللغة الواحدة) للتعبير عن المراحل المختلفة فى الموجات . وقد أدى اختلاف الألفاظ إلى تخبط بعض الكتاب فى تحديد المقصود من استعمال لفظ معين ، وزاد هذا التخبط استعمال كلمة أزمة فى مواضيع مختلفة — فالبعض يقصد بها قمة الرواج ، والبعض الآخر يفهمها على أنها مرحلة الانتقال من قمة الرواج إلى أسفل تنازلياً ، والبعض يستعمل لفظ الأزمة فى معناها الدارج إشارة إلى وجود حالة كساد .. وهكذا .

لذلك فمن الواجب أن نحدد ما نقصده عند استعمال ألفاظ تدل على مراحل معينة فى الدورة الاقتصادية . ويمكننا الاستعانة بشكل رقم (٢) ، الذى قسمنا فيه مراحل الدورة إلى أقسام محددة حتى يمكن تحديد خصائص كل مرحلة منها ونقط ابتدائها وانتهائها .

أولا : نقطة منتهى الكساد Bottom of depression وتسمى أحياناً

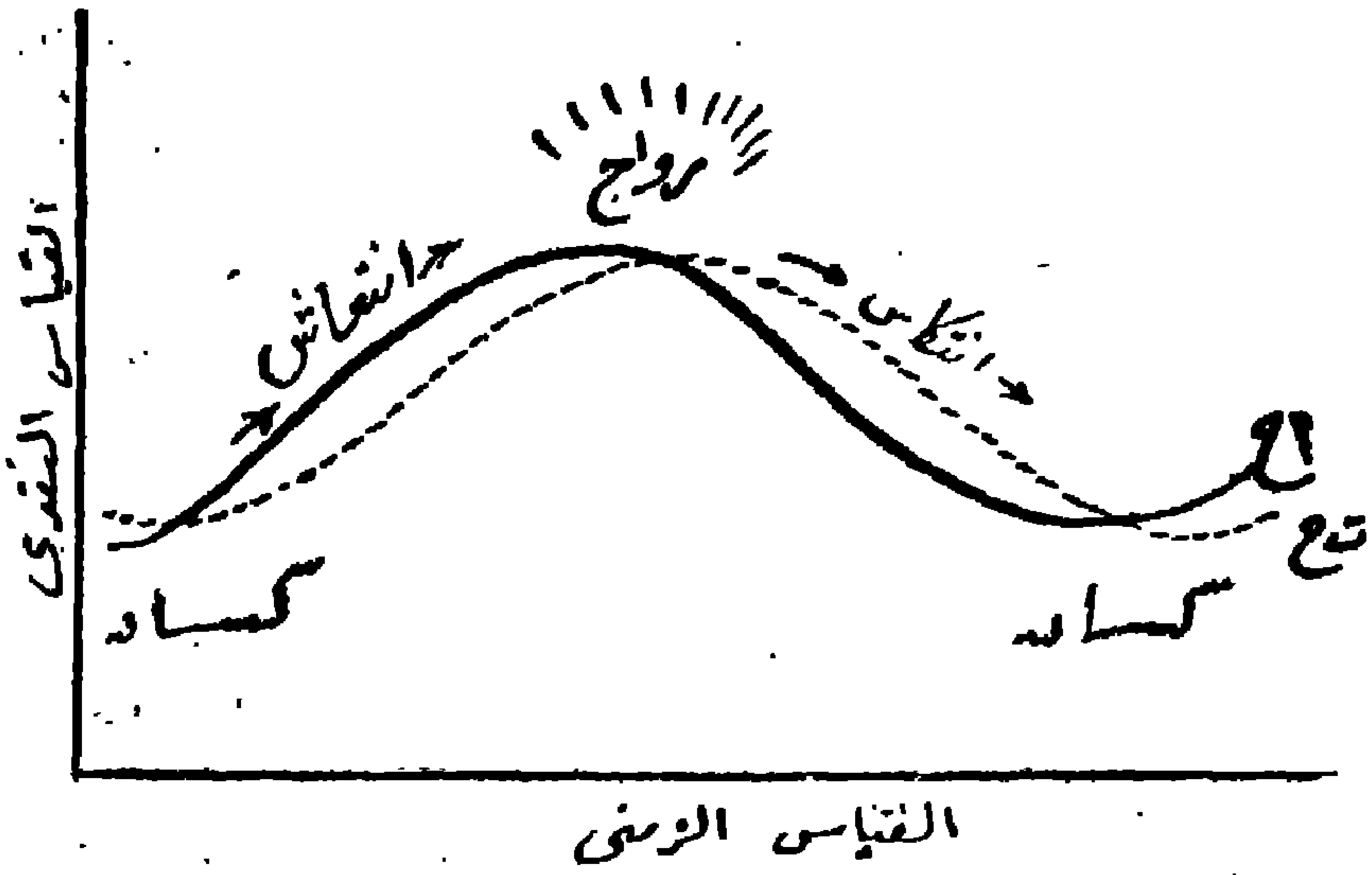
بالقاع Trough — وهى المبينة بالرقم (٤) . وقد يسمى الجزء الأيمن من القاع بنقطة التحول العلوى upper turning point .

ثانياً : نقطة الفورة Boom ، أو القمة Peak وهى المبينة بالرقم (١). وقد يسمى الجزء الأيمن من القمة بنقطة التحول التنازلى down turning point .

ثالثاً : تسمى المرحلة من القاع حتى القمة بمرحلة التوسع expansion أو التصاعد upswing — وهى المرحلة من ٤ إلى ٧ . وإذا قسمت هذه المرحلة إلى ثلاثة أجزاء فإن الثلث الأول (من ٤ — ٥) هو الانتعاش Recovery والجزء من ٥ — ٧ هو الرواج Prosperity .

رابعاً : من القمة حتى القاع مرحلة انكماش Contraction أو مرحلة تنازلية Downswing — وهى المرحلة من ١ — ٤ . وإذا قسمت هذه المرحلة إلى ثلاثة أجزاء فالجزء من ١ — ٣ يسمى بالأزمة Crisis أو الانتكاس Recession ، والجزء الأخير من ٣ — ٤ يسمى بالكساد .

وهكذا لن يكون تعدد الألفاظ عائقاً فى سبيل تفهمنا للدورة الاقتصادية وخصائص مراحلها . ففى استطاعتنا أن ننظر إلى الدورة على أنها مكونة من مرحلة صعود أو توسع وأخرى انكماشية أو تنازلية وتعتبر القمة والقاع نقطتى تحول من مرحلة إلى أخرى . أو يمكننا أن نفرق بين أربعة مراحل تتميز كل منها عن الأخرى : كساد ، انتعاش ، رواج ثم انتكاس . ويمكننا أن نكون فكرة عاجلة عما يؤدى إلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى إذا نظرنا إلى شكل (٤) . ففى نقطة الابتداء وهى الكساد تكون عناصر الإنتاج معطلة وتكاليف الإنتاج منخفضة بالنسبة لأثمان السلع . فإذا حدثت زيادة فى الطلب على السلع لأى سبب من الأسباب فإن ذلك يشجع المنظمين على التوسع فى الإنتاج ، كما أن انخفاض سعر الفائدة يغريهم على التوسع فى الاستثمار . وطالما أن هناك بطالة كبيرة بين العمال فإن التكاليف المتغيرة (الأجور) لن ترتفع إلا ببطء — ويمثل تلك المرحلة الجزء



تشكل رقم (٤)

الأيسر من الشكل المذكور حيث يكون الإيراد الحدى أكبر من التكلفة الحدية بصفة عامة .

وكلما زد الانتاج زاد الطلب على عناصر الانتاج وارتفعت تبعا لذلك أثمانها ، هذا بينما تكون الانشاءات والاستثمارات الجديدة قد تمت وبدأت عملية الانتاج مما يزيد المعروض ويخفض الثمن . ويصبح إذ ذاك من العسير على المنتج الحدى أن يحقق ربحا ، وتتزايد حالات الافلاس وتلوح فى الأفق علامات الانتكاس — وفى المراحل الأولى لتلك الفترة تستمر التكاليف فى مستوى أعلا من الإيراد الحدى لأن أسعار السلع تستمر فى الانخفاض بينما يصعب خفض التكاليف فى أول الأمر . ولكن استمرار المرحلة معناه تفاقم البطالة بين عناصر الإنتاج إلى الدرجة التى تنخفض فيها أثمانها إنخفاضا كبيرا قد يشجع المنظمين مرة أخرى على زيادة الإنتاج .

هذه صورة عامة جدا لما يحدث فى المراحل المختلفة للدورة الإقتصادية ، وعلينا الآن أن ندرس مظاهر وخصائص كل مرحلة بشىء من التفصيل . ومن يتتبع سير دائرة أو دورة لابد أن يبدأ من نقطة معينة ، ولن يختلف تحليلنا أيا كانت النقطة التى نبدأ منها ولتيسير تتبع الآثار والخصائص التى

تتميز بها المراحل الأربعة فى الدورة الإقتصادية سنبدأ بالمرحلة التصاعدية — أى الانتعاش والرواج ثم ننتقل إلى فترة الأزمة الانكماشية والكساد ، ونكون قد عدنا إلى نقطة الابتداء مرة أخرة . وقاع الكساد الذى نبدأ منه يمثل موارد إنتاج عاطلة ، بطالة بين العمال ، عرض مرن للعمل ورأس المال والخامات والمعدات الإنتاجية ... وليس هناك من الناحية الفنية ما يمنع من سرعة التوسع فى الصناعة عموما إذا ما سمحت الظروف .

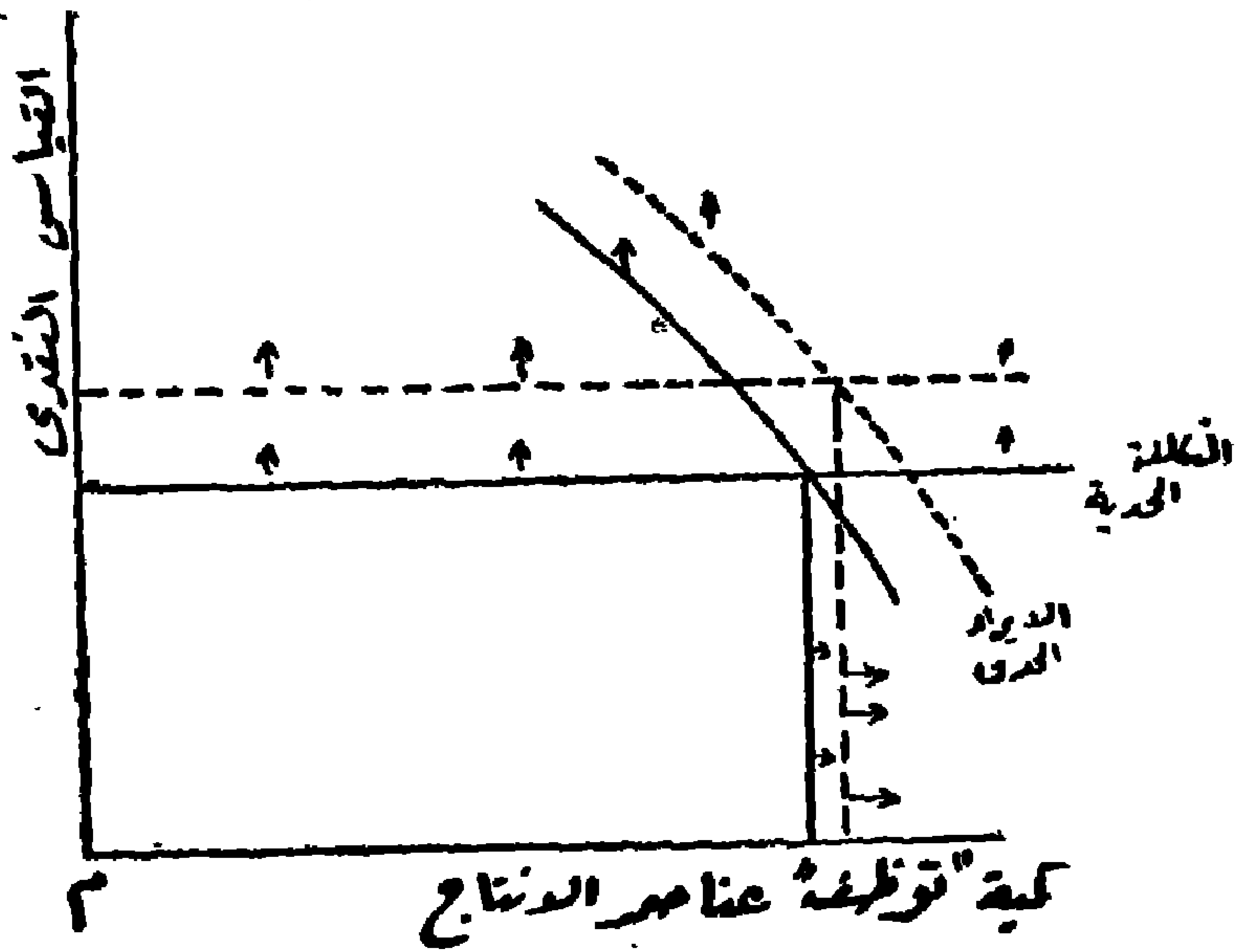
مرحلة الإنتعاش

إذا بدأت حركة استثمار (كبناء طرق أو سكك حديدية مثلا) فالمحتمل أن الأموال اللازمة لن تؤخذ من جهة أخرى وإنما تخرج من المكتنزات أو الإحتياطيات العاطلة لدى الحكومة . والبدء فى المشروع الجديد هذا سوف يؤدى إلى زيادة فى الدخل ، وهذه بدورها تؤدى إلى زيادة فى الإنفاق أى فى الطلب الفعال على السلع الإستهلاكية :

وفى المراحل الأولى للانتعاش ستكون التكاليف الحدية بصفة عامة أقل من الإيراد الحدى ، وازدياد الطلب على السلع بأنواعها سيؤدى إلى إرتفاع أسعارها دون أن تسير التكاليف فى نفس الموجة التصاعدية وهذا يشجع المنظمين على التوسع فى الإنتاج ، فتزيد بذلك كمية توظف عناصر الإنتاج كما هو موضح فى شكل رقم (٥) .

وزيادة العمالة وما يتبعها من زيادة الدخل والإنفاق تؤدى بدورها إلى إنعاش حركة الإنتاج فى عدد كبير من الصناعة استجابة للطلب على السلع المختلفة . وقد يكون الانتعاش بطيئا فى أول الأمر ولكنه يزداد تدريجا كلما زادت القدرة الشرائية للأفراد وزاد الطلب على السلع .

وخلال المراحل الأولى تزيد أرباح المنظمين وبخاصة أن التكاليف (للمنشآت والمصانع التى كانت عاطلة) توزع على إنتاج أكبر فتقل التكلفة النسبية والحدية (لأننا نفترض ثبات الأجور تقريبا حتى الآن نظرا لمرونة



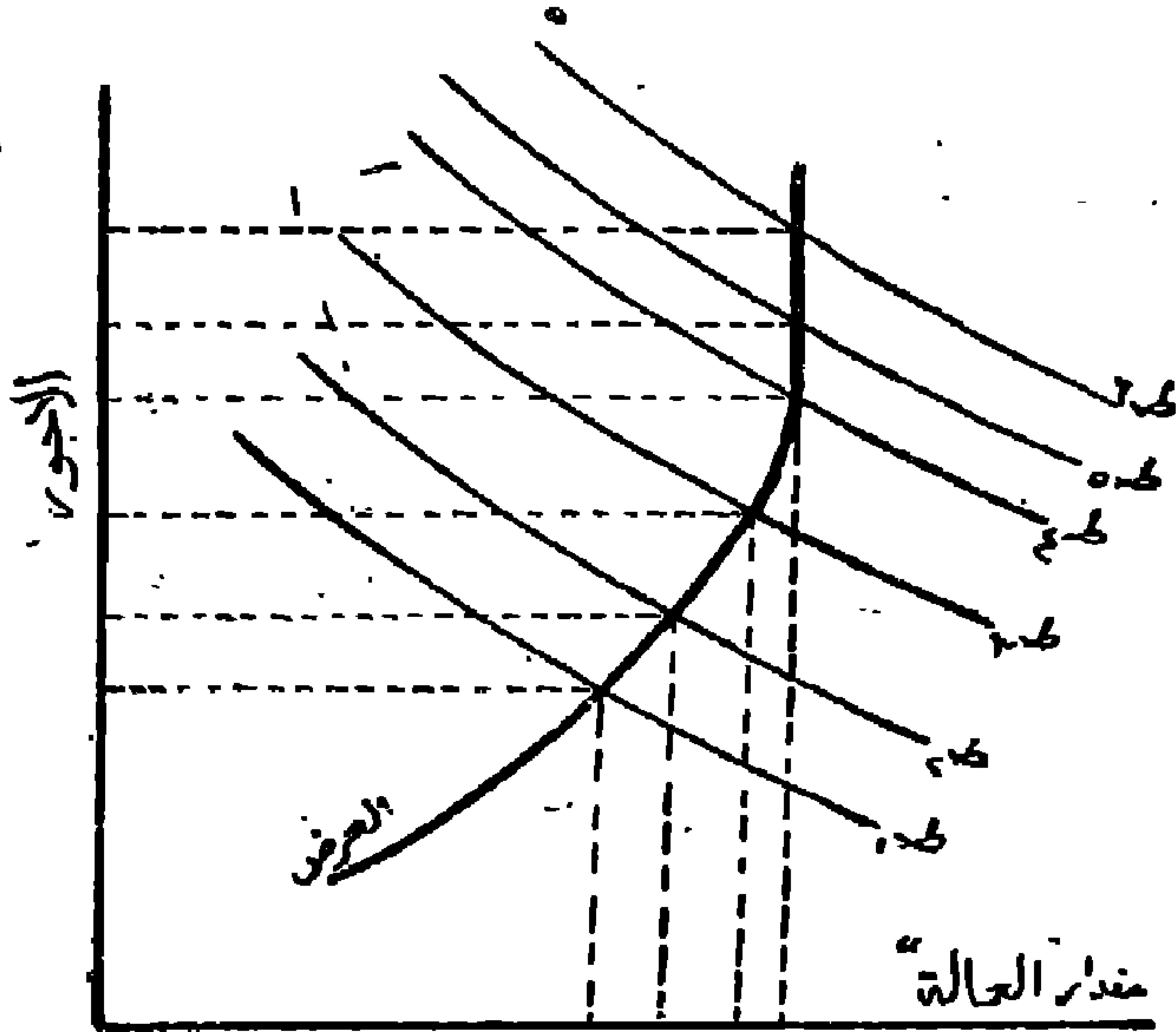
شكل رقم (٥) الانتعاش يزيد التوظف

عرض العمل خلال البطالة) .

ويدفع ارتفاع الأسعار ووفرة الأرباح المنظمين إلى التفاؤل ثم التوسع فى الاستثمار لأنهم يتوقعون عن خطأ أو صواب اطراد تحسن الظروف واستمرار موجة ارتفاع الأسعار . فيقبل المنظمون على استغلال الأموال العاطلة أو يتشجعون على الاقتراض . وغالبا ما تكون هناك تحسنات فنية واختراعات تنتظر فتح باب الاستثمار لما فيها من تكاليف إنشائية ونفقات ثابتة كبيرة لا يمكن تحملها إلا إذا ارتفع الثمن نسبيا ، ولذا فإن استمرار ارتفاع الأسعار يؤدى إلى التوسع فى الإنشاءات الجديدة — أى زيادة الاستثمار — واستغناء عن المعدات الرأسمالية القديمة ، والنتيجة النهائية لكل هذا هى النتيجة « التجميعية » لتصرفات المنظمين ومقدار الزيادة فى التوظف والدخل .

وازدياد الطلب على عناصر الانتاج — كالعمل مثلا — سيؤدى آجلا أو عاجلا إلى ارتفاع الأجور وبخاصة بعد استيعاب جميع العمال العاطلين

حيث يصبح عرض العمل أقل مرونة مما كان عليه . وليس من المحتم طبعاً أن يصل المجتمع إلى نقطة العمالة الكاملة فى كل مرحلة تصاعدية من دورة من الدورات ؛ ولكن إذا وصل المجتمع إلى حد العمالة الكاملة فلن يسير التوسع



شكل رقم (٦) ازدياد الطلب على دائرة
على مستوى الأجور وكية العمالة

فى الإنتاج والاستثمار بنفس السهولة السابقة . إن الأجور قد بدأت فى الارتفاع ، وهذا سوف يؤدى إلى رفع التكاليف ، وبالتالى إلى رفع الأسعار ... وهذا معناه انخفاض قيمة النقود إلا إذا كانت الزيادة فى كميتها وسرعة تداولها بقدر الزيادة فى ارتفاع الأسعار ، وفى كمية النشاط التجارى . ويوضح شكل (٦) كيف يصبح عرض العمل عديم المرونة بعد الوصول إلى حد العمالة الكاملة .

ولكن لا ننسى أن حركة الإيداع والسحب — أى سرعة تداول النقود استجابة لازدياد النشاط الاقتصادى — قد تبعها زيادة كمية النقود المتداولة لأن البنوك قد توسعت فى الائتمان وأصبحت تشجع عملاءها على الاقتراض بسهولة .

ويقصد من كلمة « بسهولة » أن سعر الفائدة يظل فى مستوى منخفض نسبياً طالما أن هناك احتياطيات فائضة لدى البنوك لم يتم توظيفها ، أما إذا استنفذت وأصبح الطلب على القروض يفوق المعروض منها نسبيا فسوف يؤدى هذا إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدى بالتالى إلى زيادة تكاليف الإنتاج .

مرحلة الرواج :

نلاحظ أننا لا يمكننا وضع حد فاصل قصير الأمد بين مرحلة الانتعاش والرواج ، والانتقال من مرحلة إلى الأخرى لن يكون فجائياً ، بل ربما حدث تدريجياً فى بعض الصناعات أولا ثم يتسرب إلى الصناعات الأخرى وبالتالى إلى النشاط الاقتصادى عموماً .

إذا تحقق التوظف الكامل لعناصر الانتاج فلا بد أن ترتفع التكاليف والأسعار إذ لا توجد طاقة عاطلة فى أى قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى ، فيكون عرض عناصر الإنتاج أقل مرونة ، ويصبح التوسع فى صناعة على حساب الصناعات الأخرى ، إذ تذهب العناصر إلى حيث العائد الأكبر . ولن تؤدى زيادة كمية النقود المتداولة إلى زيادة كمية الإنتاج كما كان الحال فى أوائل مراحل الانتعاش ، لأن ارتفاع الأسعار يستوعب الجزء الأكبر من تلك الزيادة . وتساعد عملية التضخم النقدى (نتيجة توسع البنوك فى خلق الائتمان) على سد الثغرة بين الاستثمار والادخار (لأن سرعة التوسع فى الاستثمار أكبر من المدخرات التى يعرضها الأفراد) .

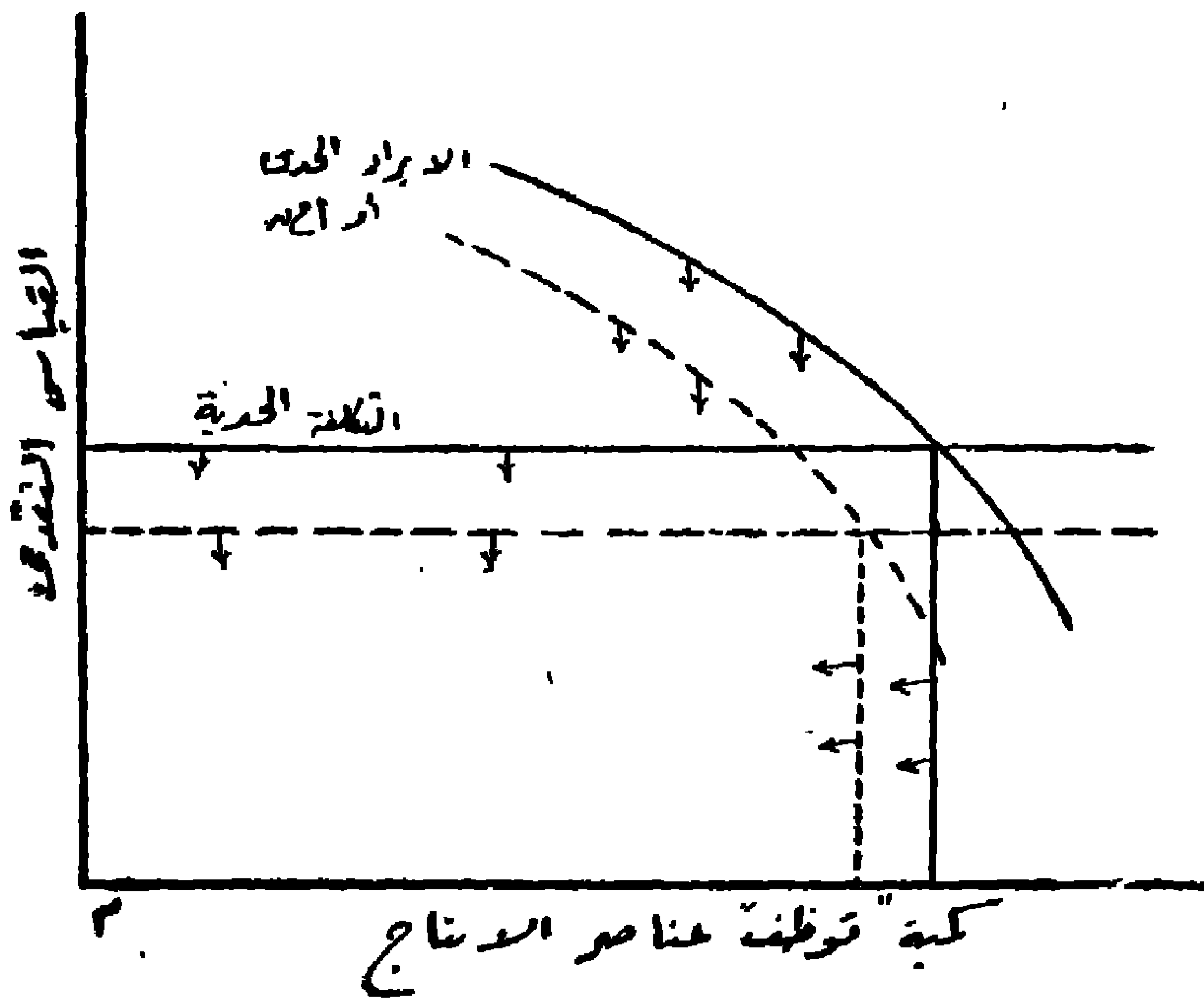
وقد تزيد ظاهرة المعجل من حدة الموجة التصاعدية حيث يشجع انخفاض معدل الفائدة على التوسع الاستثمارى ، وحيث الزيادة فى الطلب الفعلى والمتوقع تحتم مضاعفة الطلب على السلع الرأسمالية ، التى ترتفع أسعارها فتزيد بذلك التكاليف الثابتة والنسبية ، فتزداد حدة ارتفاع الأسعار ،

ويأتى وقت يجد المستهلك فيه أن دخله لا يرتفع بنفس نسبة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ، فلا بد أن يبدأ فى تقليل الانفاق على بعض السلع ... وتبدأ مخاوف بعض المنظمين بينما البعض الآخر يتمادى فى التفاؤل ... يبدو النظام الاقتصادى فى مظهره الخارجى كأنه سائر فى انتعاش طبيعى ، والواقع أن بوادر الأزمة قد بدأت تتسلل ...

الانتكاس أو الأزمة :

قد يكون الانتقال إلى هذه المرحلة تدريجياً لا يشعر به غالبية أفراد المجتمع ، وقد يكون عنيفاً كما كان فى خريف ١٩٢٩ . وطبيعى أن تكون حدة الانتكاس أو الأزمة بنسبة حدة الرواج الذى سبقها حيث أنها رد فعل بقدر الخلل الذى طرأ على التوازن الاقتصادى الكلى فلو كان الرواج السابق مليئاً بالمضاربات والتوقعات الخاطئة فلا بد أن يكون الانتكاس عنيفاً ، وربما ادى سوء التقدير السابق إلى سوء تقدير آخر ، بمعنى أن الاعتراف بالمبالغة فى التفاؤل فى حالة الرواج قد يدفع المنظمين إلى المبالغة فى التشاؤم فى فترة الانتكاس .

وتبدأ الأزمة بتراكم السلع لدى تجار التجزئة ، وإحجام الأفراد عن شرائها لارتفاع أثمانها ، فتلغى « الطلبيات » من تجار الجملة والمصانع ، ويرى غالبية المستهلكين كذلك تأجيل شرائهم للسلع طويلة الاستعمال — وهى غالباً من الكماليات كالثلاجات وأجهزة الراديو والسيارات ... وتبدأ الصناعات الاستثمارية فى الشعور بالصدمة ، فالمصانع والمنازل والعمارات والمنشآت التجارية التى تم بناؤها فى أواخر مرحلة الرواج قد فاتها ركب الفرص ، ولن يجد أصحابها وسيلة لاستغلالها إذا ماظهرت آثار الانكماش . وسوف يجد المنظمون أن الإيراد الحدى يتناقص بسرعة تفوق سرعة خفض التكاليف ولذلك يــقل توظيفهم لعناصر الإنتاج — كما هو مبين



شكل رقم (٧) أول مراحل الانكماش

فى شكل (٧) — ويؤدى هذا إلى بدء موجة من البطالة . فنقص فى الدخل ، فقصور فى الانفاق ... وهكذا تغذى الأزمة نفسها بنفسها ، ويكون مدى الانكماش متوقفاً على حسن أو سوء تصرف الأفراد فى معالجة الموقف .

إن البضائع تتراكم فى المنشآت ، والمصانع لديها طاقة إنتاجية عاطله ، وربما تكون قد تعاقدت على توسع استثمارى آخر وأعدت له القروض اللازمة ، هذا بينما تلغى « الطلبيات » ، وتنقص الأرباح ، فتكثر التصفيات و « الأوكازيونات » للتخلص من البضاعة الراكدة فتنتشر عدوى المضاربة فى خفض الأسعار ويكون الأثر الجماعى لتلك التصرفات أسوأ بكثير من الآثار الفردية المتفرقة . كذلك فإن البنـــوك — وقد شعرت بالحالة الانكماشية العامة — لا تميل إلى إقراض المنظمين الجدد لتشككها فى مصير الأعمال إبان فترة الأزمة ، ولا تميل كذلك إلى تجديد مدد القروض السابقة ، وبخاصة إذا كانت الأزمة من الحدة بحيث تكثر من الإفلاسات ويعجز المقترضون عن سداد ديونهم ... وإذا كان الأمر كذلك وتعددت

حالات الفشل بين المشروعات المختلفة فإن المجتمع يسير تدريجياً نحو مرحلة من الكساد يتوقف مداها على الظروف القائمة ومدى استعداد السلطة القائمة للتدخل للحد من آثار ذلك الكساد .

فترة الكساد :

كلما تراكمت رواسب الأزمة وتضاعفت آثارها كلما كان ذلك بمثابة خطوات سريعة نحو الكساد . فتراكم السلع بجميع أنواعها يؤدى إلى إيجاد حالة من الذعر بين المنتجين فيتمادون فى خفض انتاجهم ، بينما التنافس فى البيع والاغراق والتضحية للتخلص من البضاعة الفائضة ... كل هذا يؤدى إلى المبالغة فى خفض الأثمان وبالتالى إلى تفاقم البطالة ... وانخفاض الأرباح وتعدد الخسائر .

إن البنوك أصبحت متشائمة هى الأخرى لسوء الحالة التجارية ، وتكاد لا توجد الثقه بتاتاً فى المستقبل المالى للمقترضين وبخاصة وأن منهم من ازداد مركزه حرجاً وأصبح غير قادر على القيام بأعبائه والتزاماته ... وتسرى بين الأفراد والمنظمين رغبة عامة فى السيولة وعدم تحويل السائل إلى جامد... فالمدخر لا يفكر فى شراء أسهم شركات نظراً لعدم استقرار مركزها المالى ، والمنظم لا يفكر فى التوسع أو تجديد بعض الأصول أو تنفيذ خطط « التحسين » التى كان يأمل فى تحقيقها ... إن البنوك رغم تخوفها تبحث عن مقترضين ... ولكن هؤلاء الذين ما زال مركزهم المالى يدعو إلى الاطمئنان غير محتاجين إلى المزيد من القروض ... وحتى لو انخفض سعر الفائدة إلى نسبة ضئيلة فى المائة . فلن يجرؤ أحد على الاقتراض طالما أن العائد المتوقع لا يبشر إلا بالخسارة ...

وهكذا تتراكم لدى البنوك احتياطات زائدة من الأموال لا تستطيع توظيفها ولا إقراضها ... فيقل دخل البنوك هى الأخرى ويتعرض بعضها للافلاس . ونظراً لسير موجة الكساد وانخفاض الأرباح تنخفض قيم

الأسهم وتفقد قيمتها كذلك كضمان لدى البنوك ... ويحاول فريق المتشائمين التخلص مما فى أيديهم من أسهم فيعدون بذلك المسرح لانهيار سريع فى سوق الأوراق المالية وبخاصة بعد أن تتضارب الاشاعات وتنتقل موجة القلق والتخوف من ميدان إلى آخر .

وفى الصناعات الثقيلة يتضاعف أثر الكساد حيث يظهر « المعجل » فى صورته العكسية . إن معظم الصناعات الثقيلة قائمة على أساس تكاليف ثابتة كبيرة جداً توزع على عدد من السنوات ، كما أنها تعتمد على تصريف منتجاتها بمعدل وافر (أى على نطاق واسع) .. فإذا ما نقصت الطلبات واضطرت تلك الصناعات إلى تقليل الانتاج فسوف تزيد تكلفة الوحدة نسبيا — وهذا رغم انخفاض أثمان المواد الخام والأجور . ومما يضاعف الأثر بالنسبة لصناعة السلع المعمرة أنها تخسر نتيجة نقص « مزدوج » فى الطلب على منتجاتها · فنقص الطلب قد أدى إلى تعطيل عدد كبير من الآلات — أى وجود طاقة انتاجية معطلة — مما يؤدى إلى استغناء بين المنظمين عن « طلبيات » كانوا قد تعاقدوا عليها من قبل ... ، ومن ناحية أخرى نجد أن التشاؤم السائد لا يشجع المنظم على إنفاق أى مبلغ فى سبيل تجديد المعدات الرأسمالية (حتى المستهلك منها الذى تعدى مدة صلاحيته) ... بل إن بعض الشركات تجد نفسها أحيانا مضطرة إلى الاستغناء عن تجديد الآلات لأنها تستخدم « احتياطى تجديد رأس المال » لتوزيعه على المساهمين فى السنوات التى لا يتحقق فيها ربحا وذلك حتى لا يتزعزع المركز المالى للشركة . وطبيعى أن آثار « المعجل » تكون حادة واضحة كلما كان الاعتماد على الآلات كبيرا فى الصناعات التى أصابها الكساد .

ولكن سير الكساد فى تياره يؤدى إلى تتابع الانخفاض فى الأسعار والتكاليف ، وتستمر العدوى ويضعف المريض (وهو النظام الاقتصادى) فتخرج المشاريع الضعيفة من السوق وتبقى القوية الكبيرة تحاول ألا تغرق

مع الغرق ... وهكذا ... إلى أن تظهر بادرة أمل تؤدى إلى تغيير الحالة وإلى أن يفكر بعض الأفراد فى التوسع أو الإنشاء ... وبمعنى آخر : إن نفس القوى التى أدت إلى الكساد هى التى تؤدى مرة أخرى إلى تغير الحالة فبعض المستهلكين ممن كانوا يخشون على مستقبلهم وعلى استقرار دخلهم وممن كانوا يفضلون تأجيل شرائهم لبعض السلع ومنها على الأخص السلع طويلة الاستعمال ، هؤلاء تأتى عليهم فترة يفكرون فيها فى الانفاق (بعد أن تكون أسعار السلع قد انخفضت بما فيه الكفاية) ... فتظهر هنا زيادة طفيفة فى الانفاق ... وربما تأتى عوامل أخرى (خارجية) تزيد هى الأخرى من العمالة ، والدخل ، والانفاق والطلب الفعال ... وهكذا يكون المسرح معداً مرة أخرى للانتعاش .

الفصل الثاني

بعض الآراء التفسيرية لأسباب الدورات الاقتصادية :

خاتمة عن البطالة وآثار الكساد

لقد تعددت آراء الاقتصاديين فى تفسير الدورات الاقتصادية ولم يتفقوا على تفسير واحد . وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن هناك أسباب متعددة للدورات وليس ثمة سبب واحد يمكن أن تعزى إليه جميع أنواع التقلبات والقول بأن التقدم الاقتصادى وتطور المجتمعات وظهور حاجات جديدة كلها أسباب تؤدى إلى التقلبات الاقتصادية ، هذا القول لا يكفى لتفسير ما يحدث خلال الدورات الاقتصادية ، فالتقلبات التى تحدث ليس لها نظام رتيب معين ، كما أن التقدم قد يكون بطيئاً أحياناً وسريعاً أحياناً أخرى دون أن يكون لذلك أثر فعال على الذبذبات التى تتخلل النظام الاقتصادى فى صميمة . وليست موجات الرواج والكساد متعلقة بالمحاصيل الزراعية ووفرتها أو ندرتها — اللهم إلا إذا كان المجتمع زراعياً بحتا — فقد شاهدنا فى أغلب الدول أن دخل المزارعين يميل إلى الزيادة كلما كان المحصول نادراً ، بينما يميل إلى الانخفاض إذا كانت المحاصيل الزارعية وفيرة وذلك لأن الطلب على المنتجات الزراعية يكون عادة قليل المرونة .

وسوف نورد فيما يلى عرضاً مختصراً لبعض النظريات التى قيلت فى تفسير أسباب الدورات الاقتصادية دون الخوض فى المفاضلة بينها .

النظرية النقدية :

من أبرز دعاة هذه النظرية الاقتصادى الانجليزى هوترى ، وتعتمد فى أسسها على أن أهم أنواع النقود فى المجتمع الرأسمالى الحديث هو الودائع

المصرفية ، وأن كمية النقود تتوقف على سياسة الائتمان التى تتبعها البنوك . فيقال إن البنوك تتوسع فى الائتمان أكثر من اللازم أثناء فترات الانتعاش والرواج ، كما أنها تبالغ فى الحرص والتشاؤم وأغلال يدها عن المقترضين أثناء الأزمات والكساد ... فاذا البنـــوك لم تبالغ فى التوسع فى الائتمان وأقراض المنظمين لما تمادوا هؤلاء فى التوسع فى الاستثمار والانتاج فوق الحد الطبيعى ، ولكن طالما أن الأقراض هو المصدر الأول للارباح التى تحصل عليها البنوك ، وطالما أنه فى المجتمعات غير المقيدة تنافس البنوك التجارية بعضها البعض فى الأقراض ، فلن توجد القوى التى تحد من تصرفات البنوك وتأثيرها على الحالة الاقتصادية . وأخيراً يقول أصحاب هذا الرأى إن هناك حدوداً للتوسع فى الائتمان ، فإذا اقترب من تلك الحدود أو تخطاها انقلب الرواج إلى كساد .

« المعجل » والسلع المعمرة :

إن طبيعة السلع الانتاجية طويلة الاستعمال تجعل منها سبباً ظاهراً لحدوث التقلبات الاقتصادية التى تبدأ فى صناعات تلك السلع المعمرة وتنتشر منها إلى غيرها . وخير وسيلة لشرح تلك التقلبات أن نأخذ مثلا عددياً لصناعة من الصناعات (ولتكن النسيج) تحتاج فى مجموعها إلى ٥٠ آلة لكى تخرج انتاجاً بقدر معين . ولنفرض أن تلك الآلات صالحة للاستعمال مدة خمس سنوات ، اى أنها تجدد بمعدل عشر آلات سنوياً ، وسوف يستمر إنتاج هذه السلع الرأسمالية بهذا المعدل طالما لم يتغير الطلب الاستهلاكى .

معنى هذا أننا يمكننا توزيع هذه المعدات الرأسمالية حسب أعمارها — أى حسب مدة صلاحيتها للاستعمال منذ لحظة معينة — وسيكون بعضها جديداً نسبياً والبعض الآخر « قديم » ... بعضها يجب تجديده بعد عام ، والبعض يجدد بعد ثلاثة أعوام ... وهكذا . وللسهولة نفترض أن الخمسين آلة اللازمة موزعة على خمس سنوات وأن عشر منها « عمرها » سنة ، وعشر

عمرها سنتين ، وعشر عمرها ثلاث سنوات ... الخ والمعروف أن ما يجدد من الآلات كل عام (طالما أننا لسنا فى حاجة إلى توسع استثمارى) هو الذى يعين كمية الانتاج اللازمة من تلك الآلات سنويا . فإذا حدث أن زاد الطلب على المنسوجات وتطلب ذلك توسعاً فى عدد آلات النسيج بمقدار عشرين آلة إضافية فسيؤدى ذلك إلى تضاعف الإنتاج السنوى للآلات ثلاث مرات ، ثم يتبع ذلك تذبذب فى الانتاج السنى للآلات يظهر أثره فى صناعة الآلات على نحو ما يبينه الجدول الآتى .

السنة	« عمر » الآلات وعددها					مجموع الآلات	الانتاج السنوى اللازم
	سنة	سنتين	٣ سنوات	٤ سنوت	٥ سنوات		
الاولى	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٥٠	١٠
الثانية	٣٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٧٠	٣٠
الثالثة	—	٣٠	١٠	١٠	١٠	٦٠	—
الرابعة	—	—	٣٠	١٠	١٠	٥٠	—
الخامسة	١٠	—	—	٣٠	١٠	٥٠	١٠
السادسة	١٠	١٠	—	—	٣٠	٥٠	١٠
السابعة	٣٠	١٠	١٠	—	—	٥٠	٣٠
الثامنة	—	٣٠	١٠	١٠	—	٥٠	—
التاسعة	—	—	٣٠	١٠	١٠	٥٠	—
العاشرة	١٠	—	—	٣٠	١٠	٥٠	١٠
الحادى عشرية	١٠	١٠	—	—	٣٠	٥٠	١٠

وهكذا نجد أن التغير المؤقت فى الطلب الاستهلاكى — الذى افترضنا أنه حدث فى السنة الثانية — يخلف وراءه تقلبات دورية فى إنتاج آلات النسيج . ويمكننا أن نتصور تقلبات أكثر عنفاً فى صناعة الآلات الثقيلة التى تصنع آلات النسيج ... كما أننا يمكننا أن نتصور التقلبات التى تحدث عادة

بعد الحروب حيث تتصرف الدول إلى الإنتاج الحربي ولا تجد لديها فائضاً لتجديد السلع الرأسماليـــة ، فتمضى فترة طويلة وفيها تكون قد بليت واستهلكت نسبة كبيرة من المعدات الثقيلة ويتحتم تجديدها مباشرة بعد الحرب . فإذا تم ذلك ، فلا بد أن تحدث تقلبات عنيفة فى السنين المقبلة .

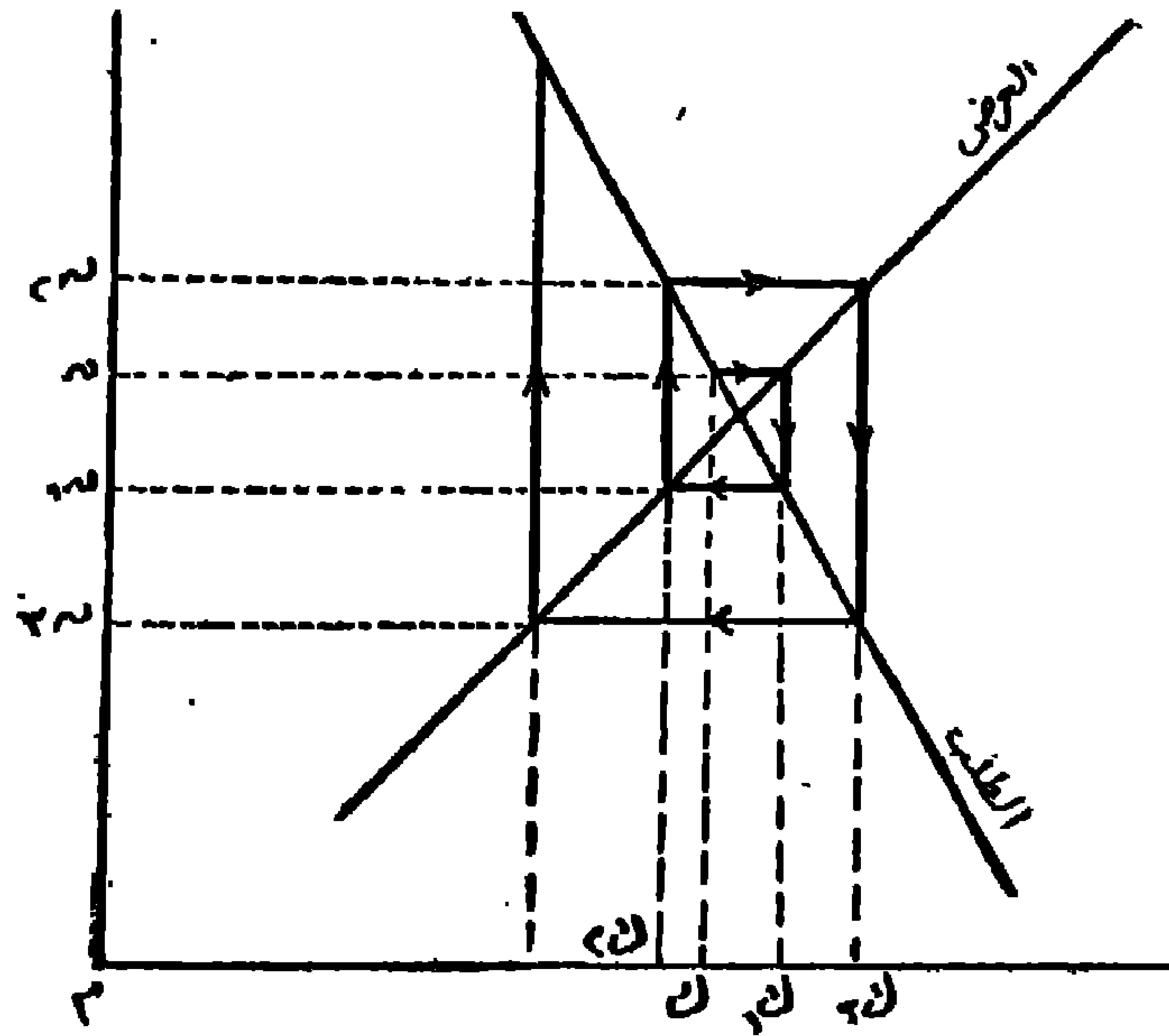
نظريات الإسراف فى الاستثمار :

يقول مؤيدو تلك النظريات (ويسمون أحياناً بالمدرسة النمسوية) أن الأسباب النقدية للتقلبات تعتبر أسباباً جزئية ، بينما يكمن السبب الحقيقى وراء نظام الإنتاج نفسه . فيقال إن سعر الفائدة يؤثر على أسلوب أو نظام الإنتاج ، فلو كان عالياً اضطر المنظمون إلى « تقصير » دورة الإنتاج والاستغناء عن بعض المراحل التى تتطلب سلعاً رأسمالية غالية . أما إذا كان سعر الفائدة منخفضاً فسوف يشجع ذلك المنتجين على المبالغة فى التخصص وتقسيم العملية الإنتاجية واستخدام الآلات ذات الكفاية الفنية العالية ، وإدخال المستحدثات فى المصانع ... الخ . فكأن أسباب التقلبات فى رأى أصحاب هذه النظرية ترجع إلى الإسراف فى الاستثمار ، حيث يميل المنظمون إلى إدخال عدة أساليب وأنواع من المعدات الاستثمارية ، وإدخال عدد من المراحل الوسيطة فى الإنتاج — وربما أكثر من اللازم — وإطالة مدة الإنتاج ... وباختصار استخدام كميات رأسمالية أكثر مما تلزمه طبيعة هذا النوع من الإنتاج ، وكل هذا لأن سعر الفائدة كان منخفضاً . أما إذا ارتفع سعر الفائده فإن تلك المراحل الوسيطة « تشطب » من العملية الإنتاجية لأنها تسبب خسارة ، ويستغنى المنتجون والمنظمون عن كثير من المعدات الرأسمالية غير الضرورية ، مما ينتج عنه تقلبات تكون لها آثارها .

نظرية التقلبات الزراعية :

وتسمى هذه الفكرة أحياناً « بنظرية العنكبوت » نسبة إلى الرسم

البيانى الناتج من توضيح التقلبات فى أثمان وعرض المنتجات الزراعية . فيقال إن تلك المنتجات تستغرق وقتاً لزراعتها وإنتاجها ، وأنه متى بدأت عملية الإنتاج (أى بذر البذور مثلا) فلن يستطيع المنتجون تغيير الكمية التى ستنتج فى النهاية ، كما أنهم لن يستطيعوا التحكم فى الظروف الجوية أو الطبيعية (دودة القطن أو الفيضان أو البرد القارس مثلا) التى قد تغير من مصير الإنتـــاج . ويمكننا توضيح ثلاث حالات محتملة الفكرة «العنكبوت» . فى شكل

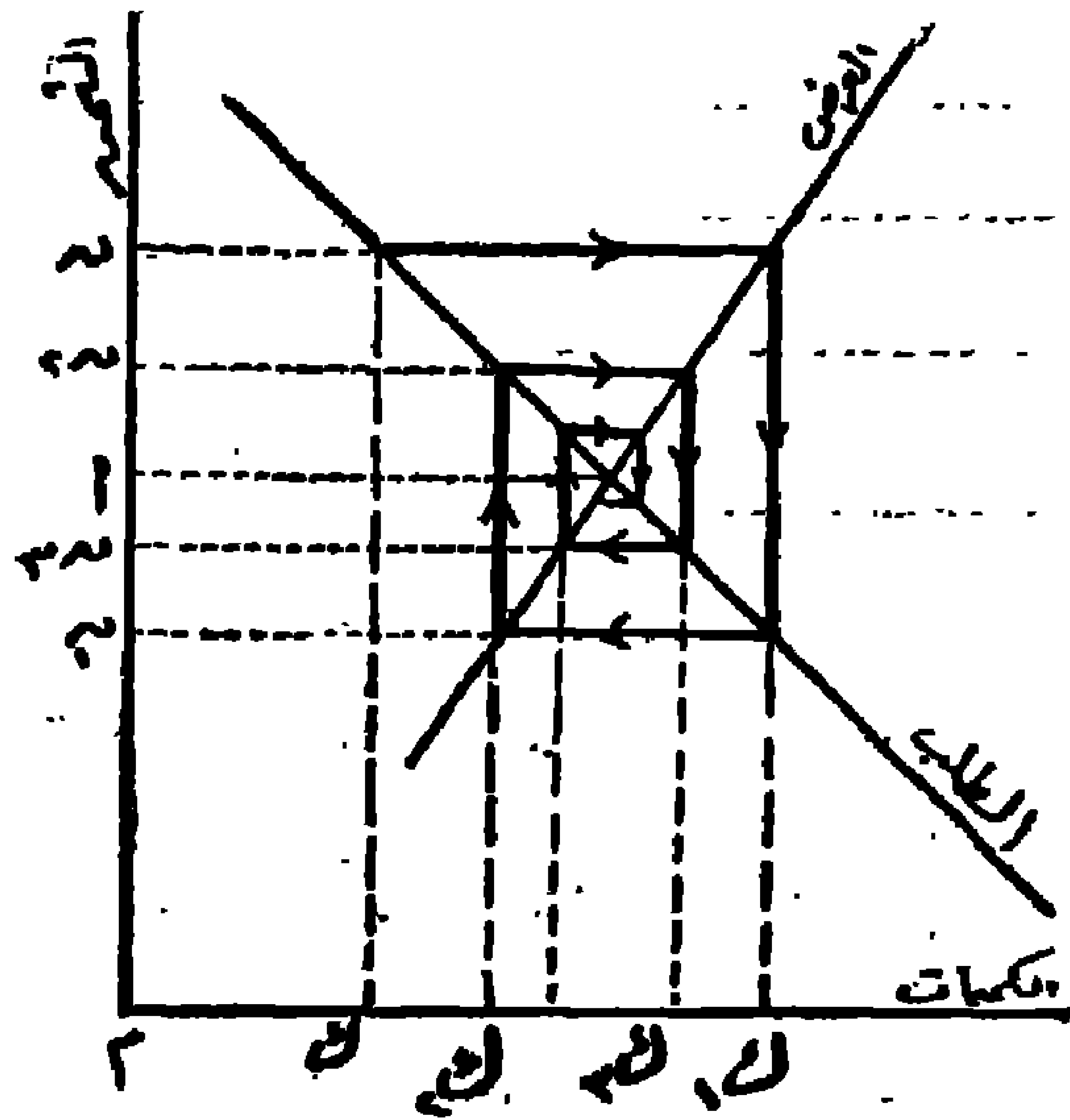


شكل رقم (٨) : العنكبوت : ذبذبات متزايدة

رقم (٨) نجـــد أن نقصا حدث فى الكمية المعروضة (أى الانتاج فى موسم ما) فأصبحت (م ك) مما أدى إلى إرتفاع السعر إلى م ن . وهذا السعر المرتفع يؤدى إلى اندفاع الزراع نحو التوسع فى انتاج المحصول للعام القادم ، ويزيد المحصول فعلا فيصبح (م ك١) مما يؤدى إلى انخفاض السعر إلى (م ن١) . وسوف يؤدى انخفاض ثمن المحصول إلى مبالغة المزارعين فى التشاؤم ومبالغتهم كذلك فى الإقلال من زراعة هذا المحصول للعام التالى . وفعلا يقل المحصول إلى (م ك٢) فيرتفع الثمن إلى (م ن٢) وفى العام الذى

عليه يزيد الانتاج إلى (م ك٣) فينخفض الثمن إلى (م ن٣) ... وهكذا ... وواضح أن هذه الذبذبات المتزايدة فى الاتساع تنتج عن كون الطلب أقل مرونة من العرض ، كما أنه من الواضح أنه ليس من المعقول ان تستمر تلك الذبذبات دون توقف أو رد فعل من مؤثرات أخرى .

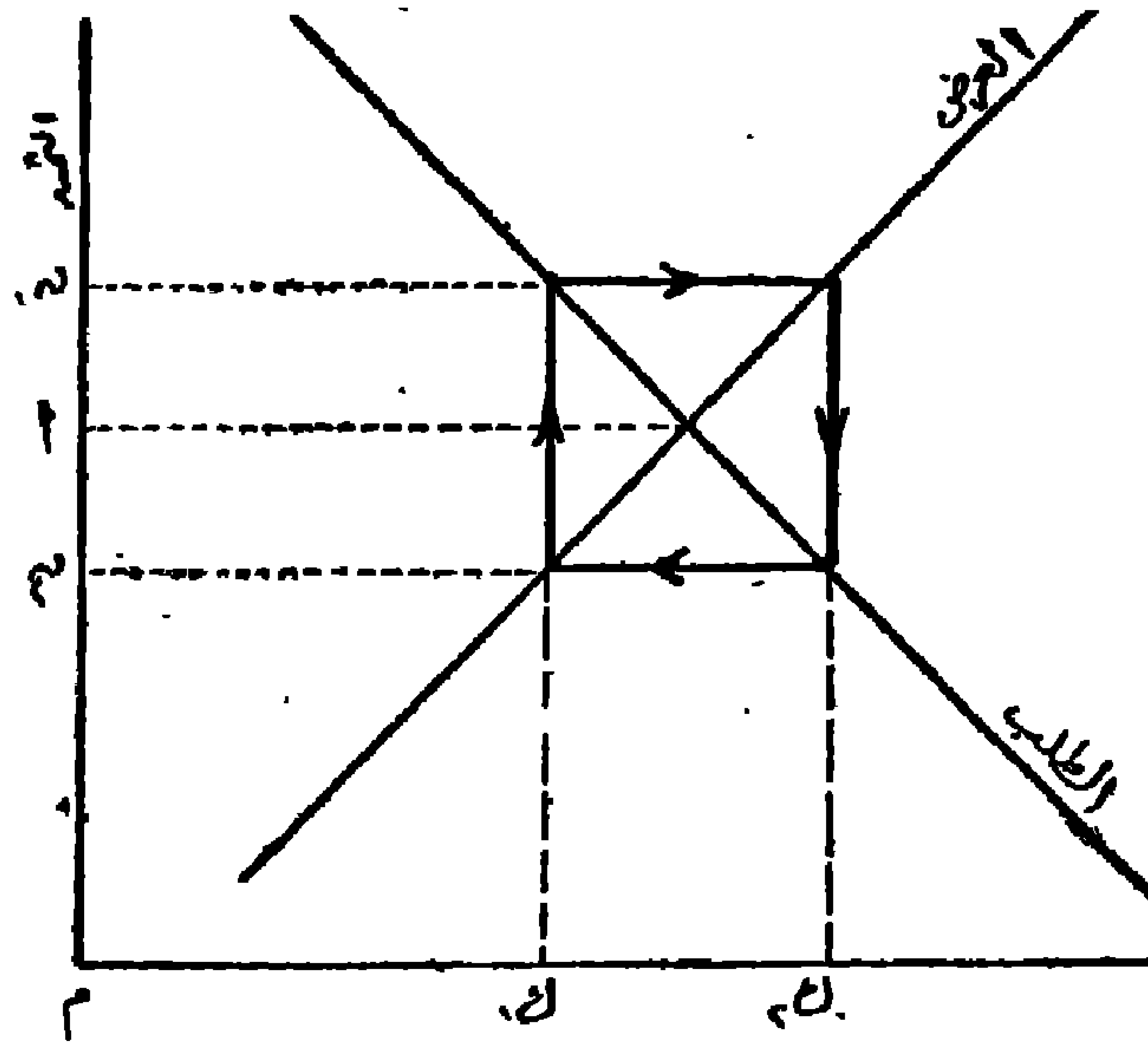
وقد تكون الذبذبات الناتجة ذبذبات انكماشية بمعنى انها لا تزداد اتساعا بمرور الزمن وإنما تضيق وتتقلص إلى أن تتلاشى . ويمثل هذه الحالة شكل رقم (٩) حيث نفترض ان النقص فى الكمية المنتجة قد أدى إلى تغير



شكل رقم (٩) المنكبوت : ذبذبات متناقصة

فى ثمن التوازن الذى ارتفع إلى (م ن) : وهذا يشجع المزارعين على انتاج كمية قدرها (م ك١) فينخفض الثمن إلى (م ن١) ثم (م ك٢) ، (م ن٢) ثم (م ك٣) ، (م ن٣) ... وهكذا ... تتقارب الذبذبات من بعضها تدريجيا إلى أن تتلاشى ويرجع ثمن التوازن إلى حالته الأولى عند (م ا) .

ويمكننا كذلك تصور الحالة التى تكون فيها مرونة العرض مساوية لمرونة الطلب ، وعندئذ تدور الذبذبات فى دائرة واحدة محدودة . ويمثل هذه



شـكل رقم (١٠) العنكبوت : ذبذبات محدودة

الحالة الشكل رقم (١٠) حيث أدى النقص فى الانتاج أول الأمر إلى ارتفاع ثمن التوازن إلى (م ن١) . ثم زيادة الانتاج إلى (م ك٢) وانخفاض الثمن إلى (م ن٢) مما يدفع المزارعين إلى تقليل الانتاج مرة أخرى إلى (م ك١) ... فيرتفع الثمن إلى (م ن١) ... وهكذا .

وأخيرا نذكر أن هناك نظريات وتفسيرات أخرى ... فهناك نظريات قصور أو عجز الاستهلاك ، ونظريات عدم التعادل بين الادخار والاستثمار ... نظريات تؤيد كينز وأخرى تنقده .. مما لايتسع المجال لتفصيله هنا .

خاتمه

لعلنا بعد الدراسة السابقة نستطيع أن نتبين مضار التقلبات الاقتصادية وآثارها . ومن الخطأ القول بأن الجميع يكسبون فى سنى الرخاء والرواج ويخسرون فى سنى الانكماش أو الكساد ، فما هو خير لمجموعة من الناس قد يكون شراً لأخرى . فقد يستفيد المستهلك أثناء الكساد إذا بقى دخله ثابتاً وانخفضت أسعار السلع ، أى أن دخله الحقيقى يزداد . وحتى إذا انخفض دخله نسبياً ، فمن المحتمل أن يكون الانخفاض أقل من انخفاض الأسعار . وقد يخسر المنظمون أثناء الكساد ، وربما خسر هؤلاء الذين يعتمدون على دخل من الأرباح ، ولكن الدائنين يكسبون فى فترات الكساد إذ يستردون قيمة حقيقية أكبر (إذا استردوا القرض نقداً) .

وفى حالة التضخم ترتفع الأجور والأرباح ولكن الأسعار أسرع منها فى الارتفاع . والمقترض حينما يرد دينه يرد فى الواقع دخلا حقيقياً أقل. كذلك فإن التضخم يقلل من القيمة الحقيقية لبوالص التأمين والمدخرات فى صناديق الادخار والسندات ذات الدخل الثابت ... ولذلك فإن كان من الحكمة تحقيق العمالة الكاملة ، فيجب أن تتحقق دون أن تؤدى إلى موجة من التضخم ، فإذا كانت الحكومة القائمة مهتمة بتلك المشكلة ففى استطاعتها أن توجه اقتصاديات المجتمع نحو الهدف السليم وتجنبه شرور التقلبات العنيفة ... وهذا هو ما حاولت الحكومات جاهدة تحقيقه فى سنى ما بعد الحرب .

ونختتم هذا البحث بكلمة عن البطالة التى يسببها الكساد وعن آثارها الواضحة . إن بطالة الكساد بطالة لا إرادية بالنسبة للعمال . وهم إذا حصلوا على إعانات بطالة فإنما يحصلون على دخل يسير هو فى الواقع جزء مما كان فى استطاعة الدولة استثماره . وغالباً ما يقترض العامل العاطل

لسد حاجاته الاستهلاكية ، وإذا أعانتهم النقابات فهم سرعان ما يستنفذون «صناديق» النقابات ... وهم «يأكلون» مدخراتهم السابقة مما يجعل صافى الادخار أقل مما يمكن أن يصل إليه .

وخلال فترات الكساد نجد أن العمال يخشون سوء المصير ، ويسودهم القلق ، فيحاولوا الإقلال من إنفاقهم ، ويكتنزوا استعداد للمستقبل المظلم ... وهذا بدوره يزيد الحالة سوءا . وإذا نقص الدخل القومى نتيجة قصور فى الطلب فسوف تتعقد الحال ، ويتزايد عدد العاطلين فكما أن هناك مكرر استثمار ومكرر عمالة ، كذلك فإن هناك مكرر بطالة ، والكساد الذى يحل بصناعة معينة يسرى مداه وتظهر آثاره فى كثير من الصناعات الأخرى .

وخلال فترات الكساد يكون صافى الاستثمار سلبياً ، وحتى المستهلك من الأصول الرأسمالية لا يعوض ، فينقص رأس المال القومى ، وتنقص الطاقة الانتاجية فى الدولة ، وتسير الحياة الاقتصادية فى تيار التدهور . وإذا كانت النتائج المادية للكساد واضحة فإن النتائج الاجتماعية أسوأ . إن العمال فى فترات الكساد يتعرضون لأسوأ الظروف ، والكساد الاقتصادى لابد أن يتبعه كساد اجتماعى . إن الحرمان من الكسب حرمان من الدخل ، والحرمان من التغذية حرمان من الصحة ... والعامل الذى يفقد سبيل كسب عيشه يفقد الثقة بنفسه إذا طالت مدة عطالته ... وإذا مرت عليه الشهور والسنوات وهو يستجدى إعانة يعول بها نفسه وعائلته فهو لابد ناقم على المجتمع غير مكترث ولا راغب بالمساهمة فيه .

كذلك فإن طول فترة البطالة معناه تدهور المهارة والمعرفة وإذا أضفنا إلى ذلك سوء الصحة وانهيار المعنوية وهدر الكرامة لكانت النتيجة قتل كل أمل أمام العامل فى الحياة .

ثم هناك البطالة المقنعة خــــلال فترات الكساد نتيجة عدم الانتفاع

بالكفاءات والمهارات الموجودة . فالعمال المهرة يقبلون أى عمل ، وخريجو الجامعات يقبلون أعمالا لا تتناسب مع مؤهلاتهم ، والشباب لا يقبل على التعليم العالى أو لا يجد له الفرصة لأن « دخل العائلة » لا يسمح بالإنفاق الخاص على التعليم ، وبخاصه إذا لم يكن فى التعليم العالى ضمان للحصول على عمل فى المستقبل ... وكل هذا ينخر فى النظام الاجتماعى ويبطىء التقدم أو يشله بل ويؤخر المجتمع فنياً واقتصادياً واجتماعياً ...

وإعانات البطالة ... هل تستمر إلى الأبد ؟ ... والعمال العاطلون ... الملايين منهم ... هل يقفون فى صفوف يوماً بعد يوم أملا فى الحصول على عمـــل هو فى الحقيقة غير متوفر ؟ ... والإعانات والإحسان ... وأعمال البر ... من هم القادرون فى أوقات الكساد على اغداق الحسنات ... وما النتيجة ؟ تشكك فى صلاحية الحكومة ... أو فى صلاحية النظام الاجتماعى ... أو فى صلاحية النظام الاقتصادى ... فاما ترشيد وتوجيه للنظام وعلاج للمشاكل ، وإما ثورات سياسية قد تكون نتائجها أسوأ من نتائج الكساد .

القسم الثالث

اقتصاديات السكان

أهمية دراسة السكان :

ما من مجتمع يستطيع التفكير فى التقدم الاقتصادى والرفاهة ورفع مستوى المعيشة بين أفراده دون أن يولى دراسة الحالة السكانية عناية خاصة . بل إن مشاكل السكان كانت من أولى المشاكل الاقتصادية التى عنى بدراستها الاقتصاديون الأوائل ، كما كانت الشغل الشاغل لقادة الدول منذ قديم الزمان .

وإذا تحدثنا عن التقدم الاقتصادى فلا بد أننا نتعرض للسكان من ناحية أو أخرى . فاذا كان المقصود بالتقدم الاقتصادى استغلال الموارد الموجودة فى الدولة على أحسن وجه وزيادة الطاقة الإنتاجية الكلية للبلاد فلا بد من معرفة الطاقة البشرية التى ستقوم باستغلال تلك الموارد ، وكذا معرفة مقدار التزايد فى السكان بالنسبة للزيادة التى ستطرأ على الإنتاج القومى بشتى أنواعه .

وإذا قلنا إن المقصود بالتقدم الاقتصادى الازدياد المطرد فى متوسط دخل الفرد — أى رفع مستوى الرفاهة بين الأفراد — فلعدد السكان هنا أثر واضح على استنتاجنا حيث أن مستوى المعيشة يقاس بنصيب الفرد من الناتج القومى (أى الناتج القومى مقسوما على عدد السكان) .

لذلك فقد يختلف الهدف المقصود بين مجتمع وآخر ، أو بين رأى اقتصادى وآخر . فربما يقول البعض بضرورة زيادة عدد السكان حتى تصل الدولة إلى طاقة إنتاجية كبرى وتحقق التقدم من حيث استغلال مواردها استغلالا كاملا . هذا بينما يقول البعض أن الهدف الأول هو رفع مستوى المعيشة إما بتقليل عدد السكان ، وإما بثبات عدد السكان مع العمل على زيادة الناتج القومى . ولا شك أن هذا الهدف أو ذاك له من النتائج والآثار التى تختلف باختلاف ظروف الدول والمجتمعات مما يتعذر معه المفاضلة بين سياسة سكانية وأخرى .

وسوف ندرس فى هذا البحث بعض الأسس العامة لاقتصاديات السكان حتى تهيء لنا السبيل للتفكير فى مشكلة السكان فى مصر — وهى مشكلة مافتئت تشغل بال الاقتصاديين والسياسيين على السواء كما تضاربت فيها الآراء على الرغم من أن الجميع متفقون على ضرورة رفع مستوى المعيشة المنخفض بين الغالبية من الأفراد .

توماس مالتس والتاريخ :

ما من دراسة عن السكان تخلو من إشارة ولو عابرة إلى ذلك الاسم الذى اشتهر بنظريته فى السكان ... وتمشيا مع المألوف نستعرض فى إيجاز ما جاء عن لسان ذلك القس الانجليزى فى أواخر القرن الثامن عشر .

لقد كان مالتس متأثراً بالاستنتاجات الشائعة فى ذلك الوقت فيما يدور حول قانون تناقص الغلة وآثاره ، وجاءت آراؤه معتمدة اعتماداً مباشراً على تطبيق ذلك القانون . فهو يفترض أن عدد السكان فى العالم يميل إلى التزايد بمعدل متوالية هندسية — طالما لم توجد موانع تحد من تلك الزيادة — وأن تلك الزيادة إن استمرت فسوف يكون العالم مهددا بالمجاعة إذ أن قانون الغلة المتناقصة يحتم ألا يزيد الإنتاج الكلى إلا بمعدل متوالية حسابية .

ولتوضيح تلك الفكرة (على سبيل المثال) نقول إن الزيادة التى تخيلها مالتس بالنسبة للسكان تتمثل فى المتوالية ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٦٤ ، ١٢٨ ... الخ .. هذا بينما يزيد الإنتاج الكلى (على أحسن الفروض) على نحو ماتمثله المتوالية ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ... الخ .

والواقع أن مالتس لم يؤكد أن العالم فعلا يتزايد بمعدل متوالية هندسة ، وإنما أشار إلى أن الزيادة تميل إلى هذا الاتجاه ، وأضاف إلى ذلك قوله إن هناك موانع إيجابية كالحرب والمجاعات تحد من سرعة هذا التزايد بعض الشىء . وقد ساعدت الظروف على انتشار آراء القس مالتس هذه ، وتساءل

الناس عما يجب عمله لاتقاء أخطار المستقبل المظلم الذى تحتمه ظاهرة الغلة المتناقصة ، فكان رده أن الأمل هو فى إتخاذ التدابير الوقائية للحد من تزايد السكان — لا عن طريق تحديد النسل بطرق غير طبيعية — وإنما عن طريق تأخير سن الزواج والتبصر والتحفظ فى إنجاب الأطفال !!

ولا شك أننا إذ ننظر إلى حالة العالم اليوم و نقارنها بما تنبأ به مالتس لنجد أن آراؤه كانت من المبالغة المشوبة بضيق الأفق فيما يتعلق بتقديره للتقدم الفنى والإنتاجى . فعندما تعرض مالتس لقانون تناقص الغلة وآثاره لم يدخل فى استنتاجاته وتوقعاته ذلك التقدم الذى جاء إثر الثورة الصناعية وما أفاده العالم من ارتفاع كبير فى الناتج القومى لدول العالم بصفة عامة والدول الصناعية بصفة خاصة . فالتقدم الفنى فى ميدان الصناعة تحقق من ورائه ، غلة متزايدة ، كان من آثارها ارتفاع مستوى المعيشة للغالبية من دول العالم رغم ازدياد عدد السكان .

وقد فات مالتس كذلك تلك الظاهرة الاجتماعية التى نشاهدها فى معظم الدول المتقدمة ، وهى أن زيادة دخل الأسرة وتحسن مستواها المعيشى يتبعه فى غالب الأحيان تناقص فى عدد الأطفال . إن مالتس كان ينظر إلى الناحية البيولوجية البحتة حين استنتج معدل التزايد على النحو الذى أورده ، وأهمل الناحية النفسية التى لها أكبر الأثر فى تحديد عدد الأطفال الذى تنجبه كل أسرة .

بيد أن إحصائيات السكان فى العالم تدل على أن هناك حقيقة واضحة وهى إطراد تزايد السكان يوما بعد يوم ، وأن معدل التزايد فى بعض البلاد كالهند والصين مثلا يكاد يقرب من ذلك الذى أشار إليه مالتس ؛ وإذا نظرنا إلى ذلك التزايد — وبخاصة فى البلدان الفقيرة المتخلفة — على ضوء التزايد البطىء فى إنتاجها لأمكننا أن نتصور كيف أن مالتس لم يكن مخطئاً كل الخطأ فى استنتاجاته . فقد دلت الإحصائيات مثلا على أن عدد السكان فى

الهند قد زاد فى العشرين سنة ما بين ١٩٢١ ، ١٩٤١ بمعدل ٨٣ مليون نسمة ، وليس من المحتمل بتاتا أن يكون الناتج القومى قد زاد فى تلك البلاد بالنسبة التى يمكن بها مواجهة تلك الزيادة .

ولا يفوتنا أن انتشار المدنية والتقدم فى الصحة العامة ومكافحة الأمراض المتوطنة فى الدول المتأخرة قد ساعد على ارتفاع المعدل الصافى لتزايدالسكان فى تلك الدول . ولعل الجدول التالى يعطينا فكرة عن تزايد السكان فى العالم خلال المائة وخمسين سنة الماضية (التقدير بالملايين)

مناطق العالم	١٨٠٠	١٩٤٠	١٩٥٢
أوروبا (بما فيها الاتحادالسوفيتى)	١٨٨	٥٧٧	٥٩٩
الأمريكتين	٢٩	٢٧٧	٣٤٤
آسيا وأفريقيا	٧٠٢	١٣٥٩	١٥٢٦
المجموع فى العالم	٩١٩	٢,٢١٣	٢٤٦٩

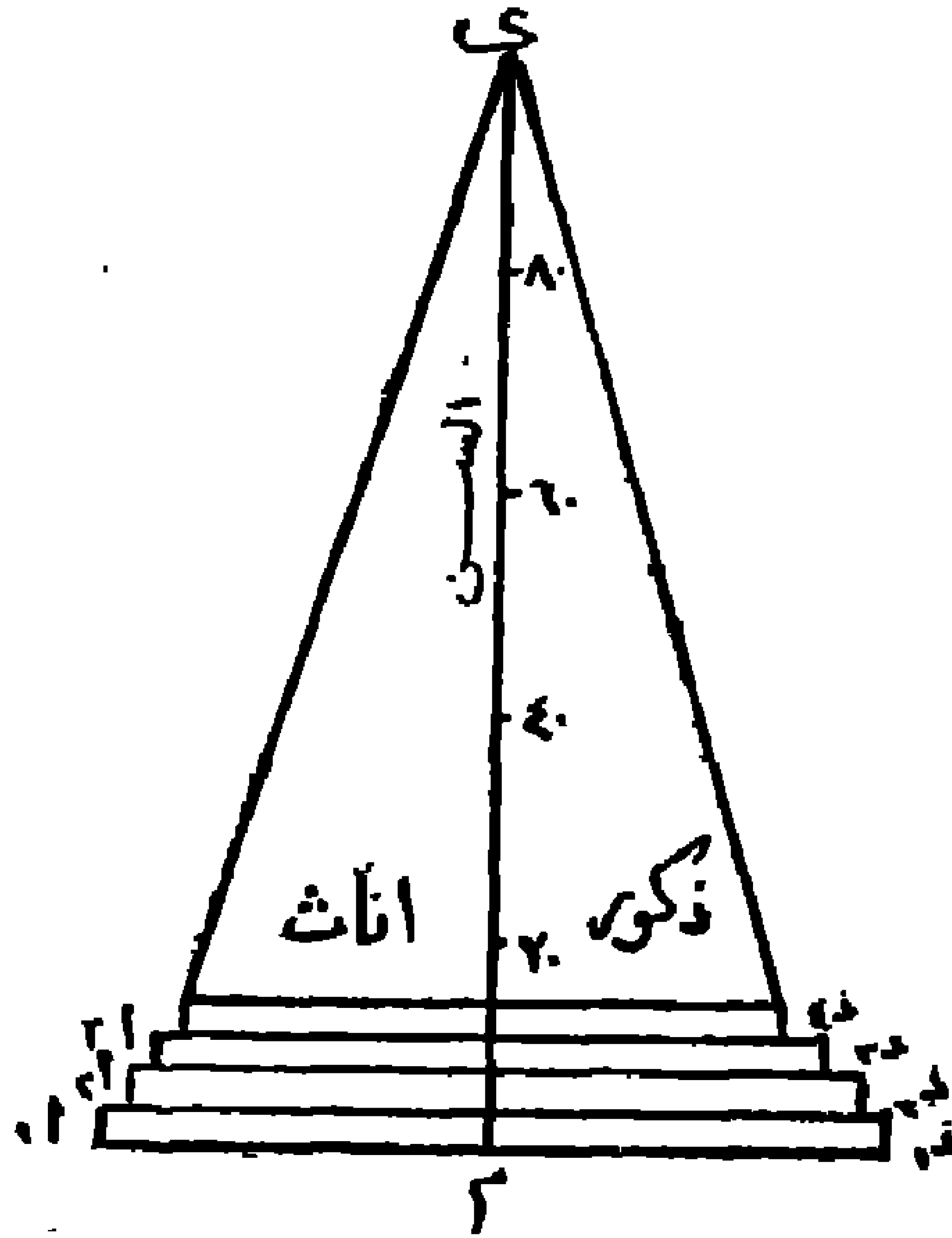
وهذه الأرقام إن دلت على شىء فإنما تدل على أن هناك فعلا تزايداً فى عدد سكان العالم بما يزيد عن ٢١ مليون سنوياً ، وأنه من المحتمل أن يرتفع معدل الزيادة هذا إذا أخذنا فى الاعتبار أثر التقدم فى المدنية ومكافحة الأمراض والأوبئة . فلابد إذن أن يزيد إنتاج المواد الغذائية فى العالم سنوياً بالقدر الكافى لمواجهة تلك الزيادة فى السكان إذا افترضنا أننا نحاول المحافظة على نفس المستوى الغذائى ، ناهيك عن تحسينه وزيادته ..

توزيع السكان حسب الأعمار :

من النقط الجديرة بالملاحظة عند دراسة اقتصاديات السكان نسبة توزيع الأفراد من ذكور وإناث طبقاً للسن . فطبيعى أن المجتمع الذى تكثر فيه نسبة الأطفال والأحداث يختلف عن ذلك الذى ترتفع فيه نسبة

الأفراد العاملين (ما بين سن ٢٠ — ٤٥ مثلا) ، كما يختلف عن ذلك الذى تكثر فيه نسبة الشيوخ فوق سن ٦٥ سنة ، إذ أن هذه النسب ستؤثر على الحاجات الاستهلاكية للأفراد من حيث طبيعتها وبالتالى على الأعباء الاجتماعية للدولة وعلى الطاقة البشرية العاملة فى الدولة .

والنموذج « الكامل » لتوزيع السكان يمكن تمثيله بمثلث متساوى الساقين كما فى شكل رقم (١) . وهذا الشكل « الهرمى » مكون من جانبين أحدهما يمثل أعداد الذكور والآخر يمثل أعداد الإناث خلال الأعمار المختلفة التى تقاس على الخط م ى . ونفترض هنا أن المسافات من ذ١ ، ذ٢ ، ذ٣ ... الخ حتى الخط م ى تمثل أعداد الذكور فى سن الواحدة والثانية والثالثة ... الخ ، كما أن المسافات بين الخط م ى والنقط ا١ ، ا٢ ، ا٣ ... الخ تمثل أعداد الإناث حسب أعمارهن .



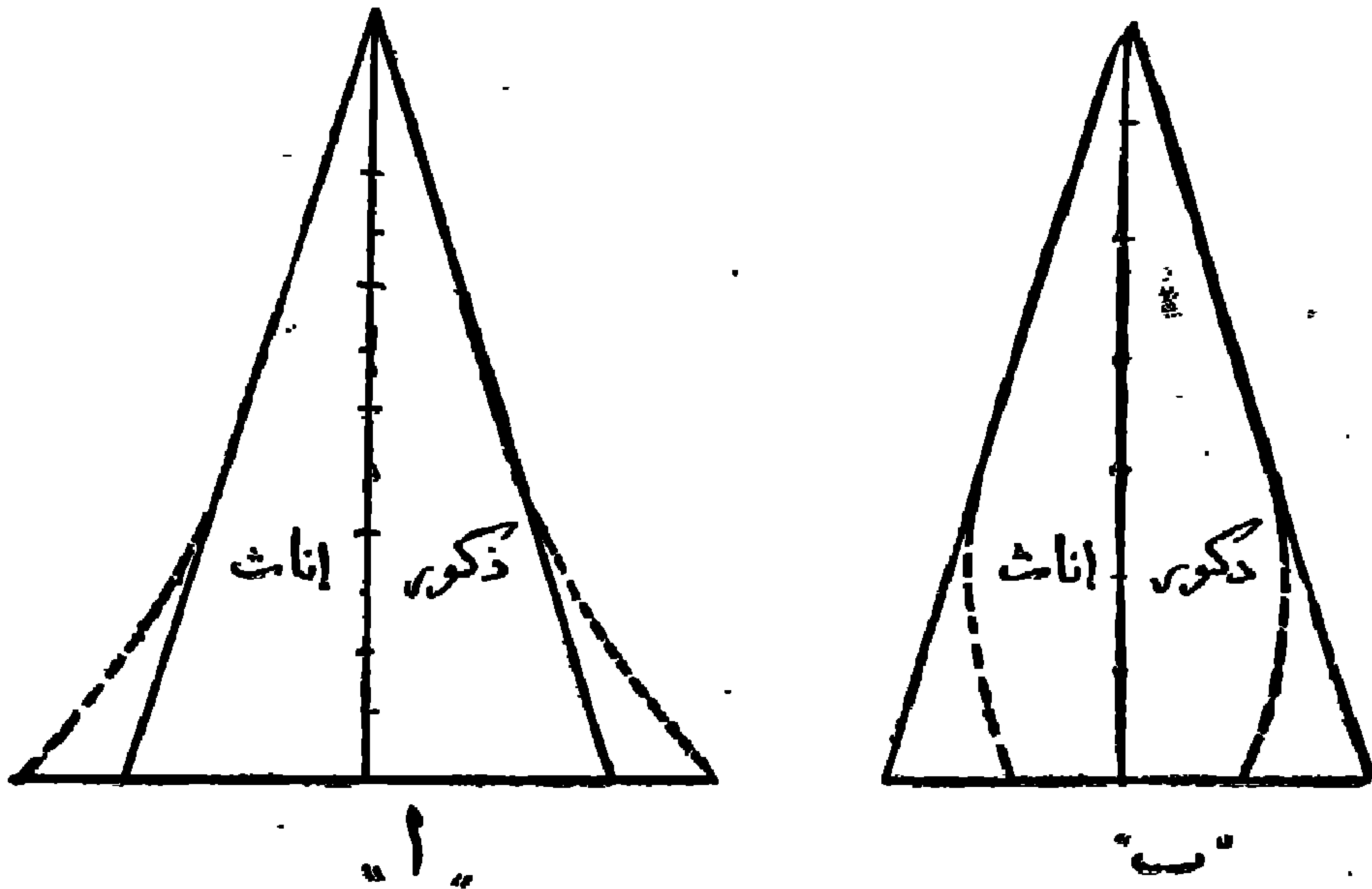
شكل (١)

وهذا النموذج يبين لنا تكوين مجموعة من السكان فى حالة استقرار ، فعند قمة المثلث نجد أكبر المعمرين ضمن هذه المجموعة (سن ١٠٠ سنة مثلا) ، كما أن جانبى المثلث مستقيمان لأننا نفترض أن كلا من الذكور

والإناث يموتون بنسبة متساوية كلما تقدمت بهم السن ، كما أننا نفترض أيضاً أن نصف عدد السكان تماماً من الذكور والنصف الآخر من الإناث ، هذا مع بقاء كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات ثابتاً على مر الأيام .

فإذا فرضنا أن معدل الوفيات بقى ثابتاً بينما ازداد معدل المواليد ، فعنى ذلك ازدياد نسبة الأطفال — لفترة من الزمن — فى هذا المجتمع ويتغير الشكل الهرمى النموذجى فيصبح كذلك الموضح فى شكل (٢ ا) . وفى مثل هذا المجتمع لا بد أن تروج حركة إنتاج السلع والخدمات اللازمة للأطفال ، فيزداد الطلب على ملابس ولعب الأطفال — وبالتالى إنتاجها — كما يزداد الطلب على خدمات القابلات وأطباء الأطفال ، وتواجه السلطات مشكلة زيادة عدد المستشفيات ورياض الأطفال ومراكز الصحة والأمومة ... إلى غير ذلك من الخدمات التى يتطلبها الاعتناء « بالجيل الجديد » ... وسيواجه المجتمع عموماً زيادة مطلقة فى السكان ستكون لها آثارها فى السنين التالية .

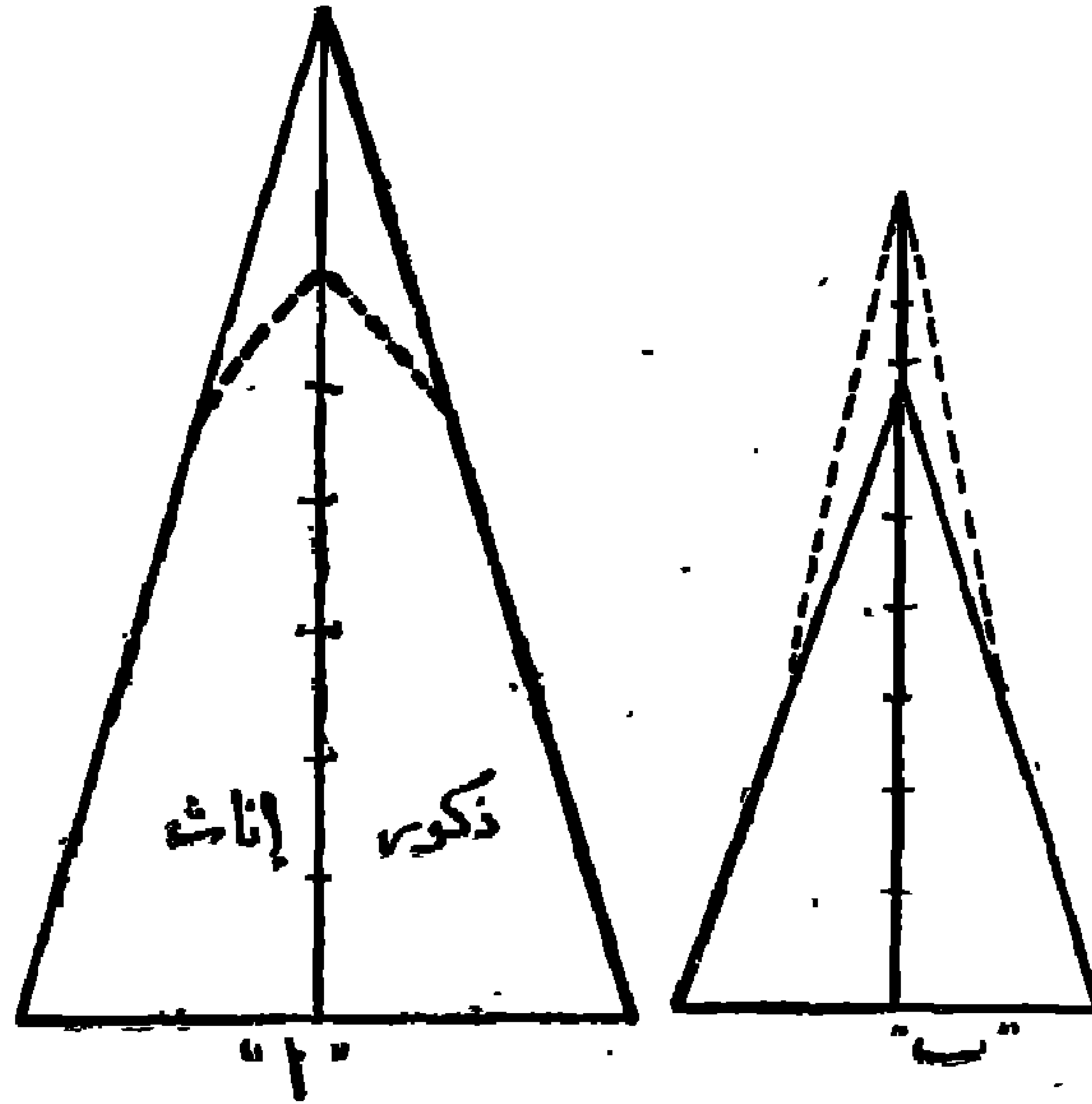
أما إذا حدث العكس أى تناقص معدل المواليد مع بقاء معدل



شكل (٢)

الوفيات ثابتاً فستؤدى هذه الحالة (فى الأمد القصير) إلى توزيع أشبه بذلك الموضح فى شكل (٢ ب) . ومثل هذا المجتمع سيواجه مشكلة تناقص تدريجى فى السكان سيظهر أثره فى الأمد القصير على شكل « كساد » فى كل ما يتعلق بإنتاج السلع والخدمات اللازمة للأطفال والصغار ، كما سيظهر أثره فى الأمد الطويل عندما يشعر المجتمع بأنه مهدد بتناقص فى العدد المطلق للسكان (إذا كان هذا التناقص يهدد فعلاً بنقص الطاقة البشرية اللازمة لاستغلال الموارد الموجودة ونقص فى الناتج القومى) .

وتختلف الأوضاع إذا بقى معدل المواليد ثابتاً بينما يتغير معدل الوفيات . فازدياد معدل الوفيات معناه تناقص فى العدد المطلق للسكان نتيجة نقص فى عدد « المعمرين » من الأفراد كما هو موضح فى شكل (٣ ا) . ويوضح

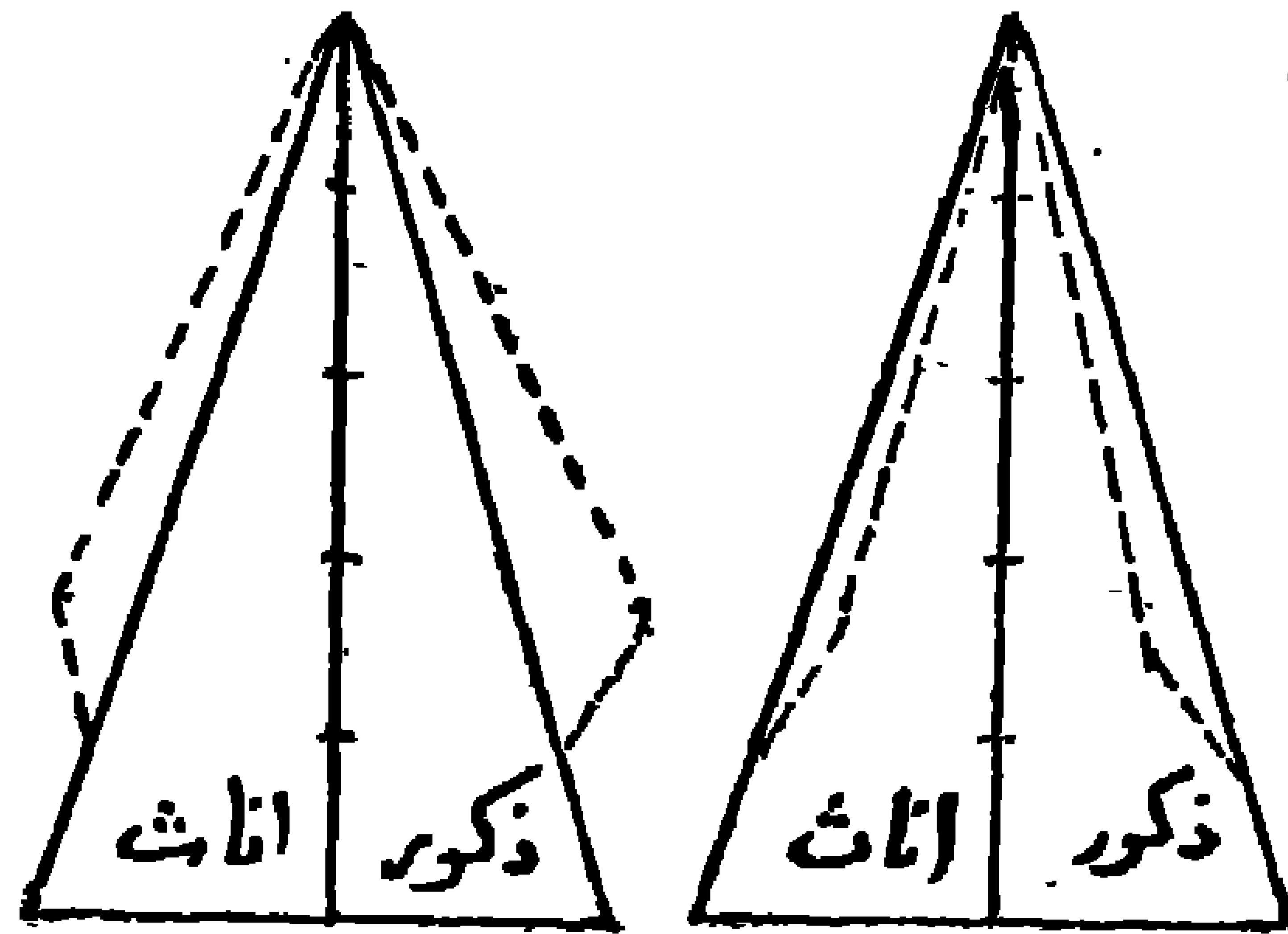


شكل (٣)

شكل (٣ ب) الحالة العكسية ، حيث يتناقص معدل الوفيات مع ثبات معدل المواليد يزداد العدد المطلق للسكان نتيجة لزيادة نسبة الأفراد فى سن الشيخوخة . وسيكون لهذا الوضع نتائجه وبخاصة فيما يتعلق بالأعباء الاجتماعية للسلطة الحاكمة حيث تزداد نسبة إعانات الشيخوخة والمعاشات

وتكلفة الخدمات المختلفة التى تقدمها الدولة من ميزانيتها العامة . وسيكون لكثرة نسبة « المعمرين » أثر واضح على الحياة الاقتصادية بوجه عام ، فمعظم هؤلاء يعتبرون عبئاً على المجتمع ، وسيخصصهم نصيب من الدخل القومى دون أن يساهموا فى الإنتاج ، كما أن ازدياد عدد المعمرين فى الأسرة الواحدة من شأنه أن يستنزف جزءاً كبيراً من دخل العائل . هذا بالإضافة إلى أن الكثير من النواحى الإنتاجية سوف يسخر لخدمة المعمرين وما يحتاجون إليه .

ومن البديهى أن الهجرة من البلاد وإليها سيكون لها أثر ظاهر بالإضافة إلى التغيرات فى معدل المواليد والوفيات ، حيث يزداد العدد المطلق للسكان فى حالة الهجرة إلى البلاد والعكس فى حالة الهجرة منها ، هذا عدا التغير الذى يطرأ على عدد الذكور والإناث وبخاصة العاملين[1] منهم . فالمعروف أن الأفراد الميالين إلى الهجرة هم عادة القادرون على تحمل متاعب تغيير البيئة والوطن ، الراغبون فى البحث عن سبل العيش الذى لا يتوفر حيث



شكل (٤) تكوين السكان فى حالة الهجرة

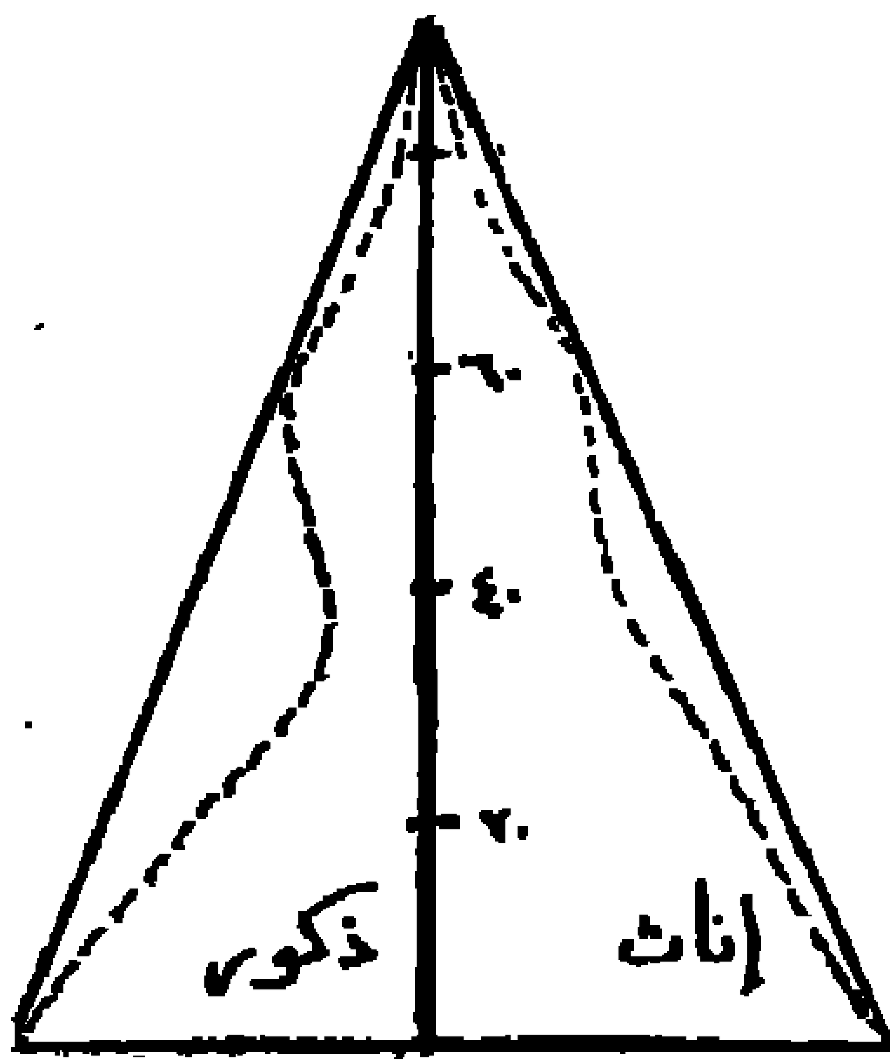
(١) نقصد بلفظة « العاملين » عند دراسة السكان هؤلاء الأفراد فى السن ما بين ١٥ — ٥٥ أو ما يقرب من ذلك طبقاً للظروف والعادات ، على اعتبار أن الفرد فى تلك السن يستطيع كسب عيشه وإعالة نفسه وغيره ويعتبر إذ ذاك جزءاً من الطاقة البشرية العاملة فى المجتمع .

موطنهم الأصلى ، والذين يتطلعون إلى أمل الاستقرار فى « وطن » جديد وبناء مستقبل جديد .

وقد دلت المشاهدات على أن الغالبية من الأفراد الذين يغامرون بالهجرة من بلادهم إلى بلاد أخرى يكونون عادة فى سن ما بين ٢٥ — ٥٥ ، كما أن المهاجرين الذكور يكونون عادة أكثر عدداً من الإناث — (هذا طبعاً مع التسليم بأن الشاب ربما يهاجر ومعه زوجته وأطفاله ، وربما اصطحب معه والديه) .

ويوضح شكل رقم (٤) تكوين السكان فى حالة الهجرة من البلاد وإليها — وقد روعى فى هذا النموذج — أن عدد الذكور المهاجرين أكثر من الإناث ، كما أن المهاجرين من بلد معين قد لا يكونون بالكثرة التى نعهدها عندما نحصى المهاجرين إلى بلد من البلاد ، حيث يأتى هؤلاء من مجموعة من البلدان (كما كانت الحال فى الولايات المتحدة خلال المائة سنة الماضية) .

وإذا أردنا توضيح توزيع السكان فى بلد من البلاد طبقاً للاحصائيات الواقعية ربما وجدنا أن الشكل النهائى أقل انتظاماً وأكثر ابتعاداً عن « النموذج الكامل » الذى يحدده المثلث متساوى الساقين . فى شكل رقم (٥) مثلا نجد أن معدل الوفيات يختلف فى المراحل المختلفة من الأعمار ، كما أنه يختلف بالنسبة للذكور عنه بالنسبة للاناث . ويتضح من هذا الشكل أيضاً أن عدد الذكور فيما بين سن العشرين والأربعين أقل من الإناث فى نفس السن ، وربما كان السبب مثلا أن الكثيرين من شباب هذا البلد ورجاله قتلوا خلال سنى الحرب — كما كان الحال بالنسبة لكثير من الدول الأوروبية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية .



شكل (٥)

ويمكننا أن نتصور النتائج الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذا التوزيع

السكانى ، وبخاصة إذا كان السبب فى نقص العاملين من الرجال كما قلنا هو كثرة قتلى الحرب من الشباب والرجال دون النساء . مثل هذا المجتمع سيواجه فى اقتصادياته نقصاً نسبياً فى الأيدى العاملة من الرجال (ما بين سن ٢٠ — ٤٠ مثلا) ؛ وربما كان هناك عبئاً كبيراً على مالية الدولة بسبب تعويض عائلات ضحايا الحرب — وكذا المشوهين منهم — ومعنى ذلك أن الفئة الكاسبة فى المجتمع (وهى قليلة نسبياً) ستتحمل عبء إعالة عدد كبير من الأفراد عن طريق الضرائب التى تستقطعها الحكومة من دخلهم ، هذا بالإضافة إلى الأعباء غير المباشرة الأخرى لسد حاجات الأطفال والشيوخ .

وإذا أراد هذا المجتمع أن يعوض النقص فى الأيدى العاملة فى شتى الميادين (من أعمال ثقافية ويدوية وفنية وغيرها) فلا بد أن يعتمد على القادرين من النساء . هذه الظاهرة كما نعلم تحققت على نطاق واسع فى الدول الأوربية وغيرها بعد الحرب العالمية الأولى . ولنذكر هنا أن دخول المرأة شتى ميادين العمل فى تلك البلاد سالفة الذكر لم يكن مجرد ظاهرة « تمدين » ، أو مرحلة اعتراف بحقوق المرأة ، أو مجرد تقدم اجتماعى كما يقول البعض ، وإنما كان السبب الحقيقى هو الضرورة الاقتصادية الممثلة فى نقص عدد العاملين من الرجال ، والضرورة الاجتماعية الممثلة فى النقص النسبى فى عدد « الأزواج » . فالنقص فى الأيدى العاملة من الرجال نعوضه بأيد عاملة من النساء ، واشتغال النساء وحصولهن على دخل وكسب هو فى الواقع تعويض عادل عن عدم الزواج ، علاوة على كونه حلاً منطقياً لمشكلة الآلاف من النساء اللائى يتركن بلا زوج ولا عائل[1] .

وليست هذه هى كل أو أهم مشاكل مثل تلك المجتمعات وإنما هى مجرد

---

(١) أنبه القارىء أننى أتكلم عن المجتمعات غير الشرقية حيث لا سبيل إلى تعدد الزوجات ، وحيث لا تلزم القوانين الشرعيــة العائل الرجل أن يعول أفراد الأسرة من الإناث أياً كانت أعمارهن .

أمثله عابرة لبعض المشاكل الظاهرة سردناها على سبيل المقارنة ، وسوف نلقى نظرة فى الصفحات المقبلة على مشاكل تضخم السكان و نقص السكان .

معدل التكاثر الصافى : Net Reproduction Rate

يهتم الاقتصاديون بمعرفة حقيقة الاتجاه العددى للسكان فى بلد ما للاستدلال عما إذا كان السكان فى تزايد أو تناقص ، وما هو معدل الزيادة أو النقص على مر السنين والأجيال . ويمكننا أن نركز جهودنا على إحصائيات المواليد والوفيات لمعرفة مقدار الزيادة الصافية ، ولكن هذه الطريقة لن تمكننا من معرفة حقيقة الاتجاه العددى للسكان على وجه الدقة إذ قد تكون هناك مؤثرات خارجية بين سنة وأخرى تؤدى إلى تغير فى معدل المواليد والوفيات ، مما يتعذر معه معرفة التزايد أو التناقص الصافى لعدد من السنوات المقبلة .

لذلك يعتمد الإحصائيون على ما يسمونه معدل التكاثر الصافي — أو كما تسميه بعض المراجع العربية معدل تكاثر الإناث . وفكرة معدل التكاثر الصافى قائمة على المنطق الواقعى — فالإناث هن اللائى يلدن وينجبن الأطفال ... فإذا افترضنا (فرضاً خيالياً) أن جيلا من الأمهات فى بلد ما أنجبن ذكوراً فقط فسينقرض سكان هذا البلد ... وكذا ستكون الحال إذا أنجبن إناثاً فقط ... ولكن دعنا من تلك الفروض الخيالية ...

ما هو عدد الأطفال الإناث اللائى ولدن لكل ألف من النساء خلال فترة كاملة من عمرهن ؟ إذا كان فى استطاعة كل ألف من النساء (خلال مرحله حياة كاملة) أن ينجبن ألف بنت قيل إن معدل التكاثر الصافى أو معدل تكاثر الإناث يساوى الوحده ، وعليه سيبقى عدد السكان ثابتاً فى الأمد الطويل .

وإذا حدث أن أنجبت كل ألف من الإناث ٩٠٠ طفلة أنثى فقط

فسيكون معدل التكاثر الصافى ٠,٩ وعليه سوف يتناقص عدد السكان بمعدل ١٠٪ كل جيل . أما إذا كان فى استطاعة كل ألف من الإناث أن ينجبن ٢٠٠٠ طفلة أنثى (وعلى فرض أن هؤلاء سيتركن بعدهن ٤٠٠٠ أنثى وهكذا ...) فإن معدل التكاثر الصافى يكون (٢) ومعنى هذا أن عدد السكان سيتضاعف كل جيل — ويقدر الجيل بحوالى ثلاثين سنة وهو متوسط عمر المرأة « الأم » .

وإذا وجدت الإحصائيات الكافية فاستخراج معدل التكاثر الصافى لن يكون مهمة عسيرة . فيمكننا الاستدلال من إحصائيات الوفيات فى السنوات الماضية على عدد الإناث — من الألف اللاتى نبدأ بهن عمليتنا الحسابية — الباقيات على قيد الحياة فى كل من سن ١٥ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ... ، ٥٠ سنة ثم إذا وجدت لدينا إحصائيات عن عدد مرات الحمل (والولادة) المحتملة لكل فئة من هؤلاء النسوة فى أعمارهن المختلفة أمكننا أن نعرف عدد الأطفال المحتمل أن تلدهن مجموعة النساء هذه خلال سنى حياتهن ... ونصف عدد الأطفال (أو أقل بقليل) سيكون من البنات وهذا الرقم مقسوماً على ألف هو معدل التكاثر الصافى .

ويجد القارىء فى نهاية هذا البحث مقارنة طريفة بين معدلات التكاثر الصافية لعدد من الدول ، وما يمكن أن تكون عليه حالة السكان فى بعضها فى السنوات المقبلة .

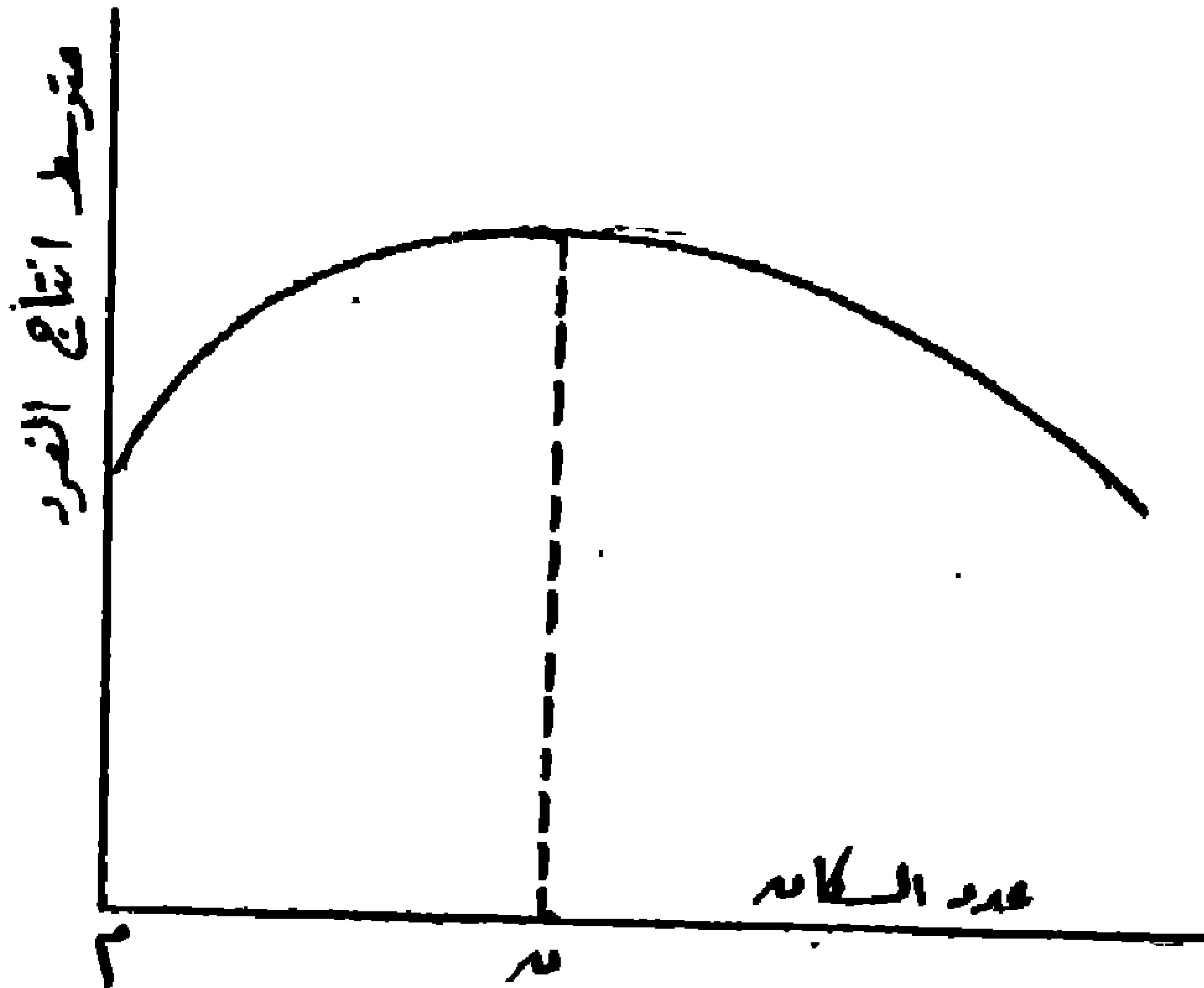
الحجم الأمثل للسكان :

دفع التفكير فى الغلة المتزايدة أو المتناقصة بعض الاقتصاديين إلى تطبيق تلك الظواهر من حيث الموارد (الثابتة) والقوى البشرية العاملة المتضافرة معها . فمثلا إذا تصورنا أن القطر المصرى لا يحوى أكثر من مائتى نسمة فلن يكون هذا العدد كافيا لاستغلال الموارد والثروة الطبيعية ... لن تتاح الفرصة للتخصص وتقسيم العمل وبناء المصانع وتنمية رأس المال القومى ...

وسكيون الناتج القومى صغيرا لأن النشاط الاقتصادى سيكون بدائياً أو شبه بدائى ... وعلى النقيض من ذلك ، إذا فرضنا أن عدد سكان مصر قد زاد إلى مائتى مليون من بقاء الظروف الحالية كما هى من حيث الموارد والطاقة الفنية ، فلا بد أن مستوى معيشتنا سيكون غاية فى الانخفاض إذ أن نصيب الفرد من الناتج القومى سيكون ضئيلا جدا ...

إذن لا بد أن هناك عددا من السكان يمكننا اعتباره العدد الأمثل ـ ما بين ٢٠٠ ومائتى مليون ، حيث تكون الانتاجية النسبية للفرد أقصى ما يمكن ، ومن ثم يكون نصيب الفرد من الدخل القومى أقصى ما يمكن .

فكأن فكرة الحجم الأمثل للسكان تقول إنه بالنسبة للموارد الثابت وجودها فى الدول ، وبالنسبة لمستوى معين من الطاقة الفنية والمعرفة ، من الأفضل أن يكون عدد السكان تلك الدولة هو ذلك الذى يمكننا من الانتفاع بغلة متزايدة دون الانتقال إلى مرحلة الغلة المتناقصة . ويمثل هذه الفكرة[١] الشكل رقم (٦) حيث يكون الحجم الأمثل للسكان (فى ظروف مفروضة



شكل (٦) : الحجم الأمثل للسكان

---

(١) إننى لا أميل إلى وصف تلك الآراء بلفظ « نظريات » وأفضل أن أعرض مثل تلك الآراء على أنها « أفكار » جادت بها قرائح بعض الاقتصاديين .

وموارد معلومة) م ن من الأفراد إذ أن هذا العدد يعطى أكبر إنتاجية أو غلة نسبية ، وسيكون متوسط دخل الفرد حينئذ أكثر ما يمكن .

ولعلنا نلاحظ على الفور أن نقطة الضعف فى مثل هذا الاستنتاج هى أنه من المتعذر أن نعرف على وجه التحديد العدد الأمثل للسكان لأن معنى ذلك افتراض ثبات الموارد الطبيعية (دون اكتشاف الكامن منها) وثبات المعرفة الفنية ووسائل استغلال الموارد ، وانتفاء أهمية تنمية رأس المال القومى الذى يزيد بدوره الناتج القومى ، وانعدام الابتكارات والاختراعات وسير المجتمع فى طريق أشبه بالركود من الناحية الانتاجية ... وبما أن تلك الافتراضات لا تطابق الواقع الذى اثبته تاريخ العالم المتحضر ، فليس من السهل أن تتكهن بالحجم الأمثل للسكان فى دولة ما ـ إلا إذا قلنا إن هذا الحجم الأمثل يتغير بتغير « الأسلوب الفنى » الذى يمكننا من زيادة الناتج على مر الأيام رغم ثبات الموارد الطبيعية .

على أنه من الواضح أن عدد السكان فى بعض الدول قد تخطى الحجم الأمثل إذا ما كان قياسناهو متوسط دخل الفرد فى ظروف وموارد معينة ، وأنه من الأفضل لتلك الدول أن يكون عدد سكانها على يسار « نقطة الحجم الأمثل » من أن يكون على يمينها . ويكفى أن ننظر إلى بعض الدول المتخلفة لنرى كيف أن كثرة عدد سكانها هو العائق الأول فى سبيل تقدمها . فرخص الأيدى العاملة قد يكون نعمة من وجهة نظر المنتج ، ولكنه نقمة من وجهة نظر المجتمع . فبالاضافة إلى إنخفاض مستوى المعيشة نجد أن إنخفاض الأجور يجعل المنظمين يركنون إلى الأسلوب السائد فى الانتاج ويتمسكون به ... فلا توجد بواعث للتجديد أو اختراع آلات توفر الأيدى العاملة ، ومن ثم لا يتجه التفكير إلى الاستثمار وتنمية رأس المال القومى وبخاصة أن مستوى الدخل المنخفض لا يترك فائضا للادخار .

وبصورة عامة ، يمكننا القول إن ازدياد عدد السكان أو تضخم عدد

السكان لن يكون فى مثار القلق إلا إذا كان مصحوباً بمظاهر الفقر والبؤس على نطاق واسع . لقد كانت الحال هكذا فى انجلترا فى أوائل القرن التاسع عشر عندما كتب مالتس كتابه عن السكان ، وهذا ما أدى إلى مخاوفه التى أعرب عنها ... ولكن التقدم الذى حققته انجلترا خلال القرن التاسع عشر قد أدى إلى ارتفاع متوسط الدخل الحقيقى للفرد مرتين ونصف رغم أن عدد السكان قد زاد خلال نفس الفترة إلى أكثر من أربعة أمثال ! !

فهل نأمل أن يكون نصيب الدول الشرقية المتخلفة ومستقبلها بعد استقلالها كذلك الذى تحقق لانجلترا فى القرن الماضى ؟ ؟ وأعتقد أن خير كلمة كتبها مالتس بصدد تضخم السكان – كلمة تنطبق حاليا على كثير من الدول – هى تلك التى قال فيها : يجب أن نفرق تفرقة واضحة بين عدد كبير من السكان وعدد فائض من السكان ، ... كلمات سهلة لها مدلولها .

النتائج الاقتصادية لتناقص السكان :

حدث فى الفترة ما بين الحربين أن كانت معظم الدول الأوروبية (وبخاصة بريطانيا وفرنسا والسويد) تتجه نحو تناقص فى عدد السكان . وقد أثيرت عدة حملات من جانب رجال الاقتصاد الذين حاولوا تنبيه الأذهان إلى الأخطار الاقتصادية لتناقص السكان ، بالإضافة إلى الأخطار السياسية المعروفة من إضمحلال الدولة إلى مراتب الدول الصغرى الضعيفة .

وطبيعى أن يكون من الصعب إقناع عامة الأفراد بأخطار تناقص السكان وبخاصة إذا كانوا يشعرون فى حياتهم اليومية بوطأة التنافس من أجل كسب العيش ، أو بآثار البطالة والكساد ، فيزعمون أن النقص فى عدد السكان هو السبيل لحل مشاكلهم وإزالة شبح البطالة بينهم ، ورفع مستوى معيشتهم . مثل هذا التفكير كان يسيطر على أذهان الأفراد فى الدول التى حل بها الكساد العالمى الكبير فى الفترة ما بين ١٩٢٩ – ١٩٣٥ ، وهو تفكير أبعد ما يكون عن الصواب .

فتناقص عدد السكان يحتمل أن يصحبه نقص فى الطلب الكلى أى الطلب الفعال ، فإذا صحب هذا خفض فى العرض الفعال أى فى الانتاج فكيف السبيل إلى انقاص البطالة بين العمال ؟ ونلاحظ هنا أننا لا نشير إلى الدول التى تشكو من وجود ملايين من الطاقة البشرية الفائضة ! ! ومن الواضح أنه إذا كان عدد السكان قريباً من الحجم الأمثل ـ على افتراض معرفته ـ فإن نقص الطاقة البشرية سيؤدى إلى انخفاض فى الناتج الكلى وبالتالى إلى انخفاض فى متوسط دخل الفرد .

وحتى مع التسليم بأن بعض الدول فى ظروفها الخاصة قد تستفيد إذا نقص عدد سكانها ، فإنه لا مفر من الآثار الاقتصادية السيئة التى تنتج خلال الفترة التى يتناقص فيها عدد السكان . فتلا تغير الطلب خلال تلك الفترة سيترك إثره بطالة ناتجة عن كساد بعض الصناعات مما قد يزيد مشكلة البطالة حدة . ولاشك أن خلال فترة التناقص ستتغير نسب توزيع السكان من حيث الأعمار ، ولننظر إلى مثال واقعى يشرح هذا . وليكن مثالنا ما حدث فى انجلترا ما بين ١٨٩١ — ١٩٥٤ كما هو مبين بالجدول الآتى :

السن	١٨٩١	١٩٥٤
	٪	٪
٠ — ١٩	٤٥	٣٠
٢٠ — ٣٩	٣٠	٢٨
٤٠ — ٥٩	١٧	٢٦
فوق ٦٠	٧	١٦

يسترعى نظرنا فى هذا الجدول تلك الزيادة الكبيرة فى المجموعة بين سن ٤٠ — ٥٩ وكذا مجموعة من هم فوق سن الستين . ويقابل هذه الزيادة نقص واضح فى نسبة « الشباب » ولا بد أن يكون لتلك التغيرات أثر ظاهر على الحياة الاقتصادية ، أقل ما يفسره تغير الطلب نتيجة الزيادة الكبيرة فى عدد المسنين والنقص فى عدد الصغار والشباب و « القوة العاملة » — وليس

منا من ينكر أن هناك فرق بين طلب الشيوخ وطلب الشباب ، ولا بد أن يصيب الكساد النسبى تلك الصناعات التى كانت تنتج السلع الخاصة « بالشباب » . وإذا أضفنا إلى هذا التغير فى الطلب ما ينشأ من تغير فى الأذواق والعادات ، وظهور السلع المستحدثة والمبتكرة ، فلا بد أن نتوقع احتمال إزدياد فى وطأة البطالة .

وطبيعى أن كل مجتمع متطور ومتقدم اقتصادياً لا بد أن « يتكيف » من ناحية الإنتاج حسب تغير الظروف والعادات ... وفى كل فترة من الفترات نجد أن بعض الصناعات الحديثة آخذ فى الازدهار والآخر آخذ فى التدهور ، ولا بد من مواجهة تلك التغيرات وما ينتج عنها من بطالة . ولكن تنقل العمل فى الدول الصناعية فى عصر التخصص وتقسيم العمل ليس بالسهولة التى نتصورها ، وليس من اليسير أن يتحول العمال بين عشية وضحاها من صناعة كاسدة إلى أخرى مزدهرة ... فالبطالة التنقلية والبطالة الدورية إذن لن يسهل علاجهما فى مجتمع تسوده أيضاً آثار تناقص السكان . ومن ناحية أخرى نجد أن عبء الخدمات الاجتماعية يزداد على كاهل الحكومة فى الوقت الذى تتناقص فيه إيراداتها نتيجة نقص عدد من يدفعون ضرائب (هـذا إذا لم ترفع الحكومة نسبة الضريبة) . وإذ ذاك يزداد نصيب الفرد فى المجتمع من عبء المشروعات الاجتماعية التى تقوم بها الدولة كالضمان الاجتماعى والمعاشات وإعانات غير العاملين ... الخ ؛ ويحدث كل هذا نتيجة ازدياد عدد « المستفيدين » بالنسبة إلى العاملين : ولما كان عدد العاملين (فى الظروف العادية) يحدد مقدار الناتج القومى الذى يمكن إنتاجه فى فترة معينة فمن المحتمل أن يقل الإنتاج إذا حدث نقص فى عدد « العاملين » وهذا ما حدى لجنة الإخصائيين فى إنجلترا عندما كلفت بدراسة مشكلة تناقص السكان فى إنجلترا (عام ١٩٥٤) إلى إقتراح رفع سن الإحالة على المعاش إلى ٦٨ بالنسبة للرجال ، ٦٣ بالنسبة للنساء .

وأخيراً لعلنا نذكر أن ظروف الحرب العالمية الثانية قد أوجدت

مؤثرات مؤقتة غيرت من الاحتمال طويل المدى الذى كان سائداً بالنسبة لسكان الدول الأوروبية . فقد كان من نتائج الحرب فى معظم الدول الأوربية أن إزداد معدل المواليد زيادة كبيرة مفاجئة سواء بسبب الرخاء الذى أصاب الكثير من الأفراد ، أو بسبب إزدهار فكرة الزواج السريع فى أوساط الشباب المجندين . وتلك الزيادة المؤقتة هى التى أوقفت من تفاقم آثار تناقص السكان فى بعض دول أوروبا الغربية .

النتائج الاقتصادية لتضخم السكان :

من الواضح أن مشاكل تضخم السكان تكاد تكون مقصورة على الدول المتخلفة اقتصادياً . وغالبيتها دول غير متقدمة صناعياً ، تعتمد على الإنتاج الزراعى أو على إنتاج المواد الخـــام التى تصدرها إلى الدول الغربية المتقدمة صناعياً .

ومعظم هذه الدول يتميز بمعدل مواليد مرتفع ، ومعدل وفيات مرتفع وعلى الرغم من ذلك يتزايد سكانها بسرعة تكاد تكون « مخيفة » فى بعض الدول . وقد أدى التقدم فى ميدان مكافحة الأمراض والصحة العامة إلى تمكن معظم تلك الدول من خفض معدل الوفيات فى السنين الأخيرة ؛ هذا مع بقاء معدل المواليد كما هو مما يزيد معدل الزيادة الصافية .

والوضع بصفة عامة فى تلك الدول — من ناحية السكان — هو أنها « متخمة » بالسكان إن صح هذا التعبير ؛ ففيها ملايين من الأفراد يتزايدون بسرعة هائلة ويزداد ضغطهم على موارد محـــدودة فيعيشون فى مستوى معيشى غاية فى الانخفاض إذا ما قورن بغيره من الدول المتقدمة . وعلى سبيل المثال نذكر هنا متوسط دخل الفرد فى بعض الدول المتخلفة كنسبة مئوية من متوســـط دخل الفرد فى الولايات المتحدة (١٤٥٣ دولار عام ١٩٥٠) .

الدولة	الدخل	(نسبة مئوية)	وللمقارنة
اليونان	٩	كندا	٦٠
مصر	٧	بريطانيا	٥٣
الهند	٤	فرنسا	٣٣
الفلبين	٣	الاتحاد السوفيتى	٣١
الصين	٢	إيطاليا	١٦
أندونيسا	٢	يوغوسلافيا	١٠

وقد اتجهت أنظار تلك الدول إلى أن الحل الوحيد لمشكلتها السكانية هو التصنيع — أى التطور من اقتصاد زراعى أو إنتاج خامات إلى اقتصاد صناعى قريب من المستوى السائد فى الدول المتقدمة .

على أن عوائق التصنيع فى تلك الدول كثيرة ولا يجوز التغافل عنها وأهم تلك العوائق ضغط السكان فى حدذاته وهو المشكلة التى يهدف التصنيع إلى حلها . فمعظم تلك الدول كانت إلى عهـــد قريب مستعمرات أو أشباه مستعمرات ، ولم يهتم المستعمر أن يبنى فى تلك المناطق التى إمتص خيراتها إقتصاداً متوازناً أو نظاماً إقتصادياً محكما ... فظلت تلك الدول متخلفة خلال سنوات كانت فيها اقتصادياتها مسخرة لخدمة الغرب .

ولا شك أن تلك الدول تواجه منافسة شديدة من الدول الغنية حتى فى بعض نواحى الإنتاج الزراعى ... وليس من اليسير أن نتصور تغيراً سريعاً من اقتصاد زراعى وبيئة زراعيـة وحياة ريفية فى تلك الدول إلى اقتصاد صناعى وبخاصة فى الأقاليم المكتظة بالسكان كالهند والباكستان وأندونسيا .

ومن الواضح بصفة عامة أن تضخم السكان وسرعة تزايدهم من شأنه أن يحول النشاط الاقتصادى إلى إنتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الانتاجية

أو الصناعات الثقيلة : فهؤلاء الملايين المحرومون من أبسط الضروريات ينفقون كل ما تقع عليه أيديهم فى سبيل الحصول على الكفاف أوما يقرب من الكفاف . فإذا ما سدت حاجاتهم الأساسية فإنهم يميلون إلى التكاثر بسرعة متزايدة يتحتم معها التوسع فى إنتاج السلع الاستهلاكية لمواجهة الزيادة فى السكان .

ومن المعروف أيضاً أن متوسط دخل الفرد فى الدول المتخلفة — وهو أقرب إلى الكفاف — لا يسمح بالادخار ، بل قل إنه يؤدى إلى « الادخار السلبى » أو الاقتراض للحصول على الضروريات ، وهكذا يقع هؤلاء البؤساء فى الدائرة المفرغة — دائرة الفقر والاستدانة . وحتى إذا تمكن بعضهم من الادخار ، وهؤلاء هم القلة ، فإنهم غالباً ما يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم سائلة — أى يكتنزونها — وذلك لشعورهم بعدم الاستقرار وجهلهم بفرص الاستثمار . والنتيجة هى أن استثمار المجتمع من الادخار القومى يكون ضئيلا جداً . ولنفس هذا السبب نجد أن فرصة الاقتراض من الدول الأجنبية تكون ضئيلة هى الأخرى وبخاصة وأن معظم هذه الدول أصبحت تنادى جهاراً بحقها فى الاستقلال وما يتبع ذلك من قومية اقتصادية وتندد بالتدخل الأجنبى ؛ وهذا من شأنه أن يجعل المقرض الأجنبى — فرداً كان أو حكومة — ينظر بعين القلق والتخوف قبل المساهمة فى مشروعات فى دول كهذه ، وكثيراً ما تطلب الحكومة المقرضة ضمانات تعتبرها الدول المقترضة مساساً بكرامتها وسيادتها — والنتيجة : ضآلة فرصة الاقتراض من الخارج .

وعلى فرض أن رؤوس الأموال قد توافرت ، وأن إمكانيات التصنيع قد تجمعت ، وأن خطط التصنيع قد وضعت ... على فرض كل هذا .. هل تتوقع من حكومات « ديمقراطية » فى تلك الدول المتخلفة أن تتجاهل أمانى الغالبية من مواطنيها حتى تنشىء الصناعات الثقيلة للمستقبل ؟ إن الحكومات سوف تعرف أن واجبها الأول هو توفير الحاجات الغذائية والكسائية

والسكنية للملايين من المحرومين الذين يعيشون فى مستوى دون الكفاف ، بل إن واجبها يمتد إلى إعداد العدة لمواجهة الزيادة المستقبلة فى السكان بالمزيد من إنتاج السلع الاستهلاكية أو تشجيع إنتاجها .

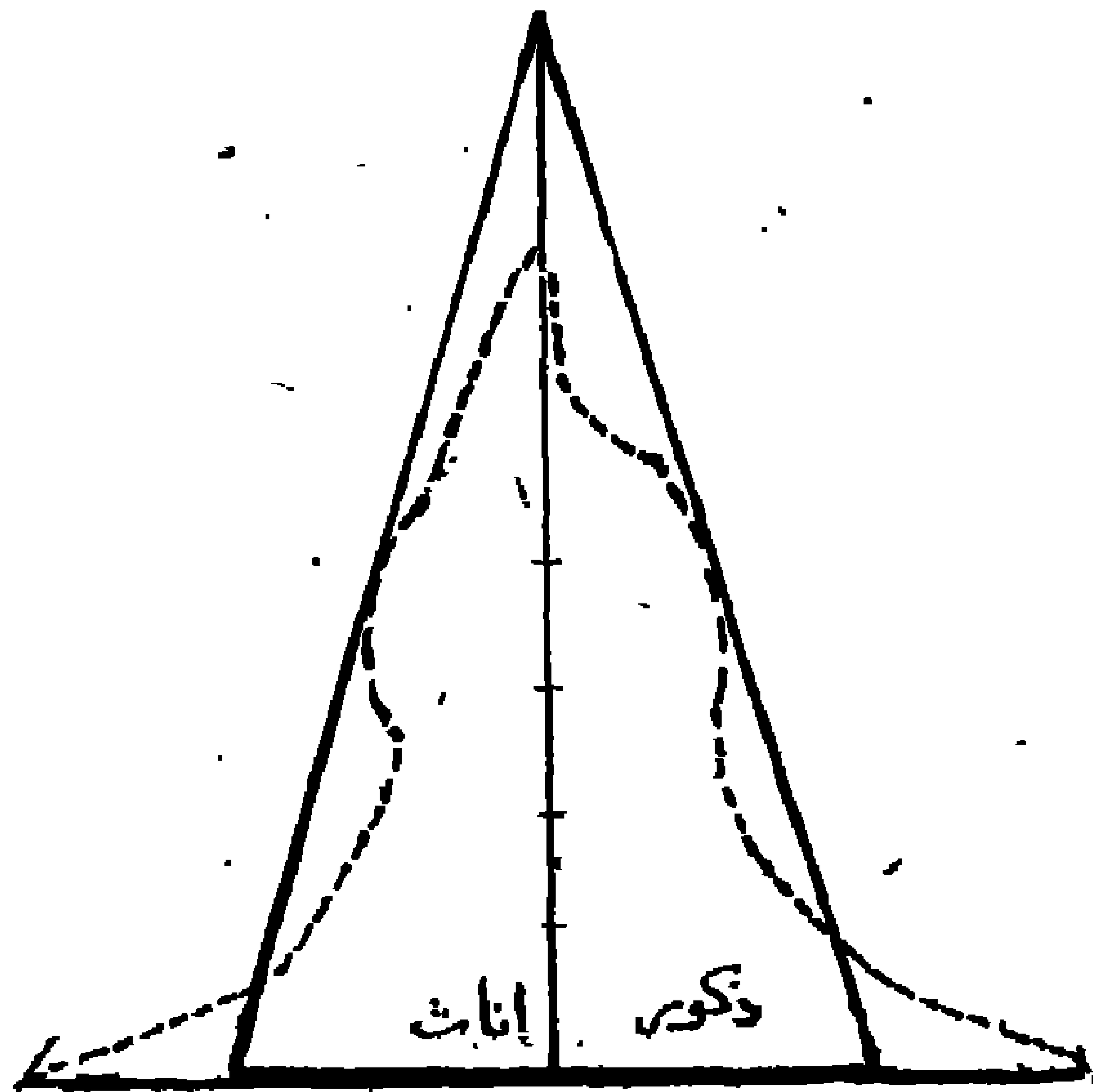
والدولة الزراعية المتخلفة ليس أمامها إلا الزراعة كمصدر رئيسى لتمويل مشاريعها الصناعية ، ومن المعروف أن البيئة الزراعية لا يتوافر فيها الفنيون وذوو الخبرة والمهرة من العمال الذين يصلحون للصناعات ، فالتطور الصناعى لا يعتمد على رأس المال وحده ، وإنما يعتمد على الخبرة الفنية وعلى الحكومات الحازمة التى توفر وسائل التدريب والتوجيه ، وعلى أداة إدارية تحكم التنفيذ الأمثل للمشروعات التى يتم تخطيطها ... وكل هذه العوامل لا يمكن توافرها بين عشية وضحاها ، ولا هى رهن إشارة المنظمين أو الحاكمين ، بل إنها عوامل تأتى نتيجة التطور البناء على مراحل محكمة الدراسة تسودها برامج التثقيف والتوجيه على نطاق شامل مؤيد بدعاية واسعة المدى حتى تقضى على الفتور والخمول والجهل وكلها خصائص مميزة للتخلف .

ولا يفوتنا أن نذكر كيف أن تضخم السكان يخلق مشاكل حتى فى الزراعة نفسها وأولها سوء الكفاية الإنتاجية نتيجة « البطالة المقنعة » أى لكثرة الأيدي العاملة فى الزراعة إلى درجة قد تصل إلى مرحلة الإنتاجية الحدية السلبية (أى يزيد الإنتاج الكلى لو انقصت الأيدى العاملة) كما أننا نشاهد فى معظم الدول الزراعية المتخلفة نفس مظاهر التخلف الزراعى من صغر الوحدة الإنتاجية (مساحه الأرض المملوكة أو المزوعة) ، واستدانة المزارعين ، واستعمال الوسائل البدائية فى الزراعة ، ... الخ . هذا بالإضافة إلى أن أغلب صغار المزارعين يلجأون إلى زراعة المحاصيل الغذائية لسد الحاجات الاستهلاكية ، والقليل منهم هو الذى يفكر فى زراعة المحاصيل التجارية التى تساعده على تكوين رأس مال .

وفى مثل تلك الأحوال تجد أن الدولة لا تملك من الحاصلات الزراعية

ما تستطيع تصديره واستبداله بالآلات اللازمة للتصنيع[1] . وربما تصل الحالة إلى درجة المهزلة حينما تبوا الدولة الزراعية فى استيراد مواد زراعية تكمل بها حاجاتها الاستهلاكية المتزايدة نتيجة تزايد السكان . وازدياد الواردات الزراعية عن الصادرات الزراعية على هذا النحو لا يمكن أن أن يحدث إلا فى حالة واحدة – حينما تتعطف الدول الغنية ، فترسل شحنات من المواد الغذائية على سبيل المعونة إلى الملايين المهددين بشبح المجاعة ... والواقع أن عدداً من دول العالم أصبح فى حالة يضطر إزاءها إلى قبول المعونات بشتى أنواعها ... المشروط منها وغير المشروط ... والمغذى منها والمسموم.

وأخيراً علينا أن نشير إلى أن معظم الدول التى تعانى من تضخم السكان تشترك فى مظاهر وأسباب هذا التضخم . فهى تتميز بمعدل مواليد مرتفع ، ومعدل وفيات مرتفع ، وارتفاع فى نسبة الوفيات بين الأطفال والأحداث (لعدم تحملهم سوء التغذية وسوء العناية الصحية) ، وهذا بالإضافة إلى



شكل (٧)

(١) يلاحظ القارىء أنى لا أقصد مصر بالضرورة وإن تشابهت بعض المعالم — ومصر رغم ما تعانيه من مشاكل تعتبر فى رغد نسبى إذا ما قورنت بغيرها من الدول الشرقية والمستعمرات حيث يعم البؤس الملايين من السكان .

إرتفاع معدل التزايد الصافى . ويمكننا توضيح توزيع الفئات حسب الأعمار فى تلك البلاد كما فى الشكل رقم (٧) الذى نأخذه على سبيل المثال وليس كنموذج . نجد هنا مثلا أن معدل المواليد المرتفع يؤدى إلى وجود نسبة كبيرة بين السكان من الأطفال — ولكننا نجد أن عدداً كبيراً منهم يموتون فى سن مبكرة وينتج عن ذلك وجود نسبة قليلة من الشبان والشابات بين سن ١٠ — ٢٥ . كذلك نجد أن متوسط عمر الفرد منخفض بمعنى أن فئة قليلة جداً من الأفراد هى التى تعيش إلى ما بعد الخمسين . ويحتمل أن يكون الرجال أكثر « تعميراً » بالنسبة لضعف النساء وإجهادهن نتيجة كثرة الحمل والولادة ورعاية الأطفال . كما يحتمل أن يكون العكس إذا ما كانت الظروف والبيئة والتقاليد تحتم على الرجل أن ينهك قواه فى سبيل كسب العيش بينما النساء يسترحن فى منازلهن .

نستنتج من تلك الأوضاع إذن أن هناك عبئاً كبيراً تتحمله الأقلية من الكبار نتيجة إرتفاع نسبة الصغار المحتاجين إلى من يعولهم ، كذلك فإن كثرة الوفيات بين الصغار معناها أن أغلب جهود الأفراد المادية والمعنوية تضيع هباء . فالنساء يحملن ويلدن ويرضعن ويعنين بعدد كبير من الأطفال فى فترات متلاحقة . والوالد ينفق من دخله المتواضع إذا استطاع الانفاق على تربية وتغذية ورعاية هذا العدد الكبير من الأطفال ... ملايين من الأطفال ... وأغلبهم يموتون قبل بلوغ السن المنتجة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن آثار معدل الوفيات المرتفع لا يمكن إغفالها ... فإن كثرة الوفيات نسبياً لها آثارها النفسية على الأفراد والأضرار النفسية ليست بأقل أهمية من الأضرار المادية . إن كثرة الوفيات بين الأطفال والكبار لا بد وأن تؤدى إلى اليأس والقنوط والبؤس والتراخى ... إن الفقر لا يقف حائلا دون الطبيعة ... ولكن إنجاب أطفال فى جو من الفقر معناه الوقوع فى مخالب الأمراض ، وسوء الصحة ، ونقص التغـــذية ،

والعادات القذرة ، والتعرض للأوبئة ... وإذا أضفنا إلى كل هذا شعور الأب أو الأم (وهما يبذلان قصارى جهدهما لتربية أطفالهم) حينما يفقدان الولد بعد الآخر ، أمكننا أن نعرف أسباب الأمراض النفسية والاجتماعية من استسلام وتواكل وتكاسل وعدم اكتراث واحتقار للقيم وانحطاط في الأخلاق ونقص الثقافة ...

وكل هذا يؤثر في إنتاجية الفرد !! فالإنتاجية منخفضة حتى مع فرض وفرة الثروة الطبيعية ... ولذا يكون الدخل القومي منخفضاً ... وليس من السهل رفعه نظراً لقلة الادخار ... فالدخل المرتفع هو الذي يؤدي بدوره إلى دخل مرتفع ...

وتلك المجتمعات البائسة في حاجة إلى « استثمار » في الطاقة البشرية بقدر ما هي في حاجة إلى استثمار بالمعنى المألوف ... إنها في حاجة ماسة إلى الملايين التي تنفق على تحسين التغذية والصحة والمستوى الثقافي حتى تستطيع « إنتاج » الفنيين والبحاثين والعلماء وقادة الأعمال والإداريين ... فعلى من تلقى كل تلك الأعباء ؟؟

السكان والدخل والطاقة الحربية :

نختتم هذا البحث بكلمة عن السكان والطاقة الحربية نظراً لتردد هذا الموضوع في أكثر من مكان ، وأملا في الرد على مغالطات الجهلاء الذين يثيرون العواطف بالكلام الرخيص على صفحات جرائد تبيع هذا الكلام !!

يقال — كما قيل في الماضي — إن أخطار الحروب قد تنشأ من ضغط السكان ، إذ بازدياد السكان تزداد الحاجة إلى الموارد والحاجة إلى توسيع المجال الحيوي . ويستند أصحاب هذا الرأي في تبرير أقوالهم إلى ما اتبعته إنجلترا من سياسة استعمارية توسعية ، وما فعله هتلر وموسوليني والقادة العسكريون في اليابان ... وكل أولئك تذرعوا بحجة ضغط السكان للاقدام على مغامراتهم العسكرية التي انتهت بانتهاء الحرب العالمية الثانية .

ومن الواضح أن مجرد ضغط السكان على الموارد ليس سبباً كافياً لشن الحروب ومحاولة التسلط والاستعمار ، وإلاّ لكانت أفقر الدول أكثرها نزوعاً إلى الشر وإشعال نار الحرب . والواقع أن الذى يشعل نار الحرب أو الذى يتبع سياسة الاستعمار الاحتلالى والسيطرة قد يتخذ من ضغط السكان ذريعة يبرر بها شروره ونزعاته التسلطية والعسكرية . ولكن ليس هناك أى دليل على أن زيادة السكان تضطر الدولة إلى التوسع لزيادة مواردها ، بل إن العكس هو الصحيح وهو أن زيادة الموارد والإمكانيات هى التى تساعد على تزايد السكان .

وأما عن هتلر — مخترع نظرية المجال الحيوى — فإنه كان يتعمد تشجيع الإجراءات التى من شأنها زيادة عدد السكان عن طريق تشجيع الزواج وإنجاب الأطفال ... وحدث هذا فى نفس الفترة التى بدأت تتحسن فيها الأحوال الاقتصادية فى ألمانيا — أى فترة الانتعاش التى تلت قاع الكساد الكبير عام ١٩٣٠ . وحاول هتلر أن يكفل ما سماه المجال الحيوى لمواطنيه عن طريق رفع المستوى الإنتاجى فى ألمانيا وعن طريق احتلال ما حوله من دول ، ولكن تلك الخطط كانت تسير جنباً إلى جنب مع خططه المتعمدة لزيادة عدد السكان فى ألمانيا . ولنذكر الحقيقة ، وهى أنه عندما نصب هتلر نفسه زعيما على ألمانيا ، كان معدل المواليد فيها أقل من ذلك الذى يسمح بثبات عدد السكان ... ! فهل يعقل أن السبب الأول لنزعات هتلر العسكرية كان ضغط السكان فى ألمانيا ؟

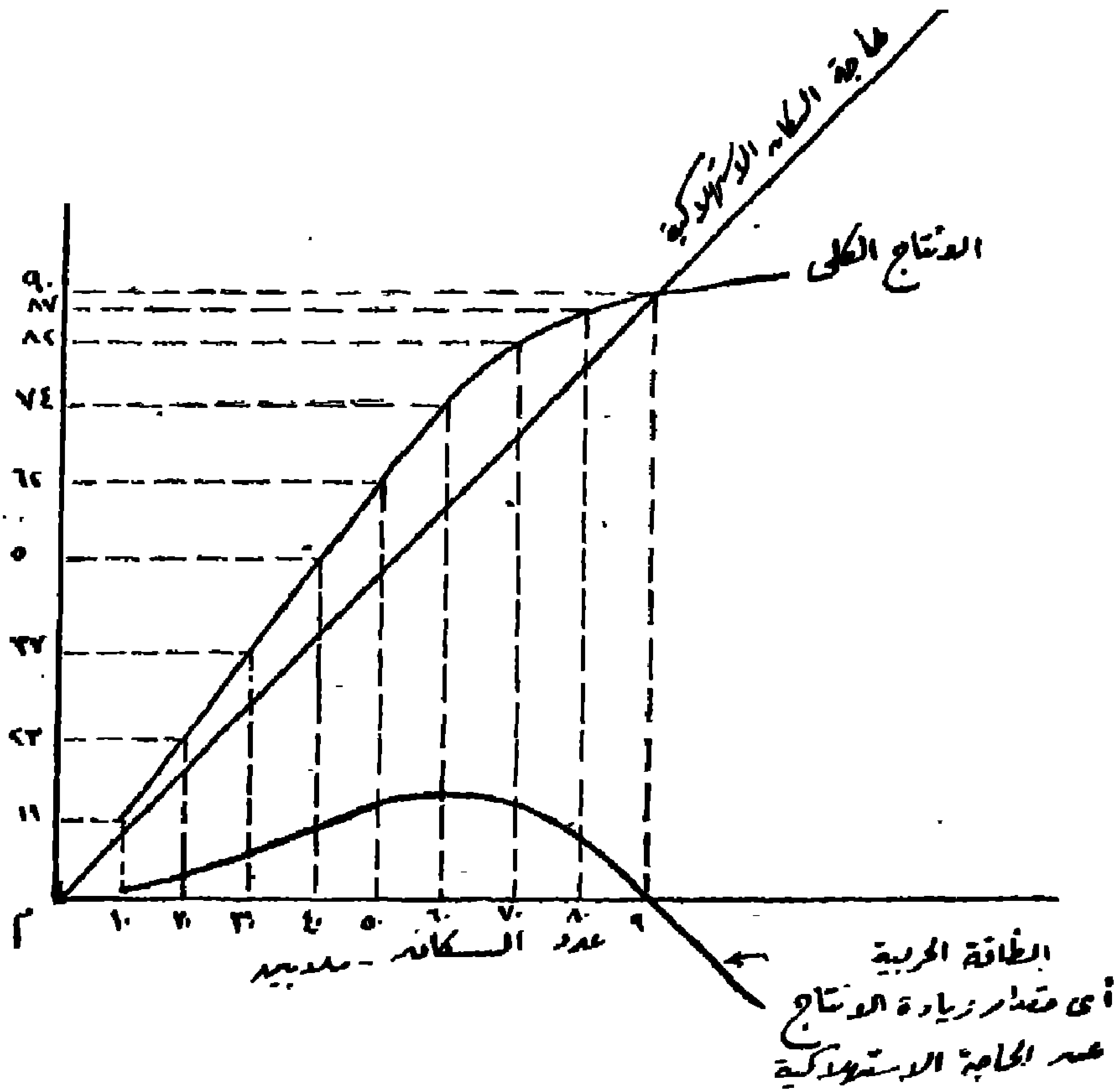
وقد نادى موسولينى بضرورة زيادة عدد سكان إيطاليا حتى يكون لديها جيشاً قوياً ... أو على حد قوله « لتتبوأ إيطاليا مكانها تحت الشمس » ! والغريب أن البعض يعود اليوم محاولا ترديد نداء موسولينى ، منادياً بضرورة زيادة عدد السكان فى بعض البلاد — ومنها مصر — حتى تكون قوية عسكرياً .

ولسنا فى حاجة إلى أكثر من بضع كلمات لنؤكد أن القوة الحربية

لا تقاس بالطاقة البشرية المجردة ... فلم يحدث فى الماضى أن كانت الهند أو الصين دولا يخشاها العالم عسكرياً رغم ضخامة طاقتها البشرية ، وذلك لأن مستوى الإنتاج فى مثل تلك الدول كان ضئيلا بحيث لا يترك فائضاً من الموارد يمكن استغلاله للمجهود الحربى . فلكى تقوى الدولة عسكرياً لا يكفى أن يزداد عدد سكانها ، بل لابد أن يزداد إنتاجها زيادة تفيض عن حاجات السكان الاستهلاكية حتى يمكن توجيه هذا الفائض من موارد وأفراد إلى الأغراض العسكرية .

فأقوى الدول عسكريا هى تلك التى تمتلك فائضا كبيرا (ومطرد النمو) من ناتجها القومى يزيد عن حجم الاستهلاك اللازم لسد حاجات الأفراد مع المحافظة على المستوى الاجتماعى الذى تعودوا عليه . وهكذا كان شأن بريطانيا وقت أن هزمت نابليون ، وهكذا كانت ألمانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى أن هدمتها الحرب الثانية ... وهذا هو شأن الولايات المتحدة اليوم ، وكذا الاتحاد السوفيتى علما بأن السلطة المركزية فى هذا الأخير هى التى تحدد المستوى الاستهلاكى للفرد ، وتسخر موارد الدولة للانتاج الحربى كيفما يتراءى لها .

فالقوة الحربية إذن تعتمد على مقدار الفائض من الناتج القومى والزائد عن الحاجات الاستهلاكية لجميع الأفراد . والذى يعنينا فى هذا الصدد هو الناتج الكلى والاستهلاك الكلى ، وليس متوسط الدخل أو متوسط الاستهلاك ولا مستوى رفاهة الفرد . ومعنى ذلك أن الحجم الأمثل للسكان الذى عنده يكون متوسط دخل الفرد أعلا ما يمكن ليس هو الحجم الأمثل من وجهة نظر القوة الحربية . وربما اتضح هذا من شكل رقم (٨) حيث يظهر الفرق بين الحالتين ... ويتضح من الرسم أن الحجم الأمثل للسكان من وجهة نظر القوة الحربية هو ٦٠ مليون إذن أن عند هذا العدد من السكان يكون مقدار مايزيد به الناتج القومى عن الحاجات الاستهلاكية هو أقصى ما يمكن . أما عدد السكان الذى يعطى أكبر متوسط دخل الفرد



شكل (٥)

فهو ٤٠ مليون ، وهذا هو الحجم الأمثل من وجهة نظر الدخل الفردى أو مستوى الرفاهة الفردية .

وإذا زاد عدد السكان إلى ٩٠ مليون فلن يكون هناك فائض يمثل زيادة الناتج القومى عن الاستهلاك الكلى اللازم ، ولن توجد إذ ذاك طاقة عسكريه كامنة على حسب تعريفنا لها .

ويجدر الاشارة هنا إلى أن ظروف الحرب ومقتضياتها تؤدى بالضرورة إلى زيادة الناتج الكلى ، والناتج النسبى ، مع خفض معدل الاستهلاك الفردى . مثل هذا الاجراء يعنى زيادة مؤقتة فى الطاقة العسكرية . كما أننا نلاحظ أن هذا «الفائض» الذى نعتبره طاقة عسكرية كامنة تسخر للحرب عند اللزوم، هذا الفائض هو بعينه المصدر الذى يمثل إمكانيات الاستثمار سواء فى الداخل

أو الخارج ، تلك الامكانيات التى تؤدى بدورها إلى رفع مستوى المعيشة .

ومرة أخرى نستشهد بالتاريخ والواقع . لقد فعلت بريطانيا ذلك خلال القرن التاسع عشر حيث سخرت « الفائض » لديها فى دعم جيشها وأسطولها ، كما ساعدها على استثمار الملايين الفائضة فى الدول الأجنبية والمستعمرات وفى الجزر البريطانية نفسها مما نتج عنه ارتفاع مطرد فى مستوى المعيشة . واليوم نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بنفس الدور ربما على نطاق أوسع .

معدل التكاثر الصافى لبعض دول العالم

الدولة	م ت ص	
الولايات المتحدة	١,٤٤	(١٩٥٠)
بريطانيا	,٩٨	(١٩٥٢)
فرنسا	١,٣١	(١٩٤٧)
السويد	١,١٣	(١٩٤٧)
اليابان	١,٤٤	(١٩٣٧)
الاتحاد السوفيتى	١,٥٤	(١٩٣٨)
الهند	١,٣٠	(١٩٤١)

تقدير المستقبل التعدادى للسكان

في بعض دول العالم (بالملايين)

الدولة	عام ١٩٥٥	عام ١٩٧٠
الولايات المتحدة	١١٦	٢٠٠
بريطانيا	٤٥	٣٧
الاتحاد السوفيتى	٢١٧	٢٥١
فرنسا	٤٤	٣٧
السويد	٧,٣	٥,٨
أوروبا والاتحاد السوفيتى	٦١٠	٦٦٨

